

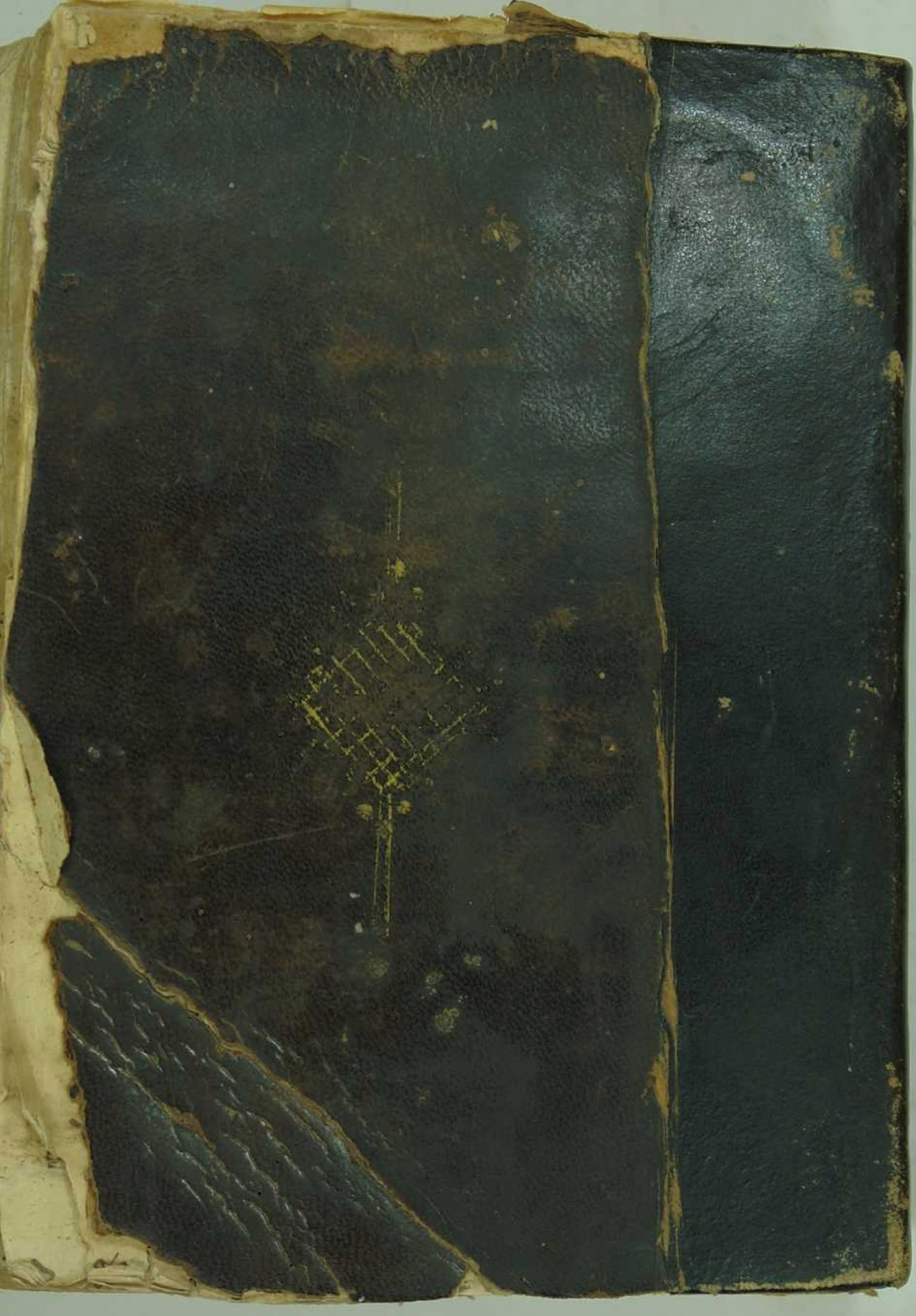
النافع في الصفة
اسم صند

١٤٨٨



Copyright © King Saud University

ن



الضافع في الفقه ، تأليف السمرقندي ، محمد

ابن يوسف ٥٥٦ هـ . كتب في القرن الثامن
الهجري تقديرا

١٨٨ ق ١٩ س ٥٨٨١٣ سم

نسخه جيدة ، مناقصه الاخر ، خطها نسخ حسن

الاعلام ٢٢:٨ كشف الثانون ١٩٢١:٢

٨٤١

١- المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الاسلامية
أ- الصوفيات - تاريخ النسخ

ف ١٨٧ / ١
١٢٩٧ / ٩١٢١

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب كتاب نافع في لفقه ٨٤١

اسم المؤلف محمد بن يوسف الحسن البغدادي ٥٥٦

تاريخ النسخ

١٨٠٥ / ١٢٢٨ هـ

١٨٨ ف

٤١٧٤

ملاحظات

١٨٠٥

فما فعلت من الخير والبر والعدل والرحمة والشفقة واللين والسهولة
والسهولة والسهولة والسهولة والسهولة والسهولة والسهولة والسهولة والسهولة
والسهولة والسهولة والسهولة والسهولة والسهولة والسهولة والسهولة والسهولة
والسهولة والسهولة والسهولة والسهولة والسهولة والسهولة والسهولة والسهولة

نحن علوس في المسجد اذ سقطت من سقف المسجد حية عظيمة
تفروا اهل المسجد فلهم ومروا غيري حنيفه فانه جلس
مخاضه حتى فرغ من تبيسه ثم قام الى الحية فقتلها فزنا بها
بعد موتها فاذا ما ستمس رطلا قال قلب ان
هذا العهد وسبح وسجدة موجبات للتقليد والاتباع

وقال في حديثه

واهل البيت ع
واهل البيت ع
واهل البيت ع

واهل البيت ع
واهل البيت ع
واهل البيت ع

واهل البيت ع
واهل البيت ع
واهل البيت ع

واهل البيت ع
واهل البيت ع
واهل البيت ع

الحمد لله الذي جعل في هذه الكتب ما ينفع المحدثين
 في معرفة لغته هو القصد البليغ
 لم يظهر منه الا ما اصاب المصنف

الكلمة النافعة

الطهارة، الصلوة، الزكاة، الصوم، الحج، النكاح، الرضاع،
 الطلاق، العتق، الايمان، الحدود، السرقة، السب، الاحسان،
 اللقط، اللقطة، جعل الزنا، المفقر، الغصب، الوديعة،
 المعارية، الصيد، الذبايح، الاضحية، الشكر، الوقف،
 الهبة، البيوع، الصرف، الشفعة، القسمة، الاجارات،
 ادب القاضي، الشهادات، الدعوى، الاقرار، الوكالة،
 الكفالة، الحوالة، الصلح، الرهن، المضاربة، المزارعة،
 الساقاة، احيا الاموات، الاشربة، الاكراه، الحجر الماذون،
 الجبايات، الدييات، المعاقلة، الوصية، الفرائض، الحنث، مداه،
 وتركيب البحر الاحيا او معتمرا، وغاريا في سبيل الله فان تحت البحر
 نار او تحت النار خيرا

الادب المفرد في الفقه الزا

عني النفس تعرفه وكم غنى فقير التفسير يمكن
 الذين فلهامت التوق وفوق التوق خيمات وفي الخمار
 مشوق من الفردوس مبرور بوجه زانة الرحمن كثر

يا ناظر الى الكتاب بعدى واد من رحمة
 ان اتقاري الى دعا تهديني في كلام خذت

كتاب النافع في الفقه

على مذهب الامام الاعظم والراجح الاقدم امام الامة وسراج
 الامة ابو حنيفة جنيته نعان بن ثابت الكوفي رضي الله عنه
 وعن اصحابه اجمعين تصنيف الشيخ العالم العادل السيد
 الامام الاجل ابو القاسم محمد بن يوسف الحنفي المدني تفرده الله
 بالرافة والرحمة
 محمد بن ابي وصحبه
 اجمعين



قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من واظب على سنتي
 اكرمه الله تعالى باربعة كرامات المحبة في قلوب المودة والمحبة
 في قلوب الفجرة والسعة في العيش والتفقه في الدين صدق رسول الله
 قال عبد الله بن المبارك رضي الله عنه

العلم زرع زرعه عبد الله بن عباس وسقاؤه بن شعورود وشبهه
 علقه وطحنه ابو حنيفة وبجته ابو يوسف وخبره محمد بن
 الحسن والناس يا خلو من به الى يوم القيامة

الانبا دافيد الذين فعلوا
 وفوق النور خيمات وفي الخمار
 دقيق اخضر حشون
 يوسيه زان الم حشر

وبالوضوء عند كل

في التطهير هذا من قبل اضاف في الشئ لا نفسه اي كل هو التطهير

في التطهير هذا من قبل اضاف في الشئ لا نفسه اي كل هو التطهير

في التطهير هذا من قبل اضاف في الشئ لا نفسه اي كل هو التطهير

عليه السلام

عليه السلام

عليه السلام لولا اشتق على امتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء
والمضمضة والاستنشاق سنة في الوضوء لأن النبي عليه السلام
فعلها وأولها يغرض لأن اسم الوجه لا يقناؤها وسبح الأذنين
سنة لقوله عليه السلام الأذان من الرأس أراد به بيان الحكم
دون الخلقة وتحليل الحية سنة وفي رواية مشقة
وليس سنة وتحليل الأصابع سنة مبالغة في اتصال الماء
إليها لقوله عليه السلام ظلوا الأصابع قبل أن يتخللها نازجهم
وتكرار الغسل إلى الثلاث سنة لأن النبي عليه السلام لما غسل
أعضائه ثلث فقال هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبل فمن
زاد على هذا انقص فقد تعدى وظلم ويسقط التوضؤ أن ينوي
الطهارة للصلاة لأن عند النبي في الوضوء فرض وعندهنا
سقط لقوله عليه السلام الأعمال بالنيات ولنا قوله عليه السلام
لا صلوة الا بالطهارة وقد حصلت بدون النية ويستوعب
رأسه بالمسح لأن عند بعضهم استيعاب الرأس بالمسح فرض
ونيرت الوضوء فيبدأ بما بدأ الله تعالى به وهو وباليدين
لأن النبي عليه السلام توضأ هكذا وعند الشافعي رحمه الله الترتيب
في الوضوء فرض **فصل** في بيان نواقض الوضوء كل ما
خرج من السبيل حدث لقوله تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط
والدم والقيح إذا خرج من البدن وتجاوز إلى موضع للحقة

عليه السلام

عليه السلام

عليه السلام

حكم التطهير والتقى إذا كان ملائمة ينقض الوضوء وعند
الشافعي رحمه الله الخارج من غير السبيل لا ينقض الوضوء
لأنه لا يتوضأ

لنا حديث
عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال
لو لم يكن
الوضوء
لما كان
الدين
مستحيلاً
عليه السلام

أن البريد من الفرس أربع رءوس
والفرسخ فتلات أميال صنع
والميل الفاي من الباعث قل
باعث أربع أذرع زقيع
ثم الذراع من الأصابع أربع
من بعدها العشرون ثم الأصبع
سبعة شعيرات فبطن شعيرة
منها إلى ظهر الأخرى توضع
ثم الشعيرة ست شعيرات
عن ظهر رجل ليس عن راسه دفع

سألهما يدك تاكيد سكر اصل زاف
در بدجشان لعل كردد يا عقيق اندر
ماهما بايد كه تايد بدنه دانه زاب كل
شاهدي را حله كرد يا شهيد را كن

فوضوء بعض
لبالك لم من
لوضوء الصلاة
يباين **فصل**
ن سائر البدين
الأطهار

عليه السلام

الشريعة عبارة عن غسل أعضاء
مخصوصة

لقوله عليه السلام لا يتبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن
 فيه من الجنابة **ف** قال امر بحفظ الماء دل على ناسخ المائدة
 النجاسة **و** الماء الجاري اذا وقعت فيه نجاسة طار الوضوء
 منه اذا لم يتركها اثره **ل** ان النجاسة لا تستقر مع جريان
 الماء والغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه يتحرك
 الطرف الاخر اذا وقعت نجاسة في احد جانبيه طار الوضوء
 من الجانب الآخر لان الظاهر ان النجاسة لا تنقل اليه **و** موت
 ما ليس له نفس سائلة في الماء لا يجتسه كالسنة والذئب
 والذئابة والعقارب ونحوه **وقال** الشافعي رحمه الله
 يجتسه لتحلل اجزاء الميتة في الماء ولما قوله عليه السلام
 اذا وقع الذئب في طعام احدكم فامقلوه فان في احد
 جناحيه داء وفي الاخرى داء **و** انه ليقدم الدار على
 الدواء **ف** لو افسد الطعام كان فيه اصابة له **و** قد
 منع الشرع من الاصابة **و** ادلة الشرع لا تتناقض
 وموت ما يعيش في الماء فيه لا يفسده كالتمك والصدع
 والترطان **ل** ان هذه الاشياء لا ادم لها **ل** ان الحشرات
 خاصية الدم **و** لو كان لها دم لانطفت بدوام السلوك
 في الماء والماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة الاطراف
 وعليه الاجماع وانما الخلاف في نجاسته والمستعمل

في الماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة الاطراف

كل ماء ازيل به حدث **و** او استعمل في البدن على وجه
 القربة **و** كل اهاب دبع فقد طهر جازت القارة فيه
 والوضوء منه **ل** قوله عليه السلام ايها اهاب دبع فقد طهر
 الاصل **ل** الخبز لقوله تعالى او لم خنزير **و** الكناية
 تنصرف الى اقرب المعنى وهو الخنزير لا اللمم وكذا جلد
 الادمى محرم للتكريم لقوله تعالى ولقد كرمتنا بني ادم
 وشعر الميتة وعظمها وقرنها طاهر **وقال** الشافعي
 رحمه الله نجس لانه من اجزاء الميتة ولما قوله تعالى من
 اصوافها او بارها واشعارها اثنا عشر مطلقا **و** هذه
 الاشياء ليست بميتة لان الميتة ما زالت عنه الحيوة
 لوجود التضاد بين الموت والحيوة والمحل لا يخلو عن
 احد الضدين ولا حيوة في الشعر لعدم الحس والحركة
 وانما فيه النمو **كما** في النبات والناهي لا يسمى حيا
 فلا يسمى ميتا **فصل** واذا وقعت في اليد نجاسة
 نزع لشيوع النجاسة في اجزاء الماء **و** وجوب التبرؤ
 عن النجاسة **ف** لا يتوصل الى الواجب الا به **ب** كوجوبه
 ونزع ما فيها طهارة لها وان ماتت فيها فارة او عصورة
 او صغوة او سودانية او سامة ابرص منها عشر بين
 دلو الى ثلاثين دلو **بحسب** كبر الدلو وصغرها وان ماتت

في النجاسة

وصوفها

ما بين

المعروف بالاسم الذي هو
الاسم الذي هو

وَابْنُ الْبَيْتِ بِعِزِّهِ
الْمُسْتَعْمَلِ

فيها جماعة أورد جاجة أو سنور نخرج منها بابين اربعين
إلى ستين حدث أبي سعيد الحذري رضي الله عنه وأن كان أدبيا
نخرج ما البركة لحدث الزنجي الذي مات في بئر زئرم
فأمر عبد الله بن عباس رضي الله عنه بما نخرج ما البركة وذلك
الشاة والكلب وأن انتفخ الحيوان فيها وتفسخ نخرج
جميع ما فيها صغير الحيوان أو كبير لأن أجزاء الميتة
شاعت في الماء وعدد الدلاء يعتبر بالدلو الوسط
المستعمل في الأبار لأن الوسط أقرب إلى العدل فإن
نخرج منها دلو عظيم قد رعا يشع من الدلو الوسط للأبار
أحسب بأنه الحصول المقصود وروي الحسن بن زياد
عن أبي حنيفة رحمهما الله أنه لا يجوز لأن يتواتر الدلاء بصير
الماء في معنى الماء الحار وأن كانت البركة عينا لا تخرج
وذهب نخرج ما فيها أخرجوا مقدار ما كان فيها وعن محمد
رحمهما الله أنه يخرج منها ما يتأد لوا ثلاثمائة دلو وأن جدوا
في البئر فارة ميتة أو خوفا ولا يدري متى وقعت ولم تنتفخ
ولم تفسخ أعادوا صلوة يوم وليلة إذا كانوا أوصوا منها
و غسلوا على شيء أصابه ماء ها وأن كانت انتفخت أو تفسخت
أعادوا صلوة ثلاثة أيام ولما ليها عند أبي حنيفة رحمهما الله
وقال ليس عليهم إعادة شيء حتى يتحققوا متى قدت

५५०

ما يجوز له القيسر مع وجوه
الملك جل وای الما بحسب

لَأَنَّ الشَّكَّ وَقَعَ فِي فَسَادِ مَاضِي وَالْوُقُوعُ مِنَ الْحَوَادِثِ
 فَيُضَافُ إِلَى اقْتِرَابِ الْأَزْمَانِ وَجُودِ أَوَّلِي حَيْفَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ
 أَنَّ الْوُقُوعَ سَبَبٌ لِلْمَوْتِ وَالتَّفَتُّحُ ظَاهِرٌ فَيُضَافُ إِلَى السَّبَبِ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ
 الظَّاهِرُ غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ رُبِّيَوْمٌ وَلَيْلَةٌ اجْتِبَا طَائِفًا لِمُتَفَتِّحٍ
 وَبَشَلَانَةٍ أَبَامٍ وَلَيَالِيهَا فَيَمُوتُ **فَصَلِّ** سُورَةُ الْأُرْطَى
 وَمَا يَرُكُّ لِحْمَ طَاهِرٍ لِأَنَّ الْمَزَاجَ لَعَانَهُ وَلَعَانَهُ طَاهِرٌ سُورَةُ
 الْكَلْبِ وَالْحَزِينِ وَسَبَّاحِ الْبَهَائِمِ نَحْسٌ لِأَنَّ لَعَانَهَا نَحْسٌ
 وَسُورَةُ الْهَدَّةِ مَكْرُوءَةٌ **وَعَنْ** أَبِي يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَيْسَ
 بِمَكْرُوءٍ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْهَدَّةُ لَيْسَتْ بِنَجَسَةٍ فَأَمَّا مِنَ الطَّوَا
 وَالطَّوَاثِقَاتِ عَلَيْهِمُ وَلَهُمَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْهَدَّةُ تُسَبِّحُ بَعْنِي فِي
 الْحَكْمِ وَسُورَةُ الرَّجَا حَاجَةٌ الْمُخْلَاةُ مَكْرُوءَةٌ لِأَنَّ عَلَى مُنْقَارِهَا قَدْ رَأَى
 ظَاهِرًا وَكَذَا سُورَةُ سَبَّاحِ الطَّيْرِ لِأَنَّهَا لَا تَحْتَمِي عِزَّ الْجَنَفِ
 وَسُورَةُ سَوَاكِنِ الْبَيْتِ مَكْرُوءَةٌ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَيْرٌ وَأَيْتُهُمْ
 وَأَوْكُوا أَسْقِيْتُمْ وَسُورَةُ الْبَغْلِ وَالْحَمْدُ مَشْلُوكٌ فِيهَا لَتَعَارُضُ
 الْأَدَلَةُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهَا قَوْضَايَهُ وَيَتِيمٌ وَإِيَّاهَا قَدْ جَازَ وَعِنْدَهُ
 ذِكْرُ رَحْمَةِ اللَّهِ حَيْثُ تَقْدِيمُ الْوُضُوءِ عَلَى الْيَتِيمِ لِيَكُونَ عَادَةً لِلْيَدَايِ عِنْدَ
 الْيَتِيمِ وَلَنَا أَنَّ الْمُطَهَّرَ أَمَّا الْمَاءُ وَالتُّرَابُ فَلَا يَضُرُّهُ التَّقْدِيمُ
بَابُ الْيَتِيمِ وَمَنْ لَمْ يَدِ الْمَاءَ وَهُوَ مُسَافِرٌ أَوْ خَارِجٌ مِنَ الْمَدِينَةِ
 يَتِيمٌ بِالضَّمِّ وَصَلَّى لِقَوْلِهِ تَعَالَى فَلَمْ يَدِ أَمَّا خَيْرٌ مِمَّا أَصْعَبُ

والله اعلم

سید احمد علی صاحب

كقول الشاعر
وما أدري

كقول الشاعر
وما أدري إذا هممت أرضاً

طهارة شرعا الأبالنية بخلاف الوضوء وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء لأنه خلف عن الوضوء وينقضه أيضا روية الماء إذا دُر على استعماله لقوله عليه السلام التيمم طهور المسلم ولو إلى عشر حج ما لم يجد الماء جعله طهورا إلى غاية وجود الماء ولا يجوز التيمم إلا بصعيد ظاهر لقوله تعالى صعيدا طيبا ويستحب لمن لم يجد الماء في أول الوقت وهو تزوجوا أن يجده في آخر الوقت أن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت ليؤد بها يأكمل الطهارة بين فان وجد الماء تروضا ولا تيمم ويصل بتيممه ما شاء من الفرائض والنوافل لقوله عليه السلام التيمم طهور المسلم ولو إلى عشر حج ويجوز التيمم في المضرا إذا حضرت جنازة والولي غيره لو اشتغل بالوضوء بخلاف فوت صلاة الجنازة لأنه غير واجب للماء في حق الصلاة على هذه الجنازة وكذا الذي يخاف أن يشتغل بالوضوء أن تقوته صلاة العيدين في الجمعة لا يجوز التيمم لأنها تقوت إلى ما يقوم مقامها وهو الأصل وهو الطهور ويقضى القابلية لأنه تقوت إذا خلف وهو القضاء المسافر إذا نسى الماء في رجليه فتيمم وصلى ثم تذكر الماء لم يعد صلاته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ويعدّها عند أبي يوسف رحمه الله لأنه قاد ز على الماء في حقيقة ولها أن أخص وصف القدرة العلم بالخل ولم يوجد وليس على المتيتم طلب الماء إذا لم يغلب على ظنه أن يقدر به خاف

بل ثلث فرسخ والفرسخ عشر خطوة وستة ثمن القدم والخطوة أربع ونصف ذراع عامة وذلك أربعة شرون أصليا بعد وفاء لا اله الا الله محمد رسول الله

حين تممك في النزاع وإذا تيمم لدخول المسجد أو الغزاة الوقاع تحمل عليه ليكون في التيمم بيانا شافيا لكلا الطهارتين لا يجوز جميعا كما في الطهارة بالماء ويجوز التيمم عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله بكل ما كان من جنس الأرض كالتراب والرمل والجحد والحصص والتورة والكحل والورنيخ وقال أبو يوسف رحمه الله لا يجوز إلا بالتراب والرمل وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز إلا بالصلوة الجنازة والتراب المنبت لأن النص شرط الطيب وأنه المنبت كما جاء في الحديث الكنتوقال الله تعالى والبلد الطيب يخرج نباته بأذن ربّه ولا ينجسه من التيمم ومحمد رحمهما الله أن الصعيد ما يضع من وجه الأرض فعيل يقع الصلاة ولا بمعنى مفعول والطيب هو الطاهر لأنه لا يأتى بالطهارة من جزائها والنية فرض في التيمم لأنه ليس بطهارة حقيقة فلا يجعل

طهارة شرعا الأبالنية بخلاف الوضوء وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء لأنه خلف عن الوضوء وينقضه أيضا روية الماء إذا دُر على استعماله لقوله عليه السلام التيمم طهور المسلم ولو إلى عشر حج ما لم يجد الماء جعله طهورا إلى غاية وجود الماء ولا يجوز التيمم إلا بصعيد ظاهر لقوله تعالى صعيدا طيبا ويستحب لمن لم يجد الماء في أول الوقت وهو تزوجوا أن يجده في آخر الوقت أن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت ليؤد بها يأكمل الطهارة بين فان وجد الماء تروضا ولا تيمم ويصل بتيممه ما شاء من الفرائض والنوافل لقوله عليه السلام التيمم طهور المسلم ولو إلى عشر حج ويجوز التيمم في المضرا إذا حضرت جنازة والولي غيره لو اشتغل بالوضوء بخلاف فوت صلاة الجنازة لأنه غير واجب للماء في حق الصلاة على هذه الجنازة وكذا الذي يخاف أن يشتغل بالوضوء أن تقوته صلاة العيدين في الجمعة لا يجوز التيمم لأنها تقوت إلى ما يقوم مقامها وهو الأصل وهو الطهور ويقضى القابلية لأنه تقوت إذا خلف وهو القضاء المسافر إذا نسى الماء في رجليه فتيمم وصلى ثم تذكر الماء لم يعد صلاته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ويعدّها عند أبي يوسف رحمه الله لأنه قاد ز على الماء في حقيقة ولها أن أخص وصف القدرة العلم بالخل ولم يوجد وليس على المتيتم طلب الماء إذا لم يغلب على ظنه أن يقدر به خاف

طهارة شرعا الأبالنية بخلاف الوضوء وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء لأنه خلف عن الوضوء وينقضه أيضا روية الماء إذا دُر على استعماله لقوله عليه السلام التيمم طهور المسلم ولو إلى عشر حج ما لم يجد الماء جعله طهورا إلى غاية وجود الماء ولا يجوز التيمم إلا بصعيد ظاهر لقوله تعالى صعيدا طيبا ويستحب لمن لم يجد الماء في أول الوقت وهو تزوجوا أن يجده في آخر الوقت أن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت ليؤد بها يأكمل الطهارة بين فان وجد الماء تروضا ولا تيمم ويصل بتيممه ما شاء من الفرائض والنوافل لقوله عليه السلام التيمم طهور المسلم ولو إلى عشر حج ويجوز التيمم في المضرا إذا حضرت جنازة والولي غيره لو اشتغل بالوضوء بخلاف فوت صلاة الجنازة لأنه غير واجب للماء في حق الصلاة على هذه الجنازة وكذا الذي يخاف أن يشتغل بالوضوء أن تقوته صلاة العيدين في الجمعة لا يجوز التيمم لأنها تقوت إلى ما يقوم مقامها وهو الأصل وهو الطهور ويقضى القابلية لأنه تقوت إذا خلف وهو القضاء المسافر إذا نسى الماء في رجليه فتيمم وصلى ثم تذكر الماء لم يعد صلاته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ويعدّها عند أبي يوسف رحمه الله لأنه قاد ز على الماء في حقيقة ولها أن أخص وصف القدرة العلم بالخل ولم يوجد وليس على المتيتم طلب الماء إذا لم يغلب على ظنه أن يقدر به خاف

طهارة شرعا الأبالنية بخلاف الوضوء وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء لأنه خلف عن الوضوء وينقضه أيضا روية الماء إذا دُر على استعماله لقوله عليه السلام التيمم طهور المسلم ولو إلى عشر حج ما لم يجد الماء جعله طهورا إلى غاية وجود الماء ولا يجوز التيمم إلا بصعيد ظاهر لقوله تعالى صعيدا طيبا ويستحب لمن لم يجد الماء في أول الوقت وهو تزوجوا أن يجده في آخر الوقت أن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت ليؤد بها يأكمل الطهارة بين فان وجد الماء تروضا ولا تيمم ويصل بتيممه ما شاء من الفرائض والنوافل لقوله عليه السلام التيمم طهور المسلم ولو إلى عشر حج ويجوز التيمم في المضرا إذا حضرت جنازة والولي غيره لو اشتغل بالوضوء بخلاف فوت صلاة الجنازة لأنه غير واجب للماء في حق الصلاة على هذه الجنازة وكذا الذي يخاف أن يشتغل بالوضوء أن تقوته صلاة العيدين في الجمعة لا يجوز التيمم لأنها تقوت إلى ما يقوم مقامها وهو الأصل وهو الطهور ويقضى القابلية لأنه تقوت إذا خلف وهو القضاء المسافر إذا نسى الماء في رجليه فتيمم وصلى ثم تذكر الماء لم يعد صلاته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ويعدّها عند أبي يوسف رحمه الله لأنه قاد ز على الماء في حقيقة ولها أن أخص وصف القدرة العلم بالخل ولم يوجد وليس على المتيتم طلب الماء إذا لم يغلب على ظنه أن يقدر به خاف

التي تقوت إذا خلف وهو القضاء المسافر إذا نسى الماء في رجليه فتيمم وصلى ثم تذكر الماء لم يعد صلاته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ويعدّها عند أبي يوسف رحمه الله لأنه قاد ز على الماء في حقيقة ولها أن أخص وصف القدرة العلم بالخل ولم يوجد وليس على المتيتم طلب الماء إذا لم يغلب على ظنه أن يقدر به خاف

التي تقوت إذا خلف وهو القضاء المسافر إذا نسى الماء في رجليه فتيمم وصلى ثم تذكر الماء لم يعد صلاته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ويعدّها عند أبي يوسف رحمه الله لأنه قاد ز على الماء في حقيقة ولها أن أخص وصف القدرة العلم بالخل ولم يوجد وليس على المتيتم طلب الماء إذا لم يغلب على ظنه أن يقدر به خاف

الحديث في مسند الإمام أحمد بن حنبل في مسند أبي هريرة رضي الله عنه
وإنما يغلب على ظنه أن هناك ماء لم يجزله أن يتم لأنه
واحد للماء وإن لم يغلب على ظنه فهو ممن لم يجد الماء حقيقة
وإن كان مع رفيقه ماء طلبه منه قبل أن يتم لأن
الظاهر في الماء عدم الظنة فإن منعه يتم وصلى لأنه
لم يجد الماء **باب المنيح على الخفين** المنيح على
الخفين جاز بالسنن التي قربت من التواتر ويجوز المسح
من كل حدث موجب للوضوء إذا لم يشهها على طهارة كاملة
ثم أحدث ولا يجوز من الحائض حديث صفوان بن عثمان
المزادى أنه قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا كنا سفرًا أن لا نشروع خفافنا ثلاثة أيام ولياليها
لا عن جنابة ولكن من غايط أو بول أو نوم وشرطنا
اللبس على طهارة كاملة لحديث فيفة بن شعبة رضي الله
عنه أنه رأى هذا الشرط وبسبب المنيح يومًا وليلة
والمسافر ثلاثة أيام ولياليها كذا الحديث وأبندوها
عقب الحديث لأن قبل الحديث لو نزع الخفين قبل أحدث
يجوز **والمنيح على الخفين على طاهرها خطوطًا بالأصابع**
إلى الشاق اعتبارًا بالفصل وفرض ذلك مقدار ثلاثة
أصابع من أصابع اليد لأنه أكثر من المنيح
ولذلك كثر خضم الكل ولا يجوز المسح على خفيه خرق

الحديث في مسند الإمام أحمد بن حنبل في مسند أبي هريرة رضي الله عنه
وإنما يغلب على ظنه أن هناك ماء لم يجزله أن يتم لأنه
واحد للماء وإن لم يغلب على ظنه فهو ممن لم يجد الماء حقيقة
وإن كان مع رفيقه ماء طلبه منه قبل أن يتم لأن
الظاهر في الماء عدم الظنة فإن منعه يتم وصلى لأنه
لم يجد الماء **باب المنيح على الخفين** المنيح على
الخفين جاز بالسنن التي قربت من التواتر ويجوز المسح
من كل حدث موجب للوضوء إذا لم يشهها على طهارة كاملة
ثم أحدث ولا يجوز من الحائض حديث صفوان بن عثمان
المزادى أنه قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا كنا سفرًا أن لا نشروع خفافنا ثلاثة أيام ولياليها
لا عن جنابة ولكن من غايط أو بول أو نوم وشرطنا
اللبس على طهارة كاملة لحديث فيفة بن شعبة رضي الله
عنه أنه رأى هذا الشرط وبسبب المنيح يومًا وليلة
والمسافر ثلاثة أيام ولياليها كذا الحديث وأبندوها
عقب الحديث لأن قبل الحديث لو نزع الخفين قبل أحدث
يجوز **والمنيح على الخفين على طاهرها خطوطًا بالأصابع**
إلى الشاق اعتبارًا بالفصل وفرض ذلك مقدار ثلاثة
أصابع من أصابع اليد لأنه أكثر من المنيح
ولذلك كثر خضم الكل ولا يجوز المسح على خفيه خرق

المزاد بقوله على الطاهر
كاملة عند الحديث
بعد البس ولا نه يشترط

كثير يقين منه مقدار ثلاثة أصابع من أصابع الرجل إن يكون على الطاهر
لأنه يجب غسله لظهوره ولا يجمع بين الأصل والخلف وإن كان كاملة عند البس
أقل من ذلك جاز لأن الخرق عن قليل الخرق فتعذر في الرجلين وليس
الاشفاق وينقض المسح على الخفين ما ينقض الوضوء لأنه
خلف عن بعض الوضوء كغسل القدمين وينقضه أيضًا
نزع الخف لأن الخف يمنع سريته الحديث إلى الرجلين
وقد زال المانع وحضي المدة أيضًا بالحديث فإذا تمت المدة
نزع خفيه وغسل رجليه وصلى لوجود سريته الحديث إلى
الرجلين عند تمام المدة وليس عليه إعادة بقية الوضوء
لعدم الناقض فيها ومن أبند المنيح وهو مقيم فسافر قبل
تمام يوم وليلة مسح ثلاثة أيام ولياليها لأنه مسافر ويمنع
المسافر ثلاثة أيام الحديث ومن أبند المسح وهو مسافر ثم أقام
فإن كان يومًا وليلة لزومه نزع خفيه وغسل رجليه والتمسح
مسح يوم وليلة لأن المنيح لا يزيد على يوم وليلة في المسح
لأن وجب عليه الغسل ومن لبس الجرمون فوق الخف مسح
عليه لأنه لطاف من طائفات الخف ولا يجوز المسح على الجرمين
عند أبي حنيفة رحمه الله إلا أن يكونا مجلدين أو منجلين
وقال يجوز المسح على الجرمين إذا كانا مجلدين لا يشقان الحديث لما رواه
الحديث ولا يحنيفة رحمه الله أنه لا يطبق الشفر فلا يكون

الحديث في مسند الإمام أحمد بن حنبل في مسند أبي هريرة رضي الله عنه
وإنما يغلب على ظنه أن هناك ماء لم يجزله أن يتم لأنه
واحد للماء وإن لم يغلب على ظنه فهو ممن لم يجد الماء حقيقة
وإن كان مع رفيقه ماء طلبه منه قبل أن يتم لأن
الظاهر في الماء عدم الظنة فإن منعه يتم وصلى لأنه
لم يجد الماء **باب المنيح على الخفين** المنيح على
الخفين جاز بالسنن التي قربت من التواتر ويجوز المسح
من كل حدث موجب للوضوء إذا لم يشهها على طهارة كاملة
ثم أحدث ولا يجوز من الحائض حديث صفوان بن عثمان
المزادى أنه قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا كنا سفرًا أن لا نشروع خفافنا ثلاثة أيام ولياليها
لا عن جنابة ولكن من غايط أو بول أو نوم وشرطنا
اللبس على طهارة كاملة لحديث فيفة بن شعبة رضي الله
عنه أنه رأى هذا الشرط وبسبب المنيح يومًا وليلة
والمسافر ثلاثة أيام ولياليها كذا الحديث وأبندوها
عقب الحديث لأن قبل الحديث لو نزع الخفين قبل أحدث
يجوز **والمنيح على الخفين على طاهرها خطوطًا بالأصابع**
إلى الشاق اعتبارًا بالفصل وفرض ذلك مقدار ثلاثة
أصابع من أصابع اليد لأنه أكثر من المنيح
ولذلك كثر خضم الكل ولا يجوز المسح على خفيه خرق

بوجوب ترك العمل يا صديها الطهر المختل بين الدمين في مدة
 الحيض فهو كالدم الجاري **لأنه** طهر فاستد فيكون له حكم
 صده كالصوم الفاسد وهو اختيار أبي يوسف وأما قول
 أبي حنيفة رحمه الله وهو لا يشترط على المفتي والمستفتيات
 قبلوا التيق بأوضاع الشرح كما قال النبي عليه السلام بعثت
 بالحنيفة السخية السهلة وأقل الطهر خمسة عشر يوما هذا
 روى عن إبراهيم وعطاء ولا يعرف ذلك الانقلا ولا غابة
 لا كثره **ودم** الاستحاضة هو ما تراه المرأة أقل من ثلاثة أيام
 وأكثر من عشرة أيام فحكمه حكم الرعاف الدائم لا يمنع الصلوة
 ولا الصوم ولا الوطئ لقوله عليه السلام للمستحاضة تؤماني
 وصلي وإن فطر الدم على الحيض **فإنما** هو دم عروق قد
 انجرت **فإذا** زاد الدم على العشرة وللمرأة عادة معروفة
 ردت إلى أيام عادتها **فإذا** زاد على ذلك فهو استحاضة
 لأن الدم الزائد على العادة لما اتصل بدم الاستحاضة
 وهو الزائد على العشرة **فإنما** هو دم الاستحاضة
 وقد تفرق ذلك لمخالفة العادة وإن ابتدأت مع البلوغ
 استحاضة فحيضها عشرة أيام من كل شهر **والباقي**
 استحاضة وعند الشافعي رحمه الله حيضها يوم وليلة
 لأنه أقل الحيض وفيه يقين **فإن** كان الدم متصل

تواتر
 من المتعدي
 لا يعرف
 بالتراب

بالحيض **فإن** الظاهر أنه دم الرحم إلا إذا قام الدليل
 على خلافه **وهو** ما زاد إلى أيام عادتها **لأنه** قام الدليل
 على أنه ليس بدم الحيض **وهو** مخالف
 العادة المستحاضة ومن به سلس والرغاف الدائم والرحم
 الذي لا يؤقاي توضع لوقت كل صلاة فيصليون بذلك
 الوضوء في الوقت ما شاءوا من الفريض والنوافل **فإذا**
 خرج الوقت بطل وضوؤه وكان عليهم استئناف الوضوء
 صلاة أخرى **وقال** الشافعي رحمه الله يتوضون لكل
 فرض **لقوله** عليه السلام المستحاضة تتوضأ لكل صلاة
إلا أن النافلة تتبع للفرض فلا يفرد له حكم على حدة ولنا
قوله عليه السلام المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة **وما**
 روى بحمل ما رويناه **لأن** الصلاة تزكروا بها وقتها
 يقال أتيتك لصلاة الظهر أي وقتها فيحمل على ما قلنا توفيقا
 بين الحديثين **وإنما** تبطل بخروج الوقت عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف ومحمد رحمه الله **ولا** تبطل بالدخول عند
 أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وعند أبي يوسف ومن فرجهما
 الله تبطل لعدم الضرورة قبل الوقت **وإنما** تبطل بالخروج
 لأن الطهارة قارنهما ما ينال فيها فيرفعها ضرورة إلا أنها
 قد رت طهارة ضرورة تمكن المكلف من التقضي عن عهدة

خلاف
 على
 العادة

تنقضي

وَفِي الْخَيْفَةِ
وَالْيُسُوفِ
الْبُحْرِ

وَمَا كُنْتُمْ لَهَا
بِأَعْيُنِنَا

الانجاس تطهير النجاسة واجب من بدن المصلي وتوحيه
 والمكان الذي يصلي عليه **لقوله تعالى** وثيابك فطهر
 والوارد في الثياب واردة في المبدن والمكان بطريق الأولى
 لان الاتصال بها أقوى ويجوز تطهير النجاسة بالمال وبكل
 ما يبع ظاهر يكثر اذ التهابة كالحل وخارج الوضوء وقال محمد
 والشافعي رحمهم الله لا يجوز الا بالماء والدليل على الجواز
 انه مزيل طبعاً كالماء اذ اصاب الخث نجاسة لها جرء
 فحقت فذلكها الارض جاز **لقوله** عليها اللام من اراد دخول
 المسجد فليقل نعليه فان كان عليها قد رقيق عتسهما
 بالارض فان الارض لها طهور والمشي نجس عندنا خلافاً
 للشافعي لنا **قوله** عليها اللام انما يفصل الثوب من خسر من
 بول وغائط ودم وقي ومشي يفصل رطبه ولو جف على
 الثوب اجزأ فيه الفرء **لقوله** عايشة رضي الله عنها كنت
 اقول المني عن ثوب رسول الله عليه السلام وهو يصلي فيه
 والنجاسة اذا اصاب المرأة او السيف التي عتسجها
 ان النجاسة لا تتداخل اثناها لضيق المسام وانما هي على
 سطحه الاعلى وقد زال بالمسح اذا اصاب الارض نجاسة فحقت
 بالشمس وذهب اثرها جازت الصلوة على مكانها **لقوله** عليه
 السلام ذكره الارض يفسدها ومن اصابه من النجاسة الغليظة

لا يجوز البيع منها

فجاءه فقال يا فلان فاعلم انك
تعد له ذنبا كذا فاعلم انك
قال الذي اذناه على قلبه
وقال يا فلان فاعلم انك
قلبي بالكتاب عسى الله
حاشى بعباده لا يترك وقال
العقادر ونسب التوبة وقال
سيبر من مقام اعظم قال
يا فلان قال عبدك قد صدقت
من عبدك العبد

و اصله في قوله تعالى **حيث** **يجمع** **الجملة** في **جمع** **الجملة**

[illegible]

وَقَبْلَ غَوْرِيَا

الظهر حين تزول الشمس حديث جبريل عليه السلام انه اتم النبي
 عليه السلام فصل الظهر في اليوم الاول حين زالت الشمس وفي
 اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله وقالت الوقت ما بين
 هذين الوقتين واخر وقتها عند ان حيفه رحمه الله اذا صار
 ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال وقالوا اذا صار ظل كل
 شيء مثله وان حيفه رحمه الله ان عند تغارب الشمس لا يثبت
 الشك في خروج وقت الظهر ودخول وقت العصر فلا يثبت
 بالشك والاحتمال واول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر
 على القولين واخر وقتها ما لم تغرب الشمس واول وقت المغرب
 اذا غربت الشمس حديث امامة جبريل واخر وقتها اذا غاب
 الشفق وهو اول وقت العشاء الاخيرة والشفق هو البياض
 الذي يرى في الافق بعد الحمرة عند ان حيفه رحمه الله عندها
 هو الحمرة لهما ان الشفق يذخر ويراد به الحمرة في اغلب
 الاستعمال **وله** انه اسم مشترك بين الحمرة والبياض فوقع
 الشك في دخول وقت العشاء وخروج وقت المغرب واول
 وقت العشاء اذا غاب الشفق على اختلاف القولين واخر
 وقتها ما لم يطلع الفجر **لقوله** عليه السلام ليس التفريط في النوم
 وانما التفريط ان يؤخر صلاة حتى يدخل وقت صلاة اخرى
 واول وقت الوتر بعد العشاء واخره طلوع الفجر **لقوله**

ولا يثبت
 بالشك
 والاحتمال

في النية وهو

عليه السلام ان الله تعالى زادكم صلاة الا وهي الوتر فصلوها
 بين العشاء والفجر فالبني عليه السلام جعل وقتها ما بين العشاء الى
 الفجر ويستحب الاستيفار بالفجر **لقوله** عليه السلام اسفروا بالفجر
 فانه اعظم الاجر ويستحب البراد بالظهر في الصيف **لقوله**
 عليه السلام ابردوا بالظهر فان شدة الحر من فيح جهنم
 ويقدم في الشتاء لان الصلاة في اول الوقت متارعة الى مغفرة
 من ربنا وتأخير العصر افضل ليكون موديا يفرغ البال عالم تتغير
 الشمس لورود النهي عن الصلاة عند غروب ويستحب تعجيل
 المغرب **لقوله** عليه السلام لا تزال امتي بخير ما لم يؤخروا المغرب
 لا استبكال الغنم ويستحب تأخير العشاء الى ما قبل ثلث
 الليل **لقوله** عليه السلام لو لا ان اشق على امتي لآخرت العشاء الى ثلث
 الليل ويستحب لمن يالف صلاة الليل ان يؤخر الوتر الى آخر الليل
لقوله عليه السلام لم يخرجني قال عمر اني اوتر في آخر الليل لانه
 القوي الامين فان لم يشق بالانتباه او تر قبل النوم يحرز اعين
 الفوات **باب الاذان** الاذان سنة للصلوات
 الخمس الجمعة دون ما سواها للتواتر وصلة الاذان ان يقول
 ن الله اكبر الله اكبر الى آخره ولا ترجع فيه للتواتر والروايات
 المشهورة وبزيد في اذان الفجر بعد الفلاح الصلاة خير من النوم
 مرتين للتعاذف ومأواه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وبيعه

في النية وهو
 في النية وهو
 في النية وهو

في النية وهو

نظر لبعضهم والاقامة مثل الاذان الا انه يؤيد فيها بعد الفلاح
 قد قامت الصلوة مرتين كذا الرواية
 وترسل في
 الاذان ويحذر في الاقامة **لقوله** علي السلام لبدا اذا اذنت
 فترسل واذا اتممت فاصدروا ويستقبل بها القبلة فاذا تابع الى
 الصلاة والفلاح حول وجهه يمينا وشمالا كذا التوارث
 وبإذن للنفاية ويقيم كما فعل النبي علي السلام في حديث
 ليلة التعمير فان قامت صلوات اذن للاولى واقام وكان
 مخبرا في الثانية اذنا اذن واقام وان شئت انتصر على الاقامة
 لان اعلام الحاضرين تكفيه الاقامة وينبغي

ووافقا محمد حسين وكونوا في سائر العصور
والوفاء والصدق والعدل والبر والحق والعدل
والوفاء والصدق والعدل والبر والحق والعدل
والوفاء والصدق والعدل والبر والحق والعدل

ما يستتر العورة والعورة من الرجل ما تحت الشرة الى الركبة
لإجماع الأمة على اتخاذ الأذنين والركبة من العورة عندنا الحديث
جرحه قال له النبي عليه السلام غط ركبتيك فإنها عورة وبدن
المرأة كلها عورة **لقول** عليه السلام المرأة عورة مستورة
الأوجها وكفيها **لقول** تعالى ولا يبدين زينتهن إلا ما
ظهر منها قيل الكحل والخاتم يعني موضعيهما وما كان عورة من
الرجل فهو عورة من الأمة بالطريق الأول وبطنها وظرفها
عورة لأن النظر والمستن بهما سبب للفتنة وما سوى ذلك
من بدنها ليست بعورة **لما** روى أن عمر رضي الله عنه
راى جارية متقنعة في السوق فقال لها التي عندك الخاريا
دفا رايتشبهيني بالجرأير ومن لم يجد ما يزيله الفجاسة
صلى معها للضرورة ولم يعد الصلوة وهذا لا يتفق إذا كان
الظاهر من الثوب ربعا أو الشروا كان أقل من الربع طاهرا
يختار أن صلى معه وإن صلى غريبا وعند محمد يصلى معه
ومن لم يجد ثوبا صلى غريبا قاعدا يومى آيما لأن بالركوع والتجود
يزيد كسفا فان صلى قائما مجزوا لوجود الانكشاف في الفصلين
والأول أفضل وينوى الصلوة التي يدخل فيها بنية لا يفصل
بينها وبين التحريم بعمل لأن العمل ينافي الصلوة والقصد الى الصلوة
شرطا لا يقع عن القاعدة فإن اشتبهت عليه القبلة وليس بحضرة

21

القلب شرب الطاهر الصلوة وهي ارادة القلب على القلب
والقلب بالقلب فوض وذكروا باللسان من سنه وفي المطهر
التي فيه نبيه لم يولد له اصل في ابد الاكبر

اور عمل یا ایجاد دیتے۔ لہٰذا یہوں اصل تکمیل و تکمیل

٥٠

100

سلام وان كل حد
في الدنيا

ولا يعتمد بيده على الارض يفعل في الركعة الثانية مثل ما
 فعل في الاولى الا انه لا يستغني ولا يتعوذ ولا يرفع يديه
 الا في التكبير الاول فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية
 في الركعة الثانية افترش رجله اليسرى وجلس عليها
 ونصب اليمنى ووجهه اصابعه نحو القبلة ووضع يديه
 على مخذيته هكذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاد روى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه تورك قلت كان ذلك بعد ما
 كبر واشهر رسول الله صلى الله عليه وسلم وتشهدوا والشهادة
 القمات لله والصلوات والطيبات الى اخره ولا يزيد على
 هذا في القعدة الاولى هذا تشهد رواه ابن مسعود وكثير
 من الصحابة رضي الله عنهم وقال ابن مسعود رضي الله عنه
 علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم العلم بالشهادة بالصلوة كما
 علمني سورة من القرآن ويقرأ في الركعتين الاخرى فاتحة
 الكتاب خاصة فاذا اجلس في الاولى وتشهد وصلى على النبي
 صلى الله عليه وسلم ودعا بما شاء مما يشبه الفاظ القرآن والادعية
 الماثورة للتواتر **ولفوله تعالى** فاذا فرغت فانصب والى
 نيك فارغت ثم يستمع عن عيبيه فيقول السلام عليكم ترجمه
 الله وعن يتياره مثل ذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه كان يستمع حتى يرى بياض خده الايمن وعن يتياره
 ولا يدعوا بما يشبه كالحمر الناس

هذا الحديث يدل على ان التكبير في الركعة الثانية لا يرفع يديه
 ولا يتعوذ ولا يستغني ولا يقرأ في الركعة الثانية الا في التكبير الاول
 فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افترش رجله اليسرى
 وجلس عليها ونصب اليمنى ووجهه اصابعه نحو القبلة ووضع يديه
 على مخذيته هكذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاد روى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه تورك قلت كان ذلك بعد ما كبر واشهر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم العلم بالشهادة بالصلوة كما علمني سورة من القرآن
 ويقرأ في الركعتين الاخرى فاتحة الكتاب خاصة فاذا اجلس في الاولى
 وتشهد وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا بما شاء مما يشبه
 الفاظ القرآن والادعية الماثورة للتواتر ولفوله تعالى فاذا فرغت
 فانصب والى نيك فارغت ثم يستمع عن عيبيه فيقول السلام عليكم ترجمه
 الله وعن يتياره مثل ذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان
 يستمع حتى يرى بياض خده الايمن وعن يتياره ولا يدعوا بما يشبه كالحمر
 الناس

في صلاة الصلوة

حتى يرى بياض خده الايمن ويكبر بالقراءة في الفجر في الركعتين
 وفي الركعتين الاوليتين من المغرب والعشاء ان كان اماما وخفي
 القراءة في ما بعد الاوليتين للتواتر وان كان منفردا ان شأ
 جهر واسمع نفسه لانه امام في حق نفسه وان شأخاف لانه
 ليس معه من يشعه وخفي الامام القراءة في الظهر والعصر
 للتواتر والوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهما بالسلام كما
 روى ان النبي صلى الله عليه وسلم اوتر بثلاث ويقنت في الثالثة قبل
 الركوع في جميع السنة كذلك المسنة ويقرأ في كل ركعة
 من الوتر فاتحة الكتاب وسورة كذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 فاذا اراد ان يقنت كبر ورفع يديه ثم قنت بحديث يقسم
 عن ابن عباس رضي الله عنهما يرفعونه لا يرفع الايدي الا في
 شيع مواطن منها عند القنوت في الوتر ولا يقنت في صلاة غيرها
 قال ابن مسعود رضي الله عنه ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم في الفجر الا شهدا ثم ترك وليس في شيء من الصلوات قراءة
 سورة بعينها ويكره ان لا يقرأ غيرها لان فيه هتان القرآن
 من وجه واحد في ما تجزى من القراءة في الصلوة ما يتناول اسم
 القرآن عند ان حنيفة رحمه الله لا يقرأ **قوله تعالى** فاقروا
 ما ينشرون من القرآن وقال لا يجوز اقل من ثلاث آيات قصار او
 آية طويلة لان القرآن هو المحمود والكلمة الواحدة لا تكون بمحمود

هذا الحديث يدل على ان التكبير في الركعة الثانية لا يرفع يديه
 ولا يتعوذ ولا يستغني ولا يقرأ في الركعة الثانية الا في التكبير الاول
 فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افترش رجله اليسرى
 وجلس عليها ونصب اليمنى ووجهه اصابعه نحو القبلة ووضع يديه
 على مخذيته هكذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاد روى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه تورك قلت كان ذلك بعد ما كبر واشهر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم العلم بالشهادة بالصلوة كما علمني سورة من القرآن
 ويقرأ في الركعتين الاخرى فاتحة الكتاب خاصة فاذا اجلس في الاولى
 وتشهد وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا بما شاء مما يشبه
 الفاظ القرآن والادعية الماثورة للتواتر ولفوله تعالى فاذا فرغت
 فانصب والى نيك فارغت ثم يستمع عن عيبيه فيقول السلام عليكم ترجمه
 الله وعن يتياره مثل ذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان
 يستمع حتى يرى بياض خده الايمن وعن يتياره ولا يدعوا بما يشبه كالحمر
 الناس

سواء قرأ الإمام
آية التترغيب
أو التترهيب
أو كان في
الخطبة وصلى
على النبي عليه
السلام

ولا يقرأ الموتر خلف الإمام **وقال** الشافعي لقوله عليه السلام
لا صلوة إلا بالقراءة ولنا **قوله** عليه السلام من كان له امام فقرأه
الإمام له قراءة ومن أراد الدخول في صلوة غيره فخرج إلى
يمنى نية الصلوة ونية المتابعة لأنه لا يكون داخل في
صلوة الغير بلا إرادة **فصل** الجماعة سنة مؤكدة
لقوله عليه السلام لقد هممت أن أمر قبيتي ليجمعوا لي حزما من
الخطب وأمر مؤذنا أن يردن ويقم فأحرق علي من لم يحضر
الجماعة بنوهم وأولى الناس بالإمامة أعلمهم بالسنة فارتشأوا
فأقرأهم فان تشاءوا فأدبرهم فان تشاءوا فاستهم **لقوله**
عليه السلام يؤم القوم أقرأهم لكتاب الله تعالى فان تشاءوا فاعلمهم
بالسنة فان تشاءوا فأقدمهم بهجرة فان تشاءوا فأخبرهم سنة
أو كلاما زائعا **وقوله** عليه السلام أقرأهم أي أعلمهم لأن علمهم
كان هو الكمال ومعانيه فقط **وقوله** عليه السلام أقدمهم بهجرة
فانتسخت الهجرة إلى المدينة **لقوله** عليه السلام لا هجرة بعد الفسخ
فصار الوفاء لله **لقوله** عليه السلام المهاجر من هجر السيئات
ويعلمه الله العبد والأمران والأعني الفاسق وولد الزنا لأن
الناس يأمرون عن الاقتداء بهم فيؤذون إلى تقليل الجماعة وأن
تقدموا جاز **لقوله** عليه السلام صلوا خلف كل بر وفاجر ولا
ينبغي للإمام أن يطول بهم الصلوة **لقوله** عليه السلام لمعاذ بن جبل

وكانوا يقرأون
في كل صلاة
بالحمد لله
والصلاة على
النبي وآله
والسلام
فكانوا يقرأون
بالحمد لله
والصلاة على
النبي وآله
والسلام
فكانوا يقرأون
بالحمد لله
والصلاة على
النبي وآله
والسلام

قرأ

رضي الله عنه افتتار أنت يا معاذ صل بالقوم صلوة أضعهم
فإن فهم الصغير والكبير وذو الحاجة وعن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه كان أخفهم صلوة في تمام **ونكره** أن
يصلين وصدعن جماعة لأن السنة لم تكن في حقهن كذلك
فإن فعلن قامت الإمام وسظهن حترزا عن زيادة الكسوف
كما في العزاة ومن صلى مع واحد إقامة عن عيبيه كما أقام النبي عليه
السلام عبد الله بن عباس رضي الله عنهما حيث صلى معه وإن كانا
أشبه تقدم عليهما كما صلى النبي عليه السلام بالنس ويقيم مقامها
خلعه وأمر سليم وراهها ولا يجوز للرجل أن يقعد والمرأة **لقوله**
عليه السلام آخرهن من حيث آخرهن الله تعالى ويصف الرجال
ثم الصبيان ثم النساء **لقوله** عليه السلام ليخني ذو الأقدام منكم
وأولوا النها وتوخر والنساء كما روي فان قامت امرأة
إلى جنب رجل وهما شتر كان في صلوة واحدة سدت صلوة
عندنا والقياس أن لا تغسد صلوة كما لا تغسد هويها وهو
قول الشافعي ولنا **قوله** عليه السلام آخرهن من حيث آخرهن
الله ويحتمل أن يكون هذا من الأمر التي تعلق بالتيان كما مؤرا فيها
جواز الصلوة بها كالركوع والسجود والمرأة تجال للنساء
ولا يصل الظاهر خلف من به سلس البول ولا الظاهر
المستحاضة لأنه لا طهارة المستحاضة ومن به البول

فمن
فيهم
الجماعة
فكانوا يقرأون
بالحمد لله
والصلاة على
النبي وآله
والسلام
فكانوا يقرأون
بالحمد لله
والصلاة على
النبي وآله
والسلام
فكانوا يقرأون
بالحمد لله
والصلاة على
النبي وآله
والسلام

هذا الحديث
في الصحيحين
والترمذي
والدايم
والبيهقي
والصغير
والكبير
والذي
الحاجة
والنبي
والصلاة
والسلام
فكانوا
يقرأون
بالحمد
لله والصلاة
على النبي
وآله والسلام

لانه قارنهما بما فيها ولا القاري خلف الا في المكتشي خلف
 الغريان لان هؤلاء لا صلوة لهم لعدم شرطها او كونها وانما
 جعلت صلوة في حقهم للضرورة والضرورة في حق الموم وجوز
 ان يؤم المتيتم المتوضئين والمناجحين على الخفين الغاسلين
 في قول ابن حنيفة وابن يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله
 لا يؤم المتيتم المتوضئين ذلك حديث عمرو بن العاص رضي
 الله عنه انه فعل ذلك فاشتتتونه رسول الله عليه السلام
 ويصلي القائم خلف القاعد وقال محمد رحمه الله لا يصلي القائم
 خلف القاعد لان حال الامام ضعيف ولنا انه عليه السلام
 صلى قاعدا والصحابه خلفه قيام ولا يصلي الذي يركع ويستجد
 خلفا للموم لان الموم لا ياتي بركان الصلوة ولا يصلي
 المفترض خلف المتفعل اذ في حاله لا آمن من يصلي فرضا
 خلف من يصلي فرضا آخر لان الموافقة لا يتصور مع الاختلاف
 ويصلي المتفعل خلف المفترض **لقوله** عليه السلام للمرجلين
 اذا صليتما في رحالكما تم اتينا المسجد فصليا معنا فانها
 كما نسخة اي نافذة **فصل** وبكرة للمصل ان يغت
 بشئ من جسده او من ثيابه لان العت خارج الصلوة حرام
 في الصلوة اذ لا يقبل الحضا الا مرة لم يكن من السجود
لقوله عليه السلام لا يركب سالة عن تسوية الحضا فقال

في الحقيقة

للحديث

من المتفعل

فقال يا ابا ذر مرة اودر ولا يفرقع اصابعه لانه من العت
 ولا يتحصرو لانه ترك سنة الاخذ باليد ولا يسدل ثوبه ولا يعقب
 شعره ولا يكف ثوبه **لقوله** عليه السلام امرت ان استجد على سبعة
 اعضاء وان لا اكف ثوبا ولا اعقب شعرا ولا يلبثت لان الصلوة
 مناجاة الرب تعالى ولا يقع لان النبي عليه السلام نبي عن اقرب
 كاقرب العكب ولا يرد السلام بلسانه ولا بيده لانه كلام
 من كل وجه ان كان بلسانه وباليدين ترك سنة الاخذ ولا يترج
 الا من عذر لانه مخالف سنة القعود ولا ياكل ولا يشرب لانه
 عمل كثير فان سبقة الحدث انصرف فان كان اما استغسل
 وتوضا ونبي على صلوة والاشيتان افضل ليكن هو ديا بغير
 خلل والبناجايز عندنا مخالف للقياس حديث ابن ابي مليكة
 عن عائشة رضي الله عنها ان رفعة من قاء او رعف في صلوة
 فليدصرف وليتوضا وليبني على صلوة عالم يتكلم وان نام فاجتلم
 او جن او اعشى عليه استأنف الصلوة لانها لا يكثر وجودها
 فلا يكون في معنى ما ورد به النص وهذا التفهيم والكلام
 ناسيا او عامدا ثم الكلام ناسيا يفسد
 صلوة **لقوله** عليه السلام ان صلاة من هذه لا يطع فيها شئ من
 كلام الناس وانما هي التشبيع والتهيل وقراءة القرآن وان سبقة
 الحدث بعد التشهد توضا وسلم وان تعذر الحدث في هذه الحالة

ناسيا

ركعتي الطواف لان الأولى ان لا يصلي ركعتي الطواف في مكة ولا يكره ان يتنفل
 بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتي الفجر كذلك السنة الماثورة
 وكذلك بعد الغروب قبل صلاة المغرب لانه يؤدى الى تأخير
 المغرب وانه مكروه **باب النوافل السنة في الصلوة** ان
 يصلي ركعتين بعد طلوع الفجر واربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها
 واربعاً قبل العصر واربعاً ركعتين وركعتين بعد المغرب واربعاً
 قبل العشاء واربعاً بعدها وان شاء ركعتين لورد الاحاديث
 وعمل الأئمة **هو** نوافل الليل يجوز ثمانية ركعات بتسليمه واحدة
 والزيادة على ثمانية ركعات بتسليمه واحدة مكروه ونافلة
 النهار ركعة الزيادة على الأربع **قال** ابو حنيفة رحمه الله افضل
 بالليل والنهار ان يصلي اربعاً اربعاً **وقال** الشافعي رحمه الله
 مشي مشي وقال لا بالنهار كما قال ابو حنيفة رحمه الله وفي الليل
 كما قال الشافعي رحمه الله **قوله** عليا السلام الصلوة بالليل مشي مشي
 وبين كل ركعتين تسليماً والشافعي يروى الصلوة بالليل والنهار مشي
 مشي والى حنيفة رحمه الله حديث عابشة رضي الله عنها كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل اربعاً لا تتأخر عن حنفيهن
 وطولهن ثم يصلي اربعاً لا تتأخر عن حنفيهن وطولهن وفي النهار
 عما قال ابو ايوب الانصاري رضي الله عنه قلت يا رسول الله كم عدد
 على اربع قبل الظهر قال تلك ساعة لطيفة تفتح فيها ابواب السماء

لا يصلي ركعتين بعد الغروب قبل صلاة المغرب لانه يؤدى الى تأخير المغرب وانه مكروه

عند ابو حنيفة رحمه الله عليه

بلفظ السنة والنفل

فأجبت ان يصعد لي فيها عمل صالح قلت هل فيهن قراءة قال نعم
 قلت هل فيهن دعاء قال نعم قلت هل فيهن سلام قال لا دعاء قاله
 ابو حنيفة رحمه الله أشد على النفس فكان اولى **قوله** عليا السلام
 افضل الاعمال اخبرها اي اشبهها والقراءة واجبة في جميع ركعات
 النفل لان كل شئ افضل على حدة بخلاف الفرض لان الصلوة
 كانت في الاصل ركعتين زيدت في الحضر وانقرت في السفر
 فتجب القراءة في الاصل ولا تجب في التبع كي لا يؤدى الى التشوية
 بين الاصل والتبع ومن دخل في صلوة النفل ثم افسدها قضاها
 لانه يجب عليه صيانة ما مضى عن البطلان ولا يحصل ذلك
 الا بالانتهاء وكذلك صوم التطوع وفيه خلاف الشافعي فان صلى
 اربع ركعات تطوعاً وقرأ في الاولىين وقعد ثم افسد الاخرتين
 قضا ركعتين لان الشفع الاول قد تم ويصلي النافلة قاعداً
 مع القدرة على القيام ان شا لان ترك اصله يجوز في ترك وصفه
 وهو القيام اول فان افسدتها قائماً ثم قعد من غير عذر يجوز
 عند ابو حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز لان الشروع ملزم كالنذر
 ولا في حنيفة رضي الله عنه انه امكن صيانة ما مضى عن البطلان
 باصل الباقي فلا حاجة الى وصفه وهو القيام ومن كان خارج
 المضرب تنفل على دابته الى اي جهة توجهت يومئذ **قوله**
 حديث بن عمر رضي الله عنه انه نزل **قوله** تعالى فايما تولوا فثم وجهه

قوله تعالى فايما تولوا فثم وجهه

والأخذ عند الشافعي واجب
وأما من شرط يسجد فيه الف
ليس بواجب عندنا لأننا كنا
واستنبأنا القبله ابتداء

الله في صلاة النافلة على الرأجلة **باب سجود السهو**
سجود السهو واجب في الزيادة والنقصان بعد السلام
لحديث من مشعور رضي الله عنه ويسجد سجدة في السهو بعد السلام
ثم يشهد ويسلم لأنه الحق بحركة الصلوة **وقوله** عليه
السلام وليس سجدة سجدة في السهو قبل السلام يعني قبل السلام الثاني
توفيقا بين الحديثين الأول أنه إذا ترك الواجب ساهيا بحجب
عليه سجود السهو ليقوم مقامه جائزا فإذا زاد سجدة أو نحوها
بحجب لأنه ترك الواجب وهو الأتيان بالفعل الذي يليه بعد
تمام السجدين كذا لو ترك الفاتحة في الأولى أو في الثانية
لأن قراءة الفاتحة واجبة **لقوله** عليها السلام لا صلوة إلا بفاتحة
الكتاب وكذا الفنون والتشهد وتنجيات العبيدين
واجبة لمواظبة النبي عليها السلام وكذلك لو جهل الإمام نية
تخافت أو خافت فيما يجهر لأن تلك الحقة واجبة لمواظبة
النبي عليها السلام وسهو الإمام يوجب على المومئ السجود بتعالة
فإن لم يسجد الإمام لم يسجد المومئ وإن سها المومئ لم يلزم
الإمام ولا المومئ كبدل يؤدى إلى المخالفة ومن سها عن
الفقرة الأولى ثم تذكر وهو إلى القعود أقرب عما في مجلس
وتشهد وإن كان إلى القيام أقرب لم يعد ويسجد للسهو وإن
القيام فرض فلا يترك لأجل الواجب وهو القعود الأول وإن

والسهو يلزم إذا زاد في سجدة
فقال من جهر فيها ليس يفتقر إلى قنوت
فقال فتسبوا

حكمه
لأن القيام لا يترك لأجل الواجب

سها عن القعدة الأخيرة فقام إلى الخامسة يرجع إلى القعدة
عالم يسجد والغى الخامسة ويسجد للسهو لأن القعدة الأخيرة
فرض والقيام إلى الخامسة ليس بفرض ولا واجب وإن قيد
الخامسة بالسجدة بطل فرضه لأنه استقل إلى النافلة قبل
احمال الفرض لأن القعدة الأخيرة فرض وتحوّل حاله
نفلا على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله عنهما
وكان عليه أن يضم إليها ركعة سادسة ولو لم يضم إليها
لأشئ عليه عندنا خلافا لفرجه الله لأنه شرع في الشفع
الأخير على ظن أنه عليه ثم تبين أنه ليس عليه وإن قيد في
الترابطة ثم قام ولم يسلم وظنها القعدة الأولى عاد إلى القعدة
عالم يسجد في الخامسة ويسلم فإن قيد الخامسة بسجدة ضم
إليها ركعة سادسة ليتم شفعاً وقدمت صلوة والركعتان
له نافلة فرضت في صلوته ولم يذر اثلاثا صلى أم أربعا وذلك
أول ما عرض له اشتانف الصلوة وقد جازى الحديث أنه يستأنف
الصلوة وهو محمول على ما إذا وقع له ذلك أولا وإن كان الشك
يعرض له كثيرا بنى على غالب ظنه إن كان له ظن بنى على اليقين
لقوله عليها السلام إذا شك أحدكم في صلوة فلم يذر اثلاثا صلى
أم أربعا فليتجر الصواب وليتبن عليه وليسجد سجدة في السهو
بعد السلام **باب صلاة المريض** إذا تعذر رعل المريض

أنه لم يصح في السجدة الأولى
أنه لم يصح في السجدة الأولى
أنه لم يصح في السجدة الأولى

القيام صلى قاعدا بركوع وسجود فان لم يستطع الركوع والسجود
 او في ايحاء وتجعل الركوع ارفع من السجود **لقله** عليك سلام
 لابن عمر رضي الله عنهما يصلي المريض قايما فان لم يستطع فقاعدا
 فان لم يستطع القعود استلق على ظهره وجعل رجله الى القبلة
 او في الركوع والسجود وان اضطجع على جنبه ووجهه الى القبلة
 واو في كاز **وقال** الشافعي رحمه الله الاولى الصلوة على الجنب
لقله تعالى فاذا ذكر والله قايما وقعودا وعلى جنوبكم **وقال**
 النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين رضي الله عنه صل
 قايما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى الجنب تؤمى
 ايما ولنا **قوله تعالى** وحيث ما كنتم فولو وجوهكم بجهة
 فلما كان الاستقبال فيما قلناه اكثر كان اذكي ولا يؤمى
 بعينه ولا بقلبه ولا بجانبه لان الافعال اضل في الصلوة
 فان قد رعى القيام ولم يتقدم على الركوع والسجود لم يلزم القيام
 لان القيام انما شرع ليكون وسيلة الى التواضع والركوع والسجود
 فان صلى الصحيح بعض صلوة قايما ثم حدث به مرض انماها
 قاعدا يركع ويسجد او يؤمى ايما او يصلي مستلقيا ان لم
 يستطع القعود لانه لو استقبل وقع الخلل ناقضا وان صلى
 بعض صلوة بايما ثم قد رعى الركوع والسجود استأنف
 الصلوة لانه قد رعى الاصل قبل تمام الجنب بالخلف وان صلى قاعدا

القيام بركوع وسجود

الركوع والسجود

القيام بركوع وسجود

بعض صلوة بركوع وسجود ثم قد رعى القيام بني صلواته
 لان صلوة القاعد بركوع وسجود تنجح الركبان ولهذا يجوز
 اقامة القاعد للقيام الا في قول محمد بن خلف المولى ومن اعني
 عليه خمس صلوات فادونها قضاها اذا اضع وان فاشته بالاعمال
 اكثر من ذلك لم يقض لكا روى ان رجلا من الصحابة اضرها
 اعني عليه اكثر من يوم وليلة فلم يقض الصلوة والاخر اقل من ذلك
 فقضى **باب بعد التلاوة** سجود التلاوة في القرآن
 أربع عشرة في آخر الاعراف والوعيد والنحل وبني اسرائيل
 ومريم واو في سورة الحج والفرقان والنمل والم تنزيل
 وص وحم السجدة والنجم واذا السماء انشقت واقرا
 باسم ربك والسجود في هذه المواضع واجب على التام والسامع
 سوا قصد سماع القرآن اذ لم يقصد **لقله** الصحابة رضوان
 الله عليهم اجمعين السجدة على من سمعها وعلى من تلاها واذا تلا
 الامام آية السجدة سجد لها وسجد المأموم معه تبعا وان تلا
 المأموم لم يستجد الامام ولا المأموم كذا يورد الى المخالفة
 وان سمعوا وهم في الصلوة سجد من رجل ليس معهم في الصلوة قصده
 لم يستجدوها في الصلوة لان سببها القراءة خارج الصلوة لا سجودا
 ويسجد ولها بعد الفراغ من الصلوة وان سجدوا في الصلوة
 لم تجزئهم ولم تفسد صلواتهم **وقال** محمد رحمه الله في المقتدى اذا
 النبي صلى الله عليه وسلم في بعض

قوله السجود واجب في هذه
 المواضع اعلم انه انما يجب
 السجدة اذا تحققت القراءة
 من الامل وجه التمسك
 بما ذكر من الضمان ان هذا
 حكم لا يتعرف بالرائي لانه
 صفة الحكم وقد عرف ان
 صفة الحكم وصفه الشرط
 لا سجودا تباعها بالرائي
 واذا كان كذلك فما قالوها
 شاعرا وهذا السجدة الى
 الشرح ٤

قراية السجدة انهم يسجدونها اذا فرغوا من الصلوة لوجود
سبب وجوب السجدة وهو السماع وعند ابن حنيفة وابن يوسف
رضي الله عنهما لا يجب لانه محجور عليه بحق الامام فلا يتعلق
به حكم كتحريف العبد المحجور بخلاف قراءة الجنب والحائض
انه يجب على السامع منهما على الجنب القاري لا على الحائض لانه
منهى بحق الشرع لا بحق العبد فلا يسمع وجوبها كالبيع الفاسد
ومن تلا سجدة فلم يسجدتها حتى دخل في صلاة فتلاها وسجد
اجزئة السجدة عن التلاوتين لان المجلس واحد وان تلاها
في غير الصلوة فسجدتها ثم دخل في الصلاة فتلاها فسجدتها
لان غير الصلاة تنبئ لا تنوب عن الصلاة وفي المسئلة
الاولى الصلوة تنوب عن غيرها ومن صلاوة سجدة
واحدة في مجلس واحد اجزئة سجدة واحدة لان النبي
عليه السلام كان يسمع من جبريل عليه السلام ويعلم اصحابه ولا
يسجد الامورة واحدة ومن اراد السجود كبر ولم يرفع يديه
وسجد ثم كبر ورفع رأسه ولا تشهد عليه ولا سلام للسنة
الماثورة **باب صلاة المسافر** السفر تغير به
الاحكام ان يقصد الانسان موصعا بينه وبين مقصده ثلاثة
ايام وليلاتها سيرا ابل ومشى الاقدام ولا يعتبر في ذلك
السير في الماء لان العدل اعتبارا والوسط في السير وهو سير

باب صلاة المسافر السفر تغير به
الاحكام ان يقصد الانسان موصعا بينه وبين مقصده ثلاثة
ايام وليلاتها سيرا ابل ومشى الاقدام ولا يعتبر في ذلك
السير في الماء لان العدل اعتبارا والوسط في السير وهو سير

باب صلاة المسافر

باب صلاة المسافر

الابل ومشي الاقدام لان سير البريد سريع جدا وسير العجلة
بطي جدا وانما اعتبر بالثلاث **لقوله** عليه السلام يسجد والمشي
ثلاثة ايام وليلاتها ذكر المسافر محلا بالالف واللام فاقضى
الجنس وفرغ من المسافر في كل صلاة رباعية ركعتان **وقال**
الشافعي رحمه الله اربع واجبة عليه ان الفرض ما لو تركه ياتم
والركعتان الاخرتان لو تركهما لا ياتم بالاتفاق فان صلى اربع
وقعد في الثانية بعد ار التشهد اجزئة الركعتان عن فرضه
والاخرتان نافلة فان لم يقعد على الركعتين وقعد الثالثة بسجدة
بطلت صلوة لانها المقعدة الاخيرة وهي فرض ومن خرج مسافرا
صلى ركعتين اذا قارق بيوت المضر حديث علي رضي الله عنه انه قال
حين خرج من الكوفة لوجا ووفنا هذا الخضم لقصرنا ولا يزال على حكم
السفر حتى ينوي الإقامة في بلد خمسة عشر يوما فصاعدا لان السفر
ينتهي بالإقامة فيلزمه الاتمام وان نوى اقل من ذلك لم يتم وروى
عن ابراهيم وعطاء انها لا اقل مدة الإقامة خمسة عشر يوما
ولا يعرف ذلك عقلا ولولم ينو الإقامة خمسة عشر يوما بل يقول
عند الخروج او بعد غدا خرج فبني على ذلك سنين صلى ركعتين
واذا دخل العسكر ارض الحرب فحارب واما مدينة او حصنا
فتنوي الإقامة خمسة عشر يوما لم يتم الصلوة لانهم يفتظرون
الفتح والرجوع كل ساعة وعن ابن يوسف رحمه الله انهم اذا نزلوا

عليه

باب صلاة المسافر

باب صلاة المسافر

باب صلاة المسافر

باب صلاة المسافر

في البيوت انتم نوا الاقامة واذا دخل المسافر في صلوة

في البيوت انتم نوا الاقامة واذا دخل المسافر في صلوة
المقيم مع بقا الوقت اتم لانه صار متعاه وان دخل ميعه في
فايته لم يجز صلوة لان التشهد الاول من المسافر فرض فلا يجوز
اقتداءه فيه بالمتنفل وان صلى المسافر بالمقيمين ركعتين وسلم
ثم اتم المقيمون صلواتهم كما فعل النبي عليه السلام بمكة صلى ركعتين وسلم
ثم قال اتعوا صلواتكم يا اهل مكة فانما قوم سفير ويسقط
له اذا سلم ان يقول اتعوا صلواتكم فانما قوم سفير لا اقتداء بالنبي
عليه السلام واذا دخل المسافر مضره اتم الصلوة وان لم ينو المقام
فيه لانه مقيم فيه ومن كان له وطن فانتقل عنه واشتوطن
غيره ثم سافر فدخل وطنه الاول لم يعم الصلوة بحكمة
للنبي عليه السلام واذا نوى المسافر ان يقيم بمكة ومناجسة
عشر يوم لم يعم الصلوة لانه لم ينو الاقامة باحد هاتين
الاقامتين ومن فاتته صلوة في السفر قضاه في الحضر
ركعتين ومن فاتته صلوة في الحضر في حال الاقامة قضاه في السفر
اربعا لانه يقضي القايمة فيعتبر حاله الفوات والجمع بين
الصلوتين تجوز فعلا ولا يجوز وقتا والعاصي والمطيع في سفرهما
في الرخصة سواء الاطلاق **قوله تعالى** فمن كان منكم مريضا او على
سفر **ولقوله** عليه السلام المسافر فيمسح ثلاثه ايام وليلاليها
وفيها خلاف الشافعي رحمه الله **باب صلاة الجمعة**

خلفه

في البيوت انتم نوا الاقامة واذا دخل المسافر في صلوة
المقيم مع بقا الوقت اتم لانه صار متعاه وان دخل ميعه في
فايته لم يجز صلوة لان التشهد الاول من المسافر فرض فلا يجوز
اقتداءه فيه بالمتنفل وان صلى المسافر بالمقيمين ركعتين وسلم
ثم اتم المقيمون صلواتهم كما فعل النبي عليه السلام بمكة صلى ركعتين وسلم
ثم قال اتعوا صلواتكم يا اهل مكة فانما قوم سفير ويسقط
له اذا سلم ان يقول اتعوا صلواتكم فانما قوم سفير لا اقتداء بالنبي
عليه السلام واذا دخل المسافر مضره اتم الصلوة وان لم ينو المقام
فيه لانه مقيم فيه ومن كان له وطن فانتقل عنه واشتوطن
غيره ثم سافر فدخل وطنه الاول لم يعم الصلوة بحكمة
للنبي عليه السلام واذا نوى المسافر ان يقيم بمكة ومناجسة
عشر يوم لم يعم الصلوة لانه لم ينو الاقامة باحد هاتين
الاقامتين ومن فاتته صلوة في السفر قضاه في الحضر
ركعتين ومن فاتته صلوة في الحضر في حال الاقامة قضاه في السفر
اربعا لانه يقضي القايمة فيعتبر حاله الفوات والجمع بين
الصلوتين تجوز فعلا ولا يجوز وقتا والعاصي والمطيع في سفرهما
في الرخصة سواء الاطلاق قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على
سفر ولقوله عليه السلام المسافر فيمسح ثلاثه ايام وليلاليها
وفيها خلاف الشافعي رحمه الله باب صلاة الجمعة

باب صلاة الجمعة

لا تصح الجمعة الا في مضر جامع الحديث لاجعة ولا تشريق ولا فطر
ولا اضحى الا في مضر جامع وتجوز في مضر لا يتصل به ولا تجوز
في القرى ولا تجوز اقامتها الا للسلطان او من امره السلطان
لان كل واحد يتقدم او يتقدم رجلا فيؤدي ذلك الى المنازعة
المبطله للجمعة ومن شرايطها الوقت لان الظهر واجب الا انه
جاز ركعتان بالحديث في الوقت فيقتصر عليه حتى لو خرج
وقت الظهر لا يجوز ومن شرايطها الخطبة قبل الصلوة لان
القصر في الحضر بخلاف الدليل فيقتصر على مؤرد التبرك كيف
وقد قالت عائشة رضي الله عنها انما قصرت الصلوة لمكان
الخطبة ومخطبة الامام خطبتين يفصل بينهما بتغدة ويخطب
قابما لان السنة هكذا قال الله تعالى وتركوا قايما ويكون
على الطهارة لانه في المسجد فان اقتصر على ذكر الله تعالى جاز عند
الحنيفة رحمه الله وقال لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة
لمواظبة النبي عليه السلام **ولقوله** عائشة رضي الله عنها انما
قصرت الصلوة لمكان الخطبة ولا في حنيفة رضي الله عنه ان
الخطبة فعل من الخطاب وهو ما خاطب به وقد وجد
الاثر ان النبي عليه السلام قال لذلك الاغرابي يئس خطيب
القوم انت ولم يوصد منه الا قوله من اطاع الله ورسوله فقد رشد
ومن عصاهما فقد غوى فان خطب قاعدا او على غير طهارة جاز

فتصح في وقت
الظهر ولا تصح
بعد

ويشعره ومن شرايطها الجماعة لان المقصود هو الاجتماع ولذلك
 سمي جمعة واقلم ثلثة يتوى الامام لانها اقل الجمع وعند
 ابي يوسف ومحمد رحمهما الله اثنتان يتوى الامام لان الكل
 جماعة ويحضر الامام بالقراءة في الركعتين للتواتر وليس فيها
 قراءة سورة بعينها لاطلاق النص ولا يجب الجمعة على المسافرين
 لانه اشيط عنه شرط الصلوة فيسقط هذا الوصف ولا على
 العبد لاشتغاله بخدمة المولى ولا على المريض لئلا يؤدى
 الى الحرج ولا على المرأة لئلا يؤدى الى الكشف وان حضروا
 وصلوا اجاز عن فرض الوقت لان السقوط عنهم للترفيه
 فلم يجز عاد على موضوعه بالنقض ويجوز للمسافر والعبد
 والمريض ان يؤثروا الجمعة لعمال الاهلية رجل صلى الظهر
 في منزله ولا عذره قبل ان يصلي الاقام الجمعة يكره لانه خالف
 الجماعة ويجوز لانه اتى بالفرض **وقال** زفر رحمه الله
 لا يجوز لان فرضه الجمعة ولان ان الفرض احدها لوجوه
 الدليل على كل واحد منها قال الله تعالى فاسبقوا الى ذكر الله
وقال اقم الصلوة لذلك التمس والافضل هو الجمعة فان
 توجه الى الجمعة بطلت صلوة الظهر عند ابي حنيفة رضي الله عنه
 بالشقي وعندهما لا يبطل حتى يدخل مع الاقام لانه لم يقدر على
 الخلف بعد ولا في حنيفة رضي الله عنه ان الاقام الى الجمعة ابطال

وذلك باطل

بعد
 يومين
 من
 الاول

الظهر فصحة من حيث انه ابطال **وقال** ولانه قد روي الجمعة معنى
 حيث اقدم والامام في الجمعة بعد: ويكره ان يصلي المحدثون
 يوم الجمعة صلوة الظهر جماعة وكذا اهل السنن لاجماع الامة
 على ترك الجماعة يوم الجمعة مع ان المصرا لا يخلو عن المحدثين
 ولا يلزمهم اتيان الجماعة ومن اذكر الاقام يوم الجمعة صلى تعة
 ما اذكر وبني عليها **لقوله** عليها السلام ما اذكر عظم فصولها فانكم
 فاقصوا فان اذكره في التشهد اذ في سجود الشهو بني عليها الجمعة
وقال محمد رحمه الله ان اذكر معه اكثر الركعة الثانية بني
 عليها الجمعة وان اذكر اقلها بني عليها الظهر لانه اذكر الجمعة
 حرة لا اذكر كائنا فيجمع بينهما ولهذا قلنا انه يقعد في الركعتين
 لاحالة ويقرأ في الاخيرتين واذا خرج الاقام يوم الجمعة ترك
 الناس الصلوة والكلام حتى يفرغ من خطبته عند ابي حنيفة
 رضي الله عنه **لقوله** عليها السلام اذا خرج الاقام يوم الجمعة
 الاذان الاول ترك الناس البيع والشري **وقال** وتوجهوا الى
 الجمعة **لقوله** تعالى اذ انودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا
 الى ذكر الله وذروا البيع واذا صعد الاقام المنبر جلس
 واذن المؤذنون بين يدي المنبر فاذا فرغ من الخطبة اقاموا
 للسنة المتوارثة **باب** **المعبد** يستحب يوم
 الفطر ان يطعم الاستان قبل الخروج الى المصل فترقا بينه وبين

م
 ٢٢
 لو حضر الرجل الجمعة في غير مكة
 على الصلوة والخطبة في غير مكة
 وصل الجمعة وقال ان كان في مكة
 لم يتركها

لا يصح
 الاقام
 في غير مكة
 في يوم الجمعة
 الا في مكة
 في يوم الجمعة

ولا يصح
 الاقام
 في غير مكة
 في يوم الجمعة
 الا في مكة
 في يوم الجمعة

يوم الصوم ويغتسل ويتطيب كذا السنة ويتوجه الى المصلي
ولا يكبر في طريق المصلي جهرا عند اي حنيفة رضي الله عنه
وعندها يكبر لقوله تعالى ولتكملوا العدة ولتكبروا
الله على ما هداكم ولا في حنيفة رحمه الله انه من شعائر الدين
فينبغي ان يكون على السكينة والوقار ولا يتنفل قبل صلاة
العيد لحديث علي رضي الله عنه انه قال صليت مع رسول الله
عليه السلام العيد فلم يتنفل قبله وروى انه راي رجلا يتنفل
قبله فقيل له لا ينبغي فقال اخشى ان اكون من الذي قيل
فيه ارايت الذي ينهي عبدا اذا صلى فاذا اخلت الصلاة
بارتفاع الشمس دخل وقتها الى الزوال فاذا زالت الشمس
خرج وقتها لان النبي عليه السلام ادى صلاة العيد في وقت
صلاة الضحى حتى قال مشايخنا ورحمهم الله انها صلاة الضحى
اديت جماعة ويصلي الاحام بالناس ركعتين يكبر في الاولى
تكبيرة الاحرام وتثلاثا بعد هاتين بقراءة الفاتحة وسورة ويكبر
تكبيرة الركوع ويركع ثم يتبدي في الركعة الثانية بالقراءة
فاذا فرغ منها كبر ثلاثا وكبر رابعة يركع بها وهذا
قول ابن مسعود وهو اختيار علمائنا وعامة البلاد انما
يعملون اليوم بقول ابن عباس رضي الله عنهما وانما رجع علمائنا
تخير ابن مسعود رضي الله عنه لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم

جهرا

ولا بعد

ان زال وقت العرفة

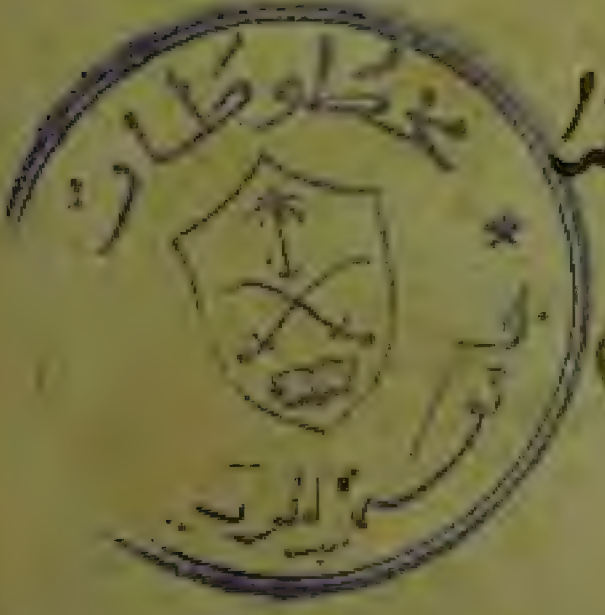
تسجد

لما صلى العيد قبل عليه بوجهه الكريم وقال اربع كارب
الحنايز لا تشهو فيهن والتخير ذكر مشهور فيفتح به
الركعة الاولى كالشأن وتختتم به الركعة الثانية كالقنوت
وعن ابن عباس رضي الله عنهما سبعا وخمسا وعنه سبعا
وسبعا وعنه مثل قول ابن مسعود رضي الله عنه وعن علي رضي الله
عنه يكبر في الفطر احدى عشرة سبعا في الاولى وخمسا في الاخيرة
ويتبدي في الركعتين بالقراءة وفي الاضحية يكبر خمسا ثلثا في
الاولى وثنتين في الاخيرة ويتبدي بالقراءة فيهما ويرفع يديه
في تكبيرات العيد بالاجماع ويخطب بعد الصلوة خطبتين
يعلم الناس فيها صدقة الفطر واجامها كذا السنة ومن فاتته
صلوة العيد مع الاحام لم يقضها لان الجماعة شرط فان غم الهلال
على الناس وشهد عند الاحام بدو بيته بعد الزوال صلى العيد
من الغد لقوله صلى الله عليه وسلم فطرتم يوم فطرتم واذ احكامكم
يوم تفطرون فان حذرت عذر منع من الصلوة في اليوم الثاني
لا يصلي بعده لان الضرورة في تأخيرها عن اليوم الاول مع ان وقتها
اليوم الاول فقط لا تجاد يوم الفطر ويستحب في يوم الاضحية
الفصل والتطيب ويؤخر الاكل الى ما بعد الصلوة تحقيقا
لاجابة الضيافة من الذبايح ويتوجه الى المصلي وهو يكبر جهرا
لقوله تعالى ويذخر والشم الله في ايام معلومات وقوله في ايام

بما بعد

بما بعد

ولو ادرى الامام في الدعاء
في صلوة العيد يلزم عندهما
وقال ابو يوسف مسح يديه



بِسَبَبِ الرَّحْمَةِ **بَابُ تَيَّامِ رَمَضَانَ** يُسْتَقْبَلُ أَنْ يُصَلِّيَ
 بِالنَّاسِ جَمَاعَةً فَيُصَلِّيَ بِهِمْ أَعَامَهُمْ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ
 عَشْرِينَ رَكْعَةً بِعَشْرِينَ تَرَوُّجَاتٍ فِي كُلِّ تَرَوُّجَةٍ يَسْتَلِمَتَانِ وَجَلَسَتْ
 بَيْنَ كُلِّ تَرَوُّجَتَيْنِ مَقْدَارُ تَرَوُّجَةٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ يُؤْتِرُ بِهِمْ وَلَا يُصَلِّيُ
 الْوَتْرَ جَمَاعَةً فِي غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ **لِلْمُسْنَةِ الْمُنَوَّارَةِ**
بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ إِذَا اسْتَدَّ الْخَوْفُ جَعَلَ
 الْأَعَامُ النَّاسَ طَائِفَتَيْنِ طَائِفَةٌ إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ وَطَائِفَةٌ خَلْفَهُ
 يُصَلِّيُ هَذِهِ الطَّائِفَةُ رَكْعَةً وَسُجْدَتَيْنِ فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجْدَةِ
 الثَّانِيَةِ مَضَتْ هَذِهِ الطَّائِفَةُ إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ وَجَّاتِ تِلْكَ
 الطَّائِفَةُ فَيُصَلِّيُ بِهِمُ الْأَعَامُ رَكْعَةً وَسُجْدَتَيْنِ وَتَشْهَدُ وَسَلَامٌ وَلَمْ يَسْلُكُوا
 وَذَهَبُوا إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ وَجَّاتِ الطَّائِفَةُ الْأُولَى فَصَلُّوا وَخُذْنَا
 رَكْعَةً وَسُجْدَتَيْنِ بِغَيْرِ قِرَاءَةٍ لَأَنَّهُمْ لَا يَحْتَوُونَ عَلَى الدَّخْلِ لَا يَقْرَأُوا
 وَتَشْهَدُ وَأَوَسَّلُوا وَمَضُوا إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ وَجَّاتِ الطَّائِفَةُ
 الْآخَرَى فَصَلُّوا رَكْعَةً وَسُجْدَتَيْنِ بِقِرَاءَةٍ وَتَشْهَدُ وَسَلَامٌ وَمَضُوا
 إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ وَإِنْ كَانَ الْأَعَامُ مُقْبِلًا صَلَّى بِالطَّائِفَةِ الْأُولَى
 رَكْعَتَيْنِ وَيَا الثَّانِيَةَ رَكْعَتَيْنِ وَيُصَلِّيُ بِالطَّائِفَةِ الْآخِلَى رَكْعَتَيْنِ مِنْ
 الْمَغْرِبِ **وَيَا الثَّانِيَةَ رَكْعَةً وَاحِدَةً** فَهَذَا الْوَجْهُ أَوَّلِي عِنْدَنَا لِأَنَّهُ
 أَوْفَقُ لظَاهِرِ الْكُتَابِ وَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ مَعَ الْمُقَاتَلَةِ لِأَنَّهُ عَمَلٌ
 كَثِيرٌ وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَمَا أَخَّرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعَ صَلَوَاتٍ

وَمَضُوا

لَهُمْ مَسْبُوقُونَ

قَالَ ابْنُ الْأَعْدَنِّ الْجَنَابِيُّ
 بِالْفَتْحِ الْمَسْبُوقُ بِالْكَسْرِ الْخَائِبُ

صَلَوَاتٍ يَوْمَ الْخُنْدَقِ وَإِنْ اسْتَدَّ الْخَوْفُ صَلُّوا رُكْبَانًا وَخُذْنَا
 يَوْمُونَ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ إِلَى أَيِّ جِهَةٍ شَاءُوا أَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى
 التَّوَجُّهِ إِلَى الْقِبْلَةِ لِأَضْرَؤِهِ **بَابُ الْجَنَابِ** إِذَا احْتَضَرَ
 الرَّجُلُ وَجْهَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ لِأَنَّهُ الْأَفْضَلُ كَمَا فِي الْقَبْرِ
 وَلَقَدْ الشَّهَادَتَيْنِ **لِقَوْلِهِ** عَلَيْهِ السَّلَامُ لَقِنُوا بَوْنَكُمْ شَهَادَةً أَنْ
 لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِذَا دَامَتِ شِدَّةُ الْخَيْبَةِ وَغَمَضُوا عَيْنَيْهِ فَإِذَا
 أَرَادُوا غَسْلَهُ وَضَعُوهُ عَلَى سُرْبِهِ وَجَعَلُوا عَلَى عَوْرَتِهِ خِرْقَةً
 وَنَزَعُوا ثِيَابَهُ وَوَضَعُوهُ وَلَا يَمْضُضُ وَلَا يَسْتَنْشِقُ لَا يَخْرُجُ
 الْمَاءُ مُتَقَسِّمًا ثُمَّ يُغَيِّضُونَ الْمَاءَ عَلَيْهِ وَتَجْمُرُ سُرْبُهُ وَتُرَانُ عَظْمَا
 لَهُ وَيُغْلَى الْمَاءُ بِالسِّدْرِ أَوْ بِالْخَرْصِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْمَاءُ الْقَرَّاحُ وَيُغْسَلُ
 رَأْسُهُ وَجَنْبَتُهُ بِالْخِطْمِ تَقِيَّةً وَتَطْفِئُ إِلَيْهِ ثُمَّ يُضَجُّ عَلَى شِقِّهِ
 الْأَيْمَنِ فَيُغْسَلُ بِالْمَاءِ وَالسِّدْرِ حَتَّى يَرَى أَنَّ الْمَاءَ قَدْ وَصَلَ إِلَى
 حَاكِلِي الثَّوْبِ مِنْهُ ثُمَّ يُضَجُّ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ فَيُغْسَلُ حَتَّى يَرَى
 أَنَّ الْمَاءَ قَدْ وَصَلَ إِلَى حَاكِلِي الثَّوْبِ مِنْهُ ثُمَّ يَجْلِسُهُ وَيُسَيِّدُهُ إِلَيْهِ وَيَمْسَحُ
 بَطْنَهُ مَسْحًا رَقِيقًا فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ غَسَلَهُ وَهُوَ يُعِيدُ غَسْلَهُ رَوَى
 ذَلِكَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَعَطَاءٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَفِيهِ بَدَايَةُ بِالْمِيَامِنِ وَتَنْقِيَّةُ
 الْمَيْتِ وَتَحْقِيقُ الْغُسْلِ وَبِجَعْلِ الْخِنْطُوفِ فِي رَأْسِهِ وَجَنْبَتِهِ وَالْكَافُورِ
 عَلَى مَسَاجِدِهِ لِأَنَّ التَّطْيِيبَ سُنَّةٌ وَأَوَّلِي الْمَوَاقِفِ بِالطَّيِّبِ الْمَسَاجِدِ
 وَالسُّنَّةُ أَنْ يَكْفُرَ الرَّجُلُ فِي ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ **لَهُمَا** رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ

يُؤْتِرُ بِهِمْ
 تَرَوُّجَاتٍ
 لَا يَحْتَوُونَ

وَالْخَوْفُ طَرِكَةٌ
 مَشِيءٌ طَبِيبٌ

ان يكبر تكبيرة ص

ثم يكبر الثالثة ويدعو فيها لنفسه والمسلمين ثم يكبر الرابعة
ويسلم وقد اجتمعت الصحابة رضي الله عنهم على اربع تكبيرات
حتى قال عمر رضي الله عنه اربع كاربع الظهر ولا يصلي على ميت
في مسجد جماعة لانه لا يؤمن من ثلوث المسجد فاذا حملوه على
سريراخذوه بقواميه الاربع تعظيما له لا كما تحمل الاحمال ويمشون
به مشرعين دون الحطب لاني السنة هو التحمل فاذا بلغوا
الاقية دعه للناس ان يجلسوا قبل ان توضع من اعناق الرجال موافقة
للمن يحملون الحجارة واستعدادا لالعائتهم وتحمل القبة ويلجئ للحدث
غيره ويدخل الميت ثم يلي القبلة فاذا وضع في حدة قال الذي
يضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله ويوجه الى القبلة ويحمل
العقدة لانها خيلا ينتشر الكفن ويستوى اللبن عليه
ويكره الاجز والحطب لانها للمقار والقبور للبلال والقنار ولا بأس
بالقصب ثم يقال التراب عليه ويسم القبر ولا يستطخ اخبر
من راي قبر النبي صلى الله عليه وسلم انه كان مستنما ومن استنهل بعد
الولادة سمي وغسل وصلي عليه لانه حتى كساها الاحياء وان
لم يستنهل اذ برح في خروته ولم يصل عليه لانه اقرب الى غير
المكلفين **باب الاستهيد** الشهيد الشهيد من قتله المشركون
او وجد في المعركة وبه اثر الجراحة او قتله المسلمون ظلما ولم
يجب بقتله دية لانه في معنى شهداء اجد وقال النبي عليه السلام

ما يوجب منه دليل على الحقيقة
الافتراض الصياغة

وَالْحَائِضُ

جائزة فرضها وتفلها **لأنه** ولي وجهه شطر المسجد الحرام
فان صلى الامام جماعة فجعل بعضهم ظهرا الى ظهر الامام يجوز لانه
يستقبل شطر المسجد الحرام ومن جعل منهم ظهرا الى وجه الامام
لا يجوز لوجود تقدمه على الامام وان صلى الامام في المسجد الحرام
وتحلق الناس حول الكعبة وصلوا بصلاة الامام فمن كان منهم
اقرب الى الكعبة من الامام جازت صلوته اذ لم يكن في جانب
الامام **لانه** لا يظهر التقدم باختلاف المتوجه اليه اذ التقدم
يكون بالنسبة الواحدة ومن صلى على ظهر الكعبة جازت صلوته
لانه توجه نحو هذه البقعة والمتوجه اليه تلك البقعة
المحدودة الى السماء الا يردى انه لو صلى على جبل اقل من جيطاب
الكعبة تجوز **كتاب الزكاة** الزكاة واجبة على
المسلم المستقيم العاقل البالغ اذا ملك نصيبا كاملا ملكا تاما
وجال عليه الجول ولا تجب على الصبي والمجنون عندنا خلافا
للساغفي رحمه الله **قوله** عليها للام من ولي يتيم فليزك ماله
ولنا ان الزكاة عبادة فلا تجب عليها كالصوم والصلوة ولا تجب
على المكاتب **قوله** عليها للام لا صدقة الا عن ظهر غنى ولا
غنى الا بالملك ولا ملك للمكاتب في رتبة المال ومن كان عليه
دين يحيط بماله لا زكاة عليه **وقال** الشافعي رحمه الله تجب
لاطلاق النصوص ولنا انه مشغول بحاجته الأصلية وهو دفع

[illegible]

عن نفسه
وارتاد ما له اكبر من الدرر عليه
زكاة الفاضل اذا بلغ انصافا لا غير مشغول بالحاجة

الهلاك فلا يجب عليه كثياب البذلة والمهنة وليست في دور
السكنى وثياب البدن واثاث المنازل ودواب الركوب
وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال زكاة لانها غير فاضلة
عن الحاجة الاصلية وقال النبي صلى الله عليه وسلم عفو
لحم صدقة الخيل والرقيق ولا يجوز اداء الزكاة الا بذينة
مقارئة لا اداء او مقارئة لعزل مقدار الواجب عليه
لان الزكاة عبادة لا يجوز الا بالاخلاص قال الله تعالى
وما امرنا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ومن تصدق
بجميع ماله لا ينوي الزكاة سقط فرضها عنه لان الواجب
اذا اخرج من البضاب وقد ادى **باب الكسك زكوة**
الابل ليس في اقل من خمس ذود من اهل السامية صدقة فاذا
بلغت خمسا وحال عليها الجول فيها شاة الى تسع فاذا كانت
عشراف فيها شاتان الى اربع عشرة فاذا بلغت خمس عشرة
ففيها ثلاث شياه الى تسع عشرة فاذا بلغت عشرين ففيها اربع
شياه الى اربع وعشرين فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت
مخاض الى خمس وثلاثين فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت
لبون الى خمس واربعين فاذا بلغت ثلثا واربعين ففيها حقة
الى ستين فاذا كانت احدى وستين ففيها جذعة الى خمس
وسبعين فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنت لبون الى تسعين

والعبادة

سب لبون
وهي التي طعت في كماله
بالسر
الحقة في الرابعة
وهي التي طعت في الخامسة
بالسر

فاذا كانت احدى وتسعين ففيها حقتان الى مائة وعشرين
بنت لبون فاذا بلغت مائة وستين وتسعين ففيها اربع
حقاق الى مائتين ثم تستأنف الفريضة في الخمسين التي بعد
المائة والخمسين وعند الشافعي رحمه الله في الزيادة على مائة
وعشرين ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة
ولنا حديث عمر بن حزم رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال فما زاد على مائة وعشرين اذا كانت اكثر من ذلك ففي كل خمس
شاة والبخت والعراب سوا العموم اسم الابل اياها في قوله
عليها السلام في خمس من الابل السائمة شاة والله اعلم **باب**
صدقة البقر ليس في اقل من ثلاثين من البقر صدقة فاذا كانت
ثلاثين سائمة وحال عليها الجول لا تبغ او تبغ وفي اربعين مسنة
او مسنة فان زاد على الاربعين ففي الزيادة بقدر ذلك الى ستين

مع الخمسين

هكذا عندنا

يعتبر

الساعة
فيها



لا يضمن ولا اولاد ولا ارباب تضمن بالاجماع والمستفاد بخلاف
 الجنس لا يضمن بالاجماع فان اغلغ السائمة نصف الحول اذا اختل
 فلا زكوة فيها لان جهة كونها سائمة لم يترشح فلا يجب الزكوة
 عند ابي حنيفة واني يوسف رضي الله عنهما يجب في النصاب
 دون العقولان وجوده وعدمه سواء وعند محمد رحمه الله
 يجب في الكل لان الكل نعمة فاذا هلك المال تعد وجوب الزكوة
 سقطت عندنا وعند الشافعي رحمه الله اذا هلك بعد التفريط
 لا يسقط لانه صار ضامنا ولنا ان الواجب جزم من النصاب
 وقد هلك فتعذر اداء الواجب واذا قدم الزكوة على الحول وهو
 مالك للنصاب يجوز لوجوده بعد السبب لان المال سبب الزكوة
 والزكوة تضاف اليه **باب زكوة الفضة** ليس
 فيما دون مائتي درهم صدقة فاذا كانت مائتي درهم وحال
 عليها الحول ففيها خمسة دراهم للحديث المعروف وهو **قوله**
 عليها لأم في مائتي درهم خمسة دراهم ولا شيء في الزيادة
 حتى يبلغ اربعين درهما فيجب درهم وقال لا يجب في الزيادة
 بقدرها **قوله** عليها لأم في الزكاة ربع العشر مطلقا
 ولا يضمنه رضي الله عنه ان في انجاب الكسور تضيقا
 على ارباب الاموال وما دون هذا الضيق مد فوع شرعا
 في الزكوة واذا كان الغالب على الورق الفضة فهو في حقه

بمنزلة واحدة

النصاب في هلاك البعض يسقط
 بقدره اغنياؤه بالكل

الفضة لان العبرة للغالب واذا كان الغالب عليه الغش فهو
 في حكم السلق يعتبر ان تبلغ قيمتها نصا بامن الورق والذهب
باب زكوة الذهب ليس فيما دون عشرين مثقالا
 صدقة فاذا كانت عشرين مثقالا وحال عليها الحول ففيها
 نصف مثقال ثم في كل اربعة مثاقيل قيراطان وهو ربع
 العشر وليس فيما دون صدقة عند ابي حنيفة رضي الله
 عنه وفي ثمر الذهب والفضة وطلبيها واوانبيها الزكوة
وقال الشافعي رحمه الله لا زكوة في الحلي لانه ائمة
 لا يشتد كشياب البذلة والمهنة ولنا **قوله** عليها لأم
 لعل يا علي ليس عليك في الذهب شيء حتى يبلغ عشرين
 مثقالا فاذا بلغ عشرين مثقالا ففيها نصف مثقال
باب زكوة العروض الزكوة واجبة في عروض التجارة
 من اي شيء كانت بعد ان تبلغ قيمتها نصا بامن الورق والذهب
 تقوم بما هو انفع للفقراء نظر المحم واذا كان النصاب كاملا
 في طرفي الحول فنقصانه في خلال الحول لا يضره لان اصل
 المال باق والكمال لا يعتاده سببا وذلك في ابتداء الحول
 او لتبوت الحكم وهو في آخر الحول ويضمن قيمة العروض
 الى الذهب والفضة لان الكل للتجارة اما ان الحجرين جعلا
 للتجارة وضعا وغيرهما جعلوا ويضمن الذهب الى الفضة بالقيمة

من الذهب

والمساعين

لا يسقط الزكوة

عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يصنع بالاجزاء لان الشريعة
اعتبر الاجزاء في كل فرد منها ولنا ان المعتبر هو الغنا **القول**
عليه السلام لا صدقة الا عن ظهر غنا والغنا بالمالية لا بالاجزاء
باب زكاة الزروع والتجارة قال ابو حنيفة
رضي الله عنه في قليل ما اخرجته الارض وكثيره العشر واجب
سواء سقي سبيحا او سقته السماء الا الحطب **والقصب**
والخشيش **القول** عليه السلام ما سقته السماء ففيه العشر وما
سقي بغرب او دالية او سانية ففيه نصف العشر وقال لا يجب
العشر الا فيما له ثمرة باقية للحديث ليس في الخضراوات
صدقة ويشترط ان تبلغ خمسة اوسق **القول** عليه السلام ليس في
اقل من خمسة اوسق من الثمر صدقة ولا حجة لها فيه **لانه**
يحمل في وجوب زكاة التجارة والوسق ثنتون صاعا بطلع رسول
الله صلى الله عليه وسلم وليس في الخضراوات شي عندها وما سقي بغرب
او دالية او سانية ففيه نصف العشر على القولين وقال ابو يوسف
رحمه الله في الزعفران والقطن وما لا يدخل تحت الوسق يعتبر
ان يبلغ قيمة خمسة اوسق من اذني ما يدخل تحت الوسق
اعتبارا بالنصاب المذكور في الحديث معني وقال محمد رحمه الله
نصابه خمسة امثال من اعل ما يقدربه نوعه ففي القطن خمسة
امثال كل حمل ثلثا من وفي الزعفران خمسة امثال وفي القليل

هذا هو الصحيح
في زكاة الزروع
والقصب والخشيش

هذا هو الصحيح
في زكاة الزروع

في زكاة الزروع

اذا اخذ من ارض العشر لان النبي عليه السلام كان ياخذ العشر
من خلايا كان يجيها ثم عند أبي حنيفة رضي الله عنه يجب في قليله
وكثيره **لانه** عند النصاب ليس بشرط وعند أبي يوسف رحمه الله
لا شيء فيه حتى يبلغ عشرة اذواق وعند محمد رحمه الله خمسة
افواق **كل فريق ستة وثلاثون رطلا وليس في الخارج من ارض**
الحراج عشرين لانه يجب الحراج بالتمكن فلا يجب
في ثلث الارض لان العشر الحراج لا يجتمعان في ارض واحدة
باب من يجوز دفع الصدقة اليه من لا يجوز **قال**
الله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية سقط من الأصناف
الثمانية المذكورة في الآية المؤلف قلوبهم باجماع الصحابة في صدر
خلافه ان بكر الصديق رضي الله عنه **لانه** تعالى اعز الاسلام
واعني عنهم والفقير من له ادنى شيء والمساكين من لا شيء وقد قيل
على القلب والعامل يدفع اليه بقدر عمله كفاية له والبرقاب
المكاتبون يصرفون منها في ذك رقابهم والغارم من لزومه دين وفي
تبديل الله منقطع الغرارة وابن السبيل من له مال في وطنه وهو في
مكان لا شيء له فيه ولما لا ان يدفع الى كل واحد منهم وله ان يصرف
الى صنف واحد **وقال** الشافعي رحمه الله لا يجوز الاداء الى صنف
واحد اظاهرا بالنص لنا ان هذا بيان المحصر كما في **القول** عليه السلام
فليس يصح بثلاثة ارجاء **ولا** يجوز دفع الصدقة الى ذي **القول**

هذا هو الصحيح
في زكاة الزروع

عليها لأم خذها من أغنيائهم وردّها إلى فقراهم والمأخوذ من
 أغنياء المسلمين فخذك الرد إلى فقراء المسلمين ولا يفتي بها
 مسجدا ولا يلقن بها ميت ولا يشتري بها رقبة لتعتق لأن
 الأيتام أضل مأمورا به في الزكوة ولا تدفع إلى غني **لقوله** عليها سلام
 لا تحل الصدقة لغني ولا يدفع زكوة ماله إلى أبيه وجده وإن
 عملا ولا إلى ولده وولد له وإن سفل لأن هذا لبس بايتام
 لا من كل وجه ولا إلى امرأة ولا المرأة زوجها عند أبي حنيفة
 رضي الله عنه لأن الأموال مشتركة بينهما وهذا لا يجوز قبول
 شهادة أحدهما للآخر عندها يجوز دفع المرأة إلى زوجها
 استحضانا لمحدث زيد بن أرقم عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
 سألت رسول الله عن دفع الصدقة إلى عبد الله فقال عليها سلام
 لك أجران أجر الصدقة وأجر العيلة ويحتمل أن يكون هذا
 في صدقة التطوع ولا يدفع إلى مكاتبه ولا إلى مملوكه ولا إلى أم
 ولده ولا إلى مدبره لأن هذا لبس بايتام ولا إلى مملوك غني ولا
 إلى ولد غني إذا كان صغيرا لأنه أتوا إلى الغني من وجه ولا يدفع
 إلى بني هاشم **لقوله** عليها سلام يا معشر بني هاشم إن الله تعالى
 حرم عليكم غيبته أو سخاله الناس وعوضكم منها بخش الخس
 من الغيبة قال هاشم بنهم آل علي وآل عباس وآل جعفر والعقيل
 وآل الحارث بن عبد المطلب رضي الله عنهم ومواليهم لأنهم كانوا

عن أبي بصير عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال سألت رسول الله عن دفع الصدقة إلى عبد الله فقال عليها سلام لك أجران أجر الصدقة وأجر العيلة ويحتمل أن يكون هذا في صدقة التطوع ولا يدفع إلى مكاتبه ولا إلى مملوكه ولا إلى أم ولده ولا إلى مدبره لأن هذا لبس بايتام ولا إلى مملوك غني ولا إلى ولد غني إذا كان صغيرا لأنه أتوا إلى الغني من وجه ولا يدفع إلى بني هاشم لقوله عليها سلام يا معشر بني هاشم إن الله تعالى حرم عليكم غيبته أو سخاله الناس وعوضكم منها بخش الخس من الغيبة قال هاشم بنهم آل علي وآل عباس وآل جعفر والعقيل وآل الحارث بن عبد المطلب رضي الله عنهم ومواليهم لأنهم كانوا

أموال

يقتبسون إلى هاشم بن عبد مناف **الأم** أبطل النص قرأته
 وهم بنو أبي لهب وإذا دفع الزكوة إلى رجل يظنه فقيرا ثم تبين
 أنه غني أو هاشمي أو كافرا أو دفع في ظلمة فبان أنه أبو أو
 جده أو ولده فلا إعادة عليه **وقال** أبو يوسف رحمه الله
 يعيدها لأنه ظهر خطأ بيقين ولها حديث معن بن يزيد
 رضي الله عنه أن أباة وكل رجلا يدفع الزكوة فدفعه إلى معن
 فاختصم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال النبي عليها سلام
 يا معن لك ما أخذت **وقال** يزيد ذلك ما نويت **وقال** لو تبين أنه
 عبدة أو مكاتبه لا يجوز لأنه لم يوجد الأيتام ولا يجوز دفع الزكوة
 إلى من يملك نصا بأمري مال كان لأنه غني ولا يجوز دفع الزكوة
 إلى من يملك أقل من ذلك وإن كان صحيحا مكسوبا وعن الحسن
 البصري رحمه الله أنه قال يجوز أخذ الزكوة لمن له عشرة آلاف
 درهم قيل له كيف ذلك قال إن يكون له الدار والخادم والكراع
 والسلاح وهو مشغول عن بيع ذلك **وقال** يزيد ذلك ما نويت
 من بلد إلى بلد آخر **وقال** وإنما يترك صدقة كل بلدة فيها **لقوله**
 عليها سلام خذها من أغنيائهم وردّها إلى فقراهم إلا أن يفتلها
 الإنسان إلى قرابته أو إلى قومهم أخرج من أهل بلده لأن حق
 القرابة أقوى **باب صدقة الفطر صدقة الفطر**
 واجبة **لقوله** عليها سلام أذوا عن كل حر وعبد صغير وكبير

عن أبي بصير عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال سألت رسول الله عن دفع الصدقة إلى عبد الله فقال عليها سلام لك أجران أجر الصدقة وأجر العيلة ويحتمل أن يكون هذا في صدقة التطوع ولا يدفع إلى مكاتبه ولا إلى مملوكه ولا إلى أم ولده ولا إلى مدبره لأن هذا لبس بايتام ولا إلى مملوك غني ولا إلى ولد غني إذا كان صغيرا لأنه أتوا إلى الغني من وجه ولا يدفع إلى بني هاشم لقوله عليها سلام يا معشر بني هاشم إن الله تعالى حرم عليكم غيبته أو سخاله الناس وعوضكم منها بخش الخس من الغيبة قال هاشم بنهم آل علي وآل عباس وآل جعفر والعقيل وآل الحارث بن عبد المطلب رضي الله عنهم ومواليهم لأنهم كانوا

الصدقة تطوع ولا زار
 وكانت وسخا كما قال المستول
 ولهذا يجوز صرف الصدقة المستول
 بهم لأنه غير له الصدقة المستول
 وقيل الزكاة عبادة بالمال
 المال من فقره عبادة بالمال
 تسمى لا إلى غيره
 المنفعة عن كد فروع فقرا
 بالنية ومنه الفطر فبها
 المقصود في الخلف له

مثنوی
[مثنوی]

গান্ধীজী ৬
১৯৪৬ সালের ১২/১১/৪৬

والاخر الدوا

فخاف

22

لازل البند البين نجل للصوم

وعند بعضهم يجوز اذا دخل
رمضان وعند بعضهم اذا
نصف الاول ٩

انما ذكر الصوم بعد الزكاة
اقتداء بالسنة ^{صلى الله عليه وسلم} قوله
يُيُؤْتِي الْإِسْلَامَ الْحَيَاةَ

والضرب الثاني ما يجب في الدمة كقضاء رمضان والنذر الذي
هو غير معين وصوم الكفار ان فلا يجوز الانبياء من الليل
ليحصل التعيين والنفل كله يجوز بنية قبل الزوال لما روي
عن النبي عليه السلام انه كان يدخل على بعض غنائه فيقول هل بات
عندك طعام فان قلن نعم فاكل وان قلن لا فقال اني اذا
لصائم وينبغي للناس ان يلتفتوا الهلال في اليوم التاسع
والعشرين من شعبان لانه معلوم وجوب الصوم فان راوه
صاموا وان غم عليهم الهلال اكلوا عدة شعبان ثلاثين
يوما ثم صاموا **القول** عليه السلام صوموا الرويية وافطروا
لرويتيه فان غم عليكم الهلال فاكلوا عدة شعبان ثلاثين
يوما ومن راي هلال رمضان وضد صام وان لم يقبل الامام
شهادته عمدا بالروية **و** اذا كان بالسما علة قبل الامام
شهادة الواحد العدل لان النبي عليه السلام قبل شهادة الاعراب
برؤية الهلال **و** جلا كان او امرأة **و** حرا كان او عبدا
لانه شهادة على نفسه قصد ان لم يكن بالسما علة لم تقبل
الشهادة حتى يراه جمع كثير يقع العلم بخبرهم لان من دونهم
لو اخطر كان مكذبا بالظاهر **و** وقت الصوم من حين
طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس **القول** تعالى فالان يا شروهن
وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط

الابيض من الخط الاسود من الفجر ثم اتوا الصيام الى الليل
والخط الابيض بياض النهار والخط الاسود سواد الليل
كما قال امية بن ابى القلت الثقفي الخط الابيض لون الصبح
منفتق **و** الخط الاسود لون الليل مطوم **و** الصوم هو
الاغتسال عن الاكل والشرب **و** المباشرة فها راعى النية **القول**
تعالى فالان يا شروهن وابتغوا ما كتب الله لكم الى
قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل **و** عرفه بالالف
واللام فينصرف الى الصيام الاشياء المذكورة فان اكل
الصائم **و** او شرب **و** او جامع فانتبها لم يقطر **القول** عليه السلام
لذلك الرجل ثم على صومك فانما اطعمك الله وسقاك فان
احتلم او اجمع او قاء فلا شيء عليه للحديث المعروف ثلاث
لا يظن الصائم **و** القي **و** والحجامة **و** الاحتلام **و** فان
استقفا فعليه القضاء لحديث ابى هريرة رضي الله عنه ترفعه
من استقفا فعليه القضاء وكذا لو نظر الى فرج امرأة فامتنى
لا يقصد صومه لان المباشرة قاصرة وكذا اذا ادهن او
اكتحل او قبل لان احدى المفطرات الثلاث لم توجد فان
قبل او لمس فانزل فعليه القضاء الكمال المباشرة معنى وان
قبل ولم ينزل لا قضاء عليه ولا بأس بالقبلة اذا امن على نفسه
ويشرو ان لم يامن حديث عائشة رضي الله عنها انها قالت كان

فيما صائما

ومرقا فلا قضاء عليه

لا صورة

قال تعالى ألم أولي آختين

وخلقهم في الجنة وخلقهم في الجنة او خارج الجنة
فقال خلقهم في الجنة ويقال ادم خارج الجنة
وصورة الجنة وهو الصالح ولد له لا يشبع
الحد والامانة لانها الجنة وروى عن جابر
عنه اليه ثلاث حبات من الجنة وزر الجنة
ما في القوتان ما يدرعه ويقال ادم له جنتان
ولحقوا حبة فمن ذلك الميراث يكون للذكر مثل
الحظ للأنثى على الميراث الميراث الميراث

بالتينان ويحرم كسب الوطى والدمس والقبلة **لقول** تعالى ولا تبشروا
واستمعوا كفون في المساجد ولا يخرج من المسجد إلا حاجة الانسان او
الجمعة لان الخروج ينافي البش ولا بد ان يبيع ويتبع في المسجد
وفي القدوري من غير ان يحضر البيع
لما ان الاحضار يتعدى الى مفعولين

عليه السلام في العشر الاواخر من شهر رمضان

والمائة اربعة وهو سبعة مائة
واحد فلان اياه سبعة وحشت
عنا خمسة

صَوْمُ الْيَوْمِ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا عَلَيْهَا وَمَنْ اعْمَى عَلَيْهِ فِي رَمَضَانَ
الْيَوْمَ الَّذِي جَدَّ فِيهِ الْأَغْمَاءُ لِأَنَّهُ نَوَادُ بِاللَّيْلِ وَصُنِيَ مَا بَعْدَهُ
لَعَدِيمِ النَّبِيَّةِ وَإِذَا اتَّفَقَ الْمُجْتَمِعُونَ فِي بَعْضِ رَمَضَانَ قَضَى مَا مَضَى

قاعل با حرم او ای خیمه طاق

Erzählde

عليه وسلم وهو البث في المسجد مع الصوم لحديث علي رضي الله عنه
 كما اعتكافوا بالاصوم ويشترط ثبوت الامعة كان ايضاً لان الاعمال
 بالنيات ويحرم كسر الوطى واللمس والقبلة **لقله** تعالى ولا تبشروا
 وانتم عاكفون في المساجد ولا يخرج من المسجد الا حاجة الانسان او
 الجمعة لان الخروج ينافي البث **ولا يمان** ان يبيع ويتبع في المسجد
 وفي القدوري من غير ان يحضر السلع
 لما ان الاحضار يتعدى الى المفعولين

طالعي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

و به قال الشافعي رحمه الله كذا عليه السلام في العترة الاخرى من رصفان

والتجارة والهدى وسيفه موكله
عالم بذا اناله سيرة وحسن
عائنا جيهه

من غير ان يحضر السلعة للضرورة ولا يتكلم الا بحذر **لقوله**
تعالى وقل لعبادي يقولوا التي هي احسن ويكره له الصمت
والاولى له الذكر **لقوله تعالى** اذكروا الله فان جامع المعتكف
ليلا او نهارا عامدا او ناسيا بطل اعتكافه لاطلاق **قوله تعالى**
ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المشاجدة ومن اوجب على نفسه
اعتكاف ايام معدودة كونه اعتكافها بلياليها لان اسم
الايام ينتظم من الليالي عزفا نقول ما دارا بينك منذ عشرة ايام
دخلت الليالي المتخللة ويكون متتابعا في الشهر وان لم يشترط
لان اسم الشهر اسم للايام المتوالية المتتابعة والله اعلم
كتاب الحج واجت على الاجراء بالافقي
الفصل في الاضحية اذا قعدوا على الزاد والراحلة فاضلوا
عن المسكن وما لا بد له منه وعن نفقة عياله الى حين عود
وكان الطريق امنا **لقوله تعالى** والله على الناس حج البتة
من استطاع اليه سبيلا والمستطيع هو الموصوف بهذه الاوصاف
ويعتبر للمرأة ان يكون لها محرم يحج بها او زوجها **لقوله** عليه
السلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر فوق
ثلاثة ايام ولياليها الا معها زوجها او اخوها او ابوها او
ذو رحم محرم منها **الا** اذا كان بينها وبين مكة اقل من ثلاثة
ايام لا فلها لا تكون مسافرة والمواقيت التي لا يجوز ان يتجاوزها

من غير ان يحضر السلعة للضرورة ولا يتكلم الا بحذر
لقوله تعالى وقل لعبادي يقولوا التي هي احسن ويكره له الصمت
والاولى له الذكر **لقوله تعالى** اذكروا الله فان جامع المعتكف
ليلا او نهارا عامدا او ناسيا بطل اعتكافه لاطلاق **قوله تعالى**
ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المشاجدة ومن اوجب على نفسه
اعتكاف ايام معدودة كونه اعتكافها بلياليها لان اسم
الايام ينتظم من الليالي عزفا نقول ما دارا بينك منذ عشرة ايام
دخلت الليالي المتخللة ويكون متتابعا في الشهر وان لم يشترط
لان اسم الشهر اسم للايام المتوالية المتتابعة والله اعلم
كتاب الحج واجت على الاجراء بالافقي
الفصل في الاضحية اذا قعدوا على الزاد والراحلة فاضلوا
عن المسكن وما لا بد له منه وعن نفقة عياله الى حين عود
وكان الطريق امنا **لقوله تعالى** والله على الناس حج البتة
من استطاع اليه سبيلا والمستطيع هو الموصوف بهذه الاوصاف
ويعتبر للمرأة ان يكون لها محرم يحج بها او زوجها **لقوله** عليه
السلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر فوق
ثلاثة ايام ولياليها الا معها زوجها او اخوها او ابوها او
ذو رحم محرم منها **الا** اذا كان بينها وبين مكة اقل من ثلاثة
ايام لا فلها لا تكون مسافرة والمواقيت التي لا يجوز ان يتجاوزها

الانسان الاخير ما خمسة **ك** ما روى عن النبي عليه السلام
انه وقت لاهل المدينة ذاك الحليفة واهل الشام الحجفة و
لاهل نجد قنوز واهل اليمن يلملم وفي رواية لاهل العراق
ذات عرق ثم قال ههنا لمن من من غير اهلها من
اراد الحج والعمرة فان قدم الاحرام على هذه المواقيت جاز
قيل **قوله تعالى** واتموا الحج والعمرة لله ان احرم
الرجل من ذوات اهلها ومن كان مكة فيقائه في الحج الحريم
ليحرم من ذوات اهلها **وفي العمرة** الجبل لان عابث
رضي الله عنها امرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تهل بالعمرة
من التسعيم واذا اراد الاحرام اغتسل او توشا والغسل افضل
لان النبي عليه السلام اغتسل واخرم وليس ثوبين جديدين
او غسيلين اذا راو رد او الجديد افضل كذا السنة ومن
طيبا ان كان له قالت عابسة رضي الله عنها كنت اطيب رسول
الله لاجرامه قبل اهلاله وصلى ركعتين **لقوله** تعالى واستعينا
بالصبر والصلوة ويقول اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله
مني وانما يدعوا استعانة بالله تعالى ويسأل القول كما قال
ابراهيم صلوات الله عليه لما بنى البيت ربنا تقبل منا ثم يلي عقيب
صلاته كذا المروي فان كان مفردا بالحج نوى بتبليته ان يقول
ليسك اللهم لبيك **لبيك** لا شريك لك **لبيك** ان الحمد والمنة لك

اطلق اسم المواقيت على
الامكنة بطريق التوسيع
في قوله تعالى ههنا
الولاية اطلق الموضوع
للمكان على الزمان
فكذلك ههنا اطلق
الموضوع للزمان على
المكان من الملتاح

والملك لا شريك له. ولا ينبغي ان يُخل بشئ من هذه الكلمات للسنة
 المتواترة فان زاد جاز لما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه انه
 قال ان النبي الناس ام طالع عليهم العهد ان يقولوا ببيتك بعد الزاب
 لبيتك فاذا ابى ناولا للاحرام صار محرما كما لو كثر للصلاة
 فتتقى عتاني الله تعالى عنه من الزنث. والفسوق. والجدال
 في الحج. لا تقتلوا الصيد وانتم حرم. ولا يمشي اليه. ولا يذل
 عليه **لقوله** عليا لادم في حديث ابي قتادة رضي الله عنه. هل
 اعنتم وهل اشترتم وهل دلتكم يعني الى الصيد قالوا لا فقال فكلوا
 اذا ولا يلبس قميصا ولا سراويل ولا عمامة ولا قلنسوة ولا قبا
 ولا خفين الا ان لا يجد فيقطعهما السفلى الكعيبين لان النهي
 ورد عن لبس الجبة والمخيط ولا يغطي راسه ولا وجهه
لقوله عليا لادم احرام المرأة في وجهها واحرام الرجل في راسه
 ولا يمشي طيبا **لقوله** عليا لادم المحرم الشعث الشغل ولا يخلق
 شعر راسه ولا شعر بدنه ولا يقص من لحيته لانه يزيل الشعث
 ولا يلبس ثوبا مضبوغا بوبريس ولا زعفران ولا خضفر
 لانه تطيب الا ان يكون غسلا لا ينفذ ولا يابس ان يغتسل
 ويدخل الحام ويستظل بالبيت والمحمل لانهم كانوا لا ينهون
 عن ذلك ولا يابس يشد في وسطه الخميان لانه لا يكون لبسا
 ولا يغسل راسه ولا لحيته بالخطمي لان ذلك تطيب ويكثر من

ولا يلبس ثوبا مضبوغا بوبريس ولا زعفران ولا خضفر

لانهم كانوا لا ينهون عن ذلك ولا يابس يشد في وسطه الخميان لانه لا يكون لبسا

من التلبية عقيب الصلوات وكلما علا شرفا او هبط وادب
 اولي راجعا وبالاستحار كذا روى عن الصحابة رضي الله عنهم
 فاذا دخل مكة ابتدأ بالمسجد الحرام فاذا غاب البيت كبر
 وهلل ثم ابتدأ بالحجر الاسود فاستلمه ازاكته او اشتقبله ان
 لم يمكنه وكبر وهلل ورفع يديه وقبله ان استطاع من
 غير ان يودي مسلا لان النبي عليا لادم قبله واستلمه وقال
 لعمر رضي الله عنه انك لرطل قوي وانك لتؤدي الضعيف
 فاذا وجدت مسلكا فاستلم والا فادع. وكبر وهلل ثم
 اخذ عن يمينه مما يلي الباب وقد اضطجع الشواطي من وراي الحطيم
لقوله عليا لادم الحطيم من البيت ويرمل في الشواطي الثلاثة
 الاول ويمشي فيما بقي على هيئته كذلك فعلة النبي عليا لادم
 ويستلم الحجر كله ثم يه ان استطاع. ويحتم بالاستسلام
 الطواف ثم ياتي المقيم فيصلي عنده ركعتين **لقوله تعالى** واتخذوا
 من مقام ابنهم مصلى اوجبت ما يتسمن من المسجد حتى يكون آتيا
 بركعتي الطواف وقد صلاها النبي عليا لادم الى جابط وهذا الطواف
 الحجية والقدوم وهو سنة وليس بواجب لان الواجب لصو
 طواف الزيارة وهو المراد **بقوله تعالى** ثم ليقضوا نفسهم وليوفوا
 نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق ذكر هذه الجملة بكلمة ثم
 بعد ذكر البدن والاضاحي والطواف المتأخر عن الاضاحي

الاستحار كذا روى عن الصحابة رضي الله عنهم

فاذا دخل مكة ابتدأ بالمسجد الحرام فاذا غاب البيت كبر

الاول ويمشي فيما بقي على هيئته كذلك فعلة النبي عليا لادم

طواف

هو الواجب المراد بالتقصير وليس على اهل مكة طواف النجاسة
لانه لا يكون لهم تجديد العهد بالبيت **ثم يخرج الى الصفا**
ويبدأ به **لقوله** عليا السلام ابدوا بما بدأ الله تعالى به فيصعد
عليه **ويستقبل البيت** **ويكبر** **ويهلل** **ويصلي على**
النبي عليا السلام **ويذعوا حاجته** **ويرفع يديه** حديث
مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهما لا ترفع الايدي الا في سبع
مواضع منها عند الصفا والمروة ويخط نحو المروة ويمشي
على هيبته **فاذا بلغ بطن الوادي سعى بين الميادين** الاخصرين
سعيًا كذلك السنة حتى ياتي المروة فيصعد عليها ويفعل كما
فعل على الصفا **وهذا شوط فيطوف سبعة اشواط** **يبتدئ**
بالصفا **وتحتم بالمروة** **لقوله تعالى** **ولا جناح عليه ان يطوف**
بهما **ثم يقيم بمكة** **حراما يطوف بالبيت** **كلما بدا له** **لقوله تعالى**
ان ظهر ايتي للطايفين **واذا كان قبل يوم التروية يوم فلامام**
يخطب خطبة يعلم الناس بها الخروج الى منى والصلوة بعرفات
والوقوف والافاضة **كذا السنة** **فاذا صلى الفجر يوم التروية**
مكة **خرج الى منى** **فاما** **بها حتى يصلي الفجر يوم عرفة** **ثم يتوجه**
الى عرفات **فيقيم بها** **كذا فعله النبي عليا السلام** **فاذا زالت**
الشمس يوم عرفة **صلى الامام بالناس الظهر والعصر** **قال**
ابن مسعود **رضي الله عنه** **ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**

صلوة الا لما قبضها ما خلا عرفة وجمعا ثم يبتدئ فيخطب
خطبة يعلم الناس فيها الوقوف بعرفة بالمزدلفة
ورثي الجمار والنحر وطواف الزيارة وبصلي الظهر والعصر
في وقت الظهر باذان واقامتين كذلك روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم ومن صلى في رحله وحده صلى كل واحدة منها في وقتها
عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يجمع بينهما المنفرد كتاب
الصلوات لان وقت العصر في حق الحاج بعد الظهر ولا في حنيفة
رحمه الله ان وقت العصر بعد ما صار ظل كل شيء مثليه اولا
فيما ورد به النص والنص ورد بصلوة النبي عليا السلام
بعرفات يوم عرفة جماعة فيغتفر جميع الاوصاف ثم يتوجه
الى الموقف فيقف يقرب الجبل وعرفات كلها موقف
الاربطن عرفة **لقوله تعالى** **ثم انفضوا من حيث افاض**
الناس **وينبغي للامام ان يقف بعرفة على راحلته يدعوا**
ويعلم الناس المناسك **كذا روى عن رسول الله صلى الله**
عليه وسلم **ويستحب ان يغتسل قبل الوقوف بعرفة** **وتجديد**
في الدعاء **روى ان النبي عليا السلام** **كان يدعو يوم عرفة** **عازا**
بيديه **كالمستطعم المسكين** **فاذا غربت الشمس افاض الامام**
والناس معه **على هيبته** **كذلك السنة** **حتى ياتيوا المزدلفة**
فيبيتون بها **والمنسحب ان ينزل بقرب الجبل الذي عليه**

في وقت الظهر باذان واقامتين كذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
ومن صلى في رحله وحده صلى كل واحدة منها في وقتها
عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يجمع بينهما المنفرد كتاب
الصلوات لان وقت العصر في حق الحاج بعد الظهر ولا في حنيفة
رحمه الله ان وقت العصر بعد ما صار ظل كل شيء مثليه اولا
فيما ورد به النص والنص ورد بصلوة النبي عليا السلام
بعرفات يوم عرفة جماعة فيغتفر جميع الاوصاف ثم يتوجه
الى الموقف فيقف يقرب الجبل وعرفات كلها موقف
الاربطن عرفة
لقوله تعالى **ثم انفضوا من حيث افاض**
الناس **وينبغي للامام ان يقف بعرفة على راحلته يدعوا**
ويعلم الناس المناسك **كذا روى عن رسول الله صلى الله**
عليه وسلم **ويستحب ان يغتسل قبل الوقوف بعرفة** **وتجديد**
في الدعاء **روى ان النبي عليا السلام** **كان يدعو يوم عرفة** **عازا**
بيديه **كالمستطعم المسكين** **فاذا غربت الشمس افاض الامام**
والناس معه **على هيبته** **كذلك السنة** **حتى ياتيوا المزدلفة**
فيبيتون بها **والمنسحب ان ينزل بقرب الجبل الذي عليه**

المقدمة يقال له تخرج ويصلي الإمام بالناس المغرب والعشاء
بأذان واقامة في وقت العشاء ومن صلى المغرب في الطريق
وصلاه لم يجزه عندنا حنيفة رضي الله عنها حديث اسامة بن
زيد رضي الله عنه قال كنت رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو يسير من عرفات الى مزدلفة فقلت يا رسول الله الصلاة
فقال الصلاة امامك فاذا طلع الفجر من يوم النحر صلى الامام
الفجر بالناس بغلش ثم وقف ووقف الناس معه فذبح
كذلك السنة قال الله تعالى فاذا كره الله عند المشعر الحرام
ومزدلفة كلها مؤقت الا بطن محسرة فاذا طلعت
الشمس افاض الامام والناس معه حتى يأتوا حنينا لان يوم
الحر يوم قضاء القضاة ووفاء الندور ونحر البدن
فيبدأ بمكة العقبه فيرميها من بطن الوادي سبع حصيات
مثل حصى الخذف ويحرم مع كل حصاة ولا يقف عندها ولا
ويقطع التلبية مع اول حصاة ثم يذبح ان احيى اذا لم يكن
قارنا ومتمتعا ثم يحلق او يقصر **لقوله تعالى** ثم ليقتضوا نقتضهم
وليؤتوا نذرهم والخلق افضل **لقوله** عليه السلام رحم الله المخلصين
فقال رحم الله المخلصين فقال رحم الله المخلصين فقل والمقصود
رحم الله المخلصين وفي المرة الثالثة او الرابعة قال والمقصود
وقد جعل له كل شيء الا النساء وكذا ذوى عرق رضي الله عنه ثم ياتي

الحج والعمرة

ببرميها

في وقت العشاء

مكة للطواف **لقوله تعالى** وليطوفوا بالبيت وقت الطواف
ايام الضر وهي ثلاثة ايام وان سعى في طواف القدوم لاسعى عليه
لان احباب النبي لا يقتضي التكرار ولا يزمل في هذا الطواف وان لم
يكن قد سعى زملا في هذا الطواف وسعى بعده لان الرمل في
طواف بعه سعى **لانه** يخالف السكينة والوقار فيقتصر
شرعه على مورد النحر فاذا طاف حل له النساء وان لم يسع في
طواف التيمم طاف وزمل وسعى فيه حل له النساء اتمام الحج وهذا
الطواف هو الواجب والمراد **بقوله تعالى** ثم ليقتضوا نقتضهم
وليؤتوا نذرهم وليطوفوا بالبيت العتيق ويكره تأخيرها
عن هذه الايام فان اخرها عنها لرحمة عندنا حنيفة رحمته الله
لانه جناية فيكفر بالدم كالحلق ثم يعود الى حيث يقف بها
فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من يوم النحر رمى الجمار الثلاثة
يبتدئ بالتي الى مسجد الخيف فيرميها بسبع حصيات يحرم مع
كل حصاة ويقف عندها ويدعو ثم يرمي التي بالها مثل ذلك
ويقف عندها ثم يرمي حجرة العقبة كذلك ولا يقف عندها
والوقوف عقيب كل رمي بعه رمي روى نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهما لا يرفع الايدي الا سبع مواطن منها عند المقامتين
وعند الجمرتين فاذا كان من الكف رمى الجمار الثلاث بعد زوال
الشمس كذلك فاذا اراد ان يتعجل النحر نحر الى مكة **لقوله تعالى**

عن النبي صلى الله عليه وسلم

الحج والعمرة

في وقت العشاء

فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا اِثْمَ عَلَيْهِ وَاِنْ ارَادَ اَنْ يُقِيمَ بَيْنَا رَكْعَتَيْ الْجَمَاعَةِ
 الْثَلَاثَ فِي يَوْمٍ الرَّابِعِ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ **لِقَوْلِهِ تَعَالَى** وَمَنْ تَاَخَّرَ
 فَلَا اِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى فَاِنْ قَدَّمَ الرَّكْعَةَ فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ فَدُمِيَ بَعْدَ
 طُلُوعِ الْفَجْرِ جُزْءٌ عِنْدَ الْحِصْبَةِ وَضِيئَةٌ عَنْهُ لَانَّهُ يَتْرَكُ جُزْءَ رُكْعَةٍ
 اِنْ يَتَقَدَّمَ الْاِنْسَانُ تَقْلَهُ اِلَى مَكَّةَ وَيَقِيمُ حَتَّى يَرْمِيَ رُكْعَتَيْهِمْ كَانُوا
 يَتَهَوَّنُونَ عَنْ ذَلِكَ فَاِذَا انْفَرَا اِلَى حَقَّةٍ نَزَلَ بِالْمَحْصَبِ وَقَالُوا
 اَلْتَحْصِبُ لِبَيْتِ بَنِي سُلَيْمٍ ثُمَّ يَطُوفُ طَوَافَ الصُّدُرِ وَهُوَ طَوَافُ
 الْوُدَّاعِ سَبْعَةَ اشْوَاطٍ لَا يَزُولُ فِيهِ وَلَا يَسْعَى وَهُوَ وَاجِبٌ
 اَلْعَلَى اَهْلِ مَكَّةَ لَانَّهُمْ لَا يَبْعُدُونَ عَنْ مَكَّةَ تَلَا بَنِي عَلِيٍّ اَللَّامُ مَنْ
 حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ فَلْيَحْضُرْ اَحْرَقَ عَهْدَهُ بِالْبَيْتِ الطَّوَافِ **هـ** ثُمَّ يَعُودُ اِلَى
 اَهْلِهِ وَلَوْ لَمْ يَدْخُلِ الْمَحْرَمَ مَكَّةَ حَتَّى وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ يَنْقَلِحُ مَا ذَكَرْنَا
 فَقَدْ سَقَطَ عَنْهُ طَوَافُ الْقُدُومِ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لَتَرَى طَوَافَ الْحِجَّةِ
 لَانَّهُ لَمْ يَتْرِكْ وَاجِبًا وَمِنْ اَذْرَكَ الْمَوْقُوفَ بِعَرَفَةَ ثَابِتًا زَوَالِ
 الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِهَا اِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ الْفَجْرِ فَقَدْ اَذْرَكَ الْحَجَّ لَانَّ
 الْبَنِيَّ عَلِيَّ اَللَّامُ وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ بَعْدَ الزَّوَالِ **هـ** هَذَا بَيَانُ اَوَّلِ الْوَقْفِ
 وَقَالَ مَنْ اَذْرَكَ عَرَفَةَ بَلِيلٍ فَقَدْ اَذْرَكَ الْحَجَّ بَيْنَ اَنْ يَلِيْلَ وَقْتُ اَذْرَكَ
وَقَوْلُهُ مَنْ قَاتَلَهُ عَرَفَةَ بَلِيلًا اَوْ نَهَارًا فَقَدْ قَاتَلَهُ الْحَجَّ وَهَذَا
 بَيَانُ اَنْ اَخْرَجَتْهُ اَخْرَجَ اللَّيْلَ وَمَنْ اَجْتَنَبَ بِعَرَفَةَ فَعَمِيَ عَلَيْهِ اَوْ بَيَانًا
 اَوْ لَمْ يَعْلَمْ اَلْحَاكِمُ اَجْزَاءَهُ ذَلِكَ عَنِ الْوَقُوفِ **لِقَوْلِهِ** عَلِيٍّ اَللَّامُ

قوله تعالى
 ومن تهاجر
 من مكة
 الى مكة
 فليحضر
 احرق عهده
 بالبيت الطواف

مَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَالْمَرَأَةُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ كَالرَّجُلِ لَانَّ
 الْاَدْلَةَ لَا تَفْصِلُ **هـ** اِلَّا اَنْهَا لَا تَكْشِفُ رَأْسَهَا وَتَكْشِفُ وَجْهَهَا
لِقَوْلِهِ عَلِيٍّ اَللَّامُ اِحْرَامُ الرُّجُلِ فِي رَأْسِهِ **هـ** وَاِحْرَامُ الْمَرَأَةِ فِي وَجْهِهَا
 وَلَا تَنْفَعُ صَوْنُهَا بِالتَّلْبِيَةِ لَانَّهُ قِسْمَةٌ وَلَا تَقْرَأُ فِي الطَّوَافِ تَسْتَرًا
 وَلَا يَسْعَى بَيْنَ الْمِيلَيْنِ وَلَا يَخْلُقُ رَأْسَهَا لَانَّ الْحَقَّ لَهَا مِثْلُهُ وَلَكِنْ
 تَقْصُرُ **بَابُ الْقِرَاءَةِ** الْقِرَاءَةُ اَفْضَلُ مِنَ التَّمَتُّعِ
 وَالْاَفْرَادُ عِنْدَنَا وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ حَبِيبَةَ رَحِمَهُ اللهُ اَنَّ الْاَفْرَادَ
 اَفْضَلُ مِنَ التَّمَتُّعِ رَوَى اَنْ الْبَنِيَّ عَلِيٍّ اَللَّامُ اِنَّهُ اَثَرُ الْحَجِّ وَقَدْ رَوَى
 اَنَّهُ عَلِيٍّ اَللَّامُ قَالَ لَبَيْكَ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ لِحَجَّتِ الْفَرَّانِ **هـ**
 لَانَّ الْقَارُونَ يَحِلُّ لَهُ اَنْ يَقُولَ لَبَيْكَ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ وَاَمَّا الْمَعْرُودُ
 لَا يَحِلُّ لَهُ اَنْ يَقُولَ لَبَيْكَ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ وَالْقَارُونَ اَنْ يَحْرُمَ بِالْحَجِّ
 وَالْعُمْرَةِ مَعَ اَمْنِ الْمَيْمَاتِ وَيَقُولُ عَقِبْتَ الصَّلَاةَ اَللَّهُمَّ اِلَى
 اَرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَيَسْرِعُ هَالِكًا وَيَقْبَلُهَا مَتًى فَاِذَا دَخَلَ مَكَّةَ
 ابْتَدَأَ افْطَانَ بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ اشْوَاطٍ يَرْمِي فِي الثَّلَاثِ الْاَوَّلِ
 مِنْهَا وَيَسْعَى بَعْدَهَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَهَذِهِ اَفْعَالُ الْعُمْرَةِ **هـ**
 ابْتَدَأَ **لِقَوْلِهِ** تَعَالَى فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ اِلَى الْحَجِّ ثُمَّ يَبْتَدِئُ بِاَفْعَالِ
 الْحَجِّ فَيَطُوفُ طَوَافَ الْقُدُومِ سَبْعَةَ اشْوَاطٍ يَرْمِي فِي الثَّلَاثِ
 الْاَوَّلِ وَيَسْعَى كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْمَعْرُودِ بِالْحَجِّ فَاِذَا رَمَى الْجَمْعَ يَوْمَ الْفَجْرِ
 ذَبَحَ شَاةً اَوْ بَقْرَةً اَوْ بَدَنَةً اَوْ سَبْعَ بَدَنَةٍ **لِقَوْلِهِ تَعَالَى** فَمَنْ تَمَتَّعَ

ثلاثة
 واعلم ان ايام الحج
 التشرى ثلاثه والثلث
 تمضي باربعه ايام
 او طاهر لا غير
 والاربع تشرى ولا غير
 والمقبوس طاهر لا غير
 والشرع مع
 من الميسوط

بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فان لم يكن له ما يذبح
صام ثلاثة ايام في الحج اخرها يوم عرفة لان ايام الحج التي تجز
فيها الصوم هذه الايام ثم يصوم سبعة ايام اذا رجع الى
أهله **قوله تعالى** فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة
اذا رجعتم تلك عشرة كاملة وان صامها بمكة بعد فرائضه
من الحج يجوز لان **قوله تعالى** اذا رجعتم الى بلدكم وحل منكم
التضييق فان فاته صوم ثلاثة ايام في الحج حتى اتي يوم
الحرم لم تجزه الصوم لان الصوم انما قام مقام الهدى النص
والنص اقام صوما موصوفا بان يكون ثلاثة ايام منها
في الحج المرفق المعهود ولم يوجد وان لم يدخل القارن مكة
وتوجه الى عرفات صار رافضا للعمرة بالوقوف لانه تعذر
السبق بالعمرة وسقط عنه دم القران وعليه دم لو قصر
العمرة وعليه قضاؤها بالوجود الشرع فيها والله اعلم
باب التمتع التمتع افضل من الافراد عندنا لانه جمع
بين السكك لان التمتع من حج واعتمر في سفرة واحدة
والتمتع على وجهين متمتع بسوق الهدى ومتمتع لايسوق
الهدى **وصفة** التمتع ان يبتدى من الميقات يعزم بعمرة
ويدخل مكة فيطوف لها ويسعى ويحلق او يقصر ويدخل من
عمرة ويقطع التلبية اذا ابتد بالطواف ويقيم بمكة جلا لا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل
الحج والعمرة
موسما من مواسم
الدين

في كل سنة
مرة واحدة
فلا بد من
الوقوف بعرفة

والمفرد يقطع باول خصاة وعاهابحجرة العقبة والقارن
كالمفرد فاذا كان يوم التروية احرم بالحج من المسجد لانه في معنى
المكي كما قال النبي عليه السلام في المواقيت من لخص ولعن من
من غير اهلها ممن اراد الحج والعمرة وفعل ما يفعل المفرد بالحج
فعليه دم التمتع فان لم يجد صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة
اذا رجع الى اهله واذا اراد التمتع ان يسوق الهدى احرم
وساق هديه وان كانت بدنة قلدها بمزادة او نعل ثم قالت
عايشة رضي الله عنها كنت اقبل قلابا يد يدن رسول الله عليه
السلام واشعر البدنة عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وقد
روى الاشعار في الآثار وهو ان يسوق سائمة من الجانب الايسر
وقال ابو حنيفة رحمه الله يكره لانه تغذي الحيوان لما كلفه
وقد نهى عنه والمجتمتع مع المبيع اذا وردنا المحرم اولى فاذا دخل
مكة طاف وسعى ولم يتحلى حتى يحرم بالحج يوم التروية لقيام المبي
للأحرام قال عليه السلام لولا الهدى لأخطت وان قدم الاحرام
تبلى جاذ وعليه دم فاذا اخط يوم الفرج قد حل من الاحرامين
لوجود ما بيننا في الاحرام وليس لاهل مكة تمتع ولا قران **قوله**
تعالى في آخر آية التمتع ذلك لمن لم يكن اهله قاضى المسجد المحرم
واذا عاد التمتع الى بلده بعد فرائضه من العمرة ولم يكن ساق الهدى
بطل تمتعه لانه لم يمتنع بالسفرة تمتعا كاملا ومن احرجه بالعمرة

ومتمتع

ما روى ان النبي
صلى الله عليه
قال ما اجتمع
الحلال والحرام
وقد غلبت الحرام
على الحلال

في يوم التمتع
لا يذبح

قبل شهر الحج فطاف لها اقل من اربعة اشواط ثم دخل شهر الحج
 فتمتها واحرم بالحج كان متحققا لان اكثر طواف العمرة وجد
 في شهر الحج فقد وجد اكثر احد النسكين والشك الاخر في شهر
 الحج حتى لو طاف لعمرة قبل شهر الحج اربعة اشواط فصاعدا
 ثم حج من عافيه ذلك لم يكن متمتعا باختلاف الوقت وشهر الحج
 شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة كذا قالوا في **قوله**
تعالى الحج أشهر معلومات اي وقت الحج أشهر معروفة عند
 الناس فان قدم الاجرام بالحج عليها يجوز اجماعه وان عتد
 حجاً لان الاجرام شرط فيجوز تقديمه على الوقت كالطهارة
 في باب الصلوة واذا حاضت المرأة عند الاجرام اغتسلت
 للاجرام واخرت **•** وصنعت كما يصنع الحاج غيراتها
 لا تطوف بالبيت حتى تطهر لان الحائض ممنوعة عن دخول
 المسجد وان حاضت بعد الوقوف بعرفة وطواف الزيارة
 انصرفت من مكة ولا شيء عليها لتركل طواف الصدر لان النبي
 عليا السلام اخبر ان صفة حاضت قال عليها السلام عقرى حلتى
 احاسنتها في قيل ايها افاضت يا رسول الله فقال فلتنفر
 اذا **باب الجنائيات** اذا تطيب المحرم فعليه
 الكفارة لانه باشر بمحظور اجماعه فعليه الدم كالحلق فان
 طيب عضو كاملا فمازاد فعليه دم لتمام التطيب عادة

فان كان اقل من عضو فعليه صدقة لانه دون ما يوجب الدم
 وان لبس ثوبا مخيطا او غطي رأسه يوما كاملا فعليه دم لتمام
 الجنائيات عادة وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة وان حلق ربح
 رأسه فصاعدا فعليه دم لان من الناس من لا يخلق الشعر من
 الذراع فقد وجد الحلق عادة قال الله تعالى فمن كان منكم مريضا
 او به اذى من رأسه فغدة من صيام او صدقة او نكاح وان
 كان اقل من الذراع فعليه صدقة وان حلق موضع الحاج فعليه
 دم عند ابي حنيفة رضي الله عنه لانه مقصود من الحلق وعند
 عليه صدقة لانه يخلق تبعاً للرأس وان قص اظافر يديه
 ورجليه فعليه دم **•** لانه يزيل الشعث وهو من قضاة التفت
 وان قص يد او رجلا فعليه دم وان قص اقل من خمسة اظافر
 فعليه صدقة وان قص خمسة اظافر من يديه **•**
 ورجليه فعليه صدقة وقال محمد رحمه الله عليه دم كما
 لو قصها من يديه **•** كما انه يزيل شعث من وجهه **•** لان قبح
 المقصود يظهر بجانب المقصود فيضد هاتين الاشياء
 وان تطيب اوليس اوطق من عذره فهو مخير **•** ان شاذج شاة
 وان شاذج على ستة مسالكين ثلثه اصوع من طعام **•** وان شاذج
 صام ثلاثة ايام **للقوله تعالى** فمن كان منكم مريضا او به اذى من
 رأسه فغدة من صيام او صدقة او نكاح نزل في كعب بن عجرة

حمله المكافئ بانه ان الدم
 اذا كان حلق الرأس
 بعد فاصلي الواجبات
 فينبغي ان يكون واجبا
 بعينه في غير حالة العذر
 كالأداء والنقص في حق
 من حق المشافر على ما هو
 مذهبنا ومذهبه ايضا
 في احدى الروايتين وهو
 المفضل يعني الاجزاء
 فكذلك الدم اقوى
 الاشياء والقتل
 وهو يميز بينهما
 فاقرا ان الله العزير يعين
 الاقوى حمدي

قَالَ كُنْتُ أَوْ قَدْ النَّارِ تَحْتَ بُرْجَةٍ لِي وَالْقَلْبُ تَهَفَّتْ عَلَى وَجْهِ
فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيُّ ذِيكَ هُوَ أَمْ رَأْسُكَ يَا كَعْبُ فَقُلْتُ نَعَمْ
فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَخْلُقْ رَأْسُكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ آيَةً
فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا خَشَاةُ نَسِيكَ أَوْ صَمْتُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ
أَوْ اطْعَمَ سِتَّةَ مَسَاكِينٍ فَإِنْ قَبْلَ ذَلِكَ وَلَمْ يَشْهَدْ فَعَلَيْهِ دَمٌ **لِقَوْلِهِ**
تَعَالَى فَلَا رُفُوتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ذَلِكَ أَنْ الْقَبْلَةَ
وَالْمَلَأَ عَسَافَةً مَحْظُورًا لِأَحْرَامٍ وَمِنْ جَمَاعٍ فِي أَصْدِ السَّبِيلِ
قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ فَسَدَ حَجَّهُ وَعَلَيْهِ شَاةٌ **وَيُحْضَرُ فِي الْحَجِّ**
كَمَا يَحْضَرُ مَنْ لَمْ يَفْسُدْ حَجَّهُ **وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ كَذَلِكَ رَوَى عَنْ**
ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَفَارِقَ امْرَأَتَهُ إِذَا حَجَّ فِي
سَنَةٍ أُخْرَى لِأَنَّهُ تَعَرَّضَ لِمَا عَلَى الزَّوْأِ وَلَوْ جَمَاعٍ بَعْدَ الْوُقُوفِ
بِعَرَفَةَ لَمْ يَفْسُدْ حَجَّهُ **وَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ** كَمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ لَا يَحِبُّ الْبَدَنَةَ فِي الْحَجِّ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ
مِنْ جَمَاعٍ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَمِنْ طَافِ طَوَافِ الزِّيَارَةِ جَنْبًا
وَأَنْ جَمَاعٍ بَعْدَ الْخَلْقِ فَعَلَيْهِ شَاةٌ لِأَنَّهُ مُحْرَمٌ بَعْدَ وَمِنْ جَمَاعٍ فِي
الْعُمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ أَرْبَعَةً أَشْوَاطٍ أَفْسَدَهَا وَمَضَى فِيهَا وَفَضَّلَهَا
وَعَلَيْهِ شَاةٌ **لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِأَكْثَرِ طَوَافِ الْعُمْرَةِ وَأَنْ وَطِئَ**
بَعْدَ طَافٍ أَرْبَعَةً أَشْوَاطٍ فَعَلَيْهِ شَاةٌ وَلَا تَفْسُدُ عُمْرَتُهُ
وَلَا يَلْزَمُهُ قَضَاؤُهَا **لِأَنَّهُ لَوْ أَتَى عَلَى أَرْبَعَةٍ**

وَأَنْ جَمَاعٍ بَعْدَ الْخَلْقِ فَعَلَيْهِ شَاةٌ لِأَنَّهُ مُحْرَمٌ بَعْدَ وَمِنْ جَمَاعٍ فِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ أَرْبَعَةً أَشْوَاطٍ أَفْسَدَهَا وَمَضَى فِيهَا وَفَضَّلَهَا

وَأَنْ جَمَاعٍ بَعْدَ الْخَلْقِ فَعَلَيْهِ شَاةٌ لِأَنَّهُ مُحْرَمٌ بَعْدَ وَمِنْ جَمَاعٍ فِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ أَرْبَعَةً أَشْوَاطٍ أَفْسَدَهَا وَمَضَى فِيهَا وَفَضَّلَهَا

وَأَنْ جَمَاعٍ بَعْدَ الْخَلْقِ فَعَلَيْهِ شَاةٌ لِأَنَّهُ مُحْرَمٌ بَعْدَ وَمِنْ جَمَاعٍ فِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ أَرْبَعَةً أَشْوَاطٍ أَفْسَدَهَا وَمَضَى فِيهَا وَفَضَّلَهَا

أَشْوَاطٍ تَجُوزُ فَكَذَا هَذَا **وَمِنْ جَمَاعٍ نَاسِيًا كَانَ كَنْ جَمَاعٍ عَامِدًا**
لَا طَلَّاقَ النَّصِّ **وَرَدَّ الْفَارِقُ بَيْنَ الْعَامِدِ وَالنَّاسِي فِي الصَّوْمِ**
وَقَطَا **فَضْلٌ** وَمِنْ طَافِ طَوَافِ الْقُدُومِ مُحْرَثًا فَعَلَيْهِ
صَدَقَةٌ **لِأَنَّهُ تَرَكَهُ لَا يُوْجِبُ شَاةٌ فَلَا حَدَثَ دُونَهُ وَأَنْ طَافَ**
طَوَافَ الزِّيَارَةِ مُحْرَثًا فَعَلَيْهِ شَاةٌ لِأَنَّهُ فَرَضَ الْحَجَّ وَلَوْ طَافَ جَنْبًا
فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ وَلَا فَضْلَ أَنْ يُعِيدَ الطَّوْفَ مَا دَامَ عَمَلُهُ لِيَصِيرَ
أَتِيًا بِالطَّوْفِ الْكَامِلِ **لِأَنَّ الطَّوْفَ صَلَاةً بِالْحَدِيثِ فَمِنْ حَيْثُ**
أَنَّهُ صَلَاةٌ لَا تَجُوزُ **وَمِنْ طَافِ طَوَافِ الصَّدْرِ مُحْرَثًا فَعَلَيْهِ**
صَدَقَةٌ **لِأَنَّهُ تَرَكَهُ يَحِبُّ شَاةٌ وَالْإِتْيَانُ بِهِ مُحْرَثًا دُونَ التَّرَكِّ**
وَمِنْ تَرَكَ مِنْ طَوَافِ الزِّيَارَةِ ثَلَاثَةً أَشْوَاطٍ فَعَلَيْهِ شَاةٌ لِأَنَّهُ
لَوْ تَرَكَ الْأَكْثَرَ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ أَشْوَاطٍ فَصَاعِدًا بَقِيَ مُحْرَمًا أَبَدًا حَقٌّ
يَطُوفُ فِيهَا **لِأَنَّ الطَّوْفَ فَرَضَ الْحَجَّ وَهُوَ طَوَافُ الزِّيَارَةِ قَالَ اللَّهُ**
تَعَالَى لِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ وَلَوْ تَرَكَ ثَلَاثَةً أَشْوَاطٍ مِنْ
طَوَافِ الصَّدْرِ فَعَلَيْهِ صَدَقَةٌ لِأَنَّهُ دُونَ تَرَكِهِ **وَتَرَكَهُ أَوْ تَرَكَ**
الْأَكْثَرَ مِنْهُ يُوْجِبُ الدَّمَ وَمَنْ تَرَكَ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ
تَمَّ حَجَّهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفَرَضٍ لِأَنَّ دَلِيلَ الْفَرْضِيَّةِ أَمَّا الْكِتَابُ
أَمَّا السُّنَّةُ الْمُتَوَاتِرَةُ وَلَمْ يُوْجَدْ **وَعَلَيْهِ دَمٌ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ**
دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِفَرَضٍ **قَوْلُهُ تَعَالَى** فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ
بِهَا **قَوْلُهُ** وَلَا جُنَاحَ يَدُلُّ عَلَى الْإِبَاحَةِ إِلَّا أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ

وَأَنْ جَمَاعٍ بَعْدَ الْخَلْقِ فَعَلَيْهِ شَاةٌ لِأَنَّهُ مُحْرَمٌ بَعْدَ وَمِنْ جَمَاعٍ فِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ أَرْبَعَةً أَشْوَاطٍ أَفْسَدَهَا وَمَضَى فِيهَا وَفَضَّلَهَا

وَأَنْ جَمَاعٍ بَعْدَ الْخَلْقِ فَعَلَيْهِ شَاةٌ لِأَنَّهُ مُحْرَمٌ بَعْدَ وَمِنْ جَمَاعٍ فِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ أَرْبَعَةً أَشْوَاطٍ أَفْسَدَهَا وَمَضَى فِيهَا وَفَضَّلَهَا

وَأَنْ جَمَاعٍ بَعْدَ الْخَلْقِ فَعَلَيْهِ شَاةٌ لِأَنَّهُ مُحْرَمٌ بَعْدَ وَمِنْ جَمَاعٍ فِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ أَرْبَعَةً أَشْوَاطٍ أَفْسَدَهَا وَمَضَى فِيهَا وَفَضَّلَهَا

سعى ومن افاض من عرفه قبل الامام فعليه دم لان النبي عليه
 السلام وقف الى آخر النهار وقال من اذرك عرفه بديل فقد اذرك
 الحج ومن ترك الوقوف بالمزدلفة فعليه دم لانه ترك الواجب
 فان النبي عليه السلام قال من وقف معنا هذا الموقف وصل
 معنا هذه الصلوة وكان وقف قبل ذلك بعرفة فقد تم
 حجه علق به تمام الحج ومن ترك رمي الجمار في الايام كلها او
 رمي يوم واحد فعليه دم وكذا لو ترك رمي جمرة العقبة
 يوم النحر لانه وظيفة يوم النحر وان ترك رمي جمرة
 من الجمار الثلاث يوما من الايام الثلاثة فعليه صدقة لان ترك
 وظيفة اليوم يوجب الدم فادونه يوجب الصدقة ومن اخر
 الحلق حتى مضت ايام النحر فعليه دم عند ابي حنيفة رضي الله
 عنه **لقوله تعالى** ثم ليقتضوا ثقتهم ولو فؤادهم مغطونا
 على حجر البدر فاختص بايام النحر والتاخير عنه محذور
 عنده لا يجب لتاخير النفس دم كما روى عن النبي عليه السلام
 انه سئل عن من حلق قبل ان يذبح فقال افعل ولا تخرج فما سئل عن
 من يومئذ الا قال افعل ولا تخرج وكذا اذا خرطواف
 الزيارة عن ايام النحر فعليه دم عند ابي حنيفة رضي الله عنه
فصل واذا اتى المحرم صيدا او ذك عليه من قتله فعليه
 الجزا **لقوله تعالى** ومن قتله منكم متعمدا فجزا مثل ما قتل من النعم

من النعم **عن** بخر بن عبد الله المدني رحمه الله قال عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه وقال ابن عباس رضي الله عنهما على البدل الجزا
 والعامد والناسي والمبتدئ والعايد فيه سوا العموم **قوله**
تعالى ومن قتله منكم متعمدا في معناه لانه متلف المحل والجزا
 عند ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهما قيمة الصيد في
 المكان الذي هو قتل فيه او في اقرب المواضع منه يقوته ذوا
 عدل ثم هو مخير في القيمة ان شاء ابتاع بها هديا فذبحه ان
 بلغ هديا واشترى بقيته طعاما فتصدق على كل مسكين نصف
 صاع او يصوم بقدر طعام كل مسكين يوما **لقوله تعالى**
 يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة وهذا الجوز الهدي
 الابالغ الكعبة او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك صياما
 يعني عدل الطعام صياما فان فضل من الطعام اقل من نصف
 صاع فهو مخير ان شاء اطعمه وان شاء صام عنه يوما لان الصوم
 لا يتجزئ وقال محمد رحمه الله يجب في الصيد النظير قيمته
 نظير في الطي شاة وفي الصبيغ شاة وفي الاربع عناق
 وفي النعامة بدنة وفي الزبوع جفرة لان الله تعالى
 امرنا بالمثل ولهذا ان مثل الحيوان قيمة قال الله تعالى فجزا
 مثل ما قتل من النعم قال فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم
 ثم في اتلاف الحيوان القيمة مفهومة من اسم المثل كذا هذا ومن

في النعم من اكله
 الفاق الذي من اكله
 وهو من اكله
 والاشي جفت

جرح صيداً أو تنف شعرة أو قطع عضو منه ضمن ما نقصه
 لأن اتلاف الكل يوجب ضمان الكل فالتلافى البعض ضمانه
 وإن تنف ويش أو قطع قوائم صيد فخرج من حيز الامتناع فعليه
 قيمته كاجلة لأنه اتلف عليه معنى الصيدية ومن كسر بيض
 صيد فعليه قيمته **لقله تعالى** ليلو نعم الله بشئ من الصيد
 تناله أيديكم ورماحكم قيل مما تناله الأيدي هو البيض فإن خرج
 من البيض فخرج حيث فعليه قيمته لإحتمال أنه المتلف وليس
 في قتل الغراب والجدأة والذئب والحية والعقرب
 والفارة **لقله** على الدائم خمس من الفواشق يقتل
 في الجمل والجرم **لقله** الجداة والحية والعقرب
 والفارة والكلب العقور والذئب في معانيها وليس
 في قتل البعوض والبراغيث والقراد شئ لأنها مؤذية
 ومن قتل قوماً تصدق بما شاء لأن قتلها من إزالة الشقة لأنها
 تنشأ من المرن على البدن ومن قتل جرادة تصدق بما شاء
 قال عمر رضي الله عنه يا أهل حمص انتم قوم كثير ذرايعكم
 تمر خير من جرادة ومن قتل ما لا يؤكل لحمه كالسباع والصيد
 ونحوها فعليه الجزاء **لقله تعالى** لا تقتلوا الصيد والصيد
 يتناول كل ممتنع بقوائمه وبجناحه **لقله** كشاعز
 صيد الملوك أرانب وتغالب فاذا ركبته وصيده لا تطال

في شئ

والكلب العقور

بيان
الذئب

ولا يتجاوز قيمتها شاة لأنه لا يزيد عليها ظاهراً وإن صال
 السبع على محرم فقتله المحرم فلا شئ عليه **لقله** لأنه يجب عليه
 الدفع وإن اضطر المحرم إلى أكل لحم الصيد فقتله فعليه الجزاء لأنه
 بقي صيداً إلهياً وعرفاً **لقله** ولا بأس بأن يذبح الشاة والبقرة والبقر
 والدجاجة والبط الكسري **لقله** لأن هذه الأشياء لا تقدر
 من الصيد لأنها غير متمنعة بالجناح **لقله** والقوائم ولو ذبح الحمام
 المسترول أو الطير المستأنس فعليه الجزاء لأنها من الصيد
 بالظن إلى الأصل وإذا ذبح المحرم صيداً فديته ميتة لا يحل
 أكلها **لقله** على الدائم لا يفتاد أهله نعم هل اشترى
 يعني إلى الصيد قالوا لا قال فخلوا إذا أو كهدا قلنا أنه لا بأس
 للمحرم أن يأكل صيداً اصطاده حلالاً وذبحه في المبدل المحرم
 عليه ولا أمره بصيده **لقله** وفي صيد المحرم إذا ذبحه الحلال الجزاء
لقله على الدائم إلا أن مكة حرام من حرم الله تعالى لم يحل
 لأحد قتل ولا لأحد بيع **لقله** وإنما حلت في ساعة من نهار
 ثم عادت حراماً إلى يوم القيامة **لقله** إلا لا يختل خلاها ولا يعضد
 شوكها ولا ينقر صيدها وإن قطع خشبها جرم أو الشجرة
 التي ليست بمملوكة لأحد **لقله** ولا يمتدنته الناس عليه
 القيعة **لقله** على الدائم إلا لا يختل خلاها فهي عن اختلال
 المستوفى إلى الجرم وإنما ينسب إلى الجرم إذا لم يكن مملوكاً لأحد

لقله

في شئ

الحمل الوطئ من الحرم
واختلاف القطع

الحلال

لانه من اجزاها ومن ساق هديا فعطب فان كان تطوعا فليس
 عليه غيره **لانه** فان المحل وان كان واجبا يقيم غيره مقامه
 ليستقط عنه الواجب وكذلك لو اصابه عيب كثير اقام غيره
 مقامه وصنع بالمعيب ماشاء **لان** الواجب عنه قد سقط بالكمال
 واذا عطيته البدنة في الطريق يفعل بها ما امر رسول الله صلى الله
 عليه وآله من الاشياء حتى يعثه بهدايا قال اخبرها واضبع بغيرها
 بدمها واضرب بها صفة سنامها واخل بينها وبين الناس ولا تاكل
 انت ولا احد من رقتك اذا كانوا اغنياء وان كانت واجبة
 اقام غيرها مقامها **لان** الواجب لا يتأذى بالذي عطي في
 الطريق ويفعل بها ما شاء ويقلد هدي التطوع والمنفعة
 والقران **لان** التقليد اظهر المتعة والقران وانها من
 الطاعات **واظهار الطاعات** ليقتدى به فحسن **لنقل**
تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي ولا يقلد دم الاخصاري
 ولا دم الجنائيات لانه يؤدى الى اظهار الجنائيات والواجب
 هو السر منهما اكلن تقليد الفاحشة كما قال النبي صلى الله
 من اصاب من هذه القاذورات شيئا فليست بيسر الله تعالى
كتاب النكاح النكاح يتعقد بالاجاب
 والقبول بلفظين يعبر بهما عن الماضي او يعبر باحدهما عن الماضي والآخر
 عن المستقبل مثل ان يقول زوجني **فيقول** قد زوجتك

في النكاح
 ما يشترط
 في العقد
 من الاجاب
 والقبول

في النكاح
 ما يشترط
 في العقد

في النكاح
 ما يشترط
 في العقد

وليس على الخاطبة ان يقول قبلة **لان** البيع لان الملتصق وكل
 المأمور بها جميعا والواحد يقوم بطرفي
 العقد في باب النكاح **ولا يتعقد** نكاح المستامين الا بحضور شاهدين
 خوين عاتلين بالغين **مسلمين لقوله** عليا لام لان نكاح
 الابوي وشاهدي عدل وحضور رجل وامرأتين **لنقل**
 فان لم يكن رجلين فرجل وامرأتان عقيب **قوله تعالى** واستشهدوا
 شهيدين من رجالكم فان لم يكونا يعني فان لم يكن شاهدا
 رجلين **فرجل وامرأتان** عدولا كانوا او غير عدول لا طلاق
 النص فان النكاح يتعقد بشهادة الفساق **والمحدودين في**
 القذف **لنقل** عليا لام لان نكاح الابشهود والشهود هو
 الحضور من غير شرط العدالة وقد وجد **خلافا** للشافعي رحمه الله
 مسلم تزوج دحية بشهادة ذبيحين حاز عند ابن حنيفة والى
 يوسف رضي الله عنهما لان الشهادة بالملك عليها والزميتان
 يصلحان شاهدين عليها وقال محمد رحمه الله لا يجوز لان العقد
 يلزمهما ولا يجوز للرجل ان يتزوج بامته ولا بجدة امته من قبل الرجال
 والنساء **لنقل** **تعالى** حرمت عليكم امهاتكم وكل بنت
 ولدكم وان سفلت **لنقل** **تعالى** وبناتكم ولا باخنة **لنقل** **تعالى**
 ولا بنات اخيه ولا بنات اخيه **لنقل** **تعالى** وبنات الاخ وبنات
 الاخت وكل بعثة وكل خالصة للنص ولا باح امراته التي دخل بها

في النكاح
 ما يشترط
 في العقد
 من الاجاب
 والقبول
 في النكاح
 ما يشترط
 في العقد
 من الاجاب
 والقبول
 في النكاح
 ما يشترط
 في العقد
 من الاجاب
 والقبول
 في النكاح
 ما يشترط
 في العقد
 من الاجاب
 والقبول

في النكاح
 ما يشترط
 في العقد

وَيَنْعَقِدُ نِكَاحُ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ الْعَاقِلَةِ الْبَالِغَةِ بِنَفْسِهَا وَإِنْ لَمْ
يَعْقِدْ عَلَيْهَا وَلَوْ عِنْدَ مَنْ جَنِيفَةٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَكَرًا كَانَتْ أَوْ تَيْدًا
وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ الْأَوْدِيِّ عَنْ أَبِي يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ
الْأَبُولُ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَنْعَقِدُ مَوْثُوقًا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ
رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَنْعَقِدُ أَصْلًا **لِقَوْلِهِ** عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلَى
وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ وَلَهَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ
وَلِيِّهَا **وَلَيْتُهَا** وَلَا جُورَ لِلْوَلِيِّ إِجْبَارًا الْبَكَرَ الْبَالِغَةَ عَلَى النِّكَاحِ
وَلَهُ إِجْبَارُ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ بِحُرِّ كَانَتْ أَوْ تَيْدًا عِنْدَنَا وَعِنْدَ
الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عِلَّةُ الْوَلَايَةِ بِنِكَاحِ الْبَيْتِ بِاللِّغَةِ كَانَتْ
أَوْ صَغِيرَةً لِأَنَّهَا لَمْ تَمَارَسْ مِنَ الرِّجَالِ لَمْ تَقِفْ عَلَى مَصَاحِ النِّكَاحِ
وَمَنْ سَبَدَهَا وَلَسْنَا أَنَّ الصَّغِيرَ وَالصَّغِيرَةَ لَا يَعْرِفَانِ مَصَاحِ
النِّكَاحِ لِقَصُورِ عَقْلِهِمَا فَوَجِبَ أَنْ يَقُومَ حَقَّقًا قَرِيبُ النَّاسِ
بِهِمَا **كُلَّانِ** الْكَبِيرَةُ لِأَنَّهَا بِالْعَقْلِ وَقَفَتْ عَلَى مَصَاحِ النِّكَاحِ
وَمَنْ سَبَدَهَا فَلَا جُورَ أَبْطَالُ وَلَا يَتَّهَى عَلَى نَفْسِهَا وَإِذَا اسْتَأْذَنَهَا
الْوَلِيُّ فَسَلَّتْ أَوْ ضَعَلَتْ وَهِيَ بَكَرٌ فَذَلِكَ إِذَنْ **لِقَوْلِهِ** عَلَيْهِ السَّلَامُ
تُسَيِّئُ مَنْ أَسَاءَ فِي ابْنِهَا عَمَّنْ فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِنَّ
الْبَكَرَ لَتُسَيِّئُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا هُنَّ صَاحَتَا وَكَذَلِكَ
الضَّحْكَ دَلِيلُ الرِّضَا وَإِنْ بَتَّ لَمْ يَزُوجْهَا وَإِذَا اسْتَأْذَنَ التَّيِّبُ
فَلَا يَنْدُرُ مِنْ رِضَاهَا بِالْقَوْلِ **لِقَوْلِهِ** عَلَيْهِ السَّلَامُ تَسَيِّئُ مَنْ أَسَاءَ فِي

ولها

البالغة

فإنما
المرأة
الحرة
العاقلة
البالغة
بنفسها
وإن لم
يعقد
عليها
ولم يكن
عندها
من جنيفة
رضي الله
عنه بكرًا
كانت
أو تيدًا
وهو قول
أبي يونس
الأوديين
عن أبي
يونس
رحمهم الله
أنه لا
ينعقد
الأبول
وعند
محمد
رحمهم الله
ينعقد
موقوفًا
وعند
الشافعي
رحمهم الله
لا ينعقد
أصلًا
لقوله
عليه السلام
لا نكاح
إلا بولي
وشاهد
عادل
ولها
قوله
عليه السلام
الأيمن
أحق
بنفسها
من وليها
وليتها
ولا جور
للولي
إجبارًا
البكر
البالغة
على
النكاح
وله
إجبار
الصغير
والصغيرة
بكرًا
كانت
أو تيدًا
عندنا
وعند
الشافعي
رحمهم الله
علة
الولاية
بنكاح
البيت
بالغة
كانت
أو صغيرة
لأنها
لم تمارس
من الرجال
لم تقف
على
مصاح
النكاح
ومن
سبدها
ولسنا
أن الصغير
والصغيرة
لا يعرفان
مصاح
النكاح
لقصور
عقلهما
فوجب
أن يقوم
حققًا
قريب
الناس
بهما
كلان
الكبيرة
لأنها
بالعقل
وقفت
على
مصاح
النكاح
ومن
سبدها
فلا جور
أبطال
ولا يتهم
على
نفسها
وإذا
استأذنها
الولي
فسلّت
أو ضعلت
وهي
بكر
فذلك
إذن
لقوله
عليه السلام
تسيئ
من أساء
في
ابنها
عن من
فقلت
عائشة
رضي الله
عنها
إن
البكر
لتسيئ
يا رسول
الله
فقال
عليه السلام
إذا
هن
صاحتا
وكذلك
الضحك
دليل
الرضا
وإن
بت لم
يزوجها
وإذا
استأذن
التيب
فلا يندر
من رضاها
بالقول
لقوله
عليه السلام
تسيئ
من أساء
في

فِي ابْنِهَا عَمَّنْ فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِنَّ
الْبَكَرَ لَتُسَيِّئُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا هُنَّ صَاحَتَا وَكَذَلِكَ
الضَّحْكَ دَلِيلُ الرِّضَا وَإِنْ بَتَّ لَمْ يَزُوجْهَا وَإِذَا اسْتَأْذَنَ التَّيِّبُ
فَلَا يَنْدُرُ مِنْ رِضَاهَا بِالْقَوْلِ **لِقَوْلِهِ** عَلَيْهِ السَّلَامُ تَسَيِّئُ مَنْ أَسَاءَ فِي
فِي ابْنِهَا عَمَّنْ فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِنَّ
الْبَكَرَ لَتُسَيِّئُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا هُنَّ صَاحَتَا وَكَذَلِكَ
الضَّحْكَ دَلِيلُ الرِّضَا وَإِنْ بَتَّ لَمْ يَزُوجْهَا وَإِذَا اسْتَأْذَنَ التَّيِّبُ
فَلَا يَنْدُرُ مِنْ رِضَاهَا بِالْقَوْلِ **لِقَوْلِهِ** عَلَيْهِ السَّلَامُ تَسَيِّئُ مَنْ أَسَاءَ فِي

فِي ابْنِهَا عَمَّنْ فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِنَّ
الْبَكَرَ لَتُسَيِّئُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا هُنَّ صَاحَتَا وَكَذَلِكَ
الضَّحْكَ دَلِيلُ الرِّضَا وَإِنْ بَتَّ لَمْ يَزُوجْهَا وَإِذَا اسْتَأْذَنَ التَّيِّبُ
فَلَا يَنْدُرُ مِنْ رِضَاهَا بِالْقَوْلِ **لِقَوْلِهِ** عَلَيْهِ السَّلَامُ تَسَيِّئُ مَنْ أَسَاءَ فِي

فِي ابْنِهَا عَمَّنْ فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِنَّ
الْبَكَرَ لَتُسَيِّئُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا هُنَّ صَاحَتَا وَكَذَلِكَ
الضَّحْكَ دَلِيلُ الرِّضَا وَإِنْ بَتَّ لَمْ يَزُوجْهَا وَإِذَا اسْتَأْذَنَ التَّيِّبُ
فَلَا يَنْدُرُ مِنْ رِضَاهَا بِالْقَوْلِ **لِقَوْلِهِ** عَلَيْهِ السَّلَامُ تَسَيِّئُ مَنْ أَسَاءَ فِي

فِي ابْنِهَا عَمَّنْ فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِنَّ
الْبَكَرَ لَتُسَيِّئُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا هُنَّ صَاحَتَا وَكَذَلِكَ
الضَّحْكَ دَلِيلُ الرِّضَا وَإِنْ بَتَّ لَمْ يَزُوجْهَا وَإِذَا اسْتَأْذَنَ التَّيِّبُ
فَلَا يَنْدُرُ مِنْ رِضَاهَا بِالْقَوْلِ **لِقَوْلِهِ** عَلَيْهِ السَّلَامُ تَسَيِّئُ مَنْ أَسَاءَ فِي

يُسَمِّيَهَا مَهْرًا لِأَنَّ الْأَضْلَ هُوَ تَمْلِكُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا وَأَقْلَ الْمَهْرِ
 عَشْرَةُ ذَرَاهٍ **لَقَوْلِهِ** عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا مَهْرَ أَقْلَ مِنْ عَشْرَةٍ وَأَنْ سَمِيَ
 أَقْلَ مِنْ عَشْرَةٍ فَلَهَا الْعَشْرَةُ لِلْحَدِيثِ وَمِنْ سَمِيَ مَهْرًا عَشْرَةً أَوْ زَادَ
 فَقَلْبُهُ الْمُسَمَّى أَنْ دَخَلَ بِهَا لَا يَحِلُّ أَنْ يَتَّخِذَ أَحَدُ الْعَوَاضِيِّ **يَجِبُ**
 عَلَيْهِ الْعَوَاضُ الْآخَرُ وَكَذَلِكَ أَنْ يَمَاتَ عَنْهَا **لأنه** تمَّ الْعَقْدُ
 بِانْتِهَائِهِ وَأَنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ بِهَا وَالْخُلُوعُ فَلَهَا نِصْفُ الْمُسَمَّى
لَقَوْلِهِ تَعَالَى وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ
 لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ وَالْخُلُوعُ مُكَلَّةٌ لِلْمَهْرِ إِنْ كَانَتْ
 صَحِيحَةً **لَقَوْلِهِ تَعَالَى** وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى
 بَعْضٍ أَوْ دَخَلَ فِي الْقَضَاءِ **وهو** الْمَكَانُ الْخَالِي فِيهِ طَلَقُ الشَّافِعِيِّ
 رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَنْ تَرْوِجَهَا وَلَمْ يُسَمَّ لَهَا مَهْرًا أَوْ تَرْوِجَهَا عَلَى أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا
 فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا أَنْ دَخَلَ بِهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِيمَنْ تَرْوِجُ امْرَأَةً وَلَمْ يُسَمَّ لَهَا مَهْرًا
 أَنْ لَهَا مَهْرٌ مِثْلُ نِسَائِهَا لَا دَلَّسَ فِيهِ وَلَا شَطَطَ **وَأَنْ طَلَّقَهَا**
 قَبْلَ الدَّخُولِ بِهَا وَلَمْ يُسَمَّ لَهَا مَهْرًا فَلَهَا الْمَتْنَةُ **لَقَوْلِهِ تَعَالَى**
 لِأَجْنَحٍ عَلَيْكُمْ أَنْ تَطْلِقُوا النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ
 فَرِيضَةً وَمَتْنَهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ عَلَى الْمُقَرِّ قَدْرُهُ وَالْمَتْنَةُ
 ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ ذَرْعٌ وَخَمَارٌ وَمَلْحَفَةٌ مِنْ كِسْوَةٍ مِثْلَهَا عَلَى قَدْرِ
 فَتْرِ الْوَجِلِ وَيَسَارِهِ **لأنها** أَقْلُ مَا تَلْبَسُهُ الْمَرْأَةُ عِنْدَ الْخُرُوجِ

كَذَا فِي الْمَرْفُوعِ عِنْدَ الْعَقْدِ

وَأَنْ تَرْوِجَ الْمُسْلِمَ عَلَى خَيْرٍ أَوْ خَيْرٍ مِنَ الْفَنَاجِ حَايِزٌ وَلَهَا مَهْرٌ
 مِثْلُهَا لِأَنَّ الْخَيْرَ وَالْخَيْرَ لِمَسَامَالِ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ وَلَنْ يَخْرُجَ وَجْهًا
 وَلَمْ يُسَمَّ لَهَا مَهْرًا ثُمَّ تَرَاضِيًا عَلَى تَسْمِيَةِ نَفْسِهَا أَنْ دَخَلَ بِهَا أَوْ مَاتَ
 عَنْهَا فَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ فَلَهَا الْمَتْنَةُ وَأَنْ زَادَهَا فِي الْمَهْرِ بَعْدَ
 الْعَقْدِ لَزِمَتْهُ الزِّيَادَةُ وَتَسْقُطُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدَّخُولِ وَقَالَ
 أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا تَسْقُطُ الزِّيَادَةُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدَّخُولِ
 بَلْ تَنْصَفُ **ولا** يَجِبُ الْمَتْنَةُ فِيمَا إِذَا طَلَّقَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ وَقَدْ
 فَرَضَ لَهَا بَعْدَ الْعَقْدِ وَلَمْ يُسَمَّ لَهَا فِي الْعَقْدِ شَيْءٌ بَلْ يَجِبُ نِصْفُ
 الْمَفْرُوضِ لِطَّلَاقِ **قَوْلِهِ تَعَالَى** فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ مُطْلَقًا وَلَا بِي
 حَسِيفَةٍ وَنَحْنُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ أَنَّهُ يَنْصَرِفُ إِلَى الْفَرْضِ الْمُعْتَادِ **وهو**
 عِنْدَ الْعَقْدِ وَأَنْ حَطَّتْ عَنْهُ مِنْ مَهْرٍ مَا صَحَّ لِحَقِّهَا لِأَنَّهُ جُتِبَ **فَصُلِّ**
 وَإِذَا خَلَا الذَّوْجُ بَا مَرَأَةٍ وَلَيْسَ هُنَاكَ مَانِعٌ مِنَ الْوُطْئِ ثُمَّ طَلَّقَهَا
فَلَهَا كَمَا لَمْ يَمُوتْ وَأَنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَرِيضًا أَوْ ضَائِعًا فِي رَمَضَانَ
 أَوْ حُرْمًا مَحْرُومًا أَوْ عَمْرَةً أَوْ كَانَتْ حَايِزَةً أَوْ نَفْسًا فَلَيْسَتْ بِخُلُوعٍ صَحِيحَةٍ
 لَوْ جُودَ الْمَانِعُ حَقِيقَةً أَوْ شَرْعًا وَإِذَا خَلَا الْحَبِيبُ بِامْرَأَةٍ فَلَهَا كَمَا لَمْ
 يَمُوتْ عِنْدَ ابْنِ حَسِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعِنْدَهَا لَا يَجِبُ لِأَنَّ الْمَانِعَ مُوجُودٌ
 حَقِيقَةً وَلَا بِي حَسِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهَا التَّسْلِيمُ بِأَقْصَى
 امْتِكَالٍ قَدْ دَرَجَ وَهَذَا الْعَدْلُ لَا يَنْصَوِرُ زَوْالَهُ الْخِلَافُ الْمَرَضُ وَالضَّرْعُ
 وَالْإِحْرَامُ **لأن** التَّسْلِيمَ بِأَقْصَى مِنْ ذَلِكَ يُبَيِّنُ بَانَ تَسْلِيمَ نَفْسِهَا بِالْإِعْذَرِ

مَهْرٌ بَعْدَ الْعَقْدِ

إِنْ

اللَّهُ

هذا هو الحق
فيما لا يخفى
على العاقل
من أن النكاح
هو عقد
يؤثر في
الملك
والمال
وغير ذلك
من الأمور
التي لا بد
من معرفتها
لأنها من
أركان
الدين
والمعاملات
التي لا بد
من معرفتها
لأنها من
أركان
الدين
والمعاملات

هذا هو الحق
فيما لا يخفى
على العاقل
من أن النكاح
هو عقد
يؤثر في
الملك
والمال
وغير ذلك
من الأمور
التي لا بد
من معرفتها
لأنها من
أركان
الدين
والمعاملات

هذا هو الحق
فيما لا يخفى
على العاقل
من أن النكاح
هو عقد
يؤثر في
الملك
والمال
وغير ذلك
من الأمور
التي لا بد
من معرفتها
لأنها من
أركان
الدين
والمعاملات

هذا هو الحق
فيما لا يخفى
على العاقل
من أن النكاح
هو عقد
يؤثر في
الملك
والمال
وغير ذلك
من الأمور
التي لا بد
من معرفتها
لأنها من
أركان
الدين
والمعاملات

هذا هو الحق
فيما لا يخفى
على العاقل
من أن النكاح
هو عقد
يؤثر في
الملك
والمال
وغير ذلك
من الأمور
التي لا بد
من معرفتها
لأنها من
أركان
الدين
والمعاملات

وسبق المتعة لكل مطلق **لقله تعالى** متاعا بالعرف
حقا على المحسنين ودفعها لو خشة الفراق إلا التي طلقها
قبل الدخول وقد سمي لها مهر لأن نصف المهر لها دفع
وخشة الفراق لأنه لم يستوف منها شيئا **فصل**
وإذا تزوج الرجل ابنته على أن تزوج الزوج أخته أو ابنته
فيكون أحد العقدين عوضا عن الآخر والعقدان جائزان
لأن عدم المهر لا يخل بالعقد ولكل واحدة منهما مهر مثلها
لأنه لم يقع التسمية للمرأة بمال عند العقد وهو نكاح
الشغار. **فصل** تزوج امرأة على خدمته سنة أو على تعليم القرآن
فلها مهر مثلها لأنه لا يصلح خدمته مهر لها لأن العقد اقتضى
أن يكون المرأة خادمة لا محذومة وأن تزوج عبدة حرة بأذن
مولاها على خدمتها سنة يجوز لأنه في الحقيقة يخدم المولى
بمعنى لما خدمها بأذنه **فصل** إذا اجتمع في المجنونة
أبوها وأبنتها فالولي في نكاحها ابنتها لأنه أقرب العصبات
كما في الأثر وقال محمد أبوها لأنه أقدمها فالأولى أن يقدم
الأب ابن الأب اجترأ له **فصل** ولا يجوز نكاح العبد ولأمة
الأب أو مولاها لأنه حاله لها وإذا تزوج العبد بأذن مولاه
فالمهر دين في رقبته يباع فيه لأنه دين ظاهر في حق المولى
واجب على العبد فيسحق برقبته كسائر ديون تجارته وإذا

وإذا تزوج المولى أمته فليس عليه أن يتويعا بديت الزوج
ولكنها تخدم المولى ويقال للزوج متى طهرت بها وطهرتها
لأن حق المولى أقوى بدليل أنه يدخل فيه ملك المتعة بتعا وإذا
تزوجها على الذم وهم على أن لا يخرجها من البلد أو على أن لا يتزوج
عليها فأنوفى بالشرط فلها المسمى وإن لم ينف بالشرط فلها مهر
مثلها لأنها لم ترض بنقصان مهر المثل إلا بذلك الشرط المفيد في
حقها وإن تزوجها على حيوان غير موصوف فلها مهر مثلها
وأن تزوجها على فرس أو حمار صحت التسمية وتجب الوسيط
منه والزوج مخير أن شا أغطاها التسمية وأن شا أعطاه
القيمة لأن الوسيط أعذر ولا يؤدى هذه الجمالة إلى المنازعة
المانعة من التسليم والتسليم في النكاح لأنه يسامح فيه عادة
مخلاف البيع حيث لا يجوز هذه الوجه لأنه يضايق فيه عادة
ولم تزوجها على ثوب ولم يزد عليه يجب عليه مهر المثل لأن الثوب
اجناس شئ فصار كأنه تزوجها على الحيوان ولم يزد على ذلك
يجب مهر المثل كذا هذا ونكاح المتعة بشرط التوقيت
ينظر النكاح حديث عمرو بن لحي عنه مشعبان كانتا على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أفني عنهما وأعاقب عليهما
ولو تقدمت فيهما الرجعت **مشعب** التسمية **مشعب** الج **فصل** فإذا
تزوج العبد أو الأمة بغير إذن المولى فالعقد موقوف للقصور

مشعب

وقال المتعة أن تقول الأمارة
المتعة بالعتق أيام سلا بلدا
من المال وشط التوقيت
مثل لزوم امرأة بشهادة
شاهد من عشرة أيام

ومعنى قوله لو تقدمت
أي لو قلت لكم قبل ذلك
إن الوطى في نكاح المتعة
منه والظهور ذلك لرجعت الآن
من دخل بالمرأة في نكاح المتعة

والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

ولا يثبتان اذ كان المولى كاذباً وان ردة بطل وعذله لو زوج
رجلاً بغير رضاه او امرأة بغير رضاها لان الاصلية والمحلية
وكن التصرف والفايدة قد وجدت الا ان الرضا غير
موجود فينفذ ولا ينفذ ويجوز لابن العم ان يزوج بنت
عمته من نفسه لانه وليها والواحد يقوم بطرفي العقد
في باب النكاح لان التماخ في الحقوق وفي النكاح حقوق العقد
لا يرجع الى العاقد واذا اذنت المرأة لرجل ان يزوجها من نفسه
فقد حضر شاهدين كجاء واذا ضمن الولي المهر فحاشا لانه
شهر ومعتبر وللرأة الخيار في مطالبة زوجها او وليها
لانه كليل واصيل واذا ائتمرت القاضى بينهما في النكاح الفاسد
قبل الدخول فلا مهر لها عليه لانه لم يستوف منها شيئا والنكاح
الفاسد غير داخل في **قوله تعالى** وان طلقتموهن من قبل ان
تمسوهن الآية لان التطلق دفع النكاح من كل وجه ولم يوجد
النكاح من كل وجه بعد الخلوة لان فتاد النكاح يمنع صحة
الخلوة فان دخل بها فلها مهر مثلها لا يزاد على المستى لان الوطى في
المحل المعصوم شديداً لئلا يجابروا اولاد الزاير وقد
تعدوا ايجاب الحد فيجب المهر ولا يوجب المستى لفساد التسمية
ولكن لا يزاد على المستى لان ما زل على اقل المهر شرعاً يجب لجهتها
وقد رويت بقدر المستى وعليها العدة ويثبت نسب

مهر

مهر

مهر

نسب ولدها لوجود النكاح من وجه والنسب مما يثبت باذن
شبهة لما فيه من احياء الولد وحب العدة عليها صيانة للنسب
عن الاشياء ومهر مثلها يعتبر باخوانها وعمايتها وبنات عمها
ولا يعتبر باخوتها وخالاتها اذا لم تكونا من قبيلتها **لقول**
ابن مسعود رضي الله عنه لها مهر مثل نسائها وانما تصان الى
اقارب الاب لان النسب اليهم ولا تنسب الى اقارب الام ويعتبر
في مهر المثل ان تتشاور المهراتان في السن والجمال والمال والعقل
والدين والبلد والعصر لان يتفاوتت بتفاوت هذه الاشياء **المهر**
والحديث اوجب لها مهر مثل نسائها **فصل** ويجوز تزويج
الامة مسلمة كانت او كتابية **ل قوله تعالى** ومن لم يستطع منكم
طولاً ان ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملك ايما كنتم من نسائكم
المؤمنات وقال الله تعالى فان خفتم الا تعبدوا فواحدة او
ما ملكت ايما كنتم ولا يجوز تزويج الامة على الحرية ويجوز تزويج الحر
على الامة **ل قوله** عليها لام لا تنكح الامة على الحرية وتنكح الحرية
على الامة وللحر ان يشترج اذ يعا من الحرير والامانة **ل قوله تعالى**
شيئاً وثلاث وزياع وليس له ان يشترج بالكثر من الاربع من الحرير
والامانة **ل قوله تعالى** وزياع ولو زاد لصار خاساً ولم يدخل تحت
التحليل ولا يجوز للعبد ان يشترج بالكثر من اثنتين لان ملكه على النصف
من ملكا حرة فان طلق الحر احد الاربع طلاقاً بايناً لم تجز له ان

المهر

يتردج رابعة حتى تنقضي عدها كان نكاح **الأخت** **ثمة**
الأخت **٢** إذا جمع بين الجنين حرام كما بين الأختين **٣** وإذا زوج
 الأمه مولاها ثم اعتقت فلها الخيار **٤** جازا كان زوجها أو عبدا
 وكذا لك المكاشنة **لقوله** عليها السلام لبريرة رضي الله عنها لما
 اعتقت ملكك بضعة فاختاري **٥** وإن تزوجت أمه بغير إذن
 مولاها ثم اعتقت فالنكاح جائز لأن المانع حتى المولى قد زال فإما
 النكاح صحيح لصحة ودركه من الأقل في المجل ولا خيار لها لأن
 النكاح نفذ في المجل بعد العتق **فصل** **٦** وإذا تزوج امرأتين
 في عقد واحد وأصدتهما لأجل له نكاحا صحيح نكاح التي حل
 نكاحها **٧** ويبطال نكاح الأخرى لأن المانع في أحدهما والمهر كله
 لمن صح نكاحها عند أبي حنيفة وعندها المهر بينهما وإن دخل بالتي نسد
 نكاحها كان لها مهر المثل بالغا ما بلغ عند أبي حنيفة وعندها لها
 الأقل من مهر المثل ومن المسمى **فصل** **٨** وإذا كان بالزوج
 عيب فلا خيار للزوج عندنا وقال الشافعي رحمه الله له الخيار في العيوب
 الخمسة الجنون **٩** والجذام **١٠** والبرص **١١** والذرق والقرن **١٢** لأنها
 مانعة من الوطئ حقيقة أو ظاهرا فصا كالجبت والعنة في الزوج
 ولا خيار بينهما **١٣** أن في الفسخ إضرارا بهما فلا يجوز **١٤** وحق الزوج
 يصير مقضيا بأمرأة أخرى وبها عند زوال المرض ولا كذلك المرأة
 لأنه لا يمكنها التزوج آخر وإذا كان بالزوج جنون أو جذام أو برص

كالمجمع

فمن

وإذا تزوج

هذه العيوب

فلا خيار لها عند أبي حنيفة وإني يوسف رضي الله عنهما وعند محمد
 رحمه الله لها خيار وكالعنة والخت ولها أن هذه الأشياء لا تمنع
 التحصين بالوطئ وإن كان عتيقا أجله الحاكم يجوز لأن وصل إليها
 والآخر القاضى بينهما الحديث عمر رضي الله عنه العيب يؤجل سنة
 وإنما يفرق بينهما إذا طلقت المرأة ذلك والفرقة تطلق
 بآية لأنه لا تعدر عليه الاستسكان بالعود في فعله التفسير
 بالاختيار فإذا لم يفعل قام القاضى مقامه **١٥** ولها كمال المهر
 إذا خلا بها لأن خطوة العيب صحيحة إذا لا وقوف على حقيقة
 العنة وإن كان محبوبا يفرق بينهما في الحال إن طلقت لأنه
 كفاية في الانتظار **١٦** والخفي يؤجل كما يؤجل العيب **١٧** لأن الحصة
 لا تمنع الجماع فهو عيب ظالم يقدر فيؤجل **فصل** **١٨**
 وإذا أسلمت المرأة وزوجها كافرا عرض عليه الإسلام فإن أسلم
 فهي أمراة وإن لم يفرق بينهما لأن الإسلام نعمة فلا تصلح سببا
 للفرقة وإنما المفرق ابتداء فإن فرت بالآباء فهو طلاق عند
 أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وعند أبي يوسف رحمه الله فسخ وإن
 ارتد الزوج بطل نكاح المرأة وهو فسخ عند أبي حنيفة وإني يوسف
 رحمه الله طلاق عند محمد رحمه الله فعند محمد أبان الزوج وردة كلاهما
 طلاق لأنه رفع النكاح من جهة الزوج وعند أبي يوسف كلاهما
 فسخ لتصورهما من المرأة وعند أبي حنيفة رحمه الله الردة فسخ

وإذا تزوج

منها ما لا يملكها
منها ما لا يملكها
منها ما لا يملكها

ولا يملكها طلاق عملها واذا اسلم الزوج تحت مجوسية عرض عليها
الاسلام فان اسلمت فهي امراته وان ابنت فرق القاضى بينهما
ولم تكن الفرقة طلاقا لصدرها من المرأة فان كان دخل بها فلها
المهر لانه استوفى منها احد العوضين **فوجب عليه العوض**
الاخر وان ارتدت قبل الدخول بها سقط المهر ولا يجب لها شيء لانها
استوفت المبيع في النكاح قبل التسليم واذا اسلمت المرأة في دار
الحرب لم تقع الفرقة عليها حتى تحيض ثلاث حيض فاذا اخاصت
ثلاث حيض بانت من زوجها لان انقضاء العدة شرط الفرقة
والطلاق سببها فوجب التفريق وتعدن تحصيل السبب
فاقيم الشرط فقامت كما في الحاضر مع الدافع واذا اسلمت زوج الكفائية
فهما على نكاحهما لان النكاح بينهما ابتداء يجوز فتقا اولي واذا
خرج احد الزوجين البناء من دار الحرب مسلما وقعت البيئونة
بينهما **لقول تعالى** ولا تمسكوا بعصم الكوافير فهموا من ذلك
الذي يقين في دار الحرب بمكة وان سبي احدهما وقعت البيئونة
بينهما بتسليم الدارين وان سبيهما معا واخرهما معا لم تقع البيئونة
لان الرق لا يمنع النكاح فلا يرفع وانما ينطل النكاح بتسليم الدارين
واذا خرجت المرأة اليانماها حرة جاز ان يتزوج بها فلا عدة
عليها عند اتيان حبيفة رضي الله عنه **لقول تعالى** يا ايها الذين آمنوا
اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات الى قوله فلا جناح عليكم ان تنكحن

لها ما لا يملكها

من غير شرط العدة وعندهما عليها العدة لان ولدها من الحاضر
ثابت النسب وان كانت حرة فلا يترزوها حتى تضع حملها **لقول**
عليها المهر في سبائا او طائس الا لا توطأ الحياي حتى يضع حملهن
ولا الحياي حتى يستبرئ من حيضة واذا ارتدت الزوجين عن الاسلام
وقعت البيئونة لانه لا دين له فان كان الزوج هو المرتد
وقد دخل بها فلها كمال المهر ونفقة العدة وان لم يدخل فلها
نصفه كالطلاق لان الفرقة منه وان كانت الردة من المرأة قبل
الدخول بانت ولا مهر لها ولا نفقة لان الفرقة من قبلها فان كانت
الردة عنها بعد الدخول فلها كمال المهر وان ارتد معها واسلمت معها
تعمل نكاحهما كما في زمن ابي بكر الصديق رضي الله عنه ارتدت العرب
واسلمت ولم يؤمروا بتخييد النكحة ولا يجوز ان يتزوج المرتد
مسلمة ولا كافرة ولا مرتدة لان المرتد لا دين له لان الدين الذي
انتقل اليه لا يقدر عليه شرعا وكذلك المرتدة لا يترزوها مسلم ولا
كافرا واذا كان احد الزوجين مسلما فالولد على دينه وكذلك اذا
كان احد الزوجين كتابيا والآخر مجوسيا فالولد كحماي يجعل الولد
تابع لافضلهم ديننا نظرا له واذا تزوج الكافر بغير شهود او في عدة
كافر ذلك في دينهم جائز ثم اسلم اشترط عليه ان عند كفره اجبرنا
بتركهم وما يدينون وان تزوج المجوسي امه او بنته ثم اسلم فرق
بينهما لعدم الحلية **فصل** واذا كان للرجل امراتان حرتان

آخذ

منها ما لا يملكها

فَقَلْبِهِ اِنْ يُعْدَلُ بَيْنَهُمَا فِي الْقِسْمِ بِكُرْتَيْنِ كَانَتْ اَوْ ثَلَاثَتَيْنِ اَوْ اَحَدًا هَا
 بِكُرًا اَوْ اُخْرَى تَبَيَّنَ جَدِيدَةً اَوْ قَدِيمَةً **لِقَوْلِهِ تَعَالَى اِنْ اَللّٰهُ يَاجِبُ**
 بِالْعَدْلِ وَالْاِحْسَانِ وَكَانَ الْبَنَى عَلَيَّ الدَّامِ يُعْدَلُ بَيْنَ نِسَائِهِ فِي الْقِسْمِ ثُمَّ
 وَيَقُولُ اللَّهُمَّ هَذِهِ قِسْمِي فِيمَا اَمْلِكُ فَلَا تُؤَاخِذْنِي فِيمَا تَمْلِكُ مَا اَخْلَكُ
 فَاِنْ كَانَتْ اَحَدُهُمَا حُرَّةً **وَالْاُخْرَى اَمَةً فَلِلْحُرَّةِ لِمِثْلَانِ**
 مِنَ الْقِسْمِ وَلِلْاَمَةِ لِمِثْلَةٍ كَذَا وَرَدَ الْحَدِيثُ وَلَا حَقَّ لِقُرْنِي
 بِحَالَةِ السَّفَرِ لِيَسْتَأْذِنَ الرُّوْحُ عَنْ شَأْنٍ فَهُنَّ كَذَلِكَ كَانَ رَسُولُ
 اَللّٰهِ صَلَّى اَللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُ وَلَاحَاقَةَ اَلِلسْفَرِ لِيَسْتَأْذِنَ حَالَةَ
 اَلِاسْتِمْتَاعِ وَاِذَا خَرَجَ بِالْفَرْعَةِ كَانَ اَوَّلِي تَطْيِيبًا لِقُلُوبِهِنَّ
 وَاِنْ رَضِيَتْ اَحَدَى الزَّوْجَاتِ بَرَكَ قِسْمُهَا لِصَاحِبَتِهَا
 جَازٍ **لَاَنَّهُ حَقُّهَا وَلَهَا اَنْ تَرْجِعَ** لِأَنَّ ذَلِكَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَعَدُّ
 وَفِي مِثْلِهِ نَزَلَ **قَوْلُهُ تَعَالَى** وَاِنْ اِمْرَاةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا
 نُشُوزًا اَوْ اِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا اَنْ يَطْلُقَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا
 رَوَى عَنْ عَبْدِ اَللّٰهِ بْنِ عَمْرٍاءِ رَضِيَ اَللّٰهُ عَنْهُمَا اَنْ ذَلِكَ فِي الْمَرْأَةِ اَلَّتِي
 تَخْبِرُ عَنْ الزَّوْجِ فَتَهْتِكُ بَعْضَ قِسْمِهَا لِصَاحِبَتِهَا
كِتَابُ الرِّضَاعِ قَالَ الْاَصْلُ فِيهِ **قَوْلُهُ**
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَاُمَهَا تَحْمُ الَّذِي اَرْضَعْتَهُ وَاَخَوَاتُكُمْ
 مِنَ الرِّضَاعَةِ وَقَالَ عَلِيُّ الدَّامِ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ
 النَّسَبِ قَلِيلٌ اَلرِّضَاعُ وَكَثِيرُهُ سَوَاءٌ لِاِطْلَاقِ النَّصِّ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ

عَدَل

رَحِمَهُ اَللّٰهُ لَا بَدَ مِنْ خَمْسٍ وَضَعَاتٍ **لِقَوْلِهِ** عَلِيُّ الدَّامِ لَا يَحْرُمُ الْمَصَّةُ
 وَلَا الْمَصْتَانِ **وَالْاَعْلَاجَةُ** وَهِيَ الْاَمْلَاجُ **وَالْاَمْلَاجُ** **وَعَنْ عَبْدِ اَللّٰهِ**
 بْنِ عَمْرٍاءِ رَضِيَ اَللّٰهُ عَنْهُمَا اِنْ تَسَاخَه وَبَيَّنَّ اَنْ يَكُونَ فِي حُدَّةٍ
 الرِّضَاعِ **لِقَوْلِهِ** عَلِيُّ الدَّامِ لَا رِضَاعَ بَعْدَ الْفِطَامِ وَفِدَّةُ الرِّضَاعِ
 عِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ رَضِيَ اَللّٰهُ عَنْهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا وَعِنْدَ هَاشِمِ بْنِ
لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ اَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ
 فَاِذَا مَضَتْ الْمُدَّةُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ التَّحْرِيمُ وَلَا ابْنُ حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اَللّٰهُ
 اِلَّا طَلَاقُ **قَوْلُهُ تَعَالَى** وَاُمَهَا تَحْمُ الَّذِي اَرْضَعْتَهُ **لِقَوْلِهِ**
 عَلِيُّ الدَّامِ الرِّضَاعُ مَا ابْدَتْ اَللَّحْمُ وَالنَّشْرُ الْعَظْمُ اِلَّا اِنْ مَازَادَ
 عَلَى ثَلَاثِينَ شَهْرًا اَلْيَنْشُرُ الْعَظْمُ ظَاهِرًا وَاَمَّ اَخْتَهُ مِنَ الرِّضَاعِ
 لَا يَحْرُمُ وَاَمَّ اَخْتَهُ مِنَ النَّسَبِ يَحْرُمُ لِأَنَّهَا تَكُونُ اُمًّا **وَاَمْرَاةً**
 اَبِيهِ وَلَا كَذَلِكَ فِي الرِّضَاعِ وَاَخْتُ ابْنِهِ مِنَ الرِّضَاعِ تَحِلُّ مِنَ النَّسَبِ
 لِأَنَّهَا تَكُونُ ابْنَتَهُ اَوْ ابْنَتَهُ **اِمْرَاةً** وَلَا تَحِلُّ اِمْرَاةً اَبِيهِ
 اَوْ اِمْرَاةً ابْنِهِ مِنَ الرِّضَاعِ **كَمَا فِي النَّسَبِ** **لِلْحَدِيثِ** وَلَبِنُ التَّحِلُّ
 يَتَعَلَّقُ بِهِ التَّحْرِيمُ **بِأَنْ تَرْضَعَ الْمَرْأَةُ صَبِيَّةً** فَيَحْرُمُ هَذِهِ
 الصَّبِيَّةُ عَلَى رَجُلٍ اَوْ عَلَى اَبَايِهِ وَاَبْنَائِهِ وَبَعْضِ الزَّوْجِ الَّذِي
 نَزَلَ مِنْهُ اَللَّذْنِ اَبَا الْمَرْضُوعَةِ **لِقَوْلِهِ** عَلِيُّ الدَّامِ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ
 مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ وَجَوْزُ اَنْ يَتَزَوَّجَ بِاَخْتِ اَخِيهِ مِنَ الرِّضَاعِ كَمَا
 فِي النَّسَبِ **مِثْلُ اَبْنِ الزَّوْجِ اِذَا تَزَوَّجَ اِمْرَاةً وَبَيْنَهُمَا وَلَدٌ**

انقضت

ولا تحل

وهذا هو الأصل في الرضا
 وهو ما كان عليه
 من الرضا
 وهو ما كان عليه
 من الرضا
 وهو ما كان عليه
 من الرضا

فَتَكُونُ الْمَرْأَةُ لِلزَّوْجِ أخت الأَخِ وَالزَّوْجُ لِلْمَرْأَةِ أَخَ الْإِخِ وَكُلُّ
صَبِيٍّ اجْتِمَاعًا عَلَى تَدْيٍ وَاحِدَةٍ لَمْ يَجْزْ لِأَحَدِهَا أَنْ يَتَزَوَّجَ بِالْآخَرَةِ
لأنَّ أُمَّهُمَا وَاحِدَةٌ نَهَى أَخَ وَأختَ • وَلَا يَتَزَوَّجُ الْمَرْضُوعَةُ أَحَدًا
مِنْ وَلَدِ الْإِثْمِ أَرْضَعَتْ • وَلَا وَلَدَ وَلَدِهَا لِأَنَّهُمْ أَخَوَةٌ لِلْمَرْضُوعِ
وَالْأَخَوَاتُ وَلَا يَتَزَوَّجُ الْمَرْضُوعُ أختَ زَوْجِ الْمَرْضُوعَةِ لِأَنَّهَا عَمَّةٌ مِنْ
الرَّضَاعِ وَإِذَا اخْتَلَطَ اللَّبَنُ بِالمَاءِ وَاللَّبَنُ هُوَ الغَالِبُ تَعَلَّقَ بِهِ
الْقَحْرُمُ وَإِنْ غَلَبَ المَاءُ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ الْقَحْرُمُ عِبْرَةٌ لِلْغَالِبِ وَإِنْ
اخْتَلَطَ بِالطَّعَامِ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ الْقَحْرُمُ وَإِنْ كَانَ اللَّبَنُ غَالِبًا عَنْهُ
إِنْ جَنِبَتْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعِنْدَهَا الْعِبْرَةُ لِلْغَالِبِ كَمَا فِي المَاءِ
وَلَا يَنْجِنِي جَنِبَتْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ اخْتَلَطَ بِالطَّعَامِ تَصَدَّرَ شَيْءٌ آخَرُ
وَإِنْ اخْتَلَطَ بِاللَّبَنِ غَالِبٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ الْقَحْرُمُ وَإِنْ اخْتَلَطَ
بِاللَّبَنِ لَبَنٌ شَاءَ يَنْظُرُ إِلَى الغَالِبِ • فَإِنْ غَلَبَ لَبَنُ الْمَرْأَةِ تَعَلَّقَ
بِهِ الْقَحْرُمُ وَإِنْ غَلَبَ لَبَنُ الشَّيْءِ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ الْقَحْرُمُ وَإِذَا اخْتَلَطَ
لَبَنُ امْرَأَتَيْنِ وَاحِدَتُهُمَا كَثُرَ تَعَلَّقَ بِهِ الْقَحْرُمُ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا
رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهِمَا • لِأَنَّ الْعَمَلَ بِهِمَا مُكْمَلٌ فَلَا حَاجَةَ
إِلَى التَّزْجِيعِ • وَكَذَا نَزَلَ لِلْبِكْرِ ابْنٌ فَأَرْضَعَتْ صَبِيًّا تَعَلَّقَ بِهِ
الْقَحْرُمُ لِإِطْلَاقِ النَّصِّ وَإِذَا نَزَلَ لِلرَّجُلِ ابْنٌ فَأَرْضَعَتْ صَبِيًّا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ
الْقَحْرُمُ كَمَا فِي لَبَنِ الْمَشَاةِ • وَإِسْمُ الرِّضَاعِ فِي الشَّرْعِ يَنْصَرِفُ إِلَى الْمُعْتَادِ
الْأَبَدِيِّ إِنْ لَوْ شَرِبَ صَبِيَّانِ مِنْ لَبَنِ الشَّيْءِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْقَحْرُمُ •

أَجْمَعُوا وَاجْتَمَعُوا
لِلْمَرْضُوعَةِ

سَبَبُ تَعَلُّقِ الْقَحْرَمِ
بِاللَّبَنِ

الْحَقِيقَةُ

فَلَا رِضَاعَ بَيْنَهُمَا • وَإِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ صَغِيرَةً وَكَبِيرَةً فَأَرْضَعَتْ
الْكَبِيرَةُ الصَّغِيرَةَ حَرَمَتْ عَلَى الزَّوْجِ لِأَنَّهُ صَارَ جَامِعًا بَيْنَ الْأُمِّ وَالْبَنَتِ
فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِالْكَبِيرَةِ فَلَا تَهْتَرِكُهَا • لِأَنَّ الْفَرْقَةَ بَاءَتْ مِنْ قَبْلِهَا
وَالصَّغِيرَةُ بِصَفِّ الْمَهْرِ • لِأَنَّ الْفَرْقَةَ قَبْلَ الدُّخُولِ لَا يَنْجِنِيهَا
وَيَرْجِعُ بِهِ الزَّوْجُ عَلَى الْكَبِيرَةِ إِنْ كَانَتْ تَعْدَتْ الْفَسَادَ وَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّ
فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا لِأَنَّهَا تَقْبَلُ لِفَسَادِ النِّكَاحِ وَإِنَّمَا يُضْمَنُ الْمُسْتَبَدُّ
إِذَا تَعَدَّى • وَإِنَّمَا تَصِيرُ مُتَعَدِّيَةً إِذَا قَصَدَ الْفَسَادَ وَالْدَّلِيلُ
عَلَى أَنَّمَا تَقْبَلُ أَنَّ الرِّضَاعَ مَا وَضَعَ لِلْفَسَادِ • هُ • يُفْضَى إِلَى
الْفَسَادِ تَصَدُّدًا لَا يَقْبَلُ فِي الرِّضَاعِ إِشْهَادُ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ
وَامْرَأَتَيْنِ لِأَنَّهُ حُكْمٌ لِأَزْمٍ لِلْعَيْدِ **كِتَابُ الطَّلَاقِ**
الطَّلَاقُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ أَحْسَنُ الطَّلَاقِ أَنْ يُطْلَقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ
تَطْلِيقًا وَاحِدَةً فِي ظَهْرِ مَجَامِعٍ بَيْنَهُمَا وَيَتْرَكُهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا
لأنَّ تَرْكَ الزَّوْجَةِ الضَّرْرَ بَيْنَهُمَا وَتَبَقُّعُ الْحَقِّ لِنَفْسِهِ فِيهَا وَطَّلَاقُ
السَّنَةِ أَنْ يُطْلَقَ الْمُدْخُولُ مَتَا ثَلَاثًا فِي ثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ **قَوْلُهُ تَعَالَى**
فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ • قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيُّ لَأَطْهَارٍ
عَدَّتِهِنَّ وَطَّلَاقُ الْبِدْعَةِ أَنْ يُطْلَقَ ثَلَاثًا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ فِي ظَهْرِ
وَاحِدَةٍ أَوْ فَعَلَ ذَلِكَ وَقَعَ الطَّلَاقُ لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ كَمَا فِي التَّفْرِيقِ وَيَكُونُ
عَاصِيًا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَكُونُ عَاصِيًا • لِأَنَّهُ مُلَوَّلٌ وَلَوْ لَمْ
أَنْهَ ابْتَطَالَ حَقَّ الْمَرْأَةِ وَإِضَاعَةً حَقِّ نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ • لِأَنَّ أَمَارَةَ

يَفْعَلُ

بَيِّنَات
تَسْبِيحَات

الرِّضَاعُ وَالْوَضْعُ
سَرُّهُ وَدَوْنُ

بَطْنُ الْمُدْخُولِ

ثَلَاثًا

الْحَقِيقَةُ

الحاجة الاقدام على الطلاق عند تحدد زمان الرغبة لانه الذي
 يدل على الحاجة الماسة الى الفرقة فانما مجرد الفجر الطاري
 في كل وقت لا يجوز الفرقة والسنة في الطلاق من وجهين
 سنة في الوقت **١** وسنة في العدد **٢** قال السنة في العدد يستوي
 فيه المدخول بها وغير المدخول بها كمن تزوج السنة في الوقت
 ثبت في المدخول بها خاصة وهو ان يطهرها في طهر لم يجامعها
 فيه ليكون الاقدام عند تحدد زمان الرغبة **٣** وهو تحدد
 الطهر فيكون دليلا على الحاجة وغير المدخول بها يطهرها في
 حالة الطهر والحيض **٤** لان عدم الدخول سبب الرغبة **٥**
 ولان الطلاق في الحيض يكره للمدخول بها **٦** لان هذه الحيضة
 لا تعتبر من العدة فتؤدي الى تطويل العدة عليها **٧** وكذلك
 قبل الدخول **٨** لان العدة لا تجب في الطلاق قبل الدخول واذا
 كانت المرأة لا تحيض من صغير او كبير فارد ان يطهرها
 ثلاثا للسنة طهرها واحدة وبعد شهر اخر وبعد شهر اخر
 لان الشهر في حق الائمة والصغيرة اقيم مقام حيض
 وطهر ويجوز ان يطهرها ولا يفصل بين طهرها وطلاتها بزمان
 لانه تعد واعتبار تحدد زمان الرغبة بتحدد الطهر في حقها
 وطلاق الحامل يجوز عقيب الجماع لهذا ولان الحمل من سبب
 الرغبة فيها **٩** ويطهرها السنة ثلاثا يفصل بين كل تطهيرين

سنة
فاما صح

حالة

بشهر عند ابن حنيفة وابن يوسف رضي الله عنهما وعند مجاهد
 وزفر رضي الله عنهما الحامل لا تطلق للسنة الواحدة كالمثنية
 بالاشهر فيكون ايقاع الثلاث عليها وهذا لان سبب الرغبة قد
 وجد **١٠** لان الحمل من سبب الرغبة **١١** وان طلق الرجل
 امراته في حالة الحيض وقع الطلاق عليها ويستحب له ان
 يراجعها **لقوله** عليها السلام لعمر رضي الله عنه حين طلق عبد الله
 بن عمر رضي الله عنه امراته في حالة الحيض فرائبك فليراجعها
 فاذا ظهرت وكأنت ثم طهرت فهو مخير ان شاء طهرها وان شا
 استكملها ويقع طلاق كل زوج اذا كان عاقلا بالغ ولا يقع
 طلاق الصبي **١٢** والمجنون **١٣** والنائم **١٤** لان لفظهم لا يدل على
 ارادة صحيحة واذا تزوج العبد طلق وقع طلاقه ولا يقع
 طلاق مولاه على امراته **لقوله** عليها السلام لا يملك العبد والمكاتب
 شيئا الا الطلاق والطلاق على صريح صريح **١٥** وكتابة
 ما صريح **قوله** انتم طالق ومطلقة وطلقت **١٦** فهذا
 يقع به الطلاق الرخي **لقوله تعالى** في المطلقات يتربصن
 بانفسهن لما **قوله تعالى** وبعولتهن احق بردهن ولا يقع به الا
 واحدة **١٧** لان اللفظ لا يدل على العدد وان نوى اكثر من ذلك
 لا يقع الواحدة **١٨** لانه لا يدل على العدد والنية الحالية
 عن اللفظ الدال عليها لا تقيد وقال الشافعي رحمه الله يقع عن

طهرها ولا حنفية والحنفية
 رضي الله عنها يقعد معتدة

واذا غ

بادن مولاه

عليها
 صريح
 آتيق
 ومطلقة
 وشافعي
 انما المالك
 من قول
 وشافعي

نیو

غَيْرُ مَوْضُوعٍ لِلطَّلَاقِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَذَكْرَةِ الطَّلَاقِ يَتَقَعُ
بِهَا الطَّلَاقُ فِي الْقَضَاءِ لَا يَتَقَعُ فِيهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى
إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّهَ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الطَّلَاقَ يَغْلِبُ عَلَى ظَنُونِنَا أَنَّهُ إِنْ رَأَى
بِهِ الطَّلَاقَ وَأَنْ لَمْ يَكُونَ فِي مَذَكْرَةِ الطَّلَاقِ وَكَانَ غَضَبٌ وَخُصُومَةٌ
وَقَعَ الطَّلَاقُ بِكُلِّ لَفْظَةٍ لَا يَقْصِدُ بِهَا السَّبَّ وَالشَّتِيمَةَ وَلَمْ يَقْعُ
بِهَا يَقْصِدُ بِهَا السَّبَّ وَالشَّتِيمَةَ إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّهَ لِأَنَّهُ
عِنْدَ الْغَضَبِ أَحَا أَنْ يُسَبَّهَا وَأَحَا أَنْ يُطْلَقَهَا فَإِنْ كَانَ لَا يَصْلُحُ
لِلسَّبِّ تَعَيَّنَ لِلطَّلَاقِ وَأِنْ كَانَ يَصْلُحُ لِلسَّبِّ
بَقِيَ مُحْتَمَلًا فَلَا يَتَقَعُ الطَّلَاقُ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ **فصل**
فِي وَصْفِ الطَّلَاقِ إِذَا وَصَفَ الطَّلَاقُ بِضَرْبٍ مِنَ الزَّيَادَةِ أَوِ الشَّدَّةِ
كَانَتْ بَيِّنًا لِأَنَّهُ أَشَدُّ مِنَ الرَّجْعِيِّ حَتَّى مِثْلُ أَنْ يَقُولَ أَنْتَ
طَالِقٌ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ أَشَدُّ الطَّلَاقِ أَوْ الْخَشَرُ الطَّلَاقِ أَوْ طَلَاكَ
الشَّيْطَانِ أَوْ الْبِدْعَةِ أَوْ كَالْجَيْلِ أَوْ مِلًّا أَلْبَيْتِ **فصل**
وَإِذَا أَضَافَ الطَّلَاقُ إِلَى جُمْلَةٍ أَوْ إِلَى مَا يُعَبَّرُ بِهَا عَنِ الْجُمْلَةِ وَقَعَ
الطَّلَاقُ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ أَنْتَ طَالِقٌ وَرَقَبَتُكَ طَالِقٌ أَوْ
وُجْهِكَ أَوْ يَدُكَ أَوْ جَسَدُكَ أَوْ رَأْسُكَ أَوْ وَجْهُكَ أَوْ قَرْنُكَ
أَنْ طَلَّقَ جُزْأً شَايِعًا مِثْلُ أَنْ يَقُولَ ثَلَاثُكَ أَوْ نِصْفُكَ أَوْ رِجْلُكَ
لِأَنَّهُ حَبَّ النَّحْرِ زَعَمَ ذَلِكَ الْجُزْءُ وَلَا يَمُكِّنُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْخَشَرِ عَنْ
الْكُلِّ فَيَحِبُّ النَّحْرُ زَعَمَ الْكُلُّ وَإِذَا وَجِبَ النَّحْرُ زَعَمَ الْكُلُّ أَنْ تَتَقَعُ

عند

١٠

ای، به
اللفظ ص

کتابیں ۳۹

او مثل روس الابر

29

وہی کہ

البعض

ای الکتابیات

١٠

در دین

وَرَأَيْتُ

عبد الله بن عبد الرحمن

وہی

عنب

حرف

قرا عینک

3

100

216

على غيرها واذا قال لها اذا حضت فانت طالق فرائ الدم
لا يقضي بوقوع الطلاق في الحال **لا** احتمال ان لا يكون حيضا
بان ينقطع لاقل من ثلاثة ايام فاذا **ثم** ثلاثة ايام
حكمتا بالطلاق من حين حاضت **لا** انفا حاضت من ذلك الوقت
وقد علمنا الطلاق بوجود حيضها ولو قال لها اذا حضت
حيضة فانت طالق لم تطلق حتى تطهر من حيضتها لان
الحيضة الكاملة بالظهور ومطلق الحيضة هي الكاملة وطلاق
الامة تطليقتان خرا كان زوجها او عبدا او طلاق الحرة تلك
خرا كان الزوج او عبدا او قال الشافعي رحمه الله الطلاق بالرجال
ولنا قول عمر رضي الله عنه طلاق الامة ثنتان فعدتها
حيضتان **فصل** واذا اطلق الرجل امراته ثلاثا
بدفعة واحدة قبل الدخول بها وقع عليها الوجوه والمحلية
فان تفرق الطلاق بانتهى بالاولى ولم تقع الثانية لان المحلية
لم يقع لان الملك ولا في العدة **ولو** قال لها انت طالق واحدة
واحدة وقعت واحدة **لان** الثانية يقع بعد الاولى وبعد
الاولى لم يقع المحلية ولو قال لها انت طالق واحدة او بعدها
واحدة وقعت واحدة لان بعد للتأخير وقبل للمقدمات
ومع للقران والقبليّة والبعدية صحة المذكور او لان ذكر
بحزن الكناية فصفا للمذكور آخر تقول جاني زيد قبل عمرو

لاقتطاع الدم

وقوع الطلاق

الامة تطليقتان خرا كان زوجها او عبدا او طلاق الحرة تلك خرا كان الزوج او عبدا او قال الشافعي رحمه الله الطلاق بالرجال ولنا قول عمر رضي الله عنه طلاق الامة ثنتان فعدتها

حيضتان فصل واذا اطلق الرجل امراته ثلاثا بدفعة واحدة قبل الدخول بها وقع عليها الوجوه والمحلية فان تفرق الطلاق بانتهى بالاولى ولم تقع الثانية لان المحلية لم يقع لان الملك ولا في العدة ولو قال لها انت طالق واحدة واحدة وقعت واحدة لان الثانية يقع بعد الاولى وبعد الاولى لم يقع المحلية ولو قال لها انت طالق واحدة او بعدها واحدة وقعت واحدة لان بعد للتأخير وقبل للمقدمات ومع للقران والقبليّة والبعدية صحة المذكور او لان ذكر بحزن الكناية فصفا للمذكور آخر تقول جاني زيد قبل عمرو

الكناية اذا ذكر بعد

اقتضى سبق زيد وان قال جاني زيد قبله عمرو واقتضى سبق
عمرو واذا قال لغير المذكور بها انت طالق واحدة قبل واحدة
يقع واحدة لكن الاولى ذكر سابقا من كل وجه **فبطلت** المحلية
عند وقوع الثانية وكذلك لو قال انت طالق واحدة بعدها
واحدة يقع واحدة لتأخير الثانية من كل وجه ولو قال انت
طالق واحدة بعد واحدة يقع ثنتان **لان** التأخير صفة للمذكور
اولا فكان سابقا ذكرهما معا فبطلت معا وكذلك لو قال
واحدة قبلها واحدة او مسح واحدة **او** قال
معها واحدة ففي هذه الفصول الاربع يقع ثنتان ولو قال لغير
المذكور بها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة ذوات
الدار وقعت واحدة عند ان جنيته رضي الله عنه لان الواو ملطابق
الجمع ولا يتصور وقوع التطليقتين الا بصفة القران او الجمع
او التعاقب **فاحتمل** ان يقع بصفة التعاقب **فلا يقع** حضا
بالشيء **وعندها** يقع ثنتان لان الواو ملطابق الجمع ولو قال لها
انت طالق واحدة واحدة **واحدة** ان دخلت الدار فدخلت الدار طلقت
ثنتين بالاجماع ولو قال لها انت طالق بمكة فهي طالق في الحال
لان اللفظ يدل على الرفع ويكون طالق في كل البلاد **لان** وقوع
الطلاق لا يخص مكان **وكذلك** لو قال انت طالق في الدار
ولو قال انت طالق اذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة لوجود

وان

لا يقع ثنتان

عقد ضروري ولا حاجة في ثبوت النسب في الملوكة إلى النكاح وكذلك
 لو ملك المرأة زوجها أو شقها منه لوجود التامع بين مقيضي ذلك
 النكاح **وكذلك يمين كتاب الرجعة**
 إذا طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية أو تطليقتين فله أن يرجعها
 في عدها وضمت بذلك أو لم ترض **لقله تعالى** في المطلقات ويقولن
 أحق برؤسهن والرجعة أن يقول راجعت أو راجعت امرأت
 وهذا صريح في الرجعة أو يطاها أو يقبلها أو يمسها بشهوة
 أو ينظر إلى فرجها بشهوة **لأنه ينبغي أن يكون خلا لا يكون**
 خلا لا لا بتقديم الرجعة وتيسر أن يشهد على الرجعة شاهدين
لقله تعالى فإذا بلغن أجلهن فاستأوفن بمعروف أو قارنوهن
 بمعروف **واشهدوا** واذنرى عدلكنم وهذا يدل على أن الشهادة
 واجبة **او مندوبة** ولا يدل على أنه إذا لم يفعل لم يحذر الرجعة
 وإذا انقضت العدة فقال قد كنت راجعتها في العدة صدقة
 المرأة فهي رجعة لظهور يقضاد قولها وإن كذبت فالقول قولها
 لأنها منكورة ولا يمين عليها عند أبي حنيفة رضي الله عنه لأنها
 من الأشياء الستة وإذا قال الزوج قد راجعتك **فقلت محبة**
 له قد انقضت عدتي لم تصح الرجعة عند أبي حنيفة رضي الله عنه
 وعندها تصح الرجعة لأن الرجعة تحقت بلفظ لأن حنيفة
 أقام بين معتدة فأخبرت وهي غير معتدة وإذا تزوج المرأة

الأمه بعد انقضاء عدها فذكرت راجعتك صدقة المولى كذبت
 الأمه فالقول قولها وهذا قول أبي حنيفة وقال القول قول المولى لأن
 قولها هو المعتبر في انقضاء العدة وإذا انقطع الدم من الحيضة
 الثالثة لعشرة أيام انقضت الرجعة وإن اغتسل لأن مدة الاغتسال
 لا تكون من الحيض إذا كانت أيامها عشرة لأن قول الله تعالى ولا تقربوهن
 حتى يظهرا نقراة بالتخفيف حمل على ما إذا كانا قايما معا عشر أو إن
 انقطعت لأقل من عشر أيام لم تنقطع الرجعة حتى تغتسل
لقله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهرا نقراة بالتشديد أي
 يغتسلن ولما كان جميع جرمة القربان باقيا **كان**
 الحيض باقيا وكانت في العدة **لأن المطلقات يترقبن**
 بأنفسهن ثلثة قرو **ويحذر** ولم تغتسل ولعن مضي عليها
 وقت صلوة كاملة لأنه حكم بحولنا ظاهرة لعمادتها عليها
 الصلاة في آخر الوقت وكذلك لو تمت وصلت ولو تمت ولم
 تصل لم تنقطع الرجعة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله عنهما
 وقال محمد رحمه الله إذا تمت انقطع الرجعة لقيام التيمم مقام الوضوء
 ولا في حنيفة وأبي يوسف انقطاعها طهارة ضرورية فلا تطهر
 في حق غيره وإن اغتسلت ونسيت شيئا من بدنها لم يصبه
 الماء وإن كان عضوًا تامًا فأفوقه لم تنقطع الرجعة وإن كان
 أقل من عضو انقطعت لأن الظاهر وصول الماء إليه للطائفة

عشرة
 وإذا

بشرط التحليل فالنكاح مكره **لقول** صلى الله عليه وسلم لم لعن الله
المجلل والمجلل له فان طلقها بعد ما وطئها حلت للاول وعن ابن بوش
رحمه الله انها لا تحل للاول وعن محمد رحمه الله مثل ذلك لاني حينة
رحمه الله انه سماه مجللا واذا طلق الحرة تطليقة او تطلقين
وانقضت عدتها وتزوجت بنحو آخر ثم عادت الى الاول عادت
اليه ثلاث تطليقات ويهدم الزوج الثاني كما يهدم الثالث
وقال محمد رحمه الله لا يهدم ما دون الثالث لاطلاق **قوله تعالى**
فان طلقها يعني الثالثة ولم توجد لها **قوله** عليها السلام لعن الله
المجلل **سما** مجللا واذا طلقها ثلاثا ثم قالت قد انقضت
عدتي وتزوجت بزوج آخر ودخل من الزوج وتطلقني وانقضت
عدتي والمدة تحل ذلك **بما** الزوج ان يصدها اذا كان
في غلب ظنه انها صادقة **لأن** خير الواحد يجوز قبوله في امور
الدين والمعاملات اذا غلب على الظن كما في شراء الجارية وشراء
الطعام وغير ذلك **كتاب الايلاء** واذا قال
الرجل لامرأته والله لا اقرب بك اذ قال والله لا اقرب بك اربعة اشهر
فهو مولى **لقول تعالى** للذين يولون من نسائهم تربص اربعة اشهر
فان وطئها في اربعة اشهر حيث في عيونه ولزمته العفارة
لانه يمين وشروط الايلاء وان لم يقربها حتى مضت اربعة
اشهر بانته منه بتطليقة عندنا **لقول تعالى** وان عزموا الطلاق

خاتمة في الوجه
امام عام

الطلاق
الطلاق
الطلاق

عدتها

ثم جف بعد ذلك **والطَّلَقَةُ الرَّجْعِيَّةُ**
تَشْتَرِي وَتَنْزِيْنٌ فَلَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ مَرًا وَيَسْتَحِبُّ
لِرُؤُوسِهِمْ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهَا حَتَّى يُؤْذِنَا أَوْ يَسْمَعَهَا خَفَقَ تَعْلِيْلُ
فَلَعَلَّ يُنْظَرُ إِلَى رُؤُوسِهِمْ يُصْبِرُ مَرَا جَعَاءُ بِطَلْقِهَا
لِعَدَمِ الْمَوَافَقَةِ فَيَطْوِلُ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَذَلِكَ فِي رُؤُوسِهِمَا وَالطَّلَاقُ
الرَّجْعِيُّ لَا يَحْرِمُ الْوُطْئَ عِنْدَنَا **لقول تعالى** وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ
بِذِكْرِ هُنَّ سَمَى الزَّوْجَ الْمَطْلُوقَ بَعْلًا وَالشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ
كَوْنَهَا مَطْلُوقَةً بِذَلِكَ عَلَى ذَوَالِ الْمَلِكِ وَالزَّوْجِيَّةِ وَأَنْ كَانَ
الطَّلَاقُ بَيِّنًا دُونَ الثَّلَاثِ وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فِي عِدَّتِهَا وَبَعْدَ
انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ لِأَنَّ الْحَرَّمَ هُوَ الثَّلَاثُ وَأَنْ كَانَ الطَّلَاقُ ثَلَاثًا
فِي الْحَرَّةِ أَوْ ثَمَنِيْنِ فِي الْأَمَةِ لَمْ يَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ **لقول**
تعالى فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ أَنْ يَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ **يعني**
الثَّالِثَةُ **لأنه** بعد **قوله تعالى** الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ وَيَشْتَرِطُ
فِي الزَّوْجِ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ النِّكَاحُ صَحِيحًا **ويدخل** بها ثم يطلقها
أَوْ يَمُوتَ عَنْهَا **لقول تعالى** حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ سَمَاءُ زَوْجًا
فَيَشْتَرِطُ كَمَا فِي الزَّوْجِيَّةِ وَذَلِكَ بِالنِّكَاحِ الصَّحِيحِ **وشرطنا**
لِلدُّخُولِ بِهَا **لقول تعالى** حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَخَدِثَ الْغُسْبِيلَةَ
وَالصَّبِيَّ الْمَرَاهِقَ فِي التَّحْلِيلِ كَالْبَالِغِ **لأن** النِّصَّ لَا يَفْصِلُ
وَوُطْئُ الْمَوْلَى أَمَّا لَا يَحِلُّهَا **لأن** الزَّوْجِيَّةَ لَمْ تَوْجَدْ وَأَذَاتُ رُؤُوسِهِمَا

بشرط التحليل فالنكاح مكره **لقول** صلى الله عليه وسلم لم لعن الله
المجلل والمجلل له فان طلقها بعد ما وطئها حلت للاول وعن ابن بوش
رحمه الله انها لا تحل للاول وعن محمد رحمه الله مثل ذلك لاني حينة
رحمه الله انه سماه مجللا واذا طلق الحرة تطليقة او تطلقين
وانقضت عدتها وتزوجت بنحو آخر ثم عادت الى الاول عادت
اليه ثلاث تطليقات ويهدم الزوج الثاني كما يهدم الثالث
وقال محمد رحمه الله لا يهدم ما دون الثالث لاطلاق **قوله تعالى**
فان طلقها يعني الثالثة ولم توجد لها **قوله** عليها السلام لعن الله
المجلل **سما** مجللا واذا طلقها ثلاثا ثم قالت قد انقضت
عدتي وتزوجت بزوج آخر ودخل من الزوج وتطلقني وانقضت
عدتي والمدة تحل ذلك **بما** الزوج ان يصدها اذا كان
في غلب ظنه انها صادقة **لأن** خير الواحد يجوز قبوله في امور
الدين والمعاملات اذا غلب على الظن كما في شراء الجارية وشراء
الطعام وغير ذلك **كتاب الايلاء** واذا قال
الرجل لامرأته والله لا اقرب بك اذ قال والله لا اقرب بك اربعة اشهر
فهو مولى **لقول تعالى** للذين يولون من نسائهم تربص اربعة اشهر
فان وطئها في اربعة اشهر حيث في عيونه ولزمته العفارة
لانه يمين وشروط الايلاء وان لم يقربها حتى مضت اربعة
اشهر بانته منه بتطليقة عندنا **لقول تعالى** وان عزموا الطلاق

الطَّلَقَةُ وَالطَّلَقَتَيْنِ
صح

صدقته

فإن الله سمع عليم **قال** عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
 عزيمة الطلاق انقضاء المدة فإن كان حلف على اربعة اشهر
 فقد سقطت اليمين لانقضاء المدة وان كان الحلف على الابد
 فاليمين باقية لتأبينا اليمين فان عادت شروجهما عاد الايلاء
 لبقا اليمين ووقع بعض اربعة اشهر طلقة
 اخرى فان تزوجها بعد زوج اخر لم يقع بذلك الايلاء طلاق
 واليمين باقية لان التحريم ينطلي التعليق عندنا اليمين
 لا طلاق اللفظ فان وطئها كفر عن عيمه وان حلف على اقل
 من اربعة اشهر لم يكن مؤلما لان الطلاق لا ينبي اللفظ الايلاء
 الا انه وقع الطلاق بالنص فيما اذا كان الايلاء بترتيب اربعة
 اشهر وان حلف مح. او بصوم. او بصدقة. او عتق. او طلاق
 فهو مؤل لان يسمى ذلك يمنا والية وان المطلق
 الرجعية كان مؤل لان الزوجية باقية وان المطلق
 او المطلقة ثلاثا لا يقع لان الزوجية لم تنق وشرطه ان
 يكون من نسائنا **قوله تعالى** للذين يؤلون من نسائهم **ومدة**
 الايلاء الامة شهران لانها على النصف من مدة الحرة وان
 كان المؤل مريض لا يقدر على الجماع او كانت المرأة مريضة
 او كانت بينهما مسافة لا يقدر ان يصل اليها في مدة الايلاء فقيته
 ان يقول بلسانه فيث اليها فان قال ذلك سقط الايلاء عن

والنصر

قيل في هذا
 نزل ما اخذت
 عام انما الزيادة فلا بد

عن ابن مسعود رضي الله عنه وغيره من الصحابة اني باللسان
 وان صح في المدة بطل ذلك الذي فصار فيه بالجماع **لانه الاصل**
 في ايلاء جهتها فاذا قدر على الاصل بطل حكم الحلف واذا قال لامرأته
 انت على حرام سئل عن نيتته فان قال اردت اللذنب فهو كما
 قال وان قال اردت شب الطلاق فهو تطليقة ثانية لانه كناية
 الا اذا نوى الثلاث وان قال اردت الطهار فهو طهارا
 وان قال اردت القريم او لم اتوشيا فهو يمين يصير به مؤلما
 لان اقل اسباب الحرمة اليمين وفي عرف بعض البلاد صار عبارة
 عن الطلاق كالصرح والله اعلم **كتاب الخلع**
 او اتشاتا الزوجان وخافا ان لا يتجاخدا وداينه فلا باس بان تقدر
 نفسها منه بمالك تخلعها به منه **قوله تعالى** فلا جناح عليهما فيما
 افدت به فاذا فعل ذلك وقع بالخلع تطليقة ثانية ولو لمها
 المال **لانه جنائية** فمكون ماينا **ولانها** انما اذت المال للتخلص
 نفسها عنه فان كان الفشور من قبله كرهنا له ان ياخذ منها عوضا
قوله تعالى وان اردتم استبدال زوج مكان زوج واتيتم
 احدهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا وان كان الفشور من قبلها
 كرهنا له ان ياخذ منها اكثر مما اعطاها وفي بعض الروايات لا يكره
قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افدت به فان فعل ذلك جاز في
 القضاء بالاتفاق فان ظلتها على مال فقيت وقع الطلاق ولو لمها

اوله ارد به شي فتبين

خلع الرجل امرأته خلعها اي
 نه عنها من قولك خلفت ثوب
 اي بخلت خلعته اي بخلت
 وخلع الزوجان وخالفها
 وخلعته قال الاذهري
 سمي الخلع خلع لان الله تعالى
 جعل الفسخ لهما سالا طالا
 والبطال لهما سالا للنسأ
 فاذ افدت المرأة بمالك
 فبطلت زوجها لئلا يفي منه
 فاجلها الى ذلك فقد خلع
 كلا واحد منهما لباية
 من المطلقة

المال بالتزامها بمقابلة الفرقة • كالحلج والطلاق باين
لأداء المال فلما سلم المال له فتسلم نفسها لها • تحقيقا للمبادلة
وان بطل العوض في الحلج مثل ان تخالغ المستلمة على خمر أو خمرير
فلا شيء للزوج • لان الطلاق بنفسه لا يوجب مالا ابا القسمية
والقسمية فاسدة • بخلاف النكاح لان ايجاب المهر لحق الشرع
فان حرمة الابضاع حتى الشرع • ويكون الطلاق باينا
لان لفظ الحلج كناية حتى لو طلقنا على خمر فلم يجب المال
وكان الطلاق رجوعيا لان اللفظ ينبي عنه وما كان ان يكون
مفراجا وان يكون بدلا عن الحلج فان قالت له خالغني على ما في
يدي فخلعنا فلم يكن في يدها شيء فلا شيء عليها لانها لم تسم مالا
وان قالت خالغني على ما يدي من مال فخلعنا فلم يكن في يدها شيء
آدت عليه مهرها لانها ذكرت المال ولم يوجد والمذكور مجهول
فيصا الى العوض الاصل وهو المهر وان قالت خالغني على ما في يدي
من ذراع فخلعنا فلم يكن في يدها شيء فعلمنا ثلاثة ذراع لان
اسم الجمع ينصرف الى الثلاث وان قالت طلقني ثلاثا يا ليد
فطلقها واحدة فعلمنا ثلث الالف لان حرف الباء للمعاوضة
وان قالت طلقني ثلاثا على الف فطلقها واحدة فلا شيء عليها
عندنا حنيفة رحمه الله وعندنا هذا الاول سرا لان حرف الباء
وكلة على ذكر ان للمعاوضة ولا حنيفة رحمه الله ان كلمة على قد

والشبهة هنا
فاسدة

تجرب عليها
واذا

يذكر للمشرط والمعلق الشرط لا يتوزع على اجزاء الشرط فوقع
الشك في الوجوب فلا يجب بالشك ولو قال لها الزوج طلقني
نفسك ثلاثا يا ليد او على الف فطلقت نفسها واحدة لم يقع
عليها شيء لان الزوج ما دعي بزوال مبلج عنها الا يا ليد ذرهم
فلو وقعت واحدة بثلث الالف لكان ضررا له انا المرأة
فلما أضحت ما ذهبت فتملك نفسها يا ليد رضىت بالاقبل من ذلك
نظ حناية والمبادلة موجودة والحلج
لكل واحد من الزوجين على الاخر
حنيفة رحمه الله وعن ابي يوسف
فلح فقال الحلج لا يسيق والمباراة
فيها لا يوجب سقوط شيء الا كان
المشتر والنظر لوجود التقييد بدالة
لأن المباراة تنفي عن الفصل
والبراءة من اجابتي مطلقا وكذلك الحلج مشتق من خلج
التعل وهو الفصل بين الرجل وبينها وقد وجد اطلاق اللفظ
والاطلاق قضية حقيقية فتعل بينهما ما لم يوجد المعارض
والعرف مشترك فلا يضل متين وهذا مذهب ابي حنيفة
رحمه الله ان اطلاق اللفظ لا يطل ولا يثبت الا بدليل صالح والعرف
المشترك لا يضل متينا **كتاب الطهارة** اذا قال الرجل

قال

المال بالتزامها بمقابلة الفرقة **ك**
 لأداء المال فلما سلم المال له فستلم منه
 وان بطل العوض في الخلع مثل ان تخالع
 فلا شيء للزوج **ل** لان الطلاق بنفسه
 والتمسية فاشدة **م** بخلاف النكاح لا
 فان جرمة الابضاع حتى الشرع **و**
 لان لفظ الخلع كناية حتى لو طلق
 وكان الطلاق رجعي لان اللفظ يند
 مهورا جازا ان يكون بدلا عن الخلع فان
 يدري فخلعها فلم تكن في يدها شيء فلا
 وان قالت خالعتني على ما يدري من حال
 ردت عليه مهرها لانها ذكرت المال
 فيصا ذال العوض الاصل وهو المهر

والتمسية
فأشدة

من ذراع فخلعها فلم تكن في يدها شيء فعلمها ثلاث ذراع لان
 اسم الجمع ينصرف الى الثلاث وان قالت طلقني ثلاثا بالف درهم
 فطلقتها واحدة فعلمها ثلث الف لان حرف الباء للمعاوضة
 وان قالت طلقني ثلاثا على الف فطلقتها واحدة فلا شيء عليها
 عنداى حينة رحمه الله وعندهما هذا الاول سؤالا لان حرف الباء
 وكلمة على تدكران للمعاوضة ولاى حينة رحمه الله ان كلمة على قد

تجر عليها
واذا

وان اردت ان تخرجها من
 منزلها فاعلم انك قد اخرجت
 نفسها من الزوج وان لم يخرجها
 فاعلم انك لم تخرجها

يذكر للشرط والمعلق بالشرط لا يتزوج على اجزاء الشرط فوقع
 الشك في الوجوب فلا يجب بالشك ولو قال لها ان تزوج طلقني
 درهم ففعلت ثلاثا بالالف او على الف فطلقت نفسها واحدة لم يقع
 عليها شيء لان الزوج ما رضى برؤاى بل رضى عنها الا بالالف درهم
 فلموقع واحدة بثلث الف لكان ضررا لانا المرأة
 فلما رضيت بان تملك نفسها بالالف رضيت بالاقل من ذلك
 والمباراة كالخلع لان اللفظ كناية والمباراة موجودة والخلع
 والمباراة يستقطان كل حق لكل واحد من الزوجين على الاخر
 مما يتعلق بالنكاح عنداى حينة رحمه الله وعن ابي يوسف
 انه فرق بين المباراة والخلع فقال الخلع لا يستقط والمباراة
 يستقط وعن محمد رحمه الله فيها لا يوجب سقوط شيء الا ما كان
 من النكاح من حل الوطى والمهر والنظر لوجود التقييد بدالة
 الحال والى حينة رحمه الله ان المباراة تنهى عن الفصل
 والبراءة من الجانبين مطلقا وكذلك الخلع مشتق من خلع
 النعل وهو الفصل بين الرجل وبينها وقد وجد اطلاق اللفظ
 والاطلاق قضية حينية فنعمل بها ما لم يوجد العارض
 والعرف مشترك فلا يضر مقتدا وهذا عنداى حينة
 رحمه الله ان اطلاق اللفظ لا يطل ولا يقتد الا بدليل صالح والعرف
 المشترك لا يضر مقتدا **كتاب الطهارة** اذا قال الرجل

قال

لا مرائيات على كظرائم فقد حرمت عليه حتى يكفر **بقوله تعالى**
 والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير
 رقبة من قبل ان يمتسا امريا التكفير قبل التماس وتحرر
 قبل التكفير الوطى والمس والقبلة بشهوة فان وطئها
 قبل ان يكفر استغفر الله تعالى ولا يعود حتى يكفر لما روى
 ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا فقال استغفر
 الله ولا تعد حتى تكفر والعود الذي يجب به الكفارة
 ان يعزم على وطئها يقال عادله اي عزم عليه وعقد عليه
كما قال تيسر الرقيات عادله من كثرة الطرب
 فغيبه بالدموع تنسلب واذا قال انت على كبطن
 اتي او كخذها او كفرجها فهو مظاهر لانه في معنى الظهار
 وكذلك ان شبهها بمن لا يحل له النظر اليها على التأييد من
 محاربه مثل اخته او عمته او امته من الرضاع لانها
 في معنى الام في معنى التحريم المبرر وذلك لو قال تراشك
 على كظرائم او فرجك او وجهك او رقبته لان هذه
 الاشياء في معنى اسم الذات وكذا لو قال نصفك او ثلثك
 او ربعك وان قال انت على مثل امي دجج الى بيتي فان قال
 اردت به الكرامة فالقول قوله وان قال اردت الظهار
 فهو ظهار وان قال اردت الطلاق فهو طلاق باني لان التشبيه

لا مرائيات على كظرائم
 فقد حرمت عليه حتى يكفر
 والذين يظاهرون من نسائهم
 ثم يعودون لما قالوا فتحرير
 رقبة من قبل ان يمتسا امريا
 التكفير قبل التماس وتحرر
 قبل التكفير الوطى والمس
 والقبلة بشهوة فان وطئها
 قبل ان يكفر استغفر الله
 تعالى ولا يعود حتى يكفر
 لما روى ان رجلا سأل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن
 هذا فقال استغفر الله ولا
 تعد حتى تكفر والعود الذي
 يجب به الكفارة ان يعزم على
 وطئها يقال عادله اي عزم
 عليه وعقد عليه كما قال
 تيسر الرقيات عادله من كثرة
 الطرب فغيبه بالدموع تنسلب
 واذا قال انت على كبطن اتي
 او كخذها او كفرجها فهو
 مظاهر لانه في معنى الظهار
 وكذلك ان شبهها بمن لا يحل
 له النظر اليها على التأييد من
 محاربه مثل اخته او عمته او
 امته من الرضاع لانها في
 معنى الام في معنى التحريم
 المبرر وذلك لو قال تراشك على
 كظرائم او فرجك او وجهك او
 رقبته لان هذه الاشياء في
 معنى اسم الذات وكذا لو قال
 نصفك او ثلثك او ربعك وان
 قال انت على مثل امي دجج الى
 بيتي فان قال اردت به
 الكرامة فالقول قوله وان
 قال اردت الظهار فهو ظهار
 وان قال اردت الطلاق فهو
 طلاق باني لان التشبيه

عادله
 كما قال
 تيسر الرقيات
 عادله من كثرة
 الطرب

بالام اتقوا المناشبة بينهما فاذا ازا المناشبة في الحرمة
 فقد صح والحرمة قد يكون بسبب الظهار وقد يكون بسبب
 الطلاق وان لم يكن له نية حمل على الكرامة والبراد تكون
 محتملا فلا يقع بالشك ولا يكون الظهار الا من الزوجة **بقوله**
تعالى والذين يظاهرون من نسائهم مع ان لفظ الظهار منكر
 من القول ودور فان ظاهرا من اخته لم يكن مظاهرا ومن قال
 لنسائي اني على كظرائم وعلمه لعل واحدة منهن كفارة
فصل كفارة الظهار عتق رقبة قال الله تعالى
 فتحرير رقبة من قبل ان يمتسا ثم قال فمن لم يجد فصيام شهرين
 متتابعين من قبل ان يمتسا ثم قال فمن لم يستطع فاطعام
 ستين مستكينا وينبغي ان يكون قبل المسير **بقوله** عليا سلام
 استغفر الله تعالى لا تعد حتى تكفر وتجوز في العتق الرقبة
 الكافرة والمسلمة والذرية والانثى والصغير والكبير لاطلاق
 اسم الرقبة ولا يجوز العيا ولا مقطوعة اليدين او الرجلين
 لانه فان جنس المنفعة ويجوز الاصح ومقطوع ايدي اليدين
 او احدى الرجلين من خلاف لانه لم يفت جنس المنفعة فلم يكن
 هالك من وجهه ولا يجوز مقطوع ايها الميدين ولا الميدين الذي
 لا يعقل لانه فان جنس المنفعة البطش او العقل ولا يجوز
 عتق المدبر وام الولد والمكاتب الذي ادى بعض المال لانه

على البيت والكرامة
 والاحمال

ولا يجوز

ولا يجوز

لا يكون محررا مطلقا فان اعتق مكائبا لم يؤد شيئا جازا لانه
 رتبة كاملة لان المكاتب عبدة وقال الشافعي رحمه الله
 لا يجوز ان يشتري اباه او ابنته ينوي بالشراء الكفاية جاز
 عنها عندنا وقال الشافعي وزفر رحمه الله لا يجوز لان
 سبب العتق هو القرابة فلا يكون الشراء محررا مطلقا كما
 في المغلق عتقه بالشراء ولنا ان الشراء في القرابة اعتناق
لقله صلى الله عليه وسلم لم يجزى ولد والد لا وان عبده مملوكا
 فيشترىه فيعتقه والنفاء للعتق وان اعتق نصف عبده
 مشرك من الكفاية وهو مؤثر وضمن قيمة باقية فاعتقه
 لم تجزه عندنا حنيفة رحمه الله لان النصف المضمون انتقص
 رتبة فصارت جزا من وجه قبل اعتاقه الا يرى ان ينفه
 لا يجوز وعندها يجوز لانه لا يجزى وان اعتق نصف عبده
 عن كفارته ثم اعتق باقية عنها جاز لان نقصان نصفه باعقابه
 عن الظهار بخلاف نقصان نصف شريك لانه فسد لا باعقابه
 اذ لا ينفذ تصرفه في مال شريكه وان اعتق نصف عبده عن
 كفارته ثم جامع التي ظاهر منها ثم اعتق باقية عنها لم تجز **لقله**
تعال فحرير رتبة من قبل ان يتامسا **فصل**
 واذ لم يجد المظاهر ما يعتق فكفارته صوم شهرين
 متتابعين بالنقص ليس فيها شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر

واذا

الاول

ولا ايام التشريق لان صوم رمضان يقع عن صوم رمضان هذه
 الايام لاتقع صومها عن الواجب للنهي فيقطع التسابع فان جامع
 التي ظاهر منها في خلال الشهرين ليلا عامدا او نهارا انا شيئا
 استأنف الصوم عندنا حنيفة ومحمد رحمه الله وعندنا يوسف
 رحمه الله لا يستأنف لوجود الصوم شهرين متتابعين ولهما
 ان الواجب صوم شهرين متتابعين من قبل ان يتامسا وهذا
 الشرط ينعدم به فيستأنف فان افطرو يوما بعدوا وبغير
 عذر استأنف لعدم التسابع وان ظاهر العبد من امراته لم تجزه
 عن الكفاية الا الصوم لانه لا يملك الاعتناق ولا الاطعام وان
 اطعم المولى او اعتق عنه لم تجز **لقله** صلى الله عليه وسلم
 لا يملك العبد ولا يملكه مولا ولا يشتري العبد ولا يستره
 مولا ولا يملك العبد ولا المكاتب شيئا الا الطلاق واذ لم يستطع
 المظاهر الصيام اطعم سنتين مسكينا **القول تعالى** فمن لم يستطع
 فاطعام سنتين مسكينا كل مسكين نصف صاع من بر او صاعا
 من تمر او صاعا من شعير او قيمة ذلك كما في صدقة الفطر
 وان غداهم وعشاهم جاز تليدا كان او كثير الوجود الاطعام
 وهو قصبة الطعام وان اطعم مسكينا واحدا سنتين يوما
 اجزاه لان المراد بمنون مسكينا كل يوم مسكينا فيكون
 اطعام مسكين واحد سنتين يوما كذلك وان اعطاه في يوم واحد

في يوم

اعطاه

لم يجزه الا عن توبه وان قرب التي ظاهر منها في خلال
الاطعام لم يستأنف لان النص في الاطعام مطلق ومن
وجب عليه كفارتاظهار فاعتق رقتين لا ينوي عن
احدهما بعينه جاز عنها لان التعيين في الجنس الواحد
لغو وكذلك ان صام عنها اربعة اشهر كل شهر من متتابعين
او اطعم عنها عايدة وعشرين مسكينا وان اعتق رقبة واحدة
او صام شهرين كان له ان يجعل ذلك عن ايتهما شأوا الله اعلم
كتاب اللعان اذا قذف الرجل امرأة بالزنا
وهما من اهل الشهادة والمرأة ممن يحد قاذفها بحب اللعان
قوله تعالى والذين يرمون ازواجهن ولم يكن لهما شهداء الا
انفسهم فشهادة احدى اربع شهادات بالله الاله وشرطنا
اهلية الشهادة لان كل واحد منهما شاهد على صاحبه وشرطنا
ان تكون المرأة ممن يحد قاذفها لان اللعان حد الازواج فيشرط
ان تكون محصنة وكذلك لو نفي نسب ولدها فطالبت بهوجب
القذف فان امتنع منه حبسه الحاكم حتى يلد اعن او يحذب نفسه
فيحد لان ذلك حق لها فاذا الاعن وجب اللعان عليها لان حق له
فان امتنع حبسها الحاكم حتى يلد اعن او تصدقه فتحد
واذا كان الزوج عبدا او كافرا او مجذوما في قذف فقد انكره
تقليه الحد لانه تعذر اللعان بسبب فيه يجب الحد لعدم

مح
جانه
متتابعين

بجانبه

قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة
شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة وان كان الزوج من اهل الشهادة
وهي امه او كافرة او مجذومة في قذف او ممن لا يحد قاذفها
فلاحد عليه ولا لعان لان المانع في جهتها واللعان مربوط في حقه
وصفة اللعان ان يتدعى القاضى بالزوج فيشهد اربع مرات
يقول في كل مرة اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رويتها به من
الزنا ويقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما
رعاها به من الزنا ويشير اليها في جميع ذلكم بخاطبها على ما عرف ثم تشهد
المرأة بين يديه القاضى وتقول اربع مرات اشهد بالله اني لمن
الكاذبين فيما رعاى به من الزنا وتقول في المرة الخامسة
غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيما رعاها به من الزنا
وتشير اليه بالاصابع في كل مرة كذلك مقتضى النص وفعل
النبى صلى الله عليه وسلم فاذا التفتا فرق الحاكم بينهما **لقوله** عليه السلام
المتلاعنان لا يجتمعان ابد او كانت الفرقة تطليقة بآينة عند
الحيضة ومحمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله تحريم مؤبد
لقوله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان ابد او لها انه لم يبق
متلاعنا لا حقيقة ولا جحشا انا لا حقيقة لان الحقيقة كانت
حالة التكلم باللعان ولم يبق تلك الحالة انا لا حكما فلا لانه
يقتضو ذلك معنى فعل اللعان ولا معنى بعد اذ اخذت نفسه

تقول في كل مرة

لأنه لا يصح منه اللعان والداخل تحت النص المتلاعن الأبري
 أن المنافق إذا أسلم تحل الصلوة عليه وإن نزل في حق المنافق
 الآية وهو قوله تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا وإن كان
 الكذف بولي نفي القاضى نسبه والجمعة بانه فإن عاد الزوج
 والذين نسبه حدة القاضى لانه اقترانه كذف محصنة وحل له
 التزوج بها وكذلك إن كذف غيره فالحمد أدركت فحدث لأنه
 لا يتصور اللعان بينهما إذا كذف الرجل امرأة وهي صغيرة
 أو مجنونة فلا لعان بينهما لعدم إحصائها وكذا لا يتعلق به
 اللعان لأنه لا يتحقق به وإذا قال الزوج ليس بحمل مني فلا لعان
 بينهما وإن قال لها زنيته وهذا الحمل ليس مني وهو الزنا فلا لعان
 لوجود الكذف ولم ينفى القاضى الولد وقال في المبسوط إن
 اللعان يجب بنفى الحمل عند وجود الكذف ولو كان حنيفة رحمه الله
 لا يخلو إذا انجب عند الكذف أو بعد الولادة لا جاز أن يجب
 عند الكذف لأنه قال ليس هذا الحمل مني فلعنه ليس بحمل ولا ولد
 وبعد الولادة لأنه لم يوجد الكذف بعد الولادة وإذا أنى الرجل
 ولدا امرأة عقيب الولادة صح نفيه ولا يثبت النسب
 ولا عن به وهو في الحال التي يقبل التهنئة ويتبع الة الولادة
 وإن غاب بعد ذلك لأعن بوجود كذف امرأة ويثبت النسب
 وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله يصح نفيه في مدة النفاة

الحمل

مكذوب
 بجوار أن يكون

لأنه إذا طالت المدة لا يصح نفيه فجعلنا الفاصل بين المدة
 الطويلة وبين المدة القصيرة وهو مدة النفاء لأنه مختص
 بالولادة ولا يحنف رحمه الله أن يحوته عند اشباب الولادة
 والتهنية اقتران ظاهر مع أن الولد للفراش فلا يصح نفيه وإذا
 ولدت ولدين في بطن واحد فنفي الأول واعترف بالثاني يثبت
 نسبهما لأن اثبات نسب أحدهما إثباتا فمما لأن التوأمين لا ينفصلان
 نسباً وكذا الزوج لأنه صار مكذبا بنفسه وإن اعترف بالأول
 ونفى الثاني يثبت نسبهما ولا عن لأنه لما اعترف بالأول
 فقد اقترى بكونها محصنة ثم إذا نفي الثاني وكذا كذف المحصنة
 وكذا كذف المحصنة يوجب اللعان والله **كتاب**
العدة إذا طلق الرجل امرأة طلاقاً أو قوت الفرقة
 بينهما من غير طلاق وهي حرة ممن تحيض فعدة ماثلان حيض
 قال الله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا قرأ
 الحيض عندنا وعند الشافعي رحمه الله عليه أطهار وما قلناه أول
 لأن الحيض يتعرف بها طهارة الرحم وإن كانت لا تحيض من صغير
 أو حبر فعدة ثمانية أشهر **قوله تعالى** والذاني يمين من
 الحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر وإن كانت
 حاملاً فعدتهن أن تضع حملها **قوله تعالى** وإن كنتم جنس
 فأنفقوا عليهم حتى يضع حملهم وإن كانت أمه بعد نفاسا

أو رجوعاً

وقال شافعي وأبو حنيفة
 أنهن لا ينفصلن

حَيْضَتَانِ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِدَّةُ الْأَمَةِ حَيْضَتَانِ
لَوْ اسْتَطَعْتُ لَجَعَلْتُهَا حَيْضَةً وَنِصْفًا وَإِنْ كَانَتْ لَا حَيْضَ فَعِدَّتُهَا
شَهْرٌ وَنِصْفٌ لِأَنَّ عِدَّةَ نِصْفِ عِدَّةِ الْحَمْلِ وَأَدَامَاتُ الرَّجُلِ مِنْ
أَمْرَأَةِ الْحَمْلِ فَعِدَّتُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا **قَوْلُهُ تَعَالَى** وَالَّذِينَ
يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا لَا يَرَوْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَزْوَاجَهُنَّ أَشْهُرًا
وَعَشْرًا إِنْ كَانَتْ أَمَةٌ فَعِدَّتُهَا شَهْرٌ وَخَمْسَةَ أَيَّامٍ إِنْ كَانَتْ
حَامِلًا فَعِدَّتُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
مَرْشِدًا بِأَهْلَتِهِ أَنْ سُورَةُ النِّسَاءِ الْقَصْرَى وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ
أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ نَزَلَتْ بَعْدَ **قَوْلِهِ تَعَالَى** أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا
وَإِذَا وَرِثْتَ الْمُطَلَّقةَ فِي الْمَرْضِ فَعِدَّتُهَا أَعْدَ الْأَجَلَيْنِ لِأَنَّهَا
مُطَلَّقةٌ حَقِيقَةٌ وَمُتَوَفَّى عَنْهَا ذَوْجُهَا فِي حَقِّ الْأَرْثِ فَيَجِبُ
إِعْتِبَارُهَا وَلَوْ اخْتَلَفَتِ الْأَمَةُ فِي عِدَّتِهَا مِنْ طَلَاقٍ رَجَعِي انْتَقَلَتْ
عِدَّتُهَا إِلَى عِدَّةِ الْحَرَامِ لِأَنَّ النِّكَاحَ بَاقٍ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ وَهِيَ مُتَوَفَّاةٌ
أَوْ مُتَوَفَّى عَنْهَا ذَوْجُهَا لَمْ يَنْتَقِلْ عِدَّتُهَا لِأَنَّ الزَّوْجِيَّةَ لَمْ تَبْنُ
وَالْعِدَّةُ حُجْمُ زَوَالِ الزَّوْجِيَّةِ وَحُجْمُ الزَّوَالِ يَنْتَبِثُ عِنْدَ الزَّوَالِ
فَيَنْتَبِثُ بِحَسَبِ حَالِ الْحَمْلِ عِنْدَ الزَّوَالِ وَإِنْ كَانَتْ أَيْسَرَةً
فَاعْتَدَّتْ بِالشَّهْرِ ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ انْتَقَضَ مَا مَضَى مِنْ عِدَّتِهَا
وَعَلَيْهَا أَنْ تَسْتَأْنِفَ الْعِدَّةَ بِالْحَيْضِ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ أَيْسَرَةً
وَالنَّصُّ فِي الدَّلَالِيِّ يَدِينُ مِنَ الْحَيْضِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَالْمَنْكُوحَةُ نِكَاحًا

عند المحرر
المباعدة ان يخرج
المختلفان فيقولان
على المبطل منها و
منكم

فَأَسَدُ الْمُطَوَّاةِ بِشِبْهِةٍ **عِدَّتُهَا** الْحَيْضُ فِي الْفَرْقَةِ وَالْمَوْتِ
لِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَعْرِفُ خَلْوَا الرَّحِمِ عَنِ الْوَلَدِ لِقِصَّةِ حَقِّ النِّكَاحِ
وَإِنْ مَاتَ مَوْلَى أُمِّ الْوَلَدِ أَوْ اخْتَلَفَتْهَا فَعِدَّتُهَا ثَلَاثُ حَيْضٍ
وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمُ أُمِّهِ حَيْضَةٌ لِأَنَّهَا تَعْرِفُ بِرَأْيِ الرَّحِمِ
كَأَنَّهَا اسْتَبْرَأَتْ وَلِئِنْ كَانَ وَلَدُهَا تَابَتِ النِّسْبَةُ فَيُذَيِّقُ أَنْ
يَحْتَاطَ بِتَعْرِفِ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ كَمَا فِي الْمَنْكُوحَةِ وَأَدَامَاتُ الصَّغِيرِ
عَنْ أَمْرَأَةٍ وَبِهَا حَمْلٌ فَعِدَّتُهَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا **قَوْلُهُ تَعَالَى** وَأُولَاتُ
الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَإِنْ جَدَّتْ الْحَمْلُ بَعْدَ الْمَوْتِ
فَعِدَّتُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ حَمْلًا عِنْدَ الْمَوْتِ فَدَخَلَتْ
تَحْتَ عُمُومِ **قَوْلِهِ تَعَالَى** وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا
وَإِنَّمَا تَعْرِفُ قِيَامَ الْحَمْلِ وَقَدْ مَاتَ الْمَوْتُ فَإِنْ جَاءَتْ بِأَقْلٍ مِنْ نِسْبَةٍ
أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ مَاتَ الْأَبُ وَإِنَّمَا تَعْرِفُ حَدَّثَ الْحَمْلِ بَعْدَ الْمَوْتِ
بِأَنْ جَاءَتْ لَهُ لِأَنَّ مِنْ نِسْبَةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا مِنْ يَوْمِ مَاتَ الْأَبُ
وَإِذَا طَلَّقَ الْعَجَلُ أَمْرَأَةً فِي حَالِ الْحَيْضِ لَمْ تَعُدَّ بِالْحَيْضَةِ الَّتِي
رَفَعَ فِيهَا الطَّلَاقَ لِأَنَّ بَعْدَ الطَّلَاقِ لَمْ تَوْجِدِ الْحَيْضَةَ الْحَامِلَةَ
وَإِذَا وَطِئَ الْمُقَدَّةُ بِشِبْهِةٍ فَعَلَيْهَا عِدَّةٌ آخَرَى لَوْ جُزِيَ تَعْرِفُ
بَرَاءَةَ الرَّحِمِ فَتَدْخُلُ الْعِدَّةَ وَإِنْ وَطِئَ الْمَرْأَةَ مِنَ الْحَيْضِ
بِحُسْبَاءٍ مِنْهَا جَمِيعًا لِأَنَّهَا لَا تَمْنَعُ فِي تَعْرِفِ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ مِنَ الشَّغْلِ
بِحُلِّ بَيْتٍ وَإِذَا انْقَضَتِ الْعِدَّةُ الْأُولَى دُونَ الثَّانِيَةِ اخْتَلَفَتِ الثَّانِيَةُ

عند المحرر
الأمه

وَاخْرَجَهَا الْوَرِثَةُ مِنْ نَصِيْبِهِمْ اِنْ تَقَلَّتْ لِلضَّرُورَةِ وَلَا يَجُوزُ
 اَنْ يَتَّيَّنَ الزَّوْجُ بِالْمُطْلَقَةِ الرَّجْعِيَّةِ وَقَالَ زُفَرِي رَحِمَهُ اللهُ
 يَجُوزُ لِبَقَاءِ الرَّجْعِيَّةِ لِمَا اَنَّهُ رُبَّمَا يَصِدُّ مُرَاجَعًا لَهَا ثُمَّ يُطْلِقُهَا
 لِبَقَاءِ النِّفَرَةِ فَتَطُولُ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَاِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ
 طَلَقًا بِلَا بَيِّنَةٍ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فِي عِدَّتِهَا فَطَلَّقَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ بِأَقْلَبِهِ
 فَهِيَ كَأَمَلٍ وَعَلَيْهَا عِدَّةٌ مُسْتَقْبَلَةٌ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللهُ
 لَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ وَعَلَيْهَا تَمَامُ الْعِدَّةِ الْأُولَى لِأَنَّهُ طَلَّقَ قَبْلَ
 الدَّخُولِ وَلَهَا أَنْ النِّكَاحُ الْأَوَّلُ بَاقٍ وَأَقْدَمُ وَجَدَ الدَّخُولَ فِيهِ
 وَاِذَا وَجَدَ الدَّخُولَ فِيهِ نَجَسٌ كَمَالِ الْمَهْرِ وَالْعِدَّةُ الْمُسْتَقْبَلَةُ
 وَقَالَ زُفَرِي رَحِمَهُ اللهُ لَا يَجِبُ الْعِدَّةُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
 لِأَنَّ الْعِدَّةَ الْأُولَى بَطُلَتْ بِالنِّكَاحِ **وَالثَّانِيَّةُ** لَمْ يَجِبْ لِأَنَّهُ
 طَلَّقَ قَبْلَ الدَّخُولِ **فَقَالَ** وَنَسَبٌ وَلَدًا مُطْلَقَةً
 الرَّجْعِيَّةُ يَتَّبِعُ إِلَى سِنَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مَا لَمْ تَقْرَأْ بِإِنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ
 لِإِحْتِمَالِ الْوُطْئِ فِي آخِرِ أَوْقَاتِ الْعِدَّةِ وَلَعَلَّهَا طَالَتْ بِطُولِ أَطْفَالِهَا
 وَأَنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَقْلَبِ مِنْ سِنَتَيْنِ بَانَ مِنْهُ لَانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ
 يَوْضَعُ الْحَمْلُ وَأَنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَكْثَرِ مِنْ سِنَتَيْنِ يَتَّبِعُ نَسَبُهُ
 وَكَانَتْ رَجْعَةً **لَا** لِأَنَّهُ لَا يَتَّبِعُ نَسَبُ الْوَلَدِ بِعُلُوقِ كَانَتْ
 فِي النِّكَاحِ قَبْلَ الطَّلَاقِ لِأَنَّ الْوَلَدَ لَا يَتَّبِعُ فِي الْبَطْنِ أَكْثَرِ سِنَتَيْنِ
 وَإِنَّمَا عُلُقُ بَرِّطَلٍ فِي الْعِدَّةِ وَالْوُطْئِ فِي الْعِدَّةِ رَجْعَةً وَالْمَبْتُونَةُ

وَالْمَبْتُونَةُ يَتَّبِعُ نَسَبُ وَلَدِهَا إِذَا جَاءَتْ بِهِ لِأَقْلَبِ مِنْ سِنَتَيْنِ
 وَأَنْ جَاءَتْ بِهِ لِتَمَامِ سِنَتَيْنِ مِنَ الْفَرْقَةِ لَمْ يَتَّبِعْ نَسَبُهُ
 لِأَنَّ الْوُطْئَ بَعْدَ الْمَبْتُونَةِ لَا يَبْعَثُ إِلَّا أَنْ يَدْعِيَهُ وَيَتَّبِعْ نَسَبُ
 وَلَدِ الْمَتْرُونِ عَنْهَا زَوْجَهَا مَا بَيْنَ الْوَفَاةِ وَتَمَامِ سِنَتَيْنِ وَإِذَا
 اعْتَرَفَتِ الْمَعْتَدَةُ بِإِنْقِضَاءِ عِدَّتِهَا يَتَّبِعُ نَسَبُ وَلَدِهَا
 إِذَا جَاءَتْ بِهِ لِأَقْلَبِ مِنْ سِنَتَيْنِ أَشْهُرٍ **لَا** لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ بِالْعُلُوقِ
 فِي الْعِدَّةِ وَأَنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَكْثَرِ مِنْ سِنَتَيْنِ أَشْهُرٍ لَا يَتَّبِعُ نَسَبُهُ
 فَإِذَا أُولَدَتِ الْمَعْتَدَةُ وَلَدًا لَمْ يَتَّبِعْ نَسَبُهُ عِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ وَحُزْ
 أَنَّهُ عَنْهُ إِلَّا إِذَا شَهِدَ بَرٌّ أَوْ تَزَوَّجَ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ
 أَلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ حَبْلٌ ظَاهِرًا وَاعْتِرَافٌ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ فَيَتَّبِعُ
 فِيهَا لَا يَسْتَطِيعُ الرَّجُلُ النَّظَرَ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ حَنِيفَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
 أَنْ اسْتَطَاعَةَ عَنِ النَّظَرِ مُمْكِنٌ وَجُوزٌ شَرْعًا لِلضَّرُورَةِ كَأَنَّهُ قَامَ
 ابْنُ حَنِيفَةَ رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً جَاءَتْ بِوَلَدٍ لِأَقْلَبِ مِنْ سِنَتَيْنِ أَشْهُرٍ
 مِنْ وَقْتِ النِّكَاحِ لَا يَتَّبِعُ النِّسَبُ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ بِالْعُلُوقِ
 قَبْلَ النِّكَاحِ فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِسِنَتَيْنِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ النِّكَاحِ فَصَاعِدًا
 تَتَّبِعُ نَسَبُهُ اعْتَرَفَ بِهِ الزَّوْجُ أَوْ سَكَتَ لِحُصُولِ الْعُلُوقِ فِي
 مِلْكِهِ وَإِنْ جَاءَ الْوَلَدُ يَتَّبِعُ نَسَبُهُ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ
 شَهِدَ بِالْوِلَادَةِ لِأَنَّ قِيَامَ النِّكَاحِ يَكْفِي لثَبُوتِ النِّسَبِ وَقَوْلُ
 الْمَرْأَةِ عَمَّا فِي رَحِمِهَا مَقْبُولٌ أَكْثَرُ قَوْلِ امْرَأَةٍ أُخْرَى وَالْكَرْمَةُ الْحَبْلُ

والنسب ينفذ من شهادة وقال ابو يوسف
 ومحمد رحمهما الله يثبت عليه
 رجل أو امرأة واحدة ما لا يطالع
 الحال وقال صاحب المسند عليه السلام
 حائض

بولي

سَنَانٍ وَقَالَ الشافعي رحمه الله عليه أربع سنين وأجبح
 بحكايات كلها محتملة ولنا حديث عابشة رضي الله عنها
 الولد لا يبقى في البطن لأكثر من سنتين ولو بقدر بطل مغزل
 وأقل ستة أشهر لأن امرأة جاءت بولد لستة أشهر
 فأراد عمر رضي الله عنه إقامة الحد عليها فقال معاذ رضي الله
 عنه أعتقت أمه تعالى يقول وحمله وفصاله ثلاثون شهرا
 والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين فلم يبق إلا
 ستة أشهر فذكر أعنها الحد وروى عنه أنه قال لو لامعاً ذ
 لك غمور رضي الله عنه على إقامة الحد بذل على أنه لا يكون
 أقل من ستة أشهر وإذا طلق الذمي الذميمة فلا عدة
 عليها لأنها امرأته تركهم وما يدعون وإذا تزوجت
 الحامل من الزنا حوز النكاح لإطلاق **قوله تعالى**
 وأجل لكم ما وداؤذ ليم ولا يطاها حتى تضع حملها **قوله**
 عليها لأم من كان يوم من بآية واليوم الآخر فلا يستحق ماءه
 وزرع غيره **و** لحديث شيبان أوطاش **كتاب**
النفقات النفقة واجبة للزوجة على زوجها
 مسلمة كانت أو كافرة **قوله تعالى** وعلى المولود له رزقهن
 وكسوتهن بالمعروف **و** لأنها محتبسة لحقه فعليه كفايتها
 وهذا إذا سلمت نفسها في منزل فعليه النفقة والسكنى

والزوجة اسم
 الثابت

النفقة
 على المولود له
 رزقهن وكسوتهن

في نفقة الزوج

والكسوة يعتبر ذلك حالها والنظر الأول إلى الزوج
 قال الله تعالى وعلى الموسع تدوه وعلى المقدر تدوه وإن
 امتنعت من تسليم نفسها حتى يعطيهما مهرها فلها النفقة
 لأن ترك التسليم لغنى فيه **و** إن نكرت فلا نفقة لها لأنها
 امتنعت من الاحتباس له وإن كانت صغيرة لا تستمتع بها
 فلا نفقة لها وإن سلمت إليه لأن الاحتباس إنما يكون له إذا
 كان متنفعا بها فإن كان الزوج صغيرا لا يطيق الزوج والمراة
 كبيرة فلها النفقة في حاله لأن التسليم التام من جهتها
 تدوجه **فصل** وإذا طلق الرجل امرأته فلها النفقة
 والسكنى في عدرتها وجعيا كان أو بائنا **قوله تعالى** للنفقة وسعة
 من شعته الآية ولأنها محتبسة لتعترف ببراءة الزوج أول تربية
 ولده فيجب كما في حالة النكاح فلا نفقة للمنفقة عنها زوجها
فصل وكل امرأة جاءت من قبلها بعصية فلا نفقة
 لها لأن المعصية لا تصلح سببا للنفقة وإن طلقها ثم ارتدت
 سقطت نفقتها لأنه لا تحب المرتدة على المسلم نفقة عند
 عدم قرابة الولاد وإن سلمت ابن زوجها بعد الطلاق من نفسها
 فلها النفقة لأن العاصية قد تسقط النفقة وإذا حبست
 المرأة في دين أو عصها رجل كرها فذهب بها أو حبت مع مجرم
 فلا نفقة لها لأن الاحتباس لمحق الزوج لم يجد ولو مرضت

لأنها غير محتبسة

في منزل الزوج فلها النفقة لانه مستمتع بها في الانس فلا
 يسقط بالشك خلاف الصغيرة لانه وقع الشك في الوجوب
 ويفرض على الزوج النفقة اذا كان مؤسرا ونفقة خادمها
 للضرورة الى الخادم ولا يفرض من آخر من نفقة خادم واحد
 وعن ابى يوسف رحمه الله انه يفرض نفقة خادمين للضرورة
 لبعض الناس ولها ان اضل البقاء اضل خادما واحدا لانه ليس
 من ضرورة البقاء فانما التحمل فلا يجب مؤنته على الزوج
فصل وعليه ان يسكنها في دار مفردة لبيتها احد
 من اهله الا ان تخار ذلك لان السكنى مع الغير ضرر وان
 كان له ولد من غيرها فليس له ان يسكنه معها لما مر والزوج
 ان يمنع والديها وولدها من غيره يعني كان لها ولد من زوج اخر
 الدخول عليها لانهما ملكه ولا يمنع من النظر اليها وكلامها في اي
 وقت اختار واذ لك لانه من صلة الرجم ومن اعتر بنفقة
 امراته لم يفرق بينهما ويقال لها استديني عليه وقال
 الشافعي رحمه الله يفرق بينهما ان طلبت الفرقة كما لو
 وجدتة محبوبا او عتيبا ولما انه تاجر جهتها فلا يجوز ابطال
 حق الزوج لانه اقوى في الضرر **فصل** واذ اغاب
 الزوج وله حال ينبغي بد رجل يعترف به بالزوجية ففرض
 القاض في ذلك المال نفقة ووجه الغائب واولاده الصغار

٨١
 والديه وياخذ منها كفيلا بها لانه حال الغائب وقد
 ظفربه من له النفقة بحسن حقه فله ان ياخذها ولا يقضى
 بنفقة في حال الغائب الا لهوكا ولاهم في حق نفسه والنفقة
 على غيره في حق القلة والحيبة فلا يجوز عند غيبته واذ
 قضى القاضي بنفقة الاغسار ثم ايسر فحاصته المرأة
 الى القاضي ثم لها نفقة المؤسرة **لقوله تعالى** وعلى الموضع قدره
 وعلى المقر قدره واذ امضت مدة لم ينفق الزوج عليها
 وطالبت بذلك سقطت فلا شيء لها الا ان يكون القاضي
 فرض لها النفقة عليه او صلحت الزوج على مقدار منها
 فيقضى لها بنفقة ماضى لان نفقة المرأة عوض عما يستوفي
 من مئانها من هذه الوجه كالاخرى يجب على الاطلاق
 ومن وجهها صلة لا يجب الا بالقبض فقلنا ان فرض القاضي
 او صالح الزوج يجب لانهما فوق الحيبة والافلا عملا
 يكونها صلة واذ تزوج العبد حرة فنفقتهما دين عليه
لقوله تعالى وعلى المولود له وذكوهن وكسوتهن فيبيع العبد
 فيه كسائر الدواب الواجبة على المقيد الظاهر حق المولى
فصل ونفقة المولود الصغار على الاب لا يشاركه
 فيها احد لان المولود له فلما وصفت عليه نفقة المرضعات على
 الوالد بسبب الولد فنفقة الولد اولى فان كان الصغير رضيعا

واذ مات الزوج بعد ما قضى
 عليه بالنفقة ومضت شهرة
 سقطت النفقة وان اسلفها
 نفقة السنة ثم مات المهر
 منها وهل يرد له تحتسب لها
 نفقة ما مضى وما بقي فللمزوج

وَيَسْتَأْجِرُهَا
الْأُمُّ مِنْ رِضْعَةٍ
عِنْدَهَا

فليس على الأم أن ترضعه **لَقَوْلُهُ تَعَالَى** وَإِنْ تَعَاَسَرْتَ
فَسْتَطِيعُ لَهُ أُخْرَى وَإِنْ اسْتَأْجَرَهَا الزَّوْجُ وَهِيَ زَوْجَتُهُ
أَوْ عَتْدَةٌ مِنْ طَلِاقِ الرَّجْعِيِّ لِرِضْعٍ وَلَدَهَا لَمْ يَحْزَلْ خِدْمَةً
دَاخِلَ الْبَيْتِ وَاجِبَةً عَلَيْهَا وَإِنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَاسْتَأْجَرَهَا
عَلَى رِضَاعِهِ جَازِلًا لِأَنَّ الْخِدْمَةَ لَمْ يَبْقَ وَاجِبَةً عَلَيْهَا وَإِنْ قَالَ
الْأَبُ لَا اسْتَأْجَرَهَا وَكَأَنَّ بَعْضَهَا فَرَضِيَّتِ الْأُمُّ بِمِثْلِ أَجْرَةِ
الْأَجْنَبِيَّةِ كَأَنَّ الْأُمَّ أَحَقُّ لَأَنَّهَا أَشْفَقُ وَإِنْ انْقَضَتْ زِيَادَةُ
لَمْ يُجْبِرِ الزَّوْجُ عَلَيْهَا دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنِ الزَّوْجِ خِلَافَ عَادَةِ الرِّضْعِ
بِمِثْلِ أَجْرَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ لِأَنَّهُ تَقْدِيمُ الْأُمِّ مَرَاعَاتِ الْأَمْرَيْنِ
جَمِيعًا وَنَفَقَةُ الصَّغِيرِ وَاجِبَةٌ عَلَى أَبِيهِ وَإِنْ خَالَفَهُ فِي دِينِهِ
لأنه في معنى نفسه من حيث أنه حُرٌّ وَكَذَلِكَ الزَّوْجَةُ
تَحْتَ لِفَافِ النَّفَقَةِ وَإِنْ كَانَتْ مُخَالَفَةً فِي الدِّينِ لِأَنَّ نَفَقَتَهَا
أَجْرَةٌ مِنْ رِجْهِ **فَقَالَ** فَإِذَا وَقَعَتِ الْفَرْقَةُ بَيْنَ الزَّوْجِ
وَأَمْرَانِهِ فَالْأُمُّ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ لِأَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ بِوَلَدٍ إِلَى رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَتْ إِنَّ هَذَا وَلَدِي كَانَ بَطْنِي لَهُ وَعَسَا
وَجَرِي لَهُ جَرًا تُدْعِي لَهُ سِقَاءً وَإِنْ هَذَا بَنِيَّ أَنَّهُ أَحَقُّ بِهِ مِنِّي
فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْتَ أَحَقُّ بِهِ عَالِمٌ تَتَزَوَّجُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ
مَرْأَةٌ أُمٌّ قَامَ الْأُمُّ أَوَّلَى لَأَنَّهَا أَقْرَبُ وَقَرَابَةُ الْأُمِّ أَوَّلَى مِنْ قَرَابَةِ
فَإِنَّ الْأُمَّ أَوَّلَى مِنَ الْأَبِ بِالْحَضَانَةِ وَالتَّزْيِينَةِ ثُمَّ أُمُّ الْأَبِ أَوَّلَى

سَلَوَاتُكَ

مِنْ الْأَخَوَاتِ لِأَنَّهَا أُمٌّ مِنْ رِجْهِ وَالْأَخَوَاتُ أَوَّلَى مِنَ الْعَمَّاتِ وَالْخَالَاتِ
لأنهن أقرب وَيَقْدُمُ الْأَخْتُ لِأَبِ وَأُمِّ ثُمَّ الْأَخْتُ لِأُمِّ ثُمَّ الْأَخْتُ
لِأَبِ ثُمَّ الْخَالَاتُ أَوَّلَى مِنَ الْعَمَّاتِ لِأَنَّ الْخَالَاتَ مِنْ قَرَابَةِ الْأُمِّ
يَنْزِلْنَ كَمَا نَزَلْنَ الْأَخَوَاتُ ثُمَّ الْعَمَّاتُ يَنْزِلْنَ كَمَا نَزَلْنَ
مِنْ تَزْوِجٍ مِنْ هَوَاٍ شَقِطَ حَقُّهَا **لَقَوْلُهُ** عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْأُمِّ أَنْتِ
أَحَقُّ بِهِ عَالِمٌ تَتَزَوَّجُ وَلِأَنَّ الرِّبَّاتِ يَنْظُرْنَ إِلَيْهِ شَرًّا وَيَنْفِقُ
عَلَيْهِ نَذْرًا أَوْ يَتَبَرَّمُ بِمَكَانِهِ إِلَّا الْجَدَّةَ إِذَا كَانَ زَوْجُهَا الْحَدَّ لِأَنَّ
مَعْنَى الْأَصْرَارِ غَيْرُ مَوْجُودٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلصَّغِيرَةِ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِهَا وَاصْطَحَمَ
فِيهِ الرِّجَالُ فَأَوْلَاهُمُ بِهِ أَقْرَبُهُمْ تَعَصُّبًا كَمَا فِي الْمَرْثِ وَالْأُمُّ وَالْجَدَّةُ
أَحَقُّ بِالْغُلَامِ حَتَّى يَأْكُلَ وَجَدَهُ وَيَشْرَبَ وَجَدَهُ وَيَلْبَسَ وَجَدَهُ وَيَسْتَبْغِي
وَجَدَهُ ثُمَّ الْأَبُ أَوَّلَى بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ لِيُعْلِمَهُ آدَابُ الرِّجَالِ وَيَتَخَلَّقَ
بِأَخْلَاقِهِمْ وَأَمَّا الْجَارِيَةُ فَالْأُمُّ أَوَّلَى بِهَا أَلَى أَنْ تَحْيِضَ لِتُعْلَمَ
آدَابُ النِّسَاءِ وَأَخْلَاقُهُنَّ ثُمَّ بَعْدَ مَا جَازَتْ ذَلِكَ أَوَّلَى بِحَضَنَتِهَا
وَمِنْ سَوَى الْأُمِّ وَالْجَدَّةِ أَحَقُّ بِالْجَارِيَةِ حَتَّى يَبْلُغَ حَدَّ النِّسَاءِ
وَفِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ إِلَى أَنْ تَأْكُلَ وَجَدَهَا وَتَشْرَبَ وَجَدَهَا وَتَسْتَبْغِي
وَجَدَهَا لِأَنَّ غَيْرَ الْأُمِّ وَالْجَدَّةِ لَا يُمْكِنُهَا التَّكْوِينُ وَالْأُمُّ إِذَا
اعْتَقَتْهَا مَوْلَاهَا وَأُمُّ الْوَلَدِ إِذَا اعْتَقَتْ فِي الْوَلَدِ كَأَجْرَةِ الْأَبِ لِأَنَّ الدَّلِيلَ
لَا يَفْصِلُ وَلَيْسَ لِلْأُمِّ وَأُمُّ الْوَلَدِ أَحَقُّ فِي الْوَلَدِ قَبْلَ الْعِتْقِ لِأَنَّ حَقَّ
الطَّاعَةِ لِلْمَوْلَى عَلَيْهَا وَالْإِمِّيَّةُ أَحَقُّ بِوَلَدِهَا الْمُسْلِمِ مِمَّنْ يَقْبَلُ الْإِسْلَامَ

الرِّجَالُ

للحديث وهو **قوله** عليه السلام كل مولود على الفطرة الا ان
ابواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه حتى يعرف عنه بلسانه
انما شاركوا واما كفورا فان خيف عليهم ان يبالغوا في كفر اخذ
منها **فصل** واذا ارادت المطلقة ان تخرج
بولدها من المصر فليس لها ذلك الا ان تخرج به الى وطنها
وقد تزوجها الزوج فيه لان المصير موضع النكاح لان هذه
من حقوقه **فصل** وعلى الرجل ان ينفق على ابويه
واخواته وجداته اذا كانوا فقرا وان خالفوه في دينه **بقوله**
تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا ولا يجب النفقة مع اختلاف
الدين الى الزوجة لانها عوض من وجه والابوين والجداد
والجدات والولد وولد الولد لانه جزء فيجب عليه صيانتهم
عن الهلاك ولا يشارك الولد في نفقة ابويه اجمالا اقرب
الناس اليه ويجب النفقة لكل ذي رحم محرم منه اذا كان صغيرا
فقيرا **قوله تعالى** وعلى الوارث مثل ذلك فرائس شعور رضى الله
عنه وعلى الوارث ذي الرحم المحرم مثل ذلك وكذلك لو كان ذو الزوج
المحرم امرأة بالغة فقيرة او كان ذكرا فقيرا زينا او اعشى
ذلك على مقدار الميراث فيجب نفقة الابنة البالغة على اخوتها
اتلاتا على الاخ الثلثان وعلى الاخت الثلث والام من الزوج
على ابويه اثلاثا على الاب الثلثان وعلى الامة الثلث ولا يجب

هذا الحديث في النفقة
على الزوج على ابويه
والاخ والام من الزوج
والابنة البالغة على اخوتها
والام من الزوج على ابويه
والاخ والام من الزوج
والابنة البالغة على اخوتها

على الفقة

على الفقير نفقة هو له ويجب نفقة زوجته واولاده الصغار
لانه لا يقدر على ذلك **قال** الله تعالى لا يكلف الله نفقا الا وسعها
وقال الله تعالى لا يكلف الله نفقا الا ما آتتها واذ كان
للابن الغائب مال فحق فيه بنفقة ابويه واذ اباع ابويه
متاعه في نفقته جازع عند ابى حنيفة رضى الله عنه وان
باع العقار لم يخر عند الكل وعند ابى يوسف ومحمد رحمهما الله
لا يجوز بيع العروس ايضا لعدم الملك لابى حنيفة رضى الله
عنه ان له حق التملك فان كان للابن الغائب مال في يد ابويه
فانفقاه لم يضمنوا لانها قد راعى جلتس حقها وفي الحديث
ان اطيب ما ياكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه
وظواهر الكتاب اولادكم اذا احتجتم اليه بالمعروف وان كان
له مال في يد اجنبى فانفق عليها بغير اذن القاضي ضمن لان له
ولاية الحفظ لانه حادون بالحفظ فقط واذا قضى القاضي للولد
وللوالدين ودوي الانعام بالنفقة فصحت عدة سقطت
لانها صلة محضة بخلاف نفقة الزوجة لانها اجرة من وجه
وعوض من احتساب مهاله الا ان ياذن القاضي في الاستدانة
عليه وعلى المولى ان ينفق على عبده واميته لان نفقته له فان امتنع
احتسبناه ونفقا وان لم يكن لها كسب اجبر المولى على بيعها لانه لا يعمل
له الهلاك الرقيق بوجه لان الادنى محترم معصوم

نفقا

في النفقات
ما اتاها

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

كتاب العتاق العتق يقع من الحر البالغ
 العاقل في ملكه فاذا قال لعبد وادامته انت حر او عتقت
 او عتبت او محرر او قد حررتك او اغتقتك فقد عتق
 نوى المولى العتق او لم ينو لانه صريح في العتق وكذا لو قال
 راسك حر او وجهك حر او رقبته حر او يدك حر
 او قال لامته فرجك حر كما مر في الطلاق وان قال لا يملك لي عليك
 ونوى به الحرية عتق وان لم ينو لم يعتق وكذا كفايات
 العتق وان قال لا سلطان لي عليك فنوى العتق لم يعتق
 لان السلطان الحجة او الملك وان قال هذا ابني وثبت على
 ذلك او هذا مولاي او يا مولاي عتق لان المعنى يكون حرًا
 وان قال يا ابني او يا ابني لم يعتق لان في النداء لا يراد به
 اثبات المعنى وان قال لعلم لا يولد مثله لانه هذا ابني
 عتق عند ان حنيفة رحمه الله وعندها لا يعتق لان الحقيقة
 محال ولا في حنيفة ان هذا محاذ عن الحرية واذا قال لامته
 انت طالق ونوى الحرية لا يعتق عندنا لان الطلاق
 يزيل ادنى الملكين فلا يزيل اعلاهما بخلاف العتاق لانه
 يزيل اعلاه الملكين فيزيل المادني بطريق الاولى ضرورة
 ولو قال لعبد انت مثل الحر لم يعتق ولو قال ما انت
 الا حر عتق لانه اثبات الحرية بالبلغ الوجوه الاولى تشبيه

هذا هو العتق
 بالملك
 بالمال
 بالحرية

والمال

فصل واذا املك ذارحم محرم منه عتق عليه
 وقال الشافعي رحمه الله لا يعتق الا في قرابة الولاد
 ولنا **قوله** عليا للام من ملك ذارحم محرم منه فهو حر
 واذا عتق المولى بعض عبده عتق ذلك البعض ويسعى بقية
 قيمته عند ان حنيفة رحمه الله وقال لا يعتق كله **لقوله**
 عليا للام من اعنت شقضا من عبده عتق كله ليس لله تعالى
 فيه شريك وله **قوله** عليا للام من اعنت بد امينه وبني
 شريكه عتق ما عتق ورق مارت فتدل بالجدتين فتدل
 مارت وياه على استحقاق الحرية بالسعاية واذا كان العبد
 بين شريكين فاعتق احدهما نصيبه عتق فان كان مؤثرا
 فشريكه بالخيار ان شاء منه لانه افسد نصيبه لان نصيب
 شريكه صار محال لا يجوز تبعه وان شاء استسعى لان ملكه
 باق وان شاء عتق وان كان المعنى معترا فالشريك بالخيار
 ان شاء عتق وان شاء استسعى والتضمن لا يمكن وقال
 ابو يوسف ومحمد رحمه الله ليس له الا ان يمان مع البتار
 لانه عتق كله وفي الاغتار السعاية لان المعنى صاحب
 سبب تلف مالته القنديل العتق والقنديل صاحب المال
 شرط متى تعد تضمين صاحب السبب يجوز تضمين الشرط
 كالحافر مع الدافع واذا اشترى رجل ابن ادهما عتق نصيب

صاحب

في قوله لا يجوز
في قوله لا يجوز
في قوله لا يجوز

قيمته لغزايه لان الدين اولى من الوصية لكن نقض العتق
حقيقة غير ممكن يجب نقضه معنى وولد المدبرة مدبر
سواء كان فان علق التدبير بموته على صفة مثل ان يقول ان مت
في مرضي هذا او في مرضي هذا او في مرضي هذا فليس مدبر ويجوز
بنيته لان الموت على هذا الوجه لا يكون لان لا يجوز ان مات
على صفة التي ذكرها عتق كما يقتضي المدبر لحصول عتقه
في آخر حياته **باب الاستيلاء** اذا ادلت
الامة من عواصمها صارت ام ولد له فلا يجوز بيعها ولا تملكها
يحدث عمر رضي الله عنه ان بيع امهات الاو كاد حرام الى
يوم القيمة وله وطئها واستخدمها واجارها وتزوجها
لبقاء الملك فيها ولا يثبت نسب ولدها يريد به ولد الامة
الا ان يعرف به فان جاز بعد ذلك يولد ثبت نسبه بغير
اقرار وان نفاه انتفى **بقوله** لان الفراش القوي فراش
الملك فلا ينتفي النسب بمجرد النفي الابا للغان والفراش
الضعيف فراش الامة لا يثبت الابا لدعوة وفراش ام الولد
وسقط فوق فراش الامة دون فراش الملك فثبت النسب
بلا دعوة ويثبت بمجرد وان زوجها جاز يولد فهو في حكم امه
تبعها واذا مات المولى عتقت من جميع المال ولا يلزمها الكفاية
لغيرها ان كان على المولى دين **بقوله** عليها لدم اعتمها ولدها واذا وطئ

لا يجوز

ولا يثبت

الاول

المولى

في قوله لا يجوز

النفي

لما لا يجوز
لما لا يجوز
لما لا يجوز

الرجل امة غيره ينكح فولدت منه ثم ملكها هي ام ولد له حقيقة
وكذلك ان وطئها بشبهة واذا وطئ جارية ابنته فجاءت بولد
فاذاعاه ثبتت نسبه وصارت ام ولد له لانه يحتاج الى ملكها
وللاب ثمة مال الابن عند الحاجة وعليه قيمتها لان هذا البتر
ضرورات البقاء وليس عليه عقرها ولا قيمة ولدها لانه تملكها
قبيل الوطئ لاجته الى تحصيل نفسه وان وطئ اب الاب مع بقا
الاب لم يثبت النسب لانه لا ولاية للجد حال قيام الاب
وان كان الاب ميتا ثبت من الجد كما ثبت من الاب لقيام مقام
الاب جارية بين شريكين جازت تولد فاذا عاه احدتهما ثبتت نسبه
منه لان النسب يثبت متهما امكن لانه احيا الولد وصارت
ام ولد له وعليه نصف عقرها لانه اقرب بوطئ جارية بينه وبين
شريكه وعليه نصف قيمتها لانه تملكها مستفعا بها وليس عليه
من قيمة الولد شي لانه يصير مدعيًا للولد في حالة العلق
وفي تلك الحالة الولد ما تمهت فصارت كشي لا قيمة له فان ادعياه
جميعا ثبتت نسبه منها حديث عمر رضي الله عنه هو ابنتها يورثها
ويورثانه وهو للباني منها وكانت الامة ام ولد لها وعمل كل واحد
منها نصف العقر ويتقاسمان من كل واحد منها ميراث ابن كامل لان
ويورثان منه ميراث اب واحد لان التقدر في الاب بحال لانه
ثبت حكم اب واحد فيجزي موزعًا عليها وبتمامه لا يتقبل

مع بقا الاب

ويورث الابن
ويورث الابن
ويورث الابن

على الكمال
على الكمال
على الكمال

التجزي واذا وطى المولى كاريته فكانت بوليد فادعاه فان
صدقته المكاتب ثبتت نسب الولد منه لانها ملك المكاتب يدا
وعليه عقربها وقيمة ولدها ولا تصير امة ولده له لانه لا يملكها
وان كذبه في النسب لم يثبت لانه لا يملكها لانها من كتب المكاتب
وانته اعلم **كتاب المكاتب** اذا كاتب المولى
عنده او ائتمه على مال شرطه عليه وقيل القيد ذلك صار مكاتباً
لانه صورة صورة الكتابة ويجوز ان يشترط المالك جالاً ويجوز
موجلاً ومنه **القول تعالى** فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيراً مطلقاً
وقال المتأمن رحمه الله لا يجوز الكتابة جالاً لانه لا يقدر
في الحال على اد المال بريقه ويجوز كتابة عتقه الصغير اذا كان
يعقل البيع والشراء لانه نافع له مطلقاً واذا صحت الكتابة
خرج المكاتب من يد المولى ولم يخرج من ملكه ويجوز له البيع والشراء
والشفرة ويجوز له التزوج الا باذن المولى لان الكتابة
اذن بالاشياء الذي به يتوصل الى مقصود العقد والتزوج
لا يكون سبباً لغير المال ولا يهرث ولا يتصدق الا بالشئ اليسير
لان الهبة الكثيرة لا تتوصل الى المقصود والقليل من ضرورات
العارة فان ولد له ولد من امة له دخل في كتابته وكان
حله حكم ابيه لان ولد الحر من امة يكون على حال ابيه فكذا ولد
المكاتب كسبه اياه لانه مكاتب تبعاً لايه فان زوج المولى

المكاتب اذا كاتب المولى
عنده او ائتمه على مال
شرطه عليه وقيل القيد
ذلك صار مكاتباً
لانه صورة صورة
الكتابة ويجوز ان
يشترط المالك جالاً
ويجوز موجلاً ومنه
القول تعالى فكاتبوهم
ان علمتم فيهم خيراً
مطلقاً وقال المتأمن
رحمه الله لا يجوز
الكتابة جالاً لانه
لا يقدر في الحال
على اد المال بريقه
ويجوز كتابة عتقه
الصغير اذا كان
يعقل البيع والشراء
لانه نافع له مطلقاً
واذا صحت الكتابة
خرج المكاتب من يد
المولى ولم يخرج من
ملكه ويجوز له البيع
والشفرة ويجوز له
التزوج الا باذن
المولى لان الكتابة
اذن بالاشياء الذي
به يتوصل الى مقصود
العقد والتزوج لا
يكون سبباً لغير
المال ولا يهرث ولا
يتصدق الا بالشئ
اليسير لان الهبة
الكثيرة لا تتوصل
الى المقصود والقليل
من ضرورات العارة
فان ولد له ولد من
امة له دخل في
كتابته وكان حله
حكم ابيه لان ولد
الحر من امة يكون
على حال ابيه فكذا
ولد المكاتب كسبه
ايه لانه مكاتب
تبعاً لايه فان زوج
المولى

ولا يترك غلامه
بذنية القرض

عبد من امة ثم كاتبها فولدت منه وكذا دخل في كتابتها
تبعاً لايه وان وطى المولى مكاتبته لزعمه العتق وان جوف عليها او على ولدها
جناية لزمنه الحنانية لا خبصا صحتها بنفسها ليتوصل الى مقصود
العقد وان ائتمه على مالها عتق واذا اشترى المكاتب اياه او
ابنته دخل في الكتابة كما في الحر وان اشترى امة ولد له دخل ولدها
في كتابته ولا يجوز بيعها لانها امة ولده له وان اشترى ذارحم محرم
منه لا ولد له لم يدخل في الكتابة عند ان حيفه رحمه الله
وعندها يدخل اعتبارا بالحر ولان حيفه رحمه الله انه تغيير
الملك عليه فلا يجوز الا عند قيام الدليل في قرابة الولادة وجدت
الحرورية والبغضينة وفي الحر جال الحديث هو **قول**
عليه السلام من ملك ذارحم محرم فهو حر ولم يوجرها هنا **فصل**
واذا اعجز المكاتب عن تحم نظر الحاكم في حاله فان كان له دين او مال
يقدم عليه لم يغفل بتغييره لان هذا عقد صحيح مندوب اليه
شرعاً فيجب اتمامه واتمامه وانتظر عليه ابو يني او الثلاثة
وان لم يكن له وجه وطلب المولى تغييره عجزه ووقع الكتابة
وقال ابو يوسف لا يعجزه حتى يتوالى عليه بخان له على ناني
طالب رضي الله عنه المكاتب اذا توالى عليه بخان رد في الرق لاني حنفية ومحمد
رحمهم الله ان المولى عازي يزوج المالكه عن ائتمه الا هذه النجوم المعينة
واذا اعجز المكاتب عاد الى احكام الرق في يده من الاشياء المولاه

نسخ
ذارحم محرم منه من غير
قرايم ولا ولد له دخل في
كتابته

يقضي
يقضي

لأنه كتب العبد وان مات المكاتب وله مال لم تنفخ الكتابة
وقضى بدل الكتابة من كسبه وحكم الحاكم بعقبة في آخر جز
من أجزاء حيوته واختلفت الصحابة رضي الله عنهم في هذه
المسئلة واخذ بهذا القول علماءونا فقروا هذا العقد المندوب
اليه ولو لم يترك وفاد ترك ولد ام ولد في كتابته شتى
في كتابته ابيه على نحوه **لأنه كتب ابيه والمكاتب**
قد التزم اذ ابدل الكتابة من كسبه فاذا ادى حننا بعق
ابيه قبل موته وعق الولد لانه تبى انه مات عن ذفا لانه
امكن تحقيق مقصود العقد بهذا الطريق وان ترك ولدا
مشتري قيل له انما ان تودي بدل الكتابة حاله والارذلة
في البرق لانه لم يولد على الكتابة فلذلك تخير واذا كاتب
المسلم عبده على خيرا وخيرا او على قيمة نفسه فالكتابة
فائدة لانه شرط فاسد داخل في صل العقد فان
ادى المحر عتق لانه وجد شرط العتق ولمعه ان يسعي في قيمته
لانه بدل كتابة فاسدة ولا ينقص من المستي لان المولى عارض
بعقبة باقل منه يتراد عليه لان العبد رضي بالزيادة لانه
لو انفسخ لبطل حقه اذ افسح الى آخر عمره ولا يعق وان كاتبه
على حق وان غير موصوف فالكتابة جائرة لان الكتابة مبادلة
مال مال ربحه من حيث ان العبد مال في حق المولى مبادلة

قال علي وعبد الله بن جودي
مدار كتابته وحكم بحريته وقال
زيد بن ثابت وعبد الله بن عباس لا يعق
مال لم يولد جميع بدل الكتابة وقال
علي بن ابي طالب من عتق بعد
واخذ بهذا القول علماءونا
وهما الله قول علي بن ابي طالب
الوفاء بعتق المولى
وبرغم زعمائهم في حال الحيوة
فقروا بهذا العقد المندوب
اليه شرعا

مال بالميت مال من حيث ان العبد ليس مال في حق نفسه فتردد
بين الجواز والفساد فيجب حمله على الجواز تفصيلا لتصرفه
واذا كاتب عتق من كتابته واحدة بالف ذبح ان ادباه عتقا
وان عزا وذا في البرق جاز **كما لو كان المكاتب واحدا وان كاتبها**
على ان كل واحد منهما ضامن عن الآخر كارت الكتابة والقياس
ان لا يجوز لان القان عن بدل الكتابة لا يجوز وان المكاتب
عن دين واجب لا يجوز ولكن يجوزنا على ان يكون مكاتبه
كل واحد منهما بكل بدل الكتابة عنها فانها ادى عتقا ورجع
على شريكه بنصف ما ادى وان اعق المولى مكاتبه عتق
بعقبة وشط عنه بدل الكتابة **لانه يجب المال للتسليم وقبضته**
له وقد سلمت ولو مات عتق المكاتب لم تنفخ الكتابة وقيل له
اذا المال الى ورثة المولى على نحوه كيد ابودي الى انطال حق
المكاتب وان اغتقه احد الورثة لم ينفذ عتقه لان المكاتب
لا يورث لان سببه ملك ولا يملك بسبب من الاسباب الملك
كالبيع والاستيلاء وان اغتقوه جميعا عتق وشط عنه مال الكتابة
لتقيام مقام المالك واذا كاتب المولى ام ولده يجوز وان مات
المولى عتقت وشط عنها بدل الكتابة لانها عتقت بسبب
اموية الولد وان ولد مكاتبته منه فهي بالخيار ان شئت
ادب فعتقت وان شئت عتقت نفسها حتى يعق عند موته

لكن كلام العاقل

وإذا كاتب عتق من كتابته واحدة بالف ذبح ان ادباه عتقا وان عزا وذا في البرق جاز كما لو كان المكاتب واحدا وان كاتبها على ان كل واحد منهما ضامن عن الآخر كارت الكتابة والقياس ان لا يجوز لان القان عن بدل الكتابة لا يجوز وان المكاتب عن دين واجب لا يجوز ولكن يجوزنا على ان يكون مكاتبه كل واحد منهما بكل بدل الكتابة عنها فانها ادى عتقا ورجع على شريكه بنصف ما ادى وان اعق المولى مكاتبه عتق بعقبة وشط عنه بدل الكتابة لانه يجب المال للتسليم وقبضته له وقد سلمت ولو مات عتق المكاتب لم تنفخ الكتابة وقيل له اذا المال الى ورثة المولى على نحوه كيد ابودي الى انطال حق المكاتب وان اغتقه احد الورثة لم ينفذ عتقه لان المكاتب لا يورث لان سببه ملك ولا يملك بسبب من الاسباب الملك كالبيع والاستيلاء وان اغتقوه جميعا عتق وشط عنه مال الكتابة لتقيام مقام المالك واذا كاتب المولى ام ولده يجوز وان مات المولى عتقت وشط عنها بدل الكتابة لانها عتقت بسبب اموية الولد وان ولد مكاتبته منه فهي بالخيار ان شئت ادب فعتقت وان شئت عتقت نفسها حتى يعق عند موته

واذا

بمستب آية الولد واذا كاتب مدبرته جاز فان مات المولى
فلا مال له سواه في الخيار بين ان تسعي في ثلثي قيمتها وفي جميع
مال الكتابة لانه بالتدبير عتق ثلثها بلا تسعاية والكتابة
وقعت بعد التدبير فثبتت اولت عالم يتناول التدبير وان دبّر
مكاتبه مع التدبير وله الخيار ان شاء على كتابته وان شاء
عجز نفقته فكان مدبر او ان مات المولى ولا مال له فهو بالخيار
ان تسعي في ثلثي مال الكتابة او ثلثي قيمته عند ان حنيفة
رحم الله لان الثلث مستحق بالتدبير المتأخر فيستقطط
به ثلث بدل الكتابة وان عتق المكاتب عبده على حال
لم تجز لانه لا يملك الاعناق ولانه فوق الكتابة وان ذهب
على عوض لم يصح لانه يتزوج ابتداء وان كاتب المكاتب عبده
جاز لانه مكاتب يملك الكتابة فان ادى الثاني قبل ان يعيق
الاول فولاة للمولى لان المكاتب ليس اهلا لان يكون معتقا
فيقع العتق عن المولى والولاة لمن عتق وان ادى بعد عتق المكاتب
الاول فولاة له **كتاب الولد** اذا عتق
الرجل مملوك فولاة له قوله عليه السلام الولد لمن عتق وكذلك
المرأة تعتق فان شرط انه سايبة فالشرط باطل لانه خلاف
النص واذا ادى المكاتب عتق وولاة للمولى لان المولى اعنته
وان عتق بعد موت المولى فذلك واذا مات المولى عتق مدبره

بالمومية

هذا هو الكتاب الذي فيه
الكتاب الذي فيه
الكتاب الذي فيه

هذا هو الكتاب الذي فيه
الكتاب الذي فيه
الكتاب الذي فيه

مدبروه وامتهات اولاده وولاة لهم لانه اغتقم بالتدبير
او الاستيلاء ومن ذلك دارحم محرم منه عتق عليه وولاة لان
شرا القريب عتاق واذا تزوج عبد رجل امة لاخر فاعتق
مولى لامة الامة وهي حامل من العبد عتقت وعتق حملها
تبعها وولاة الحمل لمولى الامة لانثقل عنه ابد الامة معتقة
حقيقة والولاة لمن عتق فان ولدت بعد عتقها الاكثر من ستة
اشهر ولدا فولاة لمولى الامة لانه تعدد اثباته من الاب فان
اعتق الاب جز ولائنه وانتقل عن مولى الامة الى مولى
الاب لان الولد لامة كلحمة النسب والنسب الى الاباء
وانما يكون للامتهات عند الضرورة وقد زالت عمن تزوج
بمعتقة العرب فولدت له اولاد اولا ولدها لموا اليها
عند ان حنيفة رحم الله لان العتق وجد في الامة والولاة لمن
اعتق وولاة العتاقة تفصيل **قوله** عليه السلام لذلك الرجل
الذي اشترى عبدا فاعنته هو اخوك ومولاك فان شحرك
فهو خير له وشر لك وان كفرك فهو شر له وخير لك
وان مات ولم يترك وارثا كنت انت عصبة وان كان للمعتق
عصبة من النسب فهو اولى من المعتق لان النبي عليه السلام
جعل عصبة اذ لم يترك العتيق وارثا فان مات المولى ثم مات
المعتق فببراته لبني المولى دون بناته للحديث المرفوع ليس

العبد

من كان منكم خالفاً ليخلف بالله أو لغيره **فصل**
 في كفارة الظهار لان الله تعالى قال في الظهار
 من قبل ان يتخلف قال في كفارة اليمين أو تحرير رقبة أو حبس
 بلفظة واحدة وإن شاء ركعاً عشرة مساكين **لقول** **تعالى** أو
 كسوتهم كل واحد ثوباً إذا ما تجزى فيه الصلوة لأنه لا بد من
 ان يكون كسوة لاكثر البدن وإن شاء أطعم عشرة مساكين
 كالإطعام في كفارة الظهار **لقول** **تعالى** فكفارة إطعام
 عشرة مساكين من أوسط ما قططعون أو كسوتهم وكلمة
 أو في التكليف يقتضي التحجير فإذ لم يجد يعز أحد هذه الأشياء
 الثلاثة صام ثلاثة أيام متتابعات **لقول** **تعالى** فصيام
 ثلاثة أيام وفي قراءة عبد الله من مسعود رضي الله عنه فصيام
 ثلاثة أيام متتابعات فيقتد المطلق به وإذا قدم الكفارة
 على الجنب لم تجز وقال الشافعي رحمه الله يجوز **لقول**
 علياً كلام من حلف على شيء فقرأ غير ما خيرا منها فليعفو
 عنه ثم ليأت الذي هو خير ولنا أن الكفارة عن الجنابة
 وقيل الجنابة لا جنابة عليه **فصل** ومن حلف على
 معصية مثل أن لا يصلي أو لا يكلم أباه أو ليقول فلان ما ينبغي
 أن يحث نفسه ويكفر عن عيئه **لقول** علياً كلام من حلف
 على شيء فقرأ غير ما خيرا منها فليأت الذي هو خير منها ثم ليكفر
 عن عيئه وليس على الكافر كفارة اليمين لأنها عبادة ومن حرم

فمن كان منكم خالفاً ليخلف بالله أو لغيره **فصل**
 في كفارة الظهار لان الله تعالى قال في الظهار
 من قبل ان يتخلف قال في كفارة اليمين أو تحرير رقبة أو حبس
 بلفظة واحدة وإن شاء ركعاً عشرة مساكين **لقول** **تعالى** أو
 كسوتهم كل واحد ثوباً إذا ما تجزى فيه الصلوة لأنه لا بد من
 ان يكون كسوة لاكثر البدن وإن شاء أطعم عشرة مساكين
 كالإطعام في كفارة الظهار **لقول** **تعالى** فكفارة إطعام
 عشرة مساكين من أوسط ما قططعون أو كسوتهم وكلمة
 أو في التكليف يقتضي التحجير فإذ لم يجد يعز أحد هذه الأشياء
 الثلاثة صام ثلاثة أيام متتابعات **لقول** **تعالى** فصيام
 ثلاثة أيام وفي قراءة عبد الله من مسعود رضي الله عنه فصيام
 ثلاثة أيام متتابعات فيقتد المطلق به وإذا قدم الكفارة
 على الجنب لم تجز وقال الشافعي رحمه الله يجوز **لقول**
 علياً كلام من حلف على شيء فقرأ غير ما خيرا منها فليعفو
 عنه ثم ليأت الذي هو خير ولنا أن الكفارة عن الجنابة
 وقيل الجنابة لا جنابة عليه **فصل** ومن حلف على
 معصية مثل أن لا يصلي أو لا يكلم أباه أو ليقول فلان ما ينبغي
 أن يحث نفسه ويكفر عن عيئه **لقول** علياً كلام من حلف
 على شيء فقرأ غير ما خيرا منها فليأت الذي هو خير منها ثم ليكفر
 عن عيئه وليس على الكافر كفارة اليمين لأنها عبادة ومن حرم

والظاهر ليس من أجل العبادة

على نفسه مما يملكه لم يصح محرما وعليه ان استباحه كفارة
 بمن قال الله تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك
 فبنتي مراضات ثم قال قد فرض الله لجم تحلة ايمانكم فان
 قال غير ذلك في قوله بالفارسية فخره بدست واستيت
 كيرم بترم حرام كان فقهاؤنا يستمزقون ان الطلاق
 من غير نيبة لغلبة العرف في استعمال هذا اللفظ في اليمين
 لا ارادة الطلاق **فصل** ومن نذر نذرا مطلقا فعليه
 الوفاء به **لقوله** عليه السلام من نذر وسمي فعليه الوفاء بما سمى وان
 علق نذره بشرط فوجد الشرط فعليه الوفاء بنفس النذر
 للحديث وعنه ان حنيفة رحمه الله انه رجع عن ذلك رواه
 عبد العزيز بن خالد الترمذي وقال عليه الكفارة **لقوله**
 عليه السلام النذر رعي وكفارته كفارة اليمين وعن محمد رحمه الله
 انه قال ان علقه بشي يريد كونه كما اذا قال ان شفي ابنتي
 مريضى او قدم غايي فعليه الوفاء بالنذر وان علقه بشي
 لا يريد كونه كما اذا قال ان علمت فلان او شربت الخمر
 فعليه الكفارة وان شاد فبالنذر ومن حلف لا يدخل بيتا
 فدخل الكعبة او المسجد او البيعة او الكنيسة لم يحنث لان هذه
 المواضع لا يراد بهذه اللفظة عرفا ولو حلف لا يتكلم وقرا في الصلاة
 لم يحنث لانه ليس بكلام ولو حلف لا يلبس ثوبا فهو لا يست

في قوله
 لا يحنث
 لان
 هذه
 المواضع
 لا يراد
 بهذه
 اللفظة
 عرفا

فزرعه في الحال لم يحنث وقال في روجه الله يحنث وهو
 القياس لانه بقي لا يستبان الساعة اللطيفة ولنا ان هذه
 الساعة غير مرآة باللفظ لان المقصود هو البر واليمن
 البر الا وان يكون هذه الساعة مستثناة وكذلك لو حلف لا يركب
 هذه الدابة وهو راكبها فنزل من ساعته لم يحنث وان ملك
 ساعة واجبا حنث واذا حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها
 لم يحنث بالقعود حتى يخرج ثم يدخل لان الدخول عبارة عن
 الانتقال من الخارج الى الداخل ولو حلف لا يدخل دارا خرابا
 لم يحنث لانها ليست بدار من كل وجه ومن حلف لا يدخل هذه
 الدار فدخلها بعدما تهدمت الدار وصارت صحرا حنث لان
 الكمال المشروط بقضية الاطلاق في الخارج لقعود من حلف لا يدخل
 هذا البيت فدخله بعدما تهدم البيت لم يحنث لانه لم يبق بيتا
 أصلا لانه لا يثبت فيه ومن حلف لا يكلم زوجة فلان وطلقها
 فلان ثم كلمها حنث لان الاضافة الى الزوج للتعريف لا للشرط
 وان حلف لا يكلم عبدا فلان او لا يدخل دار فلان فباع فلان
 داره او عبده فكلم او دخل لم يحنث لان العبد لا يقصد لنفسه
 والدار فكان شرطا ولو حلف لا يكلم صاحب هذا الطبلستان
 فباعه ثم كلمه حنث لان هذا التعريف لا للشرط ولو حلف لا يكلم
 هذا الشاب فكلمه بعد عاشاخ او حلف لا يأكل لحم هذا الحمل فاكله

فدخل دارا

بَعْدَ مَا صَادَ جَدَّ عَاجِنَتْ لَأَنَّ الصِّفَةَ فِي الْحَاضِرِ لَعَنَ **فَصْلٌ**
وَلَوْ طَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ النَّخْلَةِ فَبَعِيَ عَلَى شَرِّهَا لَأَنَّ عَيْنَ النَّخْلَةِ
لَا تَوَكَّلَ وَلَوْ طَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذَا الْبُسْرِ نَاطِلَةً بَعْدَ مَا صَادَ رُطْبًا
لَمْ يَحْتِ لَأَنَّهُ لَمْ يَنْتَقِ بُسْرًا وَقَدْ تَغَيَّرَ خَوَاصُّهُ مِنَ الْعَفْوَصَةِ
وَالْمُخَوَّصَةِ وَلَا كَذَلِكَ الْجَمَلُ وَلَوْ طَلَفَ لَا يَأْكُلُ رُطْبًا فَكُلْ بُسْرًا
مَذْنِبًا حَتَّى عِنْدَ الْخَيْفَةِ لَأَنَّ جَزَائِمَهُ رُطْبٌ وَلَوْ طَلَفَ
لَا يَأْكُلُ لِحْمًا فَكُلْ لِحْمَ السَّمَلِ لَمْ يَحْتِ وَعَنِ ابْنِ يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ
يَحْتِ **لَقَوْلُهُ تَعَالَى** وَهُوَ الَّذِي تَخْرُجُ الْخَرَائِدُ تَاكُلُوا مِنْهُ لِحْمًا
طَرِيًّا لِنَا أَنَّهُ نَاقِصٌ فِي تَعْنِي الْحَمِيَّةِ لِأَنَّ اللَّحْمَ هُوَ الْبَاشِ
مِنَ الدَّمِ وَلَوْ طَلَفَ لَا يَشْرِبُ مِنْ دَجَلَةٍ فَشَرِبَ مِنْهَا بَانًا لَمْ يَحْتِ
حَتَّى يَكْرَعَ مِنْهَا خَرَعًا عِنْدَ الْخَيْفَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ لَأَنَّ دَجْلَةَ إِسْمُ
لَعْنٍ ذَلِكَ النَّهْرُ وَعِنْدَهَا يَحْتِ إِذَا شَرِبَ مِنْهَا بَانًا لَأَنَّهُ
قَدْ يُقَالُ شَرِبَ مِنْ دَجَلَةٍ وَأَبُو خَيْفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ لَا تَشْرِكْ
الْحَقِيقَةَ بِعَيْنِ حَقِيقَةِ اللَّفْظِ وَإِنْ كَانَ الْأَشْتِكَالُ فِي الْمَجَازِ
أَغْلَبَ إِلَّا إِذَا صَارَ كَالْيَعْيُرِ لِلْحَقِيقَةِ مَهْجُورَةً كَأَسْمِ الْقَلْبَةِ
مَعَ الدُّعَا وَلَوْ طَلَفَ لَا يَشْرِبُ مِنْ مَاءٍ دَجْلَةٍ فَشَرِبَ مِنْهَا بَانًا
يَحْتِ لَأَنَّهُ مِنْ مَاءٍ دَجْلَةٍ وَلَوْ طَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الْخَنْطَةِ
فَاكُلْ مِنْ خَبِزِهَا لَمْ يَحْتِ تَوَكَّلْ قَضَا وَعِنْدَهَا يَحْتِ إِذَا أَكَلَ
مِنْ خَبِزِهَا وَلَوْ طَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذَا الدَّقِيقِ فَكُلْ خَبِزَهُ لَأَنَّ الدَّقِيقَ

يَحْتِ

١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠

لَا يُوَكَّلُ وَإِنْ أَشْتَقَّ كَمَا هُوَ لَمْ يَحْتِ لَأَنَّ الْحَقِيقَةَ مَهْجُورَةٌ وَلَوْ
طَلَفَ لَا يَكُلُ فَلَا يَأْكُلُ وَهُوَ يَحْتِ يَسْمَعُ إِلَّا أَنَّهُ نَائِمٌ يَحْتِ
لَأَنَّهُ يُعَدُّ مُكَلِّمًا غَرَفًا لَا يُرَى أَنَّهُ يُقَالُ فَلَانِ كَلَّمَ وَهُوَ نَائِمٌ
وَأَنْ طَلَفَ لَا يَكُلُ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَإِذْنُ لَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ بِالْإِذْنِ حَتَّى كَلَّمَ
يَحْتِ لَأَنَّ الْإِذْنَ يُبَيِّنُ عَنِ الْأَعْلَامِ وَإِذَا اشْتَخَفَ الْوَالِي رَجُلًا
لِيَعْلَمَنَّهُ بِكُلِّ دَاخِلٍ يَدْخُلُ الْبَلَدَ فَمَعْنَاهُ عَلَى خَالٍ وَابْنِهِ خَاصَّةً
لَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ مَرَاجِبِ السِّيَاسَةِ فَيَسْتَقْبِدُ بِهِ بِدَلَالَةِ الْحَالِ
وَمَنْ طَلَفَ لَا يَرُكِّبُ دَابَّةً فَلَانِ فَرَكَبَ دَابَّةً عَمْدَهُ الْمَادُورِينَ
لَمْ يَحْتِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ يَحْتِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى الْعَقْدِ دِينَ
لَأَنَّ الدَّابَّةَ مُدَكِّفَةٌ فَلَانِ حَقِيقَتُهُ وَلَهَا أَنَّهُ لَا يَنْسَبُ إِلَى فَلَانٍ
عَادَةً وَلَوْ طَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فَوَقَّفَ عَلَى سَطحِهَا أَوْ دَخَلَ
دَهْلِيزَهَا يَحْتِ لَأَنَّهُ يُعَدُّ دَاخِلًا لِأَنَّهُ لَوْ جَلَسَ عَلَى سَطحِ
الْمَسْجِدِ مُقْبِدًا يَأْكُلُ أَمَامَ مَجُوزٍ وَفِي غُرْفٍ بِإِدْنِ بَيْتِي لَمْ يَحْتِ
إِذَا وَقَّفَ عَلَى سَطحِهَا لَأَنَّهُ لَا يُعَدُّ بِهِ دَاخِلًا فَإِنْ وَقَّفَ فِي طَاقِ الْبَابِ
يَحْتِ لَوْ جَرَّدَ الدُّخُولَ وَإِنْ كَانَ الْبَابُ مُغْلَقًا وَهُوَ يَبْقَى خَارِجَ الدَّارِ
لَمْ يَحْتِ لَأَنَّهُ لَا يُعَدُّ بِهِ دَاخِلًا وَلَوْ طَلَفَ لَا يَأْكُلُ السَّوَابِقَ عَلَى اللَّحْمِ
ذَوْنَ الْبَادِجَانِ وَالْجَمْرَ لِلْعَادَةِ وَلَوْ طَلَفَ لَا يَأْكُلُ الطَّبِيخَ
فَهُوَ عَلَى مَا يَطْبَخُ مِنَ اللَّحْمِ كَأَنَّهُ فِي غُرْفِهِمْ وَلَوْ طَلَفَ لَا يَأْكُلُ الرُّؤُوسَ
فَالْيَمِينَ عَلَى مَا يَكْبِتُ فِي التَّنَائِيرِ وَيَبَاعُ فِي الْمَضْرَجِ قَالُوا يَحْتِ

فَهُوَ

مَطْلَبٌ

بأكل رؤس الغنم وفي رؤس البقر اختلفوا الاختلاف عرفت
 ولو حلف لا يأكل خبزاً فهو على ما تعاد فوه خبزاً حتى لو أكل
 خبزاً حتى لو أكل خبزاً حتى لا ينجح لأنه لا بعد خبزاً مطلقاً
 وكذا لو أكل خبزاً بالأرض والعراق ونحوه إن كان يكون بطبرستان
 أو حيث يعد خبزاً مطلقاً وقد عرفت أن الألفاظ تختلف
 باختلاف الأعصار والامصار **فصل** ولو حلف
 لا يبيع ولا يشتري ولا يواجر فوكل من يفعل ذلك لم يحنث
 لأن حقوق هذه العقود تعود إلى العاقد لا إلى الأمر ولو
 حلف لا يتزوج أو لا يطلق أو لا يعتق فوكل لذلك
 يحنث لأن حقوق هذه العقود ترجع إلى الأمر لا إلى العاقد
 ولو حلف لا يجلس على الأرض فجلس على سباط أو حصير لم يحنث
 لأنه لا يعد جالساً على الأرض ولو حلف لا يجلس على سرير
 فوقه سباط أو حصير يحنث لأنه يعد جالساً على السرير
 وإن جعل فوقه سرير آخر وقد كان حلف لا يجلس على هذا السرير
 يجلس على الأعلى لم يحنث لأنه لا يعد جالساً على ذلك ولو حلف
 لا ينام على الفراش فنام عليه وفوقه قرام يحنث لأنه يعد نائماً
 على ذلك الفراش فإن جعل فوقه فراشاً آخر فنام عليه لا يحنث
 ومن حلف يميني **وقال** أن شاء الله فتبطل يمينه فلا يحنث عليه
 لما عرفت في الطلاق ولو حلف ليمائنه أن استطاع الصلوة

الطلاق

يعود

فهي لا على استطاع

دون القدرة إلا إذا نوى لأن الاستطاعة العرفية سلاكة
 الآلات **قال** الله تعالى ويهدى على الناس حج البيت من استطاع
 إليه سبيلاً **فصل** ولو حلف لا يحكم فلا تأمينا وزناً
 أو الحين أو الزمان فهذا على سنة أشهر إلا إذا نوى لأن الحين يذكر
 لساعة **قال** الله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تغيرون
 بدلالة الحال لأن الغضبان لا يعزم على ترك كلامه ساعة
 ولا يكتب به وقد يذكر لسنة أشهر **قال** الله تعالى لو نسي
 أكلها كل حين ابذرها لا تختر فيحمل على الأقل للتيقن به وكذا
 الدهر عند أبي يوسف ومحمد وجمها الله وفي الجامع الكبير **وقال** الله
 على أن أصوم الدهر فقلبي صوم العمر **قال** أبو حنيفة لا أدري
 ما الدهر ولو حلف لا يأكله أياماً فهو على ثلاثة أيام لأنه أقل الجمع وقد
 ذكره مسكراً ولو حلف لا يأكله الأيام قال أبو حنيفة لا يأكله الأيام
 حلف لا يأكله الشهر وهذا على اثنا عشر شهراً ولو حلف لا يأكله السنين
 فهذا يقع على العمر وعند أبي حنيفة يقع على العشرة في الأيام والشهور
 والسنين لها أن المعروف بالالف واللام ينصرف إلى المعهود فالأيام
 المعهودة أو جنسها إلى أن تبلغ حد التكرار وهي سبعة وفي الشهور
 اثنا عشر وفي السنين العمر ولا يحنث حنيفة رحمه الله أن يحنث الجمع لا يريد
 على العشرة لفظاً إلا يرى أنك تقول ثلاثة أيام وأربعة أيام
 إلى تسعة أيام وعشرة أيام ثم تقول أحد عشر يوماً **فصل**

ويراد به ٤
 وقد يذكر ويراد به
 قال الله عز وجل
 إلا أن حين من الدهر
 وهو على عشرة أيام عند
 أبي حنيفة رحمه الله



بأكل رؤس الغنم وفي رؤس البقر اختلفوا اختلف عرفتهم
 ولو حلف لا يأكل خبرا فهو على ما تعاد فوه خبرا حتى لو اكل
 خبرا حتى لو اكل خبر الجوز ينج لا يحنث لانه لا بعد خبرا مطلقا
 وكذا لو اكل خبر الارز بالعراق ونحوه اثنان لان يكون بطنستان
 او يحنث بعد خبرا مطلقا وقد عرفت ان اللفاظ تختلف
 باختلاف الاعصار والامصار **فصل** ولو حلف
 لا يبيع ولا يشتري ولا يواجر فوكل من يفعل ذلك لم يحنث
 لان حقوق هذه العقود تعود الى العاقد لا الى الامر ولو
 حلف لا يتزوج او لا يطلق او لا يعتق فوكل لذلك
 يحنث لان حقوق هذه العقود ترجع الى الامر لا الى العاقد
 ولو حلف لا يجلس على الارض فجلس على بساط او حصير لم يحنث
 لانه لا يعد جالسا على الارض ولو حلف لا يجلس على سرير
 فوجه بساط او حصير يحنث لانه يعد جالسا على السرير
 وان جعل فوقه سريتا آخر وقد كان حلف لا يجلس على هذا السرير
 يجلس على الاعلى لم يحنث لانه لا يعد جالسا على ذلك ولو حلف
 لا ينام على الفراش فنام عليه فوجه قرام يحنث لانه يعد نائما
 على ذلك الفراش فان جعل فوقه فراشا آخر فنام عليه لا يحنث
 ومن حلف يميني **فقال** ان شاء الله فتصل يمينه فلا يحنث عليه
 لما مر في الطلاق ولو حلف لباتيته ان استطاع الصلوة

الطلاق

يعود

فصل في الاستطاعة

دون القدرة الا اذا نوى لان الاستطاعة العرفية سلامة
 الا لان **قال** الله تعالى ويهدى على الناس حج البيت من استطاع
 اليه سبيلا **فصل** ولو حلف لا يحكم فلا يحنث اوزما فاما
 او الحين او الزمان فهذا على سنة اشهر الا اذا نوى لان الحين يذكر
 لساعة **قال** الله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تشرقون
 بدلالة الحال لان الغضبان لا يعزم على ترك كلامه ساعة
 ولا يكتفي به وقد ذكر ليلة اشهر **قال** الله تعالى ثوبتي
 اكلها كل حين يذكر للاكثر فيحمل على الأقل لليقين به وكذا
 الدهر عند اي يوسف ومحمد وجمعهما الله وفي الجامع الكبير **قال** الله
 على ان اصوم الدهر تغلبه صوم العمرة **قال** ابو حنيفة لا اذكر
 ما الدهر ولو حلف لا ياكله اياما فهو على ثلاثة ايام لانه اقل الجمع وقد
 ذكره مكراد ولو حلف لا ياكله الايام قالوا هو على ايام الاسبوع ولو
 حلف لا ياكله الشهر فهذا على اثنا عشر شهرا ولو حلف لا ياكله السنين
 فهذا يقع على العمرة وعند ابو حنيفة يقع على العشرة في الايام والشهور
 والسنين لهما ان المعروف بالالف واللام ينصرف الى المعهود والايام
 المعهودة او جنسها الى ان تبلغ حد التكرار وهي سبعة وفي الشهور
 اثنا عشر وفي السنين العمرة والسنين حنيفة رحمه الله ان حلف الجمع لا يزيد
 على العشرة لفظا الا يرى انك تقول ثلاثة ايام واربعة ايام
 الى تسعة ايام وعشرة ايام ثم تقول اجد عشر يوما **فصل**

في حكمه

ويراد به 4
 وقد يذكر ويراد به
 قال الله تعالى
 الا ان حنث من الدار
 وهدى
 فهو على عشرة ايام عند
 ابو حنيفة رحمه الله



لَيَفْعَلَنَّ مطلقا

ولو حلف لا يفعل كذا فعليه تركه ابدًا لانه لا يصير تاركًا
له الا بتركه ابدًا ولو حلف ليفعل كذا فعليه مرة واحدة
لانه يعد فاعلا له بفعله مرة واحدة ولا يعد تاركًا
له الا بتركه في العزم ولو حلف لا يخرج امرأته الا باذن
فادى لها مرة خرجت ثم خرجت مرة اخرى بغير اذن
جنت ولا بد من الاذن في كل مرة لانه تلى خروجها واستثنى
خروجها باذن فلا ينتهي مرة ولو قال الا ان اذن لك فادى
لها مرة واحدة خرجت ثم خرجت بعد ذلك بغير اذن لم
يجزئ لان كلة الا ان حكى عندنا وحتى للغاية وعند
الغاية ينتهي ما يتناول له صدر الكلام ولا كذلك الاستثناء
ولو حلف لا يتغدى فالغدا الاكل من طلوع الفجر الى الظهر
كذلك العزف والعشاء من صلاة الظهر الى نصف الليل والشحور
من نصف الليل الى طلوع الفجر **فصل** ولو حلف
ليقتضيه حقه الى قريب فهو مادون الشهر لانه يعد قريبا
ولو قال الى بعيد فهو اكثر من الشهر لا يجرى انه يقال لقد
بعد العهد ولم العقد منذ شهر ولو حلف لا يسكن هذه الدار
فخرج منها بنفسه وترك اهله ومعتاها فيها جنت لانه يعد
شاكنا فيها باهله وبنفسته فلا ينظر سكونه باحد هما
ولو حلف ليصعدن السماء او ليقلبن هذا الحجر ذهبا انعقدت

يمينه لانه ممكن عقلا وجنت عقيها التقذر والبرعادة
ولو حلف ليقتضيه فلان اذينه اليوم نقضاه ثم وجد فلان
بقتضها زبونا او بهرجة او مسكفة لم يجزئ الخالف لانه
نقضه حقه لان هذه الاشياء من جنس حقه والديون تقضى
بامثالها وان وجدها رصا او متوقفة جنت لان شرط
جنته عدم القضاء ولم يقض لان الرصاص والمتوقفة
ليسا من جنس الدرهم ولو حلف لا يقبض حقه درهمين
فقبض بقبضه لم يجزئ لانه ذكر حقه نعتا بالاضافة فيعرف
الى الكل فان قبض الكل متفرقا جنت لانه قبض حقه متفرقا
وان قبض دينه في وزنين لم يتشاكل بينهما لا بعمل الوزن لم يجزئ
لان ذلك يعد قبضا جملة لا متفرقا ومن حلف لبائتين البصرة
فلم يأتها حتى مات جنت في اخر جزو ومن اجزاء حيوة لانه
يصير تاركًا للباقيان بتركه في جميع عمره وذلك انما ينتهي باخره

كتاب الحدود

قال البيهقي ان يشهد اربعة من اليهود بنينا **القول تعالى** ثم لم يأتوا
بأربعة شهداء فينبغي ان يشهدوا على رجل وامرأة بالزنا فيستألفهم
الامام عن الزنا ما هو وكيف هو واين ذنبي وعن ذنبي وحتى
ذني تكلفا لذكر الحديث اذ ذوا الحدود وما استطعتم
فلا يحط الامام في العقوبة من ان يحط في العقوبة فاذا بينوا ذلك

بالبيهقي

بالشبهات

ليكون تمام النعمة بسبب التكامل الجنابة والعقوبة وقال
 الشافعي رحمه الله الاسلام ليس بشرط ولا يجمع في المحسنين الجلد
 والرجم لان كل واحد منهما كاف لان الله تعالى قال فاجلدوا
 وفي حديث عمر رضي الله عنه الشيخ والشيعة اذا زنيا فاجزوها
 البتة نكاحا لا من الله ولا يجمع في البكرين الجلد والنفي وذلك الحديث
 وهو **قوله** عليا السلام خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن
 سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام واليتيم باليتيم
 جلد مائة ورجم بالغارة انسخ **بقوله تعالى** الزانية والزاني
 فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال الشافعي رحمه الله النفي
 حد بالحديث وعندنا ليس بحد الا ان يرى ذلك مصلحة فيغربة
 على قدر ما يرى لان النبي عليا السلام نفي هيت المحدث عن مكة وغرب
 عمر رضي الله عنه نصرت المحتاج واذا اذني المريض وصدته الرجم رجم
 في الحال لانه للاهل ان كان جلد الجلد لم يجلد حتى يصبر
 لانه للتأديب والجلد في المرض زجما كان اهلا كان واذا زنت
 الحامل لم يحد حتى تضع حملها لان في ذلك اضرار بالولد الذي لم يكن
 فان كان جلد الجلد ترك حتى يتغالي كبد يصيب الجلد
 مهلكا وان كان الحد هو الرجم يرمي في الحال **فصل**
 واذا شهد الشهود بحد متقادم لم يمنعهم عن اقامته بعدد ممن
 الاقام لم تقبل شهادتهم الا في حد القذف خاصة لقول عمر رضي الله عنه

١٤ قاصر
 لتخفيف

من نفاسها

وإذا شهد الشهود بحد متقادم لم يمنعهم عن اقامته بعدد ممن
 الاقام لم تقبل شهادتهم الا في حد القذف خاصة لقول عمر رضي الله عنه

ايمانهم وشهدوا ولم يشهدوا عند حضرته فانما هم شهود
 صغن ولا شهادة لهم الا في حد القذف لانه لا يصح الشهادة
 به الا بعد الدعوى ومن وطئ اجنبية فيما دون الفرج عذر
 لانه يحتاج الى تقويمه ولا حد على من وطئ جارية ولده وولد
 ولده وان قال علمت انها على حرام **لقول** عليا السلام انت وما لك
 لا يملك فهذا اذ رث شبهة دارية للحد واذا وطئ جارية ابيه
 او امه او زوجته او وطئ العمد جارية مولاه وقال عليا السلام
 على حرام حد لانه لا شبهة في المحل وان قال ظننت انها تجلي
 لم يحد لوجود شبه الاشتباه ومن وطئ جارية اخيه او عمة
 وقال ظننت انها على حرام لانه لا شبهة في المحل وان قال ظننت انها على حرام
 ومن وطئ جارية اخيه او عمة وقال ظننت انها على حرام
 حد لانه ليس بموضع الاشتباه ومن زنت ابنة غير امراته
 وقلن النساء انما زوجت فوطيها لا حد عليه لانه موضع الاشتباه
 وعليه المهر ومن وجد امرأة على فراشه فوطيها فعليه الحد
 لانه ليس بموضع الاشتباه اذا لم تكن زنت ابنة ومن تزوج
 امرأة لا يحل نكاحها فوطيها لم يحث عليه الحد عندنا في حنيفة
 رحمه الله لان النكاح يبيح فاوردت شبهة الاباحية وعند
 ابي يوسف ومحمد رحمه الله يحث عليه الحد لان النكاح عدم لانه
 لم يصف الى محله قيلوا ومن اتى امرأة في موضع المكروه او عمل عمل

٩٧
 انما شهدوا وشهدوا ولم يشهدوا عند حضرته فانما هم شهود
 صغن ولا شهادة لهم الا في حد القذف لانه لا يصح الشهادة
 به الا بعد الدعوى ومن وطئ اجنبية فيما دون الفرج عذر
 لانه يحتاج الى تقويمه ولا حد على من وطئ جارية ولده وولد
 ولده وان قال علمت انها على حرام **لقول** عليا السلام انت وما لك
 لا يملك فهذا اذ رث شبهة دارية للحد واذا وطئ جارية ابيه
 او امه او زوجته او وطئ العمد جارية مولاه وقال عليا السلام
 على حرام حد لانه لا شبهة في المحل وان قال ظننت انها تجلي
 لم يحد لوجود شبه الاشتباه ومن وطئ جارية اخيه او عمة
 وقال ظننت انها على حرام لانه لا شبهة في المحل وان قال ظننت انها على حرام
 ومن وطئ جارية اخيه او عمة وقال ظننت انها على حرام
 حد لانه ليس بموضع الاشتباه ومن زنت ابنة غير امراته
 وقلن النساء انما زوجت فوطيها لا حد عليه لانه موضع الاشتباه
 وعليه المهر ومن وجد امرأة على فراشه فوطيها فعليه الحد
 لانه ليس بموضع الاشتباه اذا لم تكن زنت ابنة ومن تزوج
 امرأة لا يحل نكاحها فوطيها لم يحث عليه الحد عندنا في حنيفة
 رحمه الله لان النكاح يبيح فاوردت شبهة الاباحية وعند
 ابي يوسف ومحمد رحمه الله يحث عليه الحد لان النكاح عدم لانه
 لم يصف الى محله قيلوا ومن اتى امرأة في موضع المكروه او عمل عمل

وإذا شهد الشهود بحد متقادم لم يمنعهم عن اقامته بعدد ممن
 الاقام لم تقبل شهادتهم الا في حد القذف خاصة لقول عمر رضي الله عنه

مُسْتَلَى مَا هُوَ شَرُّهُ وَكَذَلِكَ الْعَقَّةُ عَنِ الزَّنا لَأَن يَكُونَ
 كَاذِبًا فِي قَدْرِهِ وَمَنْ نَفَى نُسَبَ غَيْرِهِ فَقَالَ لَسْتُ لِأَبِيكَ أَوْ يَا ابْنَ
 الزَّانِيَةِ وَأَمَّا مُحَصَّنَةٌ مَبْتَنَةٌ فَطَالَ ابْنُ حَتْمَةَ حَتْمَةُ
 الْقَاذِفِ لِأَنَّهُ قَذَفَ مُحَصَّنَةً وَقَدْ طَالَ مَوْلَاهُ الْمَطَالِبَةُ
 لِنَفْيِ الْغَارِ عَنْ نَفْسِهِ وَلِهَذَا قُلْنَا أَنَّهُ لَا يَطْلُبُ بِالْحَدِّ وَالْمَقْدُونِ
 مَيِّتٌ الْأَمْنُ يَقَعُ الْقَذْحُ فِي نُسَبِهِ يَقْدَرُ بِهِ وَإِذَا كَانَ الْهَيِّ الْمَقْدُونُ
 مُحَصَّنًا كَانَ لِابْنِهِ الْكَافِرِ وَالْقَبْدَانِ يَطْلُبُ بِالْحَدِّ لِأَنَّهُ لَا خُلُقَ فِي
 الْمَطَالِبَةِ وَلَا فِي أَحْصَانِ الْمَقْدُونِ وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ أَنْ يَطْلُبَ مَوْلَاهُ
 يَقْدَفُ أَمَّهُ الْجُرْمُ **أَقُولُ** عَلَيْهِ الدِّمَامُ لَا يَقْدَرُ وَالذَّبُولُ بِهِ
 وَلَا يَسْتَدِيعُهُ وَإِنْ اقْتَرَبَ يَقْدَفُ ثُمَّ رَجَعَ لَا يَقْبَلُ رَجُوعُهُ
 لِتَعْلُقِ حَقِّ الْمَقْدُونِ بِهِ وَمَنْ قَالَ لِلْعَبْدِ يَا نَبِيَّ لَمْ يَحْدِ
 لِاحْتِمَالِ عَدَمِ الْقَذْفِ وَأَنْ قَالَ لِرَجُلٍ يَا ابْنَ عَمٍّ أَوْ لِبَيْتٍ
 يَقْدَفُ لِأَنَّهُ بِشَيْبَةِ بَاءِ السَّاءِ **أَطْرَافُ** دَمْدَمًا وَمِنْ وَطِي
 وَطِيًا جَرَامًا فِي غَيْرِ حِلِّهِ لَمْ يَحْدِ قَاذِفُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقِ مُحَصَّنًا وَالْمَلَأَنَةُ
 يُولَدُ لَا يَحْدِ قَاذِفُهَا لِأَعَادَةِ زَنَاهَا وَهِيَ وَلَدُ غَيْرِ ثَابِتِ النُّسَبِ
 وَمَنْ قَذَفَ سَيِّئًا بِغَيْرِ الزَّنا فَقَالَ يَا فَاسِقُ يَا كَاذِبُ يَا خَائِفُ سَأَحْبِبُ
 عَزْرَ نَفْسِي لِلْغَارِ عَنْهُمْ لِأَحْصَالِ أَنْ يَكُونَ صَادِقًا وَأَنْ قَالَ يَا جَاهِلُ يَا خَذِرُ
 لَمْ تَعَزَّرْ لِأَنَّهُ لَا يُلْحِقُهُمُ الْغَارُ لِلتَّبَيُّنِ بِكَذِبِهِ **فَصْلٌ**
 وَالنَّعْزِيرُ أَكْثَرُهُ تِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ سَوْطًا وَأَقْلَهُ ثَلَاثُ جَلْدَاتٍ

أَيُّ قَوْلٍ فِي الْقَدْرِ
 وَأَيُّ قَوْلٍ فِي الْقَدْرِ
 وَأَيُّ قَوْلٍ فِي الْقَدْرِ

سَمِعْتُ أبا جَرِيرٍ يَقُولُ
 سَمِعْتُ أبا جَرِيرٍ يَقُولُ
 سَمِعْتُ أبا جَرِيرٍ يَقُولُ

وَلَمْ يَحْدِ

جَلْدَاتٍ أَوْ مَا يَرَاهُ الْأَعْمَامُ لِأَنَّ الْمُقْصُودَ تَعْدِيمُهُ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ
 يَبْلُغُ بِالتَّعْزِيرِ خَمْسَةً وَتِسْعِينَ سَوْطًا **أَقُولُ** عَلَيْهِ الدِّمَامُ مَنْ يَبْلُغُ
 حَدًّا فِي غَيْرِ حَدِّهِ هُوَ مِنَ الْمُعْتَدِينَ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ
 حَدُّ الْقَذْفِ عَلَى الْعَبْدِ أَرْبَعُونَ فَلَا يَبْلُغُ وَيَنْقُصُ عَنْهُ بِوَاحِدَةٍ
 وَأَنْ جَبَسَتْ بَعْدَ التَّعْزِيرِ بِحُجُورِ أَنْ رَأَى الْأَعْمَامُ الصَّالِحُ نَيْبَهُ
 وَأَشَدُّ الْخَرَابِ لِلتَّقْزِيرِ لِأَنَّهُ نَقَصَ عَدَدَهُ فَلَوْ خِفْتُ لَمْ يَفِدْ
 التَّادِيْبُ ثُمَّ حَدُّ الزَّنا بِالتَّعَاطُفِ الْخَنَائَةِ ثُمَّ حَدُّ الشَّرْبِ لِأَنَّ
 ثَبُوتَهُ بِالْإِجْمَاعِ مِنَ الْعَقَابَةِ وَحَى اللَّهُ عَنْهُمْ لَا بِالْإِجْمَاعِ ثُمَّ حَدُّ
 الْقَذْفِ لِأَنَّهُ عُوقِبَ بِرَدِّ الشَّهَادَةِ وَمَنْ حَدُّهُ الْأَسَامُ
 أَوْ عُذْرُهُ قَامَتْ قَدْحُهُ هَدْرًا لِأَنَّهُ بِأَمْرِ الْأَعْمَامِ وَإِذَا حُدَّ
 الْمُسْلِمُ فِي الْقَذْفِ سَقَطَتْ شَهَادَتُهُ وَإِنْ تَابَ **أَقُولُ** **تَعَالَى**
 وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَإِنْ حُدَّ الْكَافِرُ فِي الْقَذْفِ ثُمَّ أَسْلَمَ
 قَبِلَتْ شَهَادَتُهُ لِأَنَّ شَهَادَةَ الْأَوَّلَى مُرَدُّوَةٌ وَإِنَّمَا حَدَّثَ
 لِعَادِلِكِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ عَلَى الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ جَمِيعًا وَأَمَّا أَعْلَمُ
كِتَابُ الشَّرْقَةِ وَيُطْلَعُ الطَّرِيقُ إِذَا
 شَرِقَ الْعَاقِلُ الْبَالِغُ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ أَوْ مَا يَبْلُغُ قِيَمَتَهُ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ
 مُضْرُوبَةً مِنْ جُرْزٍ لَا شُبُهَةَ فِيهِ وَجِبَ الْقَطْعُ **أَقُولُ** **تَعَالَى**
 وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا وَالْقُذُومُ وَالْجُرْزُومُ وَالْقَطْعُ
 سَعَا لِإِظْلَامِ الْبَيْتِ وَجِبَ الْقَطْعُ بِأَقْدَارِ مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ

رحمة الله

الصلوات

أَوْ غَيْرَ مَضْرُوبَةٍ

عَنْ نَاطِلَانَ ابْنِ يُونُسَ وَرَحِمَهُ اللَّهُ

البريد الجديد

لا يقدر الباقى من الذى

بِقِسْمِ رَع

الحساب ولا في سيرة كل ولا في عهد ولا ديت لانها مما يوجد
مباحة ولا في ذوق ولا في طبل ولا في مزمار لقصور عزمها
ويقطع في الشاج والقتا والكنوس والصندل لانها لا يوجد
مباحة في دار الاسلام واذا اتخذ من الخشب او ابي وابواب
قطع فيها لانها لا يوجد مباحة ولا قطع على خاين ولا خائنة
لقوله عليها السلام لا قطع في خريصة الجمل والخاين حرزه
اقصر وكذلك المنقب والمحتمل ولا يقطع النباش وقال
الشافعي رحمه الله يقطع لحديث عايشة رضي الله عنها تارق
امواتنا كتارق احيانا لنا ان المألتية خلا في الحوز حلالا
ولا يقطع التارق من بيت المال لان له فيه شركة ولا من مال
للتارق فيه شركة **فصل** في المشبهة **فصل** في قطع يمين
التارق في قرابة عبد الله بن مسعود فاقطعوا ايمانها وياقطع
من الذند كذا روى بحسن لانه التاديب لله الهلاك وان
سرق ثانيا قطع رجله اليسرى **لقوله تعالى** او قطع ايديهم
وازجلهم من خلاف وان سرق ثالثا لم يقطع وقال الشافعي رحمه الله
يؤتى على اظرافه الاربعة **لقوله** عليها السلام من سرق فاقطعوه
فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه ولنا انه انلاف يحسن النفع
فيكون اهلاكا ويحذر في السجن حتى يموت ويظهر على وجهه
شمارجل صاج واذا كان المارق اشل اليد اليسرى او اقطع

او مقطوع الرجل اليمنى لم يقطع لانه يودي الى التلافه
 في حق منفعة البظر والمشي ولا يقطع السارق الا ان
 تخضر المشروق منه فيطال بالسرقة ليظهر سرقة
 مال الغني فان ذهبها من السارق او باعها اياه ونقصت
 قيمتها من النصاب لم يقطع لانه لم يوجد الخصومة عند
 القطع **فصل** في الحرز ومن سرق من ابويه
 او ولديه او ذى محرم منه لم يقطع لانه لو ادخل بيوت هؤلاء
 من غير اذن فلم يوجد الحرز وكذلك اذا سرق احد الزوجين
 من الآخر او العبد من سيده او امرأة من سيدها او زوج من
 والي من مكاتبه لانه يجوز له ان يدخل بيوت هؤلاء والحرز
 على ضربين حرز بمعنى فيه كالبثوث والدور وحرز بالحفاظ
 فمن سرق شيئا من حرز او من غير حرز وصاحبه عنده بحفظه
 يحكم عليه بالقطع لانه محرم بحفظه ولا يقطع على من سرق من
 حمام او من بيت اذن للناس في دخوله لعدم الحرز ومن
 سرق من المسجد متاعا وصاحبه عنده يقطع لانه محرم به ولا يقطع
 على الصيغ اذا سرق ممن اضافه لعدم الحرز واذا نكح اللص
 البت فلا يقطع عليهما لان الاخذ لم يدخل الحرز والداخل لم يخرج
 المال من الحرز وان القاه في الطريق فخرج واخذه قطع وكذلك
 ان حمله على خمار فساقه واخرجه لانه وجد الاخذ والخراج اذا

ان اذا كان من غير الحرز لم يقطع

هذا هو المتن في نسخة
 من نسخة
 من نسخة

واذا دخل الحرز جماعة فتولى بعضهم الاخذ فطعوا جميعا لان
 سرقته هكذا تكون ولانه انما ياخذ بقوة يدهم ومن نكح البت
 واخذ يده فيه واخذ شيئا لم يقطع لان الدخول فيه ممكن فلا يعد
 ناقضا للحرز بذلك القدر واذا دخل يده في صندوق الصير في
 او في حيب غيره او في كمن غير واخذ المال قطع لانه لا يمكن
 هتك الحرز فيه بالكره هذا **فصل** ومن سرق عينا
 فقطع فيها وودها ثم عاد فسرقها وهي كالحال لم يقطع لانه قاتت
 عصمته لانه صار معصوما لله تعالى حيث قطع به والقطع
 حق الله تعالى على الخلو من فان تغيرت عن حالها مثل ان يكون
 غملا فسرقه فقطع فيه فرده ثم نسي فعاد فسرقه قطع لانه
 صار شيئا اخر الا يترك ان من عصبت غملا فنتسج انقطع حق
 المالك عنه وان قطع يد السارق والعين قائمة في يد وودها لان
 على البت ما اخذت حتى يرد وان كانت هالكة لم يضمن عندنا بالقطع
 مع الضمان لا يجتمعان وقال الشافعي رحمه الله يجتمعان لانه
 مال معصوم للمالك فيضمن ولنا انه معصوم لله تعالى لم يقطع
 فلا يبقى معصوما للعبد فلا يضمن واذا ادعى السارق ان العين
 المسروقة مثله سقط القطع عنه وان لم يقم بينه لان
 الشبهة كافية له في الحد **فصل** واذا خرج جماعة
 متنعين او واحد يقدر على الامتناع فقتلوا قطع الطريق فاخذوا

ضمن

قِيلَ لَنْ يَأْخُذُوا مَا لَا أُوتُوا قَتَلُوا أَنْفُسَهُمْ أَلَا تَتَذَكَّرُونَ
يُحْدِثُوا قَوِيَّةً وَأَنِ اخْذُوا مَا لَمْ يُحْدِثُوا فَادَّبْتُمْ
عَلَى جَمَاعَتِهِمْ أَصَابَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَشْرَةٌ ذَٰلِكَ فَمَا أَصَادُوا مَا يَبْلُغُ
قِيَمَتَهُ ذَٰلِكَ قَطَعَ الْأَعْمَى أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ وَأَن قَتَلُوا
وَلَمْ يَأْخُذُوا بِالْمَالِ فَمَتْلَمُ حَدَّثَنَا اللَّهُ تَعَالَى أَنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ
اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَيْسَ بِغَيْرِ الْقَتْلِ وَالَّذِي يَقْتُلُ الَّذِي أَخَذَ مَالًا
وَلَمْ يَقْتُلْ يَقْطَعُ يَدَهُ وَرِجْلَهُ مِنْ خِلَافٍ وَالَّذِي أَخَافُ مِنْ بَنِي مِنْ
الْأَرْضِ بِالْحَبْسِ فَإِنْ قَتَلُوا نَفَعْنِي الْأَوْلِيَاءُ لَمْ يَكُنْ لِي فِي عَفْوِهِمْ
لَا نَهْ جَدٌّ وَأَن اخْذُوا مَالًا وَقَتَلُوا أَمَّا الْأَعْمَى بِالْحَبْسِ أَوْ شَا
قَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ وَقَتَلَهُمْ وَصَلَبَهُمُ الْقَطْعُ بِأَخْذِ
الْمَالِ وَالْقَتْلِ وَالصَّلْبُ بِالْقَتْلِ وَأَن شَا قَتَلَهُمْ وَأَن شَا صَلَبَهُمْ
حَيًّا وَيَنْبَغُ بَطْنُهُمْ بِرُمْحٍ إِلَى أَنْ يَمُوتُوا أَوْ يَصْلُبَ الثَّرَمِ
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَا يَأْتِيهِمْ يَوْمَئِذٍ الْإِنْسَانُ بِشَيْءٍ فَإِنْ كَانَ
فِيهِمْ صَبِيٌّ أَوْ مَجْنُونٌ أَوْ ذُو رَجَمٍ مَحْرُومٍ مِنَ الْقَطْعِ عَلَيْهِ
سَقَطَ الْحَدُّ عَنْ الْبَاقِينَ لِأَنَّهُمْ شَرِكَةٌ أَوْ رِثَةٌ شَبِيهَةٌ
وَصَارَ الْقَتْلُ لِلْأَوْلِيَاءِ أَوْ شَا وَقَتَلُوا أَوْ شَا وَأَعْنُوا لَأَن
الْحَدَّ سَاقِطٌ وَهَذَا قِصَاصٌ وَأَن يَأْخُذَ الْفِعْلُ أَصْلَهُ أَوْ جَرَى الْحَدُّ
عَلَى جَمَاعَتِهِمْ لِأَنَّهُ الْقَاتِلُ إِنَّمَا تَحْتَمِلُهُ بِقُوَّةِ الدَّوَاءِ وَالْمَعِينِ
كتاب السير الجهاد فَرَضَ عَلَى الْكُفَّاءِ

والقتل

السير الجهاد فَرَضَ عَلَى الْكُفَّاءِ
أو كُنِيَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا
السير الجهاد فَرَضَ عَلَى الْكُفَّاءِ
أو كُنِيَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا
السير الجهاد فَرَضَ عَلَى الْكُفَّاءِ
أو كُنِيَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا

أو كُنِيَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا
السير الجهاد فَرَضَ عَلَى الْكُفَّاءِ
أو كُنِيَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى
أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْبَابِ الْوَاردَةِ فِي الْجِهَادِ
وَأَذًا قَامَ بِهِمْ قَوْمٌ مِنَ النَّاسِ سَقَطَ عَنْ الْبَاقِينَ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِي فِي عَفْوِهِمْ
أَعْلَى كَلِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِهِ أَحَدٌ أَيْ جَمِيعُ النَّاسِ يَتْرَكُ الْجُمُوعَ
الْخِطَابِ وَقَتَلُوا الْكُفَّارَ وَاجِبٌ وَأَنَّهُمْ يَتْرَكُونَ الْقَوْلَ تَعَالَى أَتَقْتُلُوا
الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا يَحِبُّ الْجِهَادُ عَلَى صَبِيٍّ وَلَا عَلَى امْرَأَةٍ
وَلَا عَلَى أَعْمَى وَلَا مُنْقَعِدٍ وَلَا قَطْعٍ **لَقَوْلُهُ تَعَالَى** لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى خُرُجُ الْإِبَةِ
فَإِنْ هَجَمَ الْعَدُوُّ عَلَى بَلَدٍ وَجَبَ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ الدَّفْعُ تَخْرُجُ الْمَرَأَةُ يُغِيرُ
أَذَى وَجْهًا وَالْعَبْدُ يُغِيرُ أَذَى مَوْلَاهُ لِأَنَّهُ صَارَ فَرْضٌ عَلَى كِلَا الْقُلُوبِ
وَهُوَ دَفْعُ الشَّرِّ عَنِ الْإِنْفُسِ وَالْقِتَالُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَذًا دَخَلَ
الْمُسْلِمُونَ دَارَ الْحَرْبِ فَحَاصَرُوا عَدِيْبَةً أَوْ حَصَنًا دَعَوْهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ
فَإِنْ أَجَابُوا كَفَرُوا عَنْ قَتْلِهِمْ **لَقَوْلُهُ** عَلَيْهِمُ الْإِسْلَامُ أَمَرَتْ أَنْ يَأْتِيَ النَّاسَ
حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِنْ أَسْتَعْوَدَ عَفْوُهُ إِلَى دَارِ الْجَزِيرَةِ
فَإِنْ بَدَلُوها فَلَهُمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ لِقَوْلِهِ عَلَى رَضَى اللَّهِ
عَنْهُ إِنَّمَا يَدْرَأُ الْجَزِيرَةَ لِيَكُونَ دَعَاؤُهُمْ كَدَعَاؤِهِمْ كَمَا قَوْلُ النَّاسِ
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَاتِلُوا مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ إِلَّا أَنْ يَدْعُوهُ
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نُنْفِثَ وَنُسَوِّدَ وَنُسَخِّبَ
أَنْ يَدْعُو مَنْ يَلْغِيهِ الدَّعْوَةُ وَلَا يَحِبُّ ذَلِكَ فَإِنْ أَبَى اسْتَعَاذُوا بِاللَّهِ
تَعَالَى عَلَيْهِمْ وَجَارِبُوهُمْ وَنَصَبُوا عَلَيْهِمُ الْمُجَانِيثَ كَمَا نَصَبَ رَسُولُ اللَّهِ

هذا الذي هو من سبل الجهاد من أهل البيت
وغيرهم ومن لا سبل منه كالمسلمين
وعليه الأمان من العرب والكل
في دعوتهم إلى الإسلام قبول الحرب
لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف

صلى الله عليه وسلم على الطائيف وجرحهم وارسلوا عليهم الماء
 وقطعوا الشجرهم وافتدوا زروعهم قال الله تعالى عافطعم
 من لبنه او تركوها قايمة على اصولها فبأذن الله وقال
 الله تعالى ولا يطبون مؤطيا بغيط الكفار ولا تاتى برحيم
 وان كان فيهم مسلم اشير او تاجر لان اغلا كلمة الله تعالى
 او حب صيانة الاشير وان توشوا يصيبان المسلمين
 او بالاشير لم يكفوا عن ريمهم ويقتصدوا بالكرهى الكفار ولا تاتى
 باخراج النساء والمصاحف المسلمين اذا كان عسكرا عظيما
 يؤمن عليه لان الظاهر هو النصره كما قال علي بن ابي طالب
 يغلب اثنا عشر الفا من قلة اذا كانت كلمتهم واحدة
 ويكبره اخرج ذلك في سريه لا يؤمن عليها لان المزاورة
 والمصكف وتمايق في ايدي الكفار فيكون تسببا لما
 لا يجوز ولا تقايل المرأة الا باذن زوجها ولا العبد
 الا باذن سيده الا ان يفتح العبد ولا طاعة المولى
 والزوجه واجبة عليها وينبغي للمسلم ان لا ينفذ رفا
 ولا يغلوا ولا يمتلوا ولا يقتلوا امراة ولا صبيا ولا شيئا
 فانيا ولا مفعدا النبي النبي عليا السلام عن الغدر والغلول
 والمثلة وقتل النساء وكذلك الاغنى الا ان يكون لاحد
 هولاء راي في الحرب او تكون المرأة فانه روي ان النبي عليا السلام

في قوله لا يقتلوا امراة ولا صبيا ولا شيئا
 في قوله لا يمتلوا ولا يغلوا
 في قوله لا يفتح العبد ولا طاعة المولى
 في قوله لا ينفذ رفا
 في قوله لا يقتلوا امراة ولا صبيا ولا شيئا
 في قوله لا يمتلوا ولا يغلوا
 في قوله لا يفتح العبد ولا طاعة المولى
 في قوله لا ينفذ رفا

في قوله

في قوله

قتل ام قرفة ولا يقتل مجنونا لان القتل افساد البنية
 فلا يجوز الا بدفع الضر وان راي الامام ان يصلح اهل
 الحرب او فريقا منهم وكان في ذلك مصلحة للمسلمين فلا باس
 لان النبي عليا السلام رادع اهل مكة فان صالحهم مدة وراى
 ان ينقض الصلح انفع بهذا اليهم وقا لهم **لقوله تعالى** واما
 تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سوا فان بدوا بخيانة
 قاتلهم ولم ينفذ اليهم اذا كان ذلك باتفاقهم كما فعل النبي صلى الله
 عليه وسلم باهل مكة لما نقضوا العهد وكانوا اذا خرج
 عبيدهم الى عسكر المسلمين فهم احرار لان النبي عليا السلام
 قال في عبيد الطائيف هم عتقا الله ولا باس بان يغلف العسكرو
 في دار الحرب وياكلوا واحدا وجدة من الطعام ويستعملوا الخطب
 والحشيش كذلك السنة ويدعون بالدهن ويقايلوا بما يجدونه
 من السلام كل ذلك بلا قسمة ولا يجوز ان يبيعوا من ذلك شيئا
 ولا يتكلموا به لتعلق حق الغائبين به ومن اسلم منهم احدا
 باسلامه نفسه وماله واولاده الصغار **لقوله** عليا السلام
 من اسلم على مال فمضاه وكذا ذلك اولاده لانهم اخذوا من المال
 وكذلك كل مال هو في يده او ودعيه هي في يده مسلم او ذمي لانه
 في يده حكما **فصل** واذا ظهرت على الدار فقار الدار
 في وجهك لك عتقا الذي اسلم في دار الحرب لان الدار دار الحرب

في قوله لا يقتلوا امراة ولا صبيا ولا شيئا
 في قوله لا يمتلوا ولا يغلوا
 في قوله لا يفتح العبد ولا طاعة المولى
 في قوله لا ينفذ رفا
 في قوله لا يقتلوا امراة ولا صبيا ولا شيئا
 في قوله لا يمتلوا ولا يغلوا
 في قوله لا يفتح العبد ولا طاعة المولى
 في قوله لا ينفذ رفا

في قوله لا يقتلوا امراة ولا صبيا ولا شيئا
 في قوله لا يمتلوا ولا يغلوا
 في قوله لا يفتح العبد ولا طاعة المولى
 في قوله لا ينفذ رفا

في قوله لا يقتلوا امراة ولا صبيا ولا شيئا

في قوله لا يمتلوا ولا يغلوا
 في قوله لا يفتح العبد ولا طاعة المولى
 في قوله لا ينفذ رفا

في قوله لا يقتلوا امراة ولا صبيا ولا شيئا
 في قوله لا يمتلوا ولا يغلوا
 في قوله لا يفتح العبد ولا طاعة المولى
 في قوله لا ينفذ رفا

في قوله لا يقتلوا امراة ولا صبيا ولا شيئا

في قوله لا يمتلوا ولا يغلوا

وكذلك روجته نحو حملها في تنبعا للام لكنه مسلم تنبعا للآب
واولاد الجبار في ولا ينبغي ان يباع السلاح من اهل الحرب
ولا يجهز اليهم لانه اعانة لهم على تقوية الكفر وايضا دون
بالا ساري عند اى حنيفة رحمه الله وعند اى يوسف ومحمد
رحمهما الله بفادى بهم اشترى المسلمين ولا يجوز ان عليهم لانه
ابطال حتى الغانمين والقد يجوز **للقوله تعالى** فاعاننا بعد
فانقاذ ولا اى حنيفة رحمه الله انه ابطال حتى الغانمين
في الاسارى فلا يجوز واذا وقع الامام بركة عمدة فهو بالخيار
ان شاقسها بين المسلمين كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
خبيروا ان شاء اقرأه عليه روضع الخراج عليهم كما فعل
عمر رضي الله عنه بالعراق وهو بالاشاري بالخيار ان شاقس
قتلهم وان شاقس اشترقهم وان شاقسهم احرار اذمة للمسلمين
فان النبي عليه السلام من على اهل مكة واطلقهم وقتل بني قريظة
واشترعاعة السرايا التي اشترى عليها ولا يجوز ان يرد هم الى
دار الحرب لانه تقوية للكفر واذا اراد القود الى دار الاسلام
وقعه مواش فلم يقدر على نقلها الى دار الاسلام ذبحها وحرقتها
ولا يعقرها لانه تعذيب الحيوان ولا يتركها لانها قرة لهم
فصل ولا يقيم غنيمة في دار الحرب حتى يخرجها
الى دار الاسلام وقال الشافعي رحمه الله يجوز لان النبي عليه السلام

هذا الحديث يدل على ان بيع السلاح من اهل الحرب لا يجوز
لان النبي عليه السلام قال لا يبيع من اهل الحرب
هذا الحديث يدل على ان بيع السلاح من اهل الحرب لا يجوز
لان النبي عليه السلام قال لا يبيع من اهل الحرب

الاحرار

قدم غنائم بدر وبدر ولما انه صلى الله عليه وسلم لم ينه عن بيع
الغنائم في دار الحرب والقيسة بنوع فلا يجوز والرد او المقاتل
في العسكر سواء لان النبي عليه السلام قسم لكل واحد منهم صدق
في دار الحرب قبل ان يخرجوا الغنيمة الى دار الاسلام شاركهم
فيها لان الملك انما يتاكد بالاحراز بعد وجود المشاركة
فقد وجدت المشاركة في السبب ولا حق لاهل سوق العسكر
في الغنيمة لانهم خرجوا للقتال الا ان يقاتلوا **فصل**
واذا امن رجل حرا كافرا او جماعة او اهل حصن او اهل
مدينة مع اعانته ولا يجوز لاحد من المسلمين قتلهم **للقوله**
عليه السلام المستلمون ثم كفوا فداؤهم ويبعثي بدميتهم اذناهم
الا ان يكون في ذلك عفسدة فينبذ اليهم الامام **للقوله تعالى**
وايمان خاف من قوم خيانية فانبذ اليهم على سوار ولا يجوز
ايمان ذمي لانه لا ولاية له على المسلمين ولا اسير لانه
مشهور مكروه وكذلك التاجر الذي يدخل عليهم لانه في قهرهم
ولا يجوز ايمان العبد عند اى حنيفة رحمه الله الا ان ياذن
له المولى في القتال وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
يصح اعانته لحديث عمر رضي الله عنه انه اعلم بايمان عبيد
فقال ايمان واحد من المسلمين كيف اودعه ولا اى حنيفة
رحمهما الله انه يجوز عن القتال حتى المولى فلا ينفذ على المولى

ولم ينجز

المجوز

أَعَانَةُ كَالْبَيْعِ وَالْقَارَةِ **فصل** إذا غلب الشرك على
الدوم فسيبوه وأخذوا أموالهم فلكوها لأن مال أهل الحرب
ورقائهم مباحة فإن غلبنا على الترك جعل لنا ما نجد من ذلك
اعتبارا للسايرين غلا لهم وإذا غلبوا على أموالنا وأجزاؤها
بدارهم فلكوها وقال الشافعي رحمه الله لا يملكونها لأن فعلهم حرام
فلا يصلح سبيًا للملك ولنا ما ردوي أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة
فقتل له الأتة نزل رباعك فقال وهل ترك لنا عقيل من رباع
وأن ظهر عليها المسلمون فوجدوها المالكون قبل القسمة فهي لهم
بغير شيء وإن وجدوها بعد القسمة أخذوها بالقيمة إن أحبوا
كذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم إن وجدته قبل القسمة أخذته
بغير شيء وإن وجدته بعد القسمة أخذته بالقيمة وإن دخل
دار الحرب تاجرًا فاشترأه وأخرجه إلى دار الإسلام فما لك بالخيار
إن شاء أخذته بالثمن الذي اشتراه التاجر وإن شئت ترك لأن الشراء
عند الملك لوقوع القسمة له ولا يملك علينا أهل الحرب
بالغلبة فمد برئنا وأمهات أولادنا ومكاتبنا وأجزاها
لأن هؤلاء لا يملكون بسبب من الأسباب ومملوك عليهم جميع
ذلك لأنهم أرقا وإذا أبق عبد مسلم فدخل عليهم فأخذوه
لم يملكوه عندنا حنيفة رحمه الله وعندنا يملكونه كما لو استولوا
وكما لو نذ إليهم بغير ولا حنيفة رحمه الله أن العبد إذا خرج

مقتضى على ما في المتن

في حنيفة

من دار الإسلام قبل أن يصل إلى دار الحرب ظهرت يده على نفسه
وزالت عنه يد المولى بخلاف العبد المتردد في دار الإسلام
لأن يده ساقطة لظهور يد المولى بخلاف البعير لأنه لا يبدله
على نفسه **فصل** وإذا لم يكن للإمام جمل
يحمل عليها الغنائم قسمها بين الغانمين قسمة أيداع لعلوها
إلى دار الإسلام ليحصل المقصود ثم يقسمها ولا يجوز بيع الغنائم
قبل القسمة من الغانمين لأنه لم يظهر لكل واحد منهم فيه
ملك ومن مات من الغانمين في دار الحرب فلا حق له في الغنيمة
لأنه لا يملك إلا بأجزائه فإن مات بعد أن أخرجها إلى دار
الإسلام نصيبه لو ورثته لأنه صار شريكًا فيها بملك ثابت
ولا بأس بأن ينقل الإمام في حال القتال فيقول من قتل قتيلا
فله سلبه أو يقول للمرتبة قد جعلت لكم الربع بعد الخمس
كذا التوارث وفيه مصلحة التقوية والتشجيع ولا ينقل
بعد إخراج الغنيمة إلى دار الإسلام إلا من الخمس لعلحق حق
الغانمين به وإذا لم يجز السلب للقاتل فهو من جملة الغنيمة
والقاتل وغيره فيه سوا الأطلاق **قوله تعالى** وأعطوا
إنما غنمتم من شيء والسلب ما على المقتول من ثيابه وماله
ومركبه لأنه الذي يسلب منه وإذا أخرج المسلمون من دار
الحرب لم يجز لهم أن يغلبوا من الغنيمة ولا يأكلوا منها ومن

هذا هو الذي
يؤيد قوله
في قوله
يومئذ
يؤيد قوله
في قوله
يومئذ

ومن فضل الله علف أو طقام ردوا إلى الغنيمة لتعلق
حق الكل به ويقسم الأعام الغنيمة يخرج خمسها ويقتسم
الأربعة الخماس بين الغانمين للفارسين شهران وللراجل
شهرين وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله للفارس ثلاثة
أشهر كذا روى ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم
لأن جيفة رحمه الله عادوى ابن عباس رضي الله عنهما
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قسم للفارس شهرين وللراجل
شهرين يومئذ ولا يشترط الألفرس واحد وقال أبو يوسف
لفرسين لأنه قد يفتقر إلى الثاني ولها أنه لا يقاتل إلا على
فرس واحد والراجلين والعناق سواء الأعام من الخيل
ولا يشترط لها صلة ولا بغل ومن دخل دار الحرب فأرسل نفق
فرسه اشترى شهرين فأرسل وقال الشافعي رحمه الله شهرين وراجل
لأن السبب شهود الواقعة ولم يوجد لنا أن الوقوف على
الراجل والفارس حالة الحرب متعذر ومتعسر فأقيم
بما ورد في الدرب متعذر ولذلك لو دخل راجل ثم اشترى فرسا
اشترى شهرين وراجل ولا يشترط لمالك ولا امرأة ولا ذمي ولا صبي
لأن هؤلاء لا يقاتلون فلا يسوي بينهم وبين الجرح المقاتل
الباقي ولكن يرضخ لهم وإنما الخمس فإنه يقسم على ثلثه اشترى
شهرين للثبات وشهرين للمساكين وشهرين لابناء السبيل يدخل فقرا

سان
شهر

الأعام
عاجل
العام
عاجل

ذوي القربى فيهم ويقدمون ولا يدفع إلى الغنيمة شي روات
عادى كرامة تعالى في الخشن فأنما هو لا يحتاج الكلام بتوكل باسمه
وشهر النبي سقط بعونه كما سقط الصبي وشهر ذوي القربى كانوا
يستحقونه في زمن النبي عليه السلام بالنصرة وبعدة بالفقر
بليلة عادى أنه أعطى بني المطلب وبني هاشم ولم يوطئني عنده
شهرين ولا بني نوفل بن عبد مناف وجبير بن مطعم رضي الله عنهم وقلنا
إننا لأنذكر فضل بني هاشم للكاينك الذي وضعك الله فيهم فأت
يخن ويمنوا المطلب في القرابة اليك على السواء فمأنا لك أعطيهم
وخرمتنا فقال أنهم لن يروا الوأمة في الجاهلية والأسلام هكذا
وشبهه بين أصابعه فدل أن المراد بقوله تعالى ولذي القربى
قرب النصرة فلا يكون للشافعي رحمه الله فيه حجة وإذا دخل
الواحد أو الاثنان في دار الحرب فغير من غير اذن الأمام
واخذوا شيئا لم يخس لأنهم ما أخذوا بقوة الأمام وإذا دخلت
جماعة لها منعة فأخذوا شيئا لم يخس وإن لم يأتوا من الأمام
لأنهم يهابون الحرمه الأعام **فصل** وإذا دخل المسلم
دار الحرب تاجرا فلا يحل له أن يتعرض لشيء من أموالهم ولا من
ديارهم **لقوله** عليه السلام المسلمون عند شروطهم فإن غدر بهم
واخذ شيئا وخرج به ملكه ملكا محظورا ويومئذ إن يتصدق به
لأنه ملكه سبب الغدر وأنه حرام جدا إذا دخل الحرم دارنا

البنا

من الاضداد كالزعفران وغيره يوضع عليها بحسب الطاقة
 فان عمر رضي الله عنه قال **لجديفة بن الهان** وعثمان
 بن حنيف حين مشحوا سواد العراق ولعلهما حملتهما لا
 تطيق فتا لوكوز دنا لا طاقت فان لم تطوق الاراضي ما وضع
 عليها نقصه الاعام لان المعبر قدرا الطاقة فان غلب
 على ارض الخراج الماء او اضطلم الذرع آفة او انقطع الماء
 فلا خراج عليه لانه لم يكن الارض ثمانية وان عطلها ما فيها
 فعليه الخراج لانه وجد التمكن ومن اسلم من اهل الخراج اخذ
 منه الخراج على حاله لبقاء الارض مستحقة للمقاتلة ومجوز
 ان يشتري المسلم ارض الخراج من الذي لان كثير من الصحابة
 اشترى واذا يؤخذ منه الخراج لانه حق المقاتلة فلا يبطل
 ولا عشرة الخارج من ارض الخراج لانه ادى وظيفته ثمانية
فصل الجزية على ضربين جزية تؤخذ بالتراضي
 والصلح فيستعد بحسب ما يقع عليه الاتفاق كما صالح
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بني نجران وجزية يبتدئ
 الاعام وضعها اذا غلب الاعام على الكفار واقدم على
 اخلاكم فيضع على الغنى الظاهر المعنى في كل سنة ثمانية
 واربعمائة درهم يأخذ منهم في كل شهر اربعة دراهم وعلى
 وسط الحال اربعة وعشرين درهما في كل شهر درهمين وعلى

من الاموال التي كانت في يد
 بني النضير من قبل ما
 كانوا يبيعون بها

جملناها ما
 تطيق

الفقير المقتل ثمان عشرة درهما في كل شهر درهمين
 عمر رضي الله عنه وتوضع الجزية على اهل الكتاب المجوس
 وعبدية الاوثان من العم لا تطلق النصوص ولا يوضع على عبدية
 الاوثان من العرب **لقوله تعالى** تقاتلوا منهم او يسلموا
 ولا المرتدين **لقوله** عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه ولا
 جزية على امرأة ولا على صبي ولا زمن ولا اعمى ولا فقير
 غير معتدل ولا على الرهبان الذين لا يخالطون الناس لانه
 يجب عوضا عن القتل ومن اسلم وعليه جزية سقطت
وقال الشافعي رحمه الله لا يسقط لانها اجرة الدار ولنا
 انه عوض عما استحال وجوده واذا اجتمع الحولان تدخلت
 الجزية عند ان حنيفة رحمه الله لان اصله صار متعذرا
 ولا يجوز اخذات بيعة ولا كنيسته في دار الاسلام لانه اعلا
 كلمة الكفر وان ائتمنت البيعة والكنايس القديمة اعادوها
 ويؤخذ اهل الذمة بالتميز عن المشركين في زيارتهم وزيارتهم
 وشرورهم اظهار اللصغار **قال** الله تعالى حتى يوطئوا
 الجزية عن يد وهم صاغرون ولا يكون الخيل ولا يعملون
 بالسلاح لان الخيل والسلاح آلة اعلاء كلمة الله تعالى
 ومن اعتنع من الجزية او قتل مسلما او شرب النبي عليه السلام
 او زنى بمسيلة لم ينتقص عهده لانه ليس بنص على نقص

آتومات كافر

قبله فاستحال

الخراج وما أهده أهل الحرب إلى الأمام والجزية تصرف
 إلى مصالح المسلمين فيسدد به الثغور ويبني به القنطرة
 والجسور ويعطى قضاة المسلمين وعلماءهم من
 ما يكفهم ويدفع منه أرزاق المقاتلة وذو الرقاب لأن يؤخذ
 بقوة المسلمين فتصرف إلى مصالحهم **فصل**
 وإذا تغلب قوم من المسلمين على بلد وخرجوا عن طاعة
 الأمام دعاهم إلى العود إلى الجماعة وكشف عن شبهاتهم كما
 أرسل على ركني الله عنه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما
 إلى الخوارج ولا يبداهم بقتال حتى يبدؤوه فإن بدؤوه قاتلهم
 حتى يفرق جمعهم فإن كانت لهم فيه أجهز على جرحهم وأتبع
 مولاهم وإن لم يكن لهم فيه لم يجهز على جرحهم ولم يتبع مولاهم
 ولا يسبي لهم ذرية ولا يقسم لهم أموالهم كذا عن علي رضي الله عنه
 ولا بأس بأن يقتلوا يستلجمهم إن احتاج المسلمون إليه
 ويجوز للأمام أموالهم ولا يردوها عليهم ولا يقسمها حتى يتوبوا
 فيردوها عليهم لأنهم مسلمون ودماءهم وأموالهم مفسوقة
 إلا أنه يجب دفع شرهم وتقويمهم بقدر الممكن لا قتلهم
 وما جباه أهل البغى من البلاد التي غلبوا عليها من الخراج والغنم
 لم يأخذها الأمام ثانياً لأن الأمام إنما يختص بالأخذ بعلة
 الحماية ولم يكن حامياً لهذه البلاد فيما مضى فإن صرفوه في حقه

هذا الخبر في صحيح مسلم وغيره في صحيح البخاري وغيره في صحيح الترمذي وغيره في صحيح أبي داود وغيره في صحيح ابن ماجه وغيره في صحيح النسائي وغيره في صحيح ابن خزيمة وغيره في صحيح ابن حبان وغيره في صحيح البيهقي وغيره في صحيح الحاكم وغيره في صحيح المعجم الكبير وغيره في صحيح المعجم الصغير وغيره في صحيح التلخيص وغيره في صحيح المختصر وغيره في صحيح المجموع وغيره في صحيح النزهة وغيره في صحيح التلخيص وغيره في صحيح المختصر وغيره في صحيح المجموع وغيره في صحيح النزهة

هذا الخبر في صحيح مسلم وغيره في صحيح البخاري وغيره في صحيح الترمذي وغيره في صحيح أبي داود وغيره في صحيح ابن ماجه وغيره في صحيح النسائي وغيره في صحيح ابن خزيمة وغيره في صحيح ابن حبان وغيره في صحيح البيهقي وغيره في صحيح الحاكم وغيره في صحيح المعجم الكبير وغيره في صحيح المعجم الصغير وغيره في صحيح التلخيص وغيره في صحيح المختصر وغيره في صحيح المجموع وغيره في صحيح النزهة

مال

كلام

أجزى من أخذ منه وإن لم يكن صرفه في حقه فعلى أهله
 فيما بينهم وبين الله تعالى أن يعيدوا ذلك لأنه كان هذا غضباً
كتاب في استحسان لا يحل للرجال لبس الحرير
 وتحل للنساء لقوله عليه السلام حين خرج في إحدى يديه ذهب
 وفي الأخرى حرير وقال هما نجرمان على ذكر رائي حل لانا ثم
 ولا بأس بتوسيده عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا تكثره توسده
 وقد روى عن محمد رحمه الله ذلك لأنه لبس من وجهه ولا حنيفة
قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده
 والله لا يثبت لبساً على الإطلاق ولا بأس بلبس الديباغ في الحرب
 عند أهل السنة يرد الحديد لقوته ويكون ذهباً ورعاً في قلوب
 الأعداء وعند أبي حنيفة رحمه الله كرهه لاطلاق النحر ولا بأس
 إذا كان سداً أو يستر أو يحمي قطناً أو خراً جاز بالاتفاق لأنه
 يسمى ثوباً بعد الحمة وقبله لا يسمى ثوباً ولا يجوز للرجال التحلي
 بالذهب والفضة لأنه تشبه بالنساء إلا الخاتم والمنطقة
 وحلية السيف بالفضة وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يبيع سيفه فضة ويجوز للنساء التحلي بالذهب والفضة
قوله عليه السلام حل لانا ثم ويكره أن يلبس الصبي الذهب والحرير
قوله عليه السلام هما نجرمان على ذكر رائي حل لانا ثم
 يجوز الأكل والشرب والامتناع من التطيب في أئمة الفضة للرجال

باللحمية
 في قوله في الحرب
 في قوله في الحرب

والذهب والفضة

هذا الخبر في صحيح مسلم وغيره في صحيح البخاري وغيره في صحيح الترمذي وغيره في صحيح أبي داود وغيره في صحيح ابن ماجه وغيره في صحيح النسائي وغيره في صحيح ابن خزيمة وغيره في صحيح ابن حبان وغيره في صحيح البيهقي وغيره في صحيح الحاكم وغيره في صحيح المعجم الكبير وغيره في صحيح المعجم الصغير وغيره في صحيح التلخيص وغيره في صحيح المختصر وغيره في صحيح المجموع وغيره في صحيح النزهة

ساز
والعقيد
١٠

والنساء **لقولك** عليا لأم من شرب في أناء فضة فكأنما
يخرج جوف بطنه نار جهنم ولا بأس باستعمال أنية الزجاج والياقوت
والعقيق للإباحة المطلقة وبحوز الشرب في أناء المفضض
والركوب على السرج المفضض والجلوس على السرير
المفضض ويتفق موضع الفضة لأنه لا يكون استعما كذا
للفضة وهذا قول الله تعالى قل من حرم زينة آية التي
أخرج لعباده ويكره التعشير في المصكف والمنقطة
ونقش المسند وزخرفته **سما** الذهب لأنه تعظم له
والأفضل تركه ويكره استخدام الخصى لأنه اغتراب
على الخصى المنهي عنه ولا بأس بخصاء البهايم لأن النبي
عليه السلام صلى بكبشين أكل حتى موجون كذا أنزل الجحير
على الخيل لأن النبي عليه السلام ركب البغلة وأقتناها
فصل ويجوز أن يقبل في الهدية والأذن قول
العقيد والصبي لأن النبي عليه السلام كان يجيب دعوة المملوك
وقبل الهدية من ثمان في كاد رقه ويقبل في المعاملات قول
القاسق للضرورة **فصل** لا يجوز أن ينظر الرجل للمرأة
العدل لأنه لا ضرورة **فصل** لا يجوز أن ينظر الرجل للمرأة
من الإحصاء إلا إلى وجهها وكيفها **لقولك تعالى** ولا يبدن
زينتهن إلا ما ظهر منها قال ابن عباس رضي الله عنهما العجك

والنساء
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

والخاتم يعني موضعها فإن كان لا يأم من الشهوة لا ينظر إلى
وجهها إلا الحاجة **لقولك** عليا لأم النظر إلى ما بين المرأة
شتم من ثهايم ابليس مشموسة ويجوز للقاص إذا أراد أن
يحكم عليها ولشاهد إذا أراد الشهادة عليها النظر إلى
وجهها وأن خاف أن يشتهى للضرورة ويجوز للطبيب أن
ينظر إلى موضع المرض منها وينظر الرجل إلى الرجل إلى جميع
بدنه لأنه ليس بعورة إلا ما بين سترته إلى ركبته ويجوز
للمرأة أن تنظر من الرجل إلى ما ينظر إليه من لآب
أعضاء الرجل ليس بعورة إلا ما بين السرة إلى الركبة وتنظر
المرأة من المرأة إلى ما يجوز للرجل أن ينظر إليه من الرجل لأن
أعضاء النساء ليست بعورة في حق النساء إلا ما بين السرة
إلى الركبة وينظر الرجل من أمته التي شغل له وزوجه إلى كل شيء
لقولك تعالى الأعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم والعين في
المرأة تبع للفرج فلا يكره على الفرع فعلى أمته أن لا يكره
إلا أن الأولى أن لا ينظر وينظر الرجل من ذواته خارجة إلى الوجه
والرأس والصدر والساقين والعصدين **لقولك تعالى** ولا
يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها الآية وهذه الأعضاء موضع الزينة
ولا ينظر إلى ظهرها وبطنها لأنه سبب الفسنة ولا بأس بأن
يمسح عجا إذا كان ينظر إليها للضرورة وينظر الرجل من ثهايم غيره

والنساء
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

الى عاجل زان ينظر منه الى ذوات تجارية ولا يأنس بان عسى ذلك
 اذا اراد الشراء وان خاف ان يشتبهى لما روى عن عبد الله بن عمر
 رضي الله عنهما مائة على جارية تباع في السوق فضرب يده على
 صدرها وقال اشترها فانها خبيثة وراى عمر رضي الله عنه
 جارية متقنعة فقال التي عنك الخمار ياد فادانتشبهين بالحرابي
 والحقي في النظر الى الاجنبية كالحمل الغويم النقص ولا يجوز
 للمملوك ان ينظر الى سيده الا الى عاجل زان لا اجنبى النظر
 اليه **قوله تعالى** الا على اذنهم او ما ملكتم ايهاهم وليست
 السيدة زوجة للعبد ولا مملوكة له ولا يأنس بان يعزل من
 اعنته من غير اذنها دون زوجته الحرة لانه لاحق للامانة
 فيه وللحرة لها حق **فصل** ويكره الاختكا في
 اقوات الادميين والبهائم اذا كان ذلك في بلد يضر الاختكا
 باهلها **قوله** عليا الام المختلر ملعون ومن اختلر علة
 ضيعته او ما جلبه من بلد آخر فليس مختلرا لانه لا يستصربه
 الناس ولم يتعلق به حنهم ولا يبتغي للسلطان ان يسقى
 على الناس فان النوى صلى الله عليه وسلم حين قيل له لا تستقر
 لنا قتال المسقى هو الله ويكره بيع السلاج في ايام الفتن
 لانه تقوية على الفتن ولا يأنس ببيع العصير ممن يعلم منه
 انه يتخذ خمر لانه يصح لامور شتى فيضاف الفساد الى اخيانه

اي محلي

سبع الغيب والعصير

١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠

كتاب اللقيط اللقيط حر ونفقته في بيت
 المال كذا روى عن عمر رضي الله عنه فان التقطه رجل
 لم يكن لغيره ان يأخذه من يده لانه اختص به بيدا السابق
 فان ادعى مدعى انه ابنه فالقول قوله لان الظاهر هو
 الصدق وان ادعى اثباته ووصف احداهما علامة في جسده
 فهو اولى لانه يغلب على الظن انه الوالد واذا وجد في مصر
 من امصار المسلمين او في قرية من قرى اهل ناذى دعى ابيه
 انه ثبت نسبته عنه وكان مسيلا يتبع للدائر وفي رواية
 يكون دعيًا يتبع للواحد **والاصح** ان الاسلام يبرح فان وجد
 في قرية من قرى اهل الذمة او في بيعة او في كنيسة كان دعيًا
 باعتبار الواحد والمحل جميعا ومن ادعى ان اللقيط عبده
 لم يقبل منه لانه حر بالاصل الا ان يقيم البينة انه عبده
 فان ادعى عبدا انه ابنه ثبت نسبته عنه وكان حرا
 لانه صادق ظاهر او لا يبطل خبره بهذا الظاهر وان
 ابن عبدا لا يكون عبدا لان الولد يتبع الام في الوقت والحرة
 والعبودية فان وجد مع اللقيط مال مشدود عليه فهو
 له بشهادة الظاهر ولا يجوز تزويج الملتقط ولا تصرفه
 في مال اللقيط لعدم الولاية ويجوز ان يبيع الهبة له ويسله
 في صناعة او يواجره لانها تصرفات نافعة مخصوصة

وفي رواية لا يملكه حتى يبرح

كتاب اللقطة
كتاب اللقطة
كتاب اللقطة

كتاب اللقطة اللقطة امانة
اذا شهد الملقط انه ياخذها بالحفظها ويردها على
صاحبها لانه تحسن وما على المحتسبين من تبديل فان
كانت اقل من عشرة دراهم عرفها ايانا وان كانت عشرة
فصاعدا عرفها شهرا وان كانت مائة او اكثر عرفها
حولا ولم يذكروا هذا التفصيل في الاصل بل قال بعرفها
قوله عليها السلام في اللقطة فعرفها حولا فان جاء
صاحبها وان تصدق بها فان جاء صاحبها بعد ما تصدق
فهو بالخيار ان شاء اخفى الصدقة وان شاء ضمن الملقط
لانه لم يكن مأجورا بالتصدق وبحوز الالتقاط في الشاة
والبقرة والبقر صيانة لمال الغير فان انفق الملقط
عليها بغير اذن الحاكم فهو متبرع وان انفق بامر و كان
دنيا على صاحبها لان اذن القاضي كاذن المالك واذا
رفع ذلك الى الحاكم نظر فيه فان كان للهبة منقعة
اجرها وانفق عليها من اجرتها نظر المالك واخيرا
للدائبة وان لم يكن لها منقعة وخاف ان يستغفر
المنفعة قيمتها ما عفا وامر بحفظ ثمنها نظر المالك وان
كان الاصل الانفاق عليها اذن في ذلك وجعل النفقة دينا
على مالها ليكون جمعا بين الحقين فاذا جازى الملقط

ايام
ايام

كتاب اللقطة
كتاب اللقطة
كتاب اللقطة

كتاب اللقطة
كتاب اللقطة
كتاب اللقطة

ان يمنعه الجدل والحرم سواء لان العضة لا يتفاوت في الاموال
واذا حضر رجل فادعى اللقطة لم يدفع اليه حتى يقيم البينة
لانه يريد ابطال يد الملقط واختصاصه بملحيه فان
اعطى علامتها حل للملقط ان يدفعها اليه لان الظاهر
انه المالك لكن لا يجبر على ذلك في القضاء لان الاعلام
بالادعاء ليس بدليل حقيقي ولا تصدق باللقطة على
غنى **قوله** عليها السلام لصدقة لغني وان كان الملقط غنيا
لم تجز له ان يتنفع بها لانها مال الغير فلا يجوز الانتفاع بها
الا عند الضرورة وان كان فقيرا فلا بأس بان يتنفع بها
او يتفقها بعد التعريف لانه اولي بها من الغير ويجوز
التصدق بها ان كان غنيا على ابيه وابنيه وزوجته اذا
كانوا فقرا لانه حل لهم الصدقة وهذا ليس تصدقا من
ماله على ولده **كتاب جعل الملق** اذ البق
ملوك ورد رجل على مولاة من شيرة ثلاثة ايام فصاعدا
فله عليه جعل اربعين درهما لما روى عن ابن مسعود رضي
الله عنه ان رجلا قدم بابق من الفيوم فقال القوم اصاب
الجر فقال ابن مسعود وجعل ان شاء من كل ايس اربعين
درهما وان ردته لاقول من ذلك فيحاسبه وان كانت قيمة
اقل من اربعين يفتى له بقيمة الادرها لانه لو قضى عليه

كتاب اللقطة
كتاب اللقطة
كتاب اللقطة

كتاب اللقطة
كتاب اللقطة
كتاب اللقطة

بالجمل لا يتنفع به المولى وان ابق من الذي رده فلا شيء عليه
 لانه احيى معني وهذا يجب له الجمل ويبقى ان يشهد
 اذا اخذ ان يخذله ليرده كانه للقطعة فان كان رهن
 فالجمل على المدين لان اليد له **كتاب المفقود**
 اذا اغاب الرجل فلم يعرف له موضع ولا يعلم احيى هو
 او ميت نصب القاضي من حفظ ماله ويقوم عليه
 ويسبق في حقوقه وينفق على زوجته واولاده من ماله
 للحاجة الى هذه التصرفات ولا يفرق بينه وبين امرائه
 لاحتمال حيوية فاذا اتم له مائة وعشرون سنة من يوم
 ولد حكمنا بموته لان الظاهر انه لا يبقى الثرمينه
 واعتدت امرأته وقسم ماله بين ورثته الموجودين
 في ذلك الوقت ومن مات قبل ذلك لم يرث منه لاحتمال
 في حيوة المفقود وموته وايرث المفقود من اصدق
 مات في حال فقده لاحتمال موت المفقود قبله
كتاب الغصب ومن غصب شيئا
 له مثل فملك في يده فعليه ضمان مثله **لقوله**
 تعالى فمن اعتدى عليه فاعته واعليه مثل ما اعتدى
 عليه وان كان مما لا مثل له فعليه قيمته لانها المثل معني
 وعلى الغاصب رد العين المخصوصة **لقوله** عليها السلام على

هذا هو المثل في الغصب
 ان يرد العين المخصوصة
 او قيمتها ان لم يكن
 له مثله

هذا هو المثل في الغصب
 ان يرد العين المخصوصة
 او قيمتها ان لم يكن
 له مثله

هذا هو المثل في الغصب
 ان يرد العين المخصوصة
 او قيمتها ان لم يكن
 له مثله

هذا هو المثل في الغصب
 ان يرد العين المخصوصة
 او قيمتها ان لم يكن
 له مثله

هذا هو المثل في الغصب
 ان يرد العين المخصوصة
 او قيمتها ان لم يكن
 له مثله

على اليد ما اخذت حتى ترد فان ادى الغاصب هلاكها
 جحدته القاضي حتى يعلم انها لو كانت قائمة لظهرها
 ايضا لا يلحق الى مالكم ثم قضى عليه ببذلها والغصب فيما
 ينقل ويحول ليعرفه فيه واذا غصب عقارا فملك في يده
 لم يضمنه عند ابن حنيفة وابن يوسف وعند محمد يضمنه
 لانه غصب وقطع منفعة عن المالك وكلها ان العيني كالحق
 وقطع المنفعة يفعل في المالك لا يوجب الضمان كما لو منع
 المالك عن الانتفاع بالتعبد وما نقص منه بفعله وسكنائه
 ضمنه بالاتفاق لانه اتلان واذا اهلك المحل في يد
 الغاصب بفعله او بغير فعله فعليه ضمانه لان عليه ايضا
 الى مالكم حقيقة او معني وان نقص في يده فعليه ضمان
 النقصان **فصل** ومن ذبح شاة غيره فمسا
 بالخيار ان يشاء ضمنه قيمتها وسلمها اليه وان شا اخذها
 وضمنه النقصان لان الذبح فعل قليل والمقتضى باقية
 فلم يتغير المحل فبقي حقا للمالك فيبقى له الخيار ومن
 خرق ثوب غيره خرقا يستبرأ ضمن النقصان وان خرق
 خرقا كثيرا بطل عاقبة منافعها فلما ملكه ان يضمنه جميع
 قيمته لانه هلك معني واذا تغيرت العين المخصوصة
 بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم منافعها زال ملك الغاصب

باقية

هذا هو المثل في الغصب
 ان يرد العين المخصوصة
 او قيمتها ان لم يكن
 له مثله

حق

الغصب

في المسألة إشارة إلى
 ما ذكره في النقصان

هذا هو المثل في الغصب
 ان يرد العين المخصوصة
 او قيمتها ان لم يكن
 له مثله

الاول

منفعته

هذا هو المثل في الغصب
 ان يرد العين المخصوصة
 او قيمتها ان لم يكن
 له مثله

لا يجوز شره
والغاصب لا يملك
بغير إذن المالك
أو موافقه
أو بعد حيازة
او بعد حيازة
او بعد حيازة
او بعد حيازة

منه عنها وملكها الغاصب وضمها لانه احدث فيه صنعة
متقوية وصير العين هالكة فصارت كائشائها شيئا
آخر في اجاب الضمان مراعاة حق المالك ومراعات حق
الغاصب في الصنعة ولا يحل للغاصب الانتفاع بها حتى
يؤدى بدلها حتى يكون برضا المالك لمن غصب شاة قد كحلها
وشواها او حنطة فطحنها او جديدا فاتخذة سيفا او
صفرا فعمل انية وان غصب ذهبا او فضة فصرفها
ذلك او دنايها او انية لم يزل ملكها عنها عند
ان خيفة رحمه الله لان الجودة والصنعة في الاموال
الروحية عند بقائها بحسبها لا قيمة لها وعند ما يبطل
كأن المسائل المتقدمة ومن غصب شاة فبني عليها ذال
ملك مالها عنها ولزم الغاصب قيمتها المأثرة عند
الشافعي رحمه الله لا يبطل ومن غصب ارضا فغرس فيها
او بنى بناء قيل له اقلع الغرس والبناء ورد هالكا
الارض لا تغصب فلا يحب الضمان للمالك فان كانت الارض
تنقص بقلع ذلك فلا مال له ان يضمن له قيمة البناء والغرس
مقاوما ويكون له الغرس والبناء لان الغرس والبناء تتبع الارض
فمراعات صاحب الاصل اولى ومن غصب ثوبا فصبغه اخضر
او سويقا فلبسه بتمين فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمة

قال الشافعي رحمه الله
في الغصب
والغاصب لا يملك
بغير إذن المالك
او موافقه
او بعد حيازة
او بعد حيازة
او بعد حيازة
او بعد حيازة

ان الغاصب لا يملك
بغير إذن المالك
او موافقه
او بعد حيازة
او بعد حيازة
او بعد حيازة
او بعد حيازة

ثوب ابيض لانه مثلف من وجهه ومثل السويق وسلمها للغاصب
قيمة وان شاهاها وغرم ما زاد الصبغ والتمين فيهما لان صاحب
الثوب صاحب الاصل فله الخيار ان يملك الوصف ومن غصب
عيننا فغصبها وضمه المالك قيمتها ملكها والقول في القيمة
قول الغاصب لانه منكر ويحلف الا ان يقيم المالك البينة
بأكثر من ذلك لان البينة اقوى من اليمين رد البينة ملزمة
واليمين دافعة وانما يملك المضمون لان المالك مملك الضمان
فليترك الغاصب المضمون تحقيقا للعقد بينهما فان
ظهرت العين وقيمتهما اكثر مما ضمن وقد ضمها بقول
المالك او بينة اقامها المالك او بنكول الغاصب عن
اليمين فلا خيار للمالك لانه رضي به والعقد يلزم اذا وجد
الرضا وان كان ضمها بقول الغاصب مع عيبه فالمالك
بالخيار ان شاها الضمان وان شاها العين ورد العوض
لانه خارج عن ماله بل من العين بهذا القدر وولد
المقصودية ونماؤها وثمرتها البستان المقصود ما كانت
في يد الغاصب ان هلك فلا ضمان عليه لانه لم يزل بيد المالك
عنها فوجب ان لا يزال بسببه يد عن الضمان تحقيقا
للعقد وقال الشافعي رحمه الله مضمونة تبعا للاصل
الا ان يتعدى الغاصب فيها او يطلبها مالها فيمنعه ايهاها

قال الشافعي رحمه الله
في الغصب
والغاصب لا يملك
بغير إذن المالك
او موافقه
او بعد حيازة
او بعد حيازة
او بعد حيازة
او بعد حيازة

وان كان لها محل وموئنة فله ان ينسافر بها لاطلاق اللفظ
 وعندنا البتة ذلك المنع دلالة وبرجع هذا الى اصل الخيفة
 رحمه الله ان مطلق اللفظ لا يتقيد بالعرف اذا كان فيه
 اذني تردد واذا اودع رطلان ودبغة ثم حصرا حدهما يطلب
 نصيبه منهما لم يدفع اليه شيئا حتى يخصر الاخر عند الخيفة
 رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يدفع اليه
 نصيبه لانه ملحقه وكان خيفة رحمه الله انه ما صور
 بالحفظ لا بالقسمة واذا اودع رجلين شيئا مما يقسم لم يجر
 ان يدفع احدهما الى الآخر ولكلها بقسمته فيحفظ كل واحد
 منهما نصيبه لانه امكنهما الحفظ وقد امر به وان كان مما
 لا يقسم جاز ان يحفظ احدهما باذن الآخر لانه لا يمكنهما الاجتماع
 عليه عانة الدهر فيكون المالك راضيا بالتفاني او يتفرد
 احدهما واذا قال صاحب المودعة للمودع لا تسلمها الى
 زوجتك فسلم اليها لا يضمن لانه لا يبعد واذا قال احفظها
 في هذا البيت فحفظها في بيت اخر لم يضمن لان البيتين لا يتفانوا وتارة
 وكذا قال احفظها في هذا الدار فحفظها في دار اخرى ضمن لانه
 يفيد لان الدارين يتفانوا وان حفظا
كتاب
العارية العارية جابزة وهي تملك المنافع بغير
 عوض لقوله عليه السلام ليس على المستعير غير المخل ضمان

ان يسافر بها

عند رجل

في الحفظ

في الحفظ

ويصح بقولك عارية واطمئنتك هذه الارض ومنحتك هذا
 الثوب وحملتك على هذه الدابة اذ لم يرد به الهبة واخذ منك
 هذا العبد وداري لك سكني وداري لك عمري سكني لان هذه
 الالفاظ يراد بها العارية مطلقا كانت او مقيدة بمحل
 في العرف والمعمور ان يرجع في العارية متى شاء لانها تملك المنافع
 فيما لاضافة الى المنافع التي لم يحصل لكون امتناعا عن التملك
 والعارية امانة ان هلك من غير تعد لم يضمن وقال
 الشافعي رحمه الله يضمن لانه قبض لنفسه فصار كالمقبوض
 يستوفى الثمن ولنا **قوله** عليه السلام ليس على المستعير
 غير المخل ضمان وليس للمستعير ان يواجر ما اشتبه به لان
 المعير لا يرضى به وله ان يعيره اذا كان مما لا يختلف
 باختلاف المستعمل لان المستعير ملك المنفعة وله الخيار
 في الاستيفاء وعارية الدار والدار غير المكمل والمودع
 قرض لانه لا ينتفع بها عادة الا باستهلاك العين اذ ان
 يتبين لتزوين الدار او الدار حتى لو هلك لا يضمن واذا
 اشتقيا راضيا لبيتها او يغرس جاز والمعمور ان يرجع فيها
 ويكلفه قلع البناء والغرس لان المنافع لم تملك بعد فان
 لم تكن وقت العارية فلا ضمان عليه وان كان وقت العارية
 قد جاز قبل الوقت ضمن المعمور ما نقص البناء والغرس بالقلع

لَانِ الْمُعِيرَ غَرَمَهُ وَأَجْرُهُ رَدُّ الْقَارِيَةِ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ لَانَهُ الْمُنْتَفِعُ
 بِهِ وَأَجْرُهُ رَدُّ الْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ عَلَى الْإِجْرَاءِ الْمُنْتَفِعِ
 بِهَا فَتَقْتُلُهُ وَأَجْرُهُ رَدُّ الْعَيْنِ الْمَغْضُوبَةِ عَلَى الْغَاصِبِ لَانِ
 عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَهُ إِلَى الْحَالَةِ الْأُولَى دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنِ الْمَالِكِ
 وَلَوْ رَدَّ الدَّابَّةَ إِلَى أَصْطَبِلِهَا لَمْ يَغْنَمْ لَانِ الدَّابَّةُ
 هَكَذَا تَرُدُّ وَأَنْ رَدَّ الْقَارِيَةَ إِلَى دَارِ الْمَالِكِ وَلَمْ يُسَلِّمْهَا إِلَيْهِ
 لَمْ يَغْنَمْ لَانِ الْقَارِيَةَ تَرُدُّ هَكَذَا وَفِي الْوَدِيعَةِ إِذَا رَدَّهَا
 إِلَى دَارِ الْمَالِكِ وَلَمْ يُسَلِّمْهَا إِلَيْهِ فَغْنَمَ لَانِ الْوَدِيعَةُ تَرُدُّ إِلَى
 الْمَالِكِ عَرَفًا
كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَايِجِ
 يَحْتَوِي الصَّيْدَ بِالْكَلْبِ وَالْعِلْمَ وَالْفَهْمَ وَالْبَيَازِي وَشَائِرِ
 الْجَوَارِحِ الْمُعَلَّمَةِ **لِقَوْلِهِ تَعَالَى** وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ
 مُكَلِّبِينَ يُعَايِزُونَهُنَّ مَتَى عَالَيَهُنَّ اللَّهُ فَعَلُوا أَمَّا أَمْسَكَزْ
 عَلَيْهِمْ وَتَعْلِمُ الْكَلْبَ أَنْ يَتْرَكَ الْأَعْلَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ
 لَانِ الْمُعَلَّمَ يَتْرَكَ الْعَادَةُ يُعْرِفُ وَتَعْلِمُ الْبَيَازِي أَنْ
 تَرْجِعَ إِذَا دُعِيَ لَهَا لَانِ مِنْ عَادَتِهِ الْتَفَارُّ فَإِذَا تَرَكَ
 عَادَتَهُ عَرَفَ أَشْرَعَهُ وَإِذَا أُرْسِلَ عَلَيْهِ الْعِلْمُ أَوْ بَيَازِيَهُ
 وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ رِسَالِهِ فَأَصْدَرَ الصَّيْدَ وَخَرَجَ
 فَمَا تَجَلَّ كَلَهُ **لِقَوْلِهِ تَعَالَى** فَكُلُوا أَمَّا أَمْسَكَزْ عَلَيْهِمْ
 وَأَنْ أَعْلَمَهُ الْكَلْبَ لَمْ يُوَكَّلْ لَرَأْيِهِ وَافَقَ عَادَتَهُ وَلَمْ يَبْقَ

يَسْكُنُ لَوْ كُنَّا مَا دَا أَعْلَى
 قَرْنَهُ عَلَى الْخَيْلِ تَعْلَمُ رُفِيَّاتٍ

١١٨
 مُعَلِّمًا وَأَنْ أَعْلَمَهُ الْبَيَازِي أَكْلَ لَانَهُ بَقِيَ مُعَلِّمًا وَأَنْ أَدْرَكَ
 الْمُرْسِلَ الصَّيْدَ حَتَّى وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَذْكُرَهُ لَانَهُ قَدَرَهُ عَلَى
 ذِكَاةِ الْإِخْتِيَارِ فَلَا يَحِلُّ بِذِكَاةِ الْإِضْطِرَارِ لَانِ ذِكَاةُ الْإِضْطِرَارِ
 لَا يَزِيلُ عَنِ الدِّمِّ وَأَنْ تَرَكَ تَذْكُرَهُ حَتَّى مَاتَ لَمْ يُوَكَّلْ
 لَانَهُ لَمْ يُوَكَّلْ وَأَنْ خَنَقَهُ الْكَلْبُ وَلَمْ يَجْرَحْهُ لَمْ يُوَكَّلْ لَانَهُ
 لَمْ يَذْكُرْ وَأَنْ شَارَكَهُ كَلْبٌ غَيْرُ مُعَلِّمٍ أَوْ كَلْبٌ مَجْرُوسٍ أَوْ كَلْبٌ
 لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ لَمْ يُوَكَّلْ لَانَهُ اجْتَمَعَ سَبَبُ الْحِلِّ وَشَبَّ
 الْحَرَمَةُ وَإِذَا اسْمَى الرُّجُلُ عِنْدَ الْيَرْمِيِّ أَكْلًا مَا أَصَابَ إِذَا جَرَحَ
 الشَّهْمُ فَمَا تَرَكَ فَإِنْ أَدْرَكَ حَتَّى ذَكَاهُ وَأَنْ تَرَكَ تَذْكُرَهُ
 لَمْ يُوَكَّلْ عَلَى مَا ذَكَرْنَا وَإِذَا وَقَعَ الشَّهْمُ بِالصَّيْدِ فَتَحَامَلَ
 حَتَّى غَابَ عَنْهُ وَلَمْ يَزَلْ فِي طَلَبِهِ حَتَّى أَصَابَ مَيِّتًا أَوْ حَيًّا
 وَأَنْ تَقْعُدَ عَنْ طَلَبِهِ ثُمَّ أَصَابَهُ مَيِّتًا لَمْ يُوَكَّلْ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ
 كُلُّ مَا أَصْبَحَتْ وَدَعَى مَا لَمْ يَمُتْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
 الْأَصْحَابُ مَا رَأَيْتُ وَالْأَنْثَى مَا نَوَارَى عَنْكَ فَإِنْ رَمَى صَيْدًا
 فَوَقَعَ الصَّيْدُ فِي الْمَاءِ لَمْ يُوَكَّلْ أَوْ وَقَعَ عَلَى شَجَرٍ أَوْ عَلَى جَبَلٍ
 ثُمَّ تَرَدَّى إِلَى الْأَرْضِ لَمْ يُوَكَّلْ رَحِمَ اللَّهُ الْمَوْتَ لَسَبَبٍ مِنْ
 هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَإِذَا وَقَعَ إِلَى الْأَرْضِ أَمْتَدَّ أَوْ غَلَّ لَانِ
 هَذَا الْقَدَرُ مِنَ الْإِحْتِمَالِ كَرَامِيكُنِ الْخَرَزُ عَنْهُ وَمَا أَصَابَتْهُ
 الْمِعْرَاضُ بِعَرَضِهِ لَمْ يُوَكَّلْ لَرَأْيِهِ لَمْ يَجْرَحْ فَإِنْ جَرَحَ أَعْلَى

وَلَا يُوْكَلُ مَا أَصَابَتْهُ الْبَيْدَةُ فَاتَّهَمَ لَانَهُ لَمْ يَذْكُرْ لَانَ
 الْبَنِي عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ كُلُّ أَهْلِ الدِّمِ وَأَقْرَبُ الْأَوْدَاجِ وَإِذَا
 دُمِيَ صَيْدًا فَقَطِّعْ عُضْوَاهُ أَجَلَ الصَّيْدِ لَانَهُ مَذْكُورٌ وَلَا
 يُوْكَلُ ذَلِكَ الْعَضْوُ **لِقَوْلِهِ** عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا ابْنِي مِنَ الْحَيِّ
 فَهُوَ مَيِّتٌ وَإِنْ قَطَّعَهُ اثْنَانِ وَالْأَكْثَرُ مَيِّتٌ أَجَلَ
 الْكُلِّ كَمَا لَوْ ذُكِّحَتْ أَوْ خُجِرَتْ وَلَا يُوْكَلُ صَيْدُ الْمَجْرِيِّ فَحَرِّشُوا بِهِمْ
 سَنَةً أَهْلُ الْكِتَابِ **ع** غَيْرَ نَبَاتِي نَسَائِهِمْ وَلَا الْكَلْبُ ذِي بَاحِجِهِمْ
 وَعَذْلُ الْوَشْيِ لَانَهُ مُشْرِكٌ وَعَذْلُ الْيَمْرِ تَدْلَانَهُ لَانَهُ لَا دِينَ
 لَهُ وَمَنْ دُمِيَ صَيْدًا فَأَصَابَهُ وَلَمْ يَحْنَنْهُ وَلَا يَخْرِجْهُ مِنْ حَيْزِ
 الْإِغْتِنَاعِ فَرَمَاهُ أَخْرَفْتَلَهُ فَهُوَ لِلثَّانِي لَانَهُ صَيْدٌ بَعْدَ
 وَالصَّيْدُ مَنْ أَخَذَ **لِقَوْلِهِ** عَلَيْهِ السَّلَامُ الصَّيْدُ مَنْ أَخَذَ
 وَيُوْكَلُ لَانَ الصَّيْدُ يَحِلُّ بِذِكْوَةِ الْأَضْطِرَارِ فَإِنْ كَانَ
 الْأَوَّلُ أَمْنًا فَرَمَاهُ الثَّانِي فَقَتَلَهُ لَمْ يُوْكَلْ لَانَهُ لَمْ يَبْقَ
 صَيْدًا فَلَا يَحِلُّ بِذِكْوَةِ الْأَضْطِرَارِ وَالثَّانِي ضَامِنٌ بِقِيَمَتِهِ
 لِلأَوَّلِ لَانَ الْأَوَّلُ أَمْلَكَ بِالْأَخْذِ مَعْنَى بَاخْرَاجِهِ عَنْ حَيْزِ
 الصَّيْدِيَّةِ وَجَوْرُ الْأَضْطِرَارِ مَا يُوْكَلُ مِنَ الْحَيَوَانِ وَمَا
 لَا يُوْكَلُ لِلْإِغْتِنَاعِ بِهِ **لِقَوْلِهِ** **تَعَالَى** خَلَقَ لَكُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ
 جَمِيعًا وَذِيئَهُ الْمُسْلِمُ وَالْكِتَابِيُّ حَلَالٌ **لِقَوْلِهِ** **تَعَالَى**
 وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَالٌ لَكُمْ وَلَا يَحِلُّ ذِيئُهُ

١٨٤٢
 ١٨٤٣
 ١٨٤٤

سنة اهل الكتاب

ذِيئُهُ الْمَجْرِيُّ وَالْوَشْيُ وَالْمُوتَدُّ وَلَا يَحِلُّ مِنَ الصَّيْدِ ذِيئُهُ
 الْحَرَمُ لِحَدِيثِ ابْنِ قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ وَاحِدًا مِنْهُمْ شَدَّ عَلَى
 جَمَارٍ وَخَشَّ فَقَتَلَهُ وَلَمْ يَكُنْ مَحْرَمًا فَقَالَ ابْنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَلْ أَعْنَمُ
 هَلْ أَشْرَمُ فَقَالُوا لَا فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَلْ لَوْ أَنَّ
 الْمَحْرَمَ يَحْرَمُ فَلَمَّا حَرَّمَ الصَّيْدَ بِأَعْنَانِ الْمَحْرَمِ فَيَقْتُلُهُ أَوَّلَى
فَصَلِّ وَأَنْ تَرَى الذَّاهِجَ التَّسْبِيحَةَ عَمْدًا فَالذَّاهِجَةُ
 مَيْتَةٌ لَا يُوْكَلُ **لِقَوْلِهِ** **تَعَالَى** وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ لَكُمْ **ع**
 وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يُوْكَلُ **لِقَوْلِهِ** **تَعَالَى** الْأَخَاذُ كَيْتَمٌ وَأَنْ
 تَوَكَّلَهَا نَاسِيًا أَجَلَ الْإِغْتِنَاعِ سَبِيلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
 عَنْ ذَلِكَ تَسْبِيحَةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي قَلْبِ كُلِّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ وَالذَّاهِجُ فِي الْخَلْقِ
 وَاللَّبَّةُ **لِقَوْلِهِ** عَلَيْهِ السَّلَامُ الذَّاهِجُ مَا بَيْنَ اللَّبَّةِ وَاللَّحْيَيْنِ
 وَالْمَرْوَةُ الَّتِي تَقْطَعُ فِي الذِّكْوَةِ وَارْبَعَةُ الْخَلْقُومِ وَالْمَرْوَةُ وَالْوَدَّ جَانِ
 فَإِنْ قَطَّعَهَا حَلَّ الْأَكْلَ لِتَمَامِ الذِّكْوَةِ وَأَنْ قَطَّعَ أَكْثَرَهَا فَكَذَلِكَ
 عِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَانَ لِلْأَكْثَرِ حُكْمُ الْكُلِّ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ
 رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَذْمُنُ قَطْعُ الْخَلْقُومِ وَالْمَرْوَةِ وَاحِدًا لَوْ دَجَّحِي
 لَانَ الْخَلْقُومُ يَجْرِي النَّفْسُ وَالْمَرْوَةُ يَجْرِي الطَّعَامُ وَالْمَرْوَةُ وَالْوَدَّ
 يَجْرِي الدَّمَاءُ فَنَابِ احِدُ الْوَدَّ حَتَّى عَنْ الْأَخْرِ لَا تَحَادُ الْمُقْصُودُ وَلَا يَذْمُنُ
 مِنْ قَطْعِ الْخَلْقُومِ وَالْمَرْوَةِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ قَطَّعَ مِنْ حِلٍّ
 وَاحِدٍ مِنْهَا الْأَكْثَرُ يَحِلُّ وَالْأَفْلَاوُ وَنَحْوُ الذَّاهِجِ بِاللَّيْطَةِ وَالْمَرْوَةُ

شدة
 اى حمل

فلما كان الصيد محرم

وَبِكُلِّ شَيْءٍ أَنفَهَرُ الدَّمَ وَأَفْرِى الْأَوْدَاجِ إِلَّا السِّنَّ الْقَائِمَةَ
وَالظُّفْرَ الْقَائِمَ **لَقَوْلِهِ** عَلَيْهِ السَّلَامُ كُلُّ مَا أَنفَهَرَ الدَّمَ وَأَفْرِى الْأَوْدَاجِ
إِلَّا السِّنَّ وَالظُّفْرَ فَإِنَّهُمَا خَدَى الْحَبَشَةِ يَعْنِي الْقَائِمَ فِيهَا وَيُسْتَحْتَبُ
أَنْ يَخُذَ الذَّائِحُ شِفْرَتَهُ **لَقَوْلِهِ** عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنْ أَمِنَ تَعَالَى لَبَّيْكُمْ عَلَى
الْإِحْسَانِ فِي كُلِّ شَيْءٍ نَادَا إِذَا دَخَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّمَّةَ وَإِذَا قُتِلْتُمْ
فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ وَلْيَخُذْ أَحَدُكُمْ شِفْرَتَهُ وَلْيَرْجُ ذَيْبَتَهُ وَمَنْ
بَلَغَ بِالسَّكِينِ النَّخَاعَ أَوْ قَطَعَ الذَّائِسَ لِرَبِّهِ لَمْ يَكُنْ ذَيْبَةً
لَّأَنَّهُ تَعْدِيَتُ الْحَيَوَانِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ وَأَنْ دَخَلَ الشَّاةُ مِنْ قَنَاقِهَا
فَبَقِيََتْ حَيَّةٌ حَتَّى قَطَعَ الْعُرُوقَ حَلَّتْ لَوْجُودِ الذَّمِّ وَهُوَ قَطَعُ
الْأَوْدَاجِ وَالْخَلْفُومِ وَالْمَرَى مِنَ الْحَيِّ وَيُكْرَهُ لَّأَنَّهُ تَعْدِيَتُ الْحَيَوَانِ
مِنْ غَيْرِ فَايِدَةٍ وَأَنْ مَاتَ قَبْلَ قَطْعِ الْعُرُوقِ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَاتَ
بِذَكَاءِ الْأَضْطِرَارِّ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى ذَكَاءِ الْإِخْتِيَارِ فِيهَا وَمَا
أَشْتَأَسْتُ مِنَ الصَّيْدِ فَذَكَاءُهُ الذَّمُّ وَمَا تَوَخَّشْتُ مِنَ النِّعَمِ فَذَكَاءُهُ
الْعَقْرُ وَالْجَرْحُ قَالَ - النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنْ لَحَا أَوْ أَيْدَاكَ أَوْ أَبَدَ
الْوَحْشُ فَإِذَا وَصَلْتُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا
وَكُلُّوا وَلَئِنْ الْوَاحِدَ أَرَا لَةَ الدَّمِ الْحَرَامِ عَنِ الْمَاخُولِ وَقَطَعَ
مَائِنَ اللَّبَنَةِ وَالْجَمِينَ أَيْلُغَ مِنْ ذَلِكَ فَلَا يَحْجُوزُ تَذَكُّهُ الْأَعْنَدُ
الضَّرُورَةُ وَهُوَ ذَكَاءُ الْإِخْتِيَارِ وَمَجَرَّدُ الْجَرْحِ ذَكَاءُ
الْأَضْطِرَارِّ وَالْمُسْتَحْتَبُ فِي الْأَيْلِ الْخَيْرُ **لَقَوْلُهُ تَعَالَى** فَصَلِّ لِرَبِّكَ

وَأَحْجُزْ بِالْحُجُورِ وَيُكْرَهُ الذَّمُّ لِأَنَّهُ مُخْلَافُ السُّنَّةِ وَالْمُسْتَحْتَبُ فِي
الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ الذَّمُّ **لَقَوْلِهِ تَعَالَى** أَنْ تَذْكُرُوا بَقَرَةً وَقَالَ تَعَالَى
وَفَدَيْنَاهُ بِذَنْبٍ عَظِيمٍ وَحُجْرَتُهَا خِلَافُ السُّنَّةِ وَمَنْ حَجَرَنَاتُهُ
أَوْ ذَمَّ كَقَرَّةٍ أَوْ شَاةٍ فُخْرُجَ مِنْ بَطْنِهَا حِينَ مَيَّتَ لَمْ يَكُنْ
أَشْعَرًا وَلَمْ يَشْعُرْ وَقَالَ لَا يَكُلُ **لَقَوْلِهِ** عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَكَاءُ الْحَيِّ
ذَكَاءُ أَمَةٍ وَلَا إِنْ الذَّكَاءُ مَبَايِنَ اللَّبَنَةِ وَاللَّحْيَةِ
وَلَمْ يَرُجَدْ فَلَا يَكُلُ **فَصَلِّ** وَلَا يَحْجُزْ أَكْلَ ذِي
نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ وَكُلَّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ فِي الْحَدِيثِ نَهَى
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ وَعَنْ
كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ وَلَا يَأْسُ بَغْرًا أَوْ زَرْعًا لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ
وَلَمْ يَكُنْ يَكُلُ الْأَبْقَعُ الَّذِي يَأْكُلُ الْحَيْفَ لِأَنَّهُ لَا يَتَحَيَّى مِنَ النَّجَاسَاتِ
وَيُكْرَهُ أَكْلُ الضَّبْعِ وَالضَّبِّ لِأَنَّ الضَّبْعَ ذَاتُ نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَكْرَهُ أَكْلَ الضَّبِّ لِأَنَّهُ أَكَلَ عَلَى
مَا يَدْرِي رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَنَا أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ
فِي الضَّبِّ أَمَةٌ مُسْتَحْتَبَةٌ وَكَذَلِكَ الْحَشْرَاتُ كُلُّهَا يُكْرَهُ أَكْلُهَا
لَقَوْلُهُ تَعَالَى وَحَرَّمَ عَلَيْهِمُ الْحَبَائِثَ وَلَا يَحْجُزُ أَكْلُ الْبَغَالِ
وَالْحُمَيْرِ الْأَهْلِيَّةِ لِأَنَّهُمْ حَيٌّ فَتَحَوُّوا الْحَبِيرَ وَالْقَدُورَ تَغْلَى لِحُومِ
الْحُمَيْرِ الْأَهْلِيَّةِ نَادَى مُنَادِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
إِلَّا لِحُومِ الْحُمَيْرِ الْأَهْلِيَّةِ وَخِيَلَهَا وَيَغَالُهَا حَرَامٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ

وَنُورِي أَنْ أَكْفُوا الْقُدْرَةَ وَرُوحًا جَانِي حَلْ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ
 وَيَكُونُ أَكْلُ لَحْمِ الْفَرَسِ وَقَالَ لَا لَكُمْ قَالُوا بَعْضُ الصَّغَابَةِ
 كُنَّا نَأْكُلُ لَحْمَ الْفَرَسِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَلَا حَيْفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ **قوله تعالى** وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ
 لَتَكُنَّ مِنْكُمْ رِزْقٌ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ مَنَافِعُ الْأَكْلِ مَعَ أَنَّ
 الْآيَاتِ سَبَقَتْ لِبَيَانِ اخْتِنَانِ النِّعَةِ وَمَنَافِعِ الْأَكْلِ
 أَقْوَى وَأَبَاشَ بِأَكْلِ الْأَرْبِ لِلْخَيْلِ وَالْهَدْيِ وَإِذَا ذُكِرَ مَا لَا
 يُؤْكَلُ لِحِمَّةٍ يُظْهِرُ لِحْمَهُ وَجِلْدُهُ لَزْدَالِ الرُّطُوبَاتِ الْفَحْشَةِ
 بِالذِّكَاةِ إِلَّا الْهَادِي لِشَرَفِهِ وَلِخَيْرِ نَوَلِهَا يَهِي خَبَثَهُ **قوله**
تعالى وَلَحْمُ خَيْزُرٍ فَإِنَّهُ رَجِيصٌ وَقَوْلُهُ فَإِنَّهَا كُنْيَاةٌ
 عَنْ اقْتِرَابِ الْمَكْنِيَّاتِ وَهُوَ الْخَيْزُرُ لَا لِلَّحْمِ وَإِنْ يُوَكَّلُ شَيْءٌ مِنْ
 حَيَوَانِ الْمَاءِ إِلَّا السَّمَكُ وَالْجَرْدُ وَالْمَارُجَاهُ وَأَنْوَاعُ السَّمَكِ
 وَالْجَرَادُ يَحْتَلُّ بِلَاذِكَاةٍ **قوله** عَلَيْكَ اللَّهُ أَحَلَّتْ لَنَا الْمَيْتَنَانِ
 وَدَعَانِ الْمَيْتَنَانِ السَّمَكُ وَالْجَرَادُ وَالِدَعَانِ الْبَيْدُ وَالْطَّحَالُ
 وَيَكُونُ أَكْلُ الطَّافِي مِنْهُ عِنْدَنَا **قوله** عَلَيْكَ اللَّهُ مَا نَجَبَ
 عَنْهُ الْمَافِكُلُ وَمَا طَفَا فَلَا تَأْكُلُ **كتاب الأضحية**
 الأضحية واجبَةٌ عَلَى كُلِّ حُرٍّ مُسْلِمٍ مُقِيمٍ مُشْرِقٍ يَوْمَ الْأَضْحَى
قوله عَلَيْكَ اللَّهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ عَلَى كُلِّ أَهْلٍ بَيْتٍ
 أَضْحَاةً وَغَيْرَهُ وَعَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ

أقوله تعالى ونحوه
عليهم الخبايا
والسهمك

قوله تعالى ونحوه
عليهم الخبايا
والسهمك

بقر العترة
بقر العترة
بقر العترة

قَالَ ضَعُوفَانِهَا سَنَةُ إِبْرَاهِيمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَالَ
 الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَحِبُّ **قوله** عَلَيْكَ اللَّهُ ثَلَاثَ كَيْبَتٍ
 عَلَى وَهْلِ لَحْمِ سَنَةِ الْوَشْرِ وَالضَّحَى وَالْأَضْحَى وَيَحِبُّ
 عَنْ نَفْسِهِ وَوَلَدِهِ وَالصَّغَارِ يَذْخُجُ عَنْ نَفْسِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ
 شَاةً كَذَا ذَكَرَهُ الْقُدُورِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْبَدَنَةُ عَنْ سَبْعَةٍ
 وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ وَلَيْسَ عَلَى الْفَقِيرِ وَالْمَسْكِينِ أَوْضَحِيَّةٌ
 لِأَنَّ الْفَقِيرَ عَاجِزٌ وَأَمَّا الْمَسْكِينُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَحِبُّ
 الْأَضْحِيَّةَ أَوْ يَتَوَلَّى الْكَلْبَ وَوَقْتُ الْأَضْحِيَّةِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ
 مِنْ يَوْمِ الْخَيْرِ لِقَوْلِهِمْ أَيَّامُ الْخَيْرِ ثَلَاثَةٌ أَوَّلُهَا أَفْضَلُهَا
 إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَهْلِ الْأَمْصَارِ الذَّخِجُ حَتَّى يَصَلَ الْأَعَامُ بِرَبِّهِمْ
 صَلَوةَ الْعِيدِ **قوله** عَلَيْكَ اللَّهُ مِنْ ضَحَى قَبْلِ الصَّلَاةِ فَلْيُؤَدِّ
 أَضْحِيَّةً فَإِنَّمَا هِيَ شَاةُ لَحْمٍ وَأَمَّا أَهْلُ الشَّوَادِ فَيَجُوزُ لَهُمُ الذَّخِجُ
 بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لِأَنَّهُ لَا صَلَاةَ لَهُمْ يَوْمَ الْعِيدِ وَهِيَ حَائِزَةٌ
 فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ يَوْمُ الْخَيْرِ وَيَوْمَانِ بَعْدَهُ وَكَأَيُّضًا بِالْغِيَا
 وَالْقَوَارِ وَالْقَرْجَاءِ **قوله** الْبَقَرَةُ لَا تَأْكُلُ الْبَقَرَةُ وَلَا الْغَنَمُ
قوله عَلَيْكَ اللَّهُ لَا تَضَحُّوا بِالْقَرْجَاءِ الْبَقَرَةُ عَرَجُهَا
 وَكَأَيُّضًا الْبَقَرَةُ الْبَقَرَةُ الْبَقَرَةُ الْبَقَرَةُ الْبَقَرَةُ
 وَلَا بِالْجَبْرِ الْبَقَرَةُ لَا تَأْكُلُ وَلَا يَجُوزُ مَقْطُوعُ الْأُذُنِ وَالذِّبْ
قوله عَلَيْكَ اللَّهُ اسْتَشِيرُوا الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ وَكَذَلِكَ

بالتسبيح

الاشارة
واعلم ان ايام
وايام ربيعة
ثلاثة اشهر
والاخر الاضحية
اولها الحارث
ثانيها الغنم
ثالثها الخراف
معها ميسرة
يوم الاضحية
وثاني يوم الاضحية
يوم تشرى واضحية
واليوم الرابع
تشرى بالااضحية
فاما ايام بعد ذلك
ثلاثة ايام بالاتفاق
وايام التشرى حادي
عشر ذي الحجة وثاني عشر
وثالث عشر
والايام المعلومات
يوم عرفة ويوم النحر
يوم التشرى وعند ابو
يوسف عرفة وعند الشافعي
واحد عشر ذي الحجة وعند مالك
الخبر

التي ذهب أكثر ذنبها وأذنها وان بقي الأكثر من الأذن
والذنب جاز ويجوز أن يفتي بالجواز. والخمس والثولاء
لأن اللحم والدم وشاير المقاصد تأمة والأضحية من
الأنبل والبقر والغنم تجزى من ذلك كله التي فصاعدا
لقوله عليها السلام فهو بالثنيان ولا تصحوا الجذعان
إلا الضأن فإن الجذع منه تجزى لحديث أبي هريرة
رضي الله عنه نعم الأضحية الجذع من الضأن إذا كان ضخما
عظيما وبأكل من لحم الأضحية ويطعم الأغنياء والفقراء ويدخر
لقوله تعالى فكلوا منها ولطعموا لفقاركم والمعترة يستحب
أن لا ينقص الصدقة من الثلث ويتصدق بجلدها أو بعمل
منه ألة يستعمل في البيت والأفضل أن يدخض أضحية بيده
أن كان يجزى الذبح **قال** عليها السلام لفاطمة رضي الله عنها
قومي إلى أضحية فاشهديها ويكوه أن يدخضها الكتاني
لأنها قريبة وإذا غلط رجلان فذبح كل واحد منهما
أضحية إلا خراج جزى عنهما ولا ضمان عليهما اشقيتا
لوجود الأذن ظاهرا **كتاب الشركة**
الشركة على ضربين شركة أملاك وشركة عقود فشركة
الأملاك التي يرثها رجلان أو يشترى بها فلهما الجوز لأحدهما
أن يتصرف في نصيب الآخر بالإمارة وكل واحد منهما في نصيب

صاحبه كالأجنبي والضرب الثاني شركة العقود وهي على
أربعة أوجه مفادضة وعنان وشركة الصنائع وشركة
الوجوه فاشترى شركة المفادضة فهي أن يشترك الرجلان
فيكسبا ويان في مالهما وتصرف فيهما وفيهما يجوز بين الحزين
المسلمين الحاجة ولأنه توكيل وكفالة يجوز زعامة كما يجوز
خاصة ولا يجوز بين الحزين والعبد ولا بين الصبي والبالغ ولا بين
المسلم والكافر لعدم التساوي بينهما والمفادضة تنبئ عن
التساوي بينهما ويتضمن الوكالة والكفالة فيها بشرية
كل واحد منهما تحقيقا للتساوي ويكون المشتري على الشركة
الأطعام أهله أو كسوتهم لأن في ذلك ضرورة وما يلزم كل
واحد منهما من الدين بدلا عما يبيع فيه الاشتراك فالضرر
ضامن له فإن ورت أحدهما عما لا يبيع راس المال الشركة
أو ذهب له أو وصل إلى يده بطلت المفادضة وصارت
الشركة عنانا لغوات المساوات **فصل**
ولا ينعقد الشركة إلا بالذراع والدنانير والفلوس النافقة
ولا يجوز بها سوى ذلك إلا أن يتعامل الناس كالتيقير والنفقة
فتصح الشركة بها لأن القياس يأنى لزوم هذا العقد وقوع
البيع والمكسب لا للمشتري إلا أنه يجوز بخلاف القياس فيقتصر
على مورد الإجازة وذلك بتقرير النبي عليها السلام ما كانوا عليه

وتسوا الشركة بالنقود والراححة واذا اراد الشركة بالعروض
باع كل واحد منهما نصف ماله بنصف مال الآخر لينتفع
الشركة وانما شركة العنان فينتفع على الوكالة دون
الكفالة ويصح التفاضل في المال لان المفاوضة هي المبنية
عن المساواة ويصح ان يشتري في المال ويتفاضل في الربح
فتكون لمن شرطه فضل الربح بمقابلة عمله ويجوز ان
يعقد بها كل واحد منهما بنصف ماله دون البعض للحاجة
ولا يصح الا بما يتنا أن المفاوضة تصح به ويجوز ان يشتركا
في جهة احدهما دناير ومن الآخر **دراهم** وما اشتراه كل
واحد منهما للشركة طويلا بتمنيه دون الآخر لانه لم يخل
عنه ثم يرجع على شريكه بحصته منه لان الملك في نصف ذلك
واقع لشريكه واذا هلك مال الشركة او احد المالكين
قبل ان يشترى شيئا بطلت الشركة لانه هلك امانة فلم
يبق لاحدهما نصيب في رأس المال وان اشترى احدهما بماله
وهلك مال الآخر قبل الشرا فامشترى بينهما على ما شرطوا ويصح
على شريكه بحصته من ثمنه لان عند شرايه كانت الشركة باقية
لبقاء العقد وبقاء المالكين ويجوز الشركة وان لم يخلط
المال لان الجواز اعتبار الحاجة ولا يصح الشركة اذا شرط
لاحدهما **دراهم** مسماة من الربح لانه لم يظهر التعامل به

يعقدها

ليس يشترط

في ذلك الزمان **فصل** وكل واحد من المتفاوضين
شريك العنان ان يبضع المال ويذفعه مضاربة ويوكل
من يتصرف فيه لان هذه من التجارات ويذره في المال بدامانة
لان صاحب المال رضي بتبضعه وانما شركة الصنائع فالحاجة **طان**
والصنائع ان يشتركا في ان يتقبلا الاعمال ويكون
الكسب بينهما فيجوز ذلك للحاجة **وما** يتقبله كل واحد
منهما من العمل يلزمه ويلزم شريكه لوجود عقد الشركة وان
عمل احدهما دون الآخر فالكسب بينهما نصفان لانها شرط
ان يكون المال بينهما نصفين فصار العامل عاملا لنفسه
في النصف ونعينا صاحبه في النصف وانما شركة الوجوه
فالرطلان يشتركان ولا مال لهما على ان يشترتا بوجوههما
ويبيعان فيصح الشركة على هذا وكل واحد وكيل الآخر
فيما يشترى لوجود التمسك بينهما فان شرط ان يشترى
بينهما نصفان فالربح كذلك لا يجوز ان يتفاضل فيه لان
الربح بناء على ملك المبيع ولا يجوز الشركة في الاختطاب
والاضطهاد وما اضطاده او اختطبه احدهما فهو له
دون صاحبه لانه توكل فيما يملكه الوكيل لنفسه قبل
الاذن والتوكيل ولو اشتركا ولا حدهما بغل ولا خير
راوية يستحق عملها الما والكسب بينهما لم تنفع والكسب كله

للذي التفتي فان كان العاقل صاحب البغل يجب عليه
 اخراجه مثل الراوية لان صاحب الراوية صار اجرا او يتيه
 باخر مجهول وان كان العاقل صاحب الراوية فعليه اخراجه
 مثل البغل لان صاحب الراوية صار مستاجرا للبغل
 بنصف ما حصل وانه مجهول والجاراة بعوض مجهول
 بموجب فساد الاصل ووكلا شركة فاسدة فالرجح
 فيها التفاضل لانه يتعلق بالعقد والعقد فاسد
 واذاعات احد الشريكين او ارتد ولو بحق بدار الحذر
 بطلت الشركة لانقطاع تصرفاته في هذه الدار وليس
 لواحد من الشريكين ان يؤدى زكاة مال الاخر الا باذنه
 لانه ليس من التجارة فان اذن كل واحد منهما صاحبه
 ان يؤدى زكاة فادى كل واحد منهما فالثاني ضامن
 علم باداء الاول اذ لم يعلم انما اذا علم فلا يتيق الزكاة
 واجبة على الامر وان لم يعلم فلا يتيق حكمي فلا يتقيد
 بالعلم كالموت وعندها ان لم يعلم بقي وكذا كالعزل التقدي
 لا يصح من غير علم الوكيل **كتاب الوقف**
 لا يقول ملك الوقف عن الوقف عند ابى حنيفة رحمه الله
 الا ان يحج به الحاكم او يعلقه بموته فيقول اذ امت فقد
 وقف دارى هذا لانه يصير معنى الوصية وقال

انما الوقف انما هو ما

وقال ابو يوسف يزول الملك بمجرد القول لانه بالجعل
 لله تعالى فيسقط حق نفسه فيصح الإسقاط بمجرد القول
 كالطلاق والعنان وقال محمد رحمه الله لا يزول
 الملك حتى يجعل للوقف وليا ويسلمه اليه لانه هبة
 من جهة العباد بجهة مخصوصة فلا يتم الا بالتسليم
 ولا بضعيفة رحمه الله ان الوقف تبرع بالمنافع فلا
 يلزم ولا يتأيد كالأعادة الا اذا حكم به عالم لان المجتهد
 فيه يلحق بالمقطوع به بالجمع وكذلك اذا اوصى به واذا
 اشترى مع الوقف على اختلافهم خرج من ملك الواقف
 ولم يدخل في ملك الموقوف عليه لان الوقف يمنع ثبوت
 الملك فيه لاحد ووقف المشاع جائز عند ابى يوسف رحمه الله
 كالأعتاق وعند محمد لا يجوز كالهبة فيما يحتمل القسمة ولا يتم
 الوقف عند ابى حنيفة ومحمد حتى يجعل اخر جهة لا تنقطع
 انتفاعه ابدا فحيد يتأيد لانه بمعنى التملك من وجه
 وقال ابو يوسف رحمه الله اذا سمي بجهة تنقطع جاز وصار
 بعدا للمنفعة وان لم يسمهم لان عنده إسقاط الى الله تعالى ويصح
 وقف العتاق ولا يجوز وقف ما ينقل ويحول وقال ابو يوسف رحمه
 الله اذا وقف ضيعة ببقرها والكرها وهم عبيدها جاز وقال
 محمد رحمه الله يجوز حبس الخراج والسلاح الا ان في الضيعة

في

او اوصى به

جهه الله

جهه

هذا

كالكتب

ومثل الخريد

ينبغي ان يلزم تبع العقار وفي الخيل لا يلزم ويكون هذا الحسنانا
 وقربة واذا صح الوقف لم يجز بيعه ولا غلبه الا ان يكون
 مشاعا عند ان يوسف فيطلب الشريك القسمة فتصح مقاسمة
 لان فيها الضرورة وانما البيع والتقليد ينافي مقتضى مقصود
 الوقف والواجب ان يعتد من ارتفاع الوقف بعمارت
 شرط ذلك الواقف او لم يشترط لانه يجب ابقاء اصله حتى
 الفقير او فان وقف دارا على سكنى ولده فالعمارة على من له
 السكنى لانه المستفيع به ولانه لا ارتفاع له فان امتنع من ذلك
 او كان فقيرا اجرها الحاكم وعمرها باجورها فاذا عمرت
 ردها الى من له السكنى لانه لو لم يعمرها يبطل حق الواقف
 وحق صاحب السكنى اصلا وتاخير حق صاحب السكنى اذني
 من ابطال حقها من كل وجه وما الهدم من بناء الوقف والية
 يصرفه الحاكم في عمارة ان احتاج الوقف اليها وان استغنى عنها
 اعتسكه حتى يحتاج الى عمارة فيصرفه فيها لانه من اجزاء الوقف
 فلهذا لا يجوز ان يقسمه بين مستفيحي الوقف لان لهم الاستمتاع
 دون العيى واذا جعل الواقف غلة الوقف لنفسه او جعل
 الولاية اليه كاز عند ان يوسف لان عند اسقاط فلا يفتقد
 الى التسليم وقصر يده عنه واذا ابني مسجدا لم يزل ملكه
 عنه حتى يقرره عن ملكه بطريقة **لقله نغالي** وان المشاجد

رحمة الله

في عمارة الوقف

بنيته ويشترط ان ياذن للناس بالصلوة فيه فاذا صلى فيه واحد
 زال عند ان حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله
 يزول ملكه **لقله** جعلته مسجدا لان عند الوقف اسقاط
 ومن بني سقاية المسلمين او خاننا يسكنه بنو السبيل او دباطا
 او جعل ارضه مقبرة لم يزل ملكه عن ذلك حتى يعلم به عالم عنه
 الى حنيفة رحمه الله لانه تبرع بالمنافع لا بالعيى لانهم لا يملكون
 العيى بالاتفاق وعند ان يوسف رحمه الله يزول ملكه بالقول
 لانه اسقاط عنده وقال محمد رحمه الله اذا استثنى الناس من
 السقاية وسكنوا الخان او الدباط ودفنوا في المقبرة زال الملك
 لانه كالحصة فلا بد من التسليم والله اعلم **كتاب الهبة**
 يصح الهبة بالاجاب والقبول والقبض لما روي عن بعض الصحابة
 رضي الله عنهم لا يصح الهبة الا مقبوضة محوزة فان قبض الموهوب
 له في المجلس بغير امر الواهب جاز لان الهبة ان في المجلس وان
 قبض بعد الانة ان لم يجز الا ان ياذن الواهب في القبض لان
 بارتفاع المجلس لم يبق القول سبق الى اخر المجلس فقط وينعقد
 الهبة بقوله بخلت ووهبت واعطيت لان هذه اللفاظ مريحة
 في الهبة وكذا كما طعمتك هذا الطعام قال الله تعالى فاطعام
 سبيل مسكينا فلم يملك محوزا وكذلك قوله جعلت هذا الثوب
 لك واعمرتك هذا الشيء فانه روي ان النبي عليه السلام اجاز العمرى

لان القبض

وَأَنْطَلَّ شَرْطُ الْمُعْجَرِ وَقَوْلُهُ جَمَلْتُ عَلَى هَذِهِ الدَّائِمَةِ بِهِ الْجِهَةِ
 وَلَا جُوزَ الْجِهَةِ فِيمَا يَنْقَسِمُ الْأَجْزَاءُ مَقْسُومًا لِصَحِّهِ
 الْقَبْضُ وَهَبَةُ الْمَشَاعِ فِيمَا لَا يَنْقَسِمُ جَائِزَةٌ لِأَنَّ الْقَبْضَ فِيهِ لَا يَتَصَوَّرُ
 الْأَنَاقِصَ وَمِنْ وَهَبٍ شَقِصًا مَشَاعًا فِيمَا يَنْقَسِمُ فَالْهَبَةُ فَاسِدَةٌ
 لِقُصُورِ الْقَبْضِ فَإِنْ قَسَمَهُ وَسَلَّمَ جَاذِلَتَامَ الْقَبْضِ وَإِنْ وَهَبَ
 دَقِيقًا فِي حَقِّهِ أَوْ دَهْنًا فِي سَمِئَةٍ فَالْهَبَةُ فَاسِدَةٌ لِأَنَّهُ مُعْدُومٌ
 فَإِنْ طَحِنَ وَسَلَّمَ لَمْ يَجُزْ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مُضَافٌ إِلَى الْمَعْدُومِ وَإِذَا كَانَتْ
 الْعَيْنُ فِي يَدِ الْمُوهَبِ لَهُ مَلِكُهَا بِالْجِهَةِ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ فِيهَا قَبْضًا
 لِأَنَّ الْقَبْضَ الْوَاجِبَ بِالْجِهَةِ قَبْضٌ أَعَانِي فَيَنْبَغِي عَنْهَا كُلُّ قَبْضٍ
 وَإِذَا وَهَبَ الْإِبْنَ الْإِبْنِ الصَّغِيرَ مَلِكُهَا الْإِبْنُ بِالْعَقْدِ لِأَنَّ قَبْضَ
 الْإِبْنِ قَبْضُ الْإِبْنِ وَإِنْ وَهَبَ لَهُ أَجْنَبِيَّ هَبَةُ تَمَّتْ بِقَبْضِ الْإِبْنِ
 وَإِذَا وَهَبَ لِلْيَتِيمِ هَبَةُ فَقَبْضُهَا لَهُ وَلَيْتَهُ جَاذٍ وَإِنْ كَانَ
 فِي حِجْرَاتِهِ فَقَبْضُهَا لَهُ بِجُوزٍ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ فِي حِجْرٍ أَجْنَبِيٍّ
 يُرَبِّيهِ فَقَبْضُهَا لَهُ جَاذٍ وَإِنْ قَبْضُ الصَّبِيِّ الْجِهَةِ يَنْفَسِيهِ وَهُوَ
 يَعْقِلُ الْقَبْضَ بِجُوزٍ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ نَائِفٌ بِحُصْنٍ فِيمَا كُلُّ أَحَدٍ
 يَصْلُحُ قَابِضًا لَهُ وَإِذَا وَهَبَ اثْنَانِ مِنْ وَاحِدٍ دَارَ الْجُوزِ لِأَنَّ
 الْقَابِضَ وَاحِدًا وَإِنْ وَهَبَ وَاحِدٌ مِنْ اثْنَيْنِ لَمْ يَمُوجْ عِنْدَ الْجَنِيْفَةِ
 رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَا يَجِزُ لِأَنَّهُمَا يَقْبِضَانِ بِمَرَّةٍ وَلَئِنْ جَنِيْفَتُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ
 أَنْ لِكُلِّ وَاحِدٍ جُزْءٌ مَشَاعًا وَالْقَبْضُ فِي الْمَشَاعِ لَا يَجُزُّ **فَصْلٌ**

وَأِذَا وَهَبَ هَبَةً لِأَجْنَبِيٍّ فَلَهُ حَقُّ الرُّجُوعِ فِيهَا عِنْدَ **الْقَوْلِ**
 عَلَيْهِ السَّلَامُ الْوَاهِبُ أَحَقُّ بِجِهَتِهِ مَالِ يَدُورُ مِنْهَا إِلَّا أَنْ يَعْوِضَهُ
 لَوْجُودِ الثَّغَابِ وَكَذَا إِذَا زَادَ الْمُوهَبُ زِيَادَةً مُتَّصِلَةً لِأَنَّهُ
 يَصِيرُ رِبًّا أَوْ يَمُوتُ أَحَدُ الْمُتَعَاقِدَيْنِ أَوْ تَخْرُجُ الْجِهَةُ مِنْ مِلْكِ
 الْمُوهَبِ لَهُ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْأَضْرَارِ بِذَلِكَ الْغَيْرِ وَإِنْ وَهَبَ هَبَةً
 لِمَنْ رَجَحَ تَحْرِمُ عَنْهُ فَلَا رُجُوعَ فِيهَا لِأَنَّ الْمَقْصُودَ حَاصِلٌ وَهُوَ
 صَلََةُ الرَّحِمِ بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ الْعَوِضُ وَلَمْ يَحْصُلْ
 وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا رُجُوعَ فِي هَبَةِ الْأَجْنَبِيِّ فِي هَبَةٍ
 الْقَرِيبِ لَهُ الرُّجُوعُ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ لَهُ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ وَلَئِنْ **قَوْلُهُ**
 عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا كَانَتْ الْجِهَةُ لِمَنْ رَجَحَ مُحْرَمٌ لَمْ يَرْجِعْ فِيهَا وَمَا وَهَبَ
 أَحَدُ الرُّوَجِيِّينَ لِأَخْرَافٍ رُجُوعَ فِيهِ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ وَهُوَ
 الصَّلََةُ وَإِذَا وَهَبَتِ الْمَرْأَةُ صَدَاقَهَا فِي مَرَضٍ مَوْتَهَا أَوْ وَجْهَهَا
 لَا تَصِحُّ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْوَرِثَةِ وَإِذَا قَالَ الْمُوهَبُ لِلْوَاهِبِ
 خُذْ هَذَا عَوِضًا مِنْ هَبَتِكَ أَوْ بَدَلًا مِنْهَا أَوْ فِي مَقَابِلَتِهَا فَقَبْضُهَا
 الْوَاهِبُ سَقَطَ الرُّجُوعُ لَوْجُودِ التَّعْوِيزِ عَنْهُ وَإِنْ عَوِضَهُ أَجْنَبِيٌّ
 عَنْ الْمُوهَبِ لَهُ خَيْرٌ عَمَّا فَقَبْضُ الْعَوِضِ سَقَطَ الرُّجُوعُ لِأَنَّهُ عَوِضٌ
 عَنْهُ فَيَحْتَاجُ الْوَاهِبُ وَإِذَا اسْتَقْبَلَ بِضْفِ الْجِهَةِ رَجَعَ بِمَنْصُفٍ
 الْعَوِضُ لِأَنَّهُ عَوِضٌ عَنْهُ كَمَا فِي الْبَيْعِ وَإِذَا اسْتَقْبَلَ بِضْفِ الْعَوِضِ
 لَمْ يَرْجِعْ فِي الْجِهَةِ إِلَّا أَنْ يَرُدَّ **مَا** بَقِيَ مِنَ الْعَوِضِ ثُمَّ رَجَعَ لِأَنَّ الْعَوِضَ

وان قل يضح عوضا الا ان له ان يرد الباقي لانه لم يرض
الا ان يكون كله عوضا ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما
او بحكم الحاكم لان الملك ثبت للموهوب كله ولهذا لو كانت
جارية يحل له وطبها فلا يجوز ابطال ملكه الا بالقضا
او بالرضا واذا تلفت العين الموهوبة او استعملت
ضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب بشئ اذا لم يعوضه
لان الواهب لا يلتزم عوضا وضمانا ظاهرا لانه لم يحصل له
عوض عن هذا المال بخلاف البايع واذا اوجب بشرط العوض
اعتبر التقابض في العوضين عمل باسم الهبة فيكون هبة ابتداء
ببعضها انتهى لوجود المعاوضة فاذا اتقيا مع العقد رضا
في حكم البيع يرد بالعيب وخبار الروية ويجب فيه الشفعة
عمل بحقيقة المعاوضة والعمري جارية المعمري في حيوته
ولو دنته من بعده لانهم كانوا يصبون ويقولون اعمرتك
هذه الدار ويعنون به ان هذه الدار لك عمرتك فاذا امت فهي لنا
فالنبي صلى الله عليه وسلم احاز العمري وابطل شرط المعمري والعمري
باطلة عند ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله وهي ان تقول اد قبضتك
هذه الدار لانها محتمل الاعارة ويحتمل الهبة ومن ذهب جارية
الاحتمال صحت الهبة وبطل الاستثناء لان الحمل جزؤها
فلا يجوز الاستثناء بغير شرط فاشد في الهبة والهبة لا تبطل بالشرط

وقال ابو حنيفة

القاسدة كما في شرط المعمري **فصل** في الصدقة كالهبة
لا تصح الا بالقبض لانها تملك مقتصر فيصح بشرط القبض
ولا يجوز في مشاع يحتمل القسمة واذا تصدق على فقيرين بشئ
يجوز ولا يصح الرجوع في الصدقة بعد القبض لان المقصود هو
الثواب وقد حصل ومن نذر ان يتصدق بماله تصدق بجنس
ما يجب فيه الزكاة اعتبارا بايجاب الله تعالى ومن نذر ان يتصدق
بملكه لزومه ان يتصدق بالجميع ويقال له انسلك منه ما تنفق
على نفسك وعيالك الى ان تكتسب فاذا اكتسبت ما لا تصدق
بمثل ما انسكت لان اسم الملك شامل لكل فاعا اسم المال مقرونا
بالنقد فيفهم منه اموال الزكاة كما في قوله عليها السلام هاتوا
ربع عشور اموالكم **كتاب البيع**
البيع يتعد بالاجاب والقبول اذا كانا بلفظ الماضي لان كل
واحد يبي عن الاجاب واذا اوجب احد المتعاقدين البيع
والاخر بالخيار ان شاقبل في المجلس ان شاء رده **لقوله**
عليها السلام المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا وايهما قام عن المجلس
قبل القبول بطل **الاجاب** فاذا حصل الاجاب والقبول لزمت البيع
والخيار ولو احدى منهما امكن عيب او عديم روية وقال الشافعي
رحمه الله فاما بالخيار بعد العقد ما لم يتفرقا بندا **لقوله**
عليها السلام المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ولنا انه ابطال

لقبض المال



حق الغير من غير رضا فلا يجوز والمراد بالحديث ما قبل اجتماعها
 على الإيجاب والقبول والاعراض المشتراة إليها لا يحتاج إلى معرفة
 مقدارها في جواز البيع لأن جهاتها لا تنقضي إلى المنازعة والآن
 المطلقة لا يجوز إلا أن يكون معروفه القدر والصفة ليلا
 يؤدي الجهالة إلى المنازعة المانعة من التسليم والتسلم فيعبر
 العقد عن المقصود ويجوز البيع بتمن حال وموئل إذا كان المثل
 معلوما لاطلاق **قوله تعالى** وأحل الله البيع وحرم الربوا
 ومن أطلق الثمن في البيع كان على غالب نقد البلد لأن اللفظ عند
 إطلاق ينصرف إلى المتعارف فإن كانت النقود مختلفة فالبيع
 فائدا للجهالة إلا أن يبين أحدها فيزول الجهالة فيجوز
 ويجوز بيع الطعام والحب مكائلا ومجازنة وبائنا بيمينه
 لا يعرف مقداره أو يؤزن حجر بيمينه لا يعرف مقداره لقوله
 عليه السلام إذا اختلف النوعان فسعوا كيف يشيتم بعد أن يكون
 يد أي يد من باع صبرة طعام كل قفيز يد رهم جاز البيع في
 قفيز واحد عند أبي حنيفة رحمه الله إلا أن يسمى حمله قفيزا
 لأننا لو عملنا بالعموم يصير مجهولا فينصرف إلى الأقل لما تعدد
 العمل بالعموم كما هو الأصل وهما يقولان بأن الثمن معلوم ومن
 باع قطيع غنم كل شاة يد رهم فالبيع فاشد في جميعها عند
 أبي حنيفة رحمه الله لأنه يتناول واحدا وأنه متفاوت

المتناهي

مجهول وكذلك من باع ثوبا مقداره كل ذراع يد رهم ولم يسم
 حمله الذراع ومن اشاع صبرة على أنها مائة قفيز مائة
 ذراع فوجدتها أقل فالمشتري بالخيار أن شا أخذ الموجد
 بحصته وإن شافسح العقد لأنه وجدته انقص وله في شراء
 الحمله غرض صحيح وإن وجدها أكثر من ذلك فالزيادة للبائع
 لأن القدر في الحيليات أصل ومن اشترى ثوبا على أنه عشرة
 أذرع بعشرة أو أرضا على أنها مائة ذراع بمائة فوجدتها
 أقل فالمشتري بالخيار أن شا أخذها بحملة الثمن وإن شاترك
 لوجود النقصان فيختير ولا ينقص شيء من الثمن لأن
 الذرع صفة وفوات الصفة لا يوجب سقوط الثمن وإن
 وجدها أكثر من الذرع الذي سماه فهو للمشتري والخيار للبائع
 لأنه وجدته أفضل وزيادة الصفة تسلم للمشتري ولو قال
 بعثتكم على أنها مائة ذراع بمائة كل ذراع يد رهم فوجدوها
 ناقصة فهو بالخيار أن شا أخذها ناقصة بحصتها من الثمن وإن
 شاترك لأن كل جزء صار أصلا لما ذكره ثمننا على حدة وإن
 وجدها زيادة فالمشتري بالخيار أن شا أخذ الجميع كل ذراع يد رهم
 وإن شافسح البيع لأنه لو دد البعض وأنه متفاوت تنفع المنازعة
 في الباقي تحت البيع والمنازعة مانعة من التسليم ومن باع ذرا
 دخل ثوبا في البيع وإن لم يسم لأن اسم الذراع شامل للبئنا ومن

طعام

والبيع فاشد في جميعها عند أبي حنيفة رحمه الله لأنه يتناول واحدا وأنه متفاوت

بَاعَ اَرْضًا دَخَلَ عَافِيَهَا مِنَ الشَّجَرِ وَالنَّخْلِ فِي الْبَيْعِ وَانْ لَمْ يَسْمَعْ
 لَانه مُتَّصِلَةٌ لِلْبَقَا وَلَا يَدْخُلُ الزَّرْعُ فِي بَيْعِ الْاَرْضِ اِلَّا بِالتَّسْمِيَةِ
 لِانْ الزَّرْعُ مُودَعٌ فِي الْاَرْضِ لَا لِلْبَقَا. وَعَنْ بَايَ شَجَرٍ اَيْهِ شَجَرٌ
 فَشَرَتْهُ لِلْبَايِ اِلَّا اِنْ يَشْرُطُ الْمُبْتَاعُ رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرٌ بِهَذَا الْمَقْنَى وَيُقَالُ لِلْبَايِ اِقْطَعُوا وَسَلِّمُوا الْمُبْتَاعُ
 وَمَنْ بَاعَ شَجَرًا لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهَا اَوْ قَدْ بَدَأَ جَا زَ الْبَيْعِ وَوَجِبَ عَلَى
 الْمُشْتَرِي قَطْعُهَا فِي الْحَالِ لِانَّهُ بَاعَ عَيْنًا مَقْدُورًا لِلتَّسْلِيمِ فَإِنْ
 شَرَطَ نَزَعَهَا عَلَى النَّخْلِ اِي وَفَتْهُ اِذْ رَاكَ فَسَدَ الْبَيْعُ لِانَّهُ
 شَرَطَ نَايِدًا عَلَى الْبَيْعِ وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ شَرَطٍ
 وَلَا جَوْزٍ اِنْ يَبْتَاعُ شَجَرًا وَيُسْتَشْتَرَى مِنْهَا اَرْضًا لَا مَعْلُومَةٌ فَلَعَلَّ
 الْمُبْتَاعُ لَيْسَ اِلَّا هَذِهِ الْاَرْضُ طَالَ. وَجَوْزُ بَيْعِ الْجَنْطَةِ فِي سُبُلِهَا
 وَالْبَاقِي فِي قِشْرِه لِانَّهُ بَاعَ مَا لَا مَقْدُورًا مَقْدُورًا لِلتَّسْلِيمِ. وَمَنْ
 بَاعَ دَارًا دَخَلَ مَنَابِتُهَا اَغْلَاقُهَا تَبْعًا لَهَا لِانَّهَا تَعْدُ مِنْ جَسَدِهَا
 الدَّارِ فِي الْبَيْعِ عَرَفًا وَاجْرَةً الْكِبَالِ وَنَا قَدْ الثَّمَنُ عَلَى الْبَايِ
 لِانَّهُ يَحْتَاجُ اِلَى التَّسْلِيمِ وَهُوَ يَحْتَاجُ اِلَى رَدِّ الْمَغِيبِ فَإِنَّا وَدَّ
 الثَّمَنُ عَلَى الْمُشْتَرِي لِانَّهُ يَحْتَاجُ فِي التَّسْلِيمِ اِلَى الْوِزْنِ وَعَلَيْهِ التَّسْلِيمُ
 فَإِنَّا الْاِنْتِقَادُ لِمَعْرِفَةِ الْمَغِيبِ وَهُوَ لَا يَنْتَقِرُ اِلَيْهِ فِي التَّسْلِيمِ
 وَمَنْ بَاعَ شِلْعَةً بِثَمَنِ قَبْلَ الْمُشْتَرِي اَوْ دَفَعَ الثَّمَنَ اَوْ لَا فَاِذَا دَفَعَ قَبْلَ
 لِلْبَايِ سَلَّمَ الْمُبْتَاعُ لِيَصِيرَ الثَّمَنُ بِالْقَبْضِ عَيْنًا فَيَكُونُ عَيْنًا بَعْدَ أَنْ

١٣٩
 وَانْ بَاعَ شِلْعَةً بِشِلْعَةٍ اَوْ ثَمَنًا بِثَمَنِ قَبْلَ لَهَا سَلَّمَ مَعًا لِانَّهَا
 تَسَاوَىا فِي الْعَيْنِيَّةِ وَالذِّنْيِيَّةِ وَاللَّهُ اعْلَمُ **بَابُ**
خِيَارِ الشَّرْطِ خِيَارُ الشَّرْطِ حَايِزٌ لِلْبَايِ وَالْمُشْتَرِي وَلَهُمَا
 ثَلَاثَةُ اَيَّامٍ فَمَادُونَهَا **لِقَوْلِهِ** عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَنْ لَمْ يَخْلُ مِنْ اِلْتِصَافٍ كَانَ يُغَيَّرُ
 فِي الْبَيَاعَاتِ اِذَا اِلْتَفَتَ شَيْئًا فَقَلَّهَا اِلَّا خِلَافَةً وَبِالْخِيَارِ ثَلَاثَةُ
 اَيَّامٍ. وَلَا جَوْزَ اِلَّا بِشَرْطِ الْخِيَارِ اِي ثَلَاثَةَ اَيَّامٍ عِنْدَ اِيْضَافَةِ
 رَحْمَةِ اللَّهِ وَقَالَ الْجَوْزُ اِذَا سَمِيَ مَدَّةً مَعْلُومَةً لِيُمْكِنَهُ التَّامُّلُ وَلِاِيْ خِيْفَةِ
 رَحْمَةِ اللَّهِ اَنْ اِلْحِيَا زَيْنًا فِي مَقْتَضَى الْعَقْدِ. وَاتَّهَمَتْ فِي الثَّلَاثَةِ بِالْجَدِثِ
 قَبْلَ الْوَقْفِ عَلَى الْقِيَاسِ وَخِيَارُ الْبَايِ يَمْنَعُ خُرُوجَ الْمُبْتَاعِ عَنْ مِلْكِهِ
 لِانَّهُ لَمْ يَبْقَ عَلَى الْخِيَارِ الَّذِي كَانَ لَهُ فَوَجِبَ اِنْ يَبْقَى الْمُبْتَاعُ عَلَى مِلْكِهِ
 فَلَنْ قَبْضَهُ الْمُشْتَرِي فَهَلْكَ فِي يَدِهِ وَصَحْنَهُ بِالْبَيْعَةِ لِانَّهُ قَبْضَهُ لِنَفْسِهِ
 وَخِيَارُ الْمُشْتَرِي لَا يَمْنَعُ خُرُوجَ مَنْ مَلَكَ الْبَايِ لِانَّ الْبَيْعَ لَزِمَ فِي حَقِّهِ
 وَلَا يَمْلِكُ الْمُشْتَرِي عِنْدَ اِيْ خِيْفَةِ رَضَايَةِ عَمَّةٍ لِانَّ الْبَايَ لَا يَمْلِكُ الثَّمَنَ
 بِالْاِتِّفَاقِ فَكَذَلِكَ الْمُشْتَرِي لَا يَمْلِكُ الْمُبْتَاعَ تَحْقِيقًا لِلْعَدْلِ وَعِنْدَهَا
 يَمْلِكُ لِيَلْزَمَ الْاَلْهَاقُ بِغَيْرِ مَا لَكَ فَاِنْ هَلَكَ فِي يَدِهِ هَلَكَ بِالثَّمَنِ لِانَّهُ خَرَجَ
 عَنْ مِلْكِ الْبَايِ بِالثَّمَنِ لِانَّهُ رَضِيَ بِهِ وَكَذَلِكَ اِنْ دَخَلَ عَيْنٌ فَتَعَدَّرَ رَدُّهُ
 عَلَى الْبَايِ وَمَنْ شَرَطَ لَهُ الْخِيَارَ قَوْلُهُ اِنْ يَفْسُخْ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ وَلَهُ اَنْ
 يُجِيرَهُ قَالُوا اِنْ اَجَا زَ بَعِيرٍ حَضْرَةً صَاحِبِهِ جَا زَ اِنْ فُسِّخَ لَمْ يُجَزَّ اِلَّا اِنْ
 يَكُونُ الْاَخَرُ حَاضِرًا وَعِنْدَ اِيْ يَوْسُفَ جَوْزُ الْفُسْخِ وَانْ لَمْ يُحْضَرِ الْاَخَرُ

بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ
 بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ
 بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ
 بَابُ خِيَارِ الشَّرْطِ

لأنه راضٍ بما أثبت الخيار له ولها أن رفع العقد كالعقد
 فلا يقوم بأجزائها وأما من له الخيار بطل خياره ولم ينتقل
 إلى ورثته ولم يبيع وقال الشافعي ينتقل لأنه حق فيسوي
 كالقصاص ولنا أن البائع راضٍ بأن يكون ذلك برضا المورث لا برضا
 الوارث ومن باع عبداً على أنه خباز أو كاتب وكان بخلاف
 ذلك فالمشتري بالخيار أن شاأخذه بجميع الثمن وإن شأترك لأنه
 فات الوصف ولم يرض بالمبيع إلا بذلك الوصف **باب**
خيار الرؤية إذا اشترى عالم برة فالبيع جائز وقال
 الشافعي رحمه الله لا يجوز لأنه مجهول ولنا معلوم **لقوله** عبد الله
 من اشترى شيئاً ولم يره فله الخيار إذا رآه أن شاأخذه وإن شأرده
 وإن رضى قبل الرؤية مع البيع وله أن يردّه لأن الرضا بالشئ قبل
 العلم بأوصافه لا يتحقق ولو فسخه قبل الرؤية صح لأن العقد
 غير لازم تخلل في الرضا ومن باع عالم برة فلا خيار له لأن الشرع
 أثبت الخيار في الشئ لا في البيع وإن نظر إلى وجه الصبر أو إلى
 ظاهر الثوب مطوياً أو إلى وجه الحاربة أو الدابة أو كفلها فلا خيار
 له وكذلك لو رأى صحن الزار ولم يبرئها لأن الخيار إنما أثبت
 لمن لم يره ومن رأى جزءاً منه لا يكون غير رآه ولا فالودقنا
 سقوط الخيار على رؤية جميع الأجزاء يبقى الخيار أبداً لأن البواطن
 والدقائق لا يرى فيوقف على رؤية المتصور أو رؤية البعض ويبع

وإن شأ رده
 بالإخبار وله الخيار إذا رآه أن شاأخذه

الأعمى وشراة جازية وله الخيار إذا اشترى لأنه لم يره ويسقط
 خياره بحسن المبيع إذا كان يعرف بالحسن وشبهه إذا كان يعرف
 بالشئ وبدونه إذا كان يعرف بالذوق ليقوم مقام الرؤية ولا
 يسقط خياره في العتار حتى يوصف له لأنه لا يقف عليه إلا بالوصف
 وقيل أنه يحسن في العتار ومن باع يملك غيره فالمالك بالخيار أن شا
 أجاز البيع وإن شأ فسخ وقال الشافعي رحمه الله لا ينعقد ولنا
 أن الإنعقاد على وجه لا يتصور به المولى وجب أن يكون منعقداً
 اعتباراً بالتصريح فلهما وله الجارة إذا كان المعقود عليه باقياً
 والمتعاقدان كحالهما لأن العقد باق فيلحقه الجارة ومن رأى
 أحد الثوبين فاشترىهما ثم رأى الآخر جاز أن يردّها لأن رؤية
 أحدهما لا يسقط الخيار في الآخر فله ردّ المبيع وردد الآخر معه
 لحق البائع ليدلّ يردّي إلى تغريق الصفقة عليه ومن مات وله
 خيار الرؤية بطل خياره ولا ينتقل إلى ورثته لأن الخيار كان له
 ومن رأى شيئاً ثم اشتراه بعد مدة فإن كان على الصفة التي رآه
 فلا خيار له لأنه اشترى شيئاً رآه وإن وجد متغيراً فله الخيار
 لأنه اشترى شيئاً لم يره لأن بالتغير صار شيئاً آخر **باب**
خيار العيب إذا أطلع المشتري على عيب بالمبيع فهو بالخيار
 أن شاأخذه بجميع الثمن وإن شأرده لأنه مارضى إلا بالتسليم بدلالة
 الجاه وليس له أن يمسكه ويأخذ النقصان لأن الغايه وصف فلا

لأنه غير مالك

في غير مالك

وإن شأ رده فيبطل موقوفه

المتفق عليه في البيع والتسليم
 وجعل خياره من قبل التسليم كذا في المصنف

يقابله شيء من الثمن إلا عند الضرورة وكل ما أوجب نقصان
التمن في عمادة التنا وهو عيب والإبقاء والبول في الفرائض والسرقة
في الصغير عيب ما لم يبلغ فلا يبلغ فليس ذلك المأخوذ بعيب حتى
يعاود بعد البلوغ فيكون عيباً آخر لأن سبب هذه الأشياء
تختلف بالصغير والكبير والبعد والدفء عيب في الجارية لأنه
يخل بمخدمتها للمولى وليس بعيب في الغلام لأنه لا يقرب للخدمة
إلا إذا كان من دار والزنا وولد الزنا عيب في الجارية دون
الغلام لأن الجارية يشترى للتسلل وبغير الولد ذلك بخلاف
الغلام وإذا أحدث عند المشتري عيب واطلع على عيب كان عند البائع
فله أن يرجع بنقصان العيب ضرورة تعذر الرد بالعيب ولا يرد
المبيع لأنه لا يمكن ردّه بعيبين إلا أن يرضى البائع أن يأخذ
بعيبه لأنه رضى بالضرب وإن قطع الثوب وخطفه أو صبغفه
أولت السويق بسمن ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه لتعذر
الرد لحق الشرع وليس للبائع أن يأخذ لأن الاستيعاء لحق الشرع
لأحقته ومن اشترى عبداً فاعنته أو مات عنده ثم اطلع على عيب
رجع بنقصانه لتعذر الرد فإن قتل المشتري العبد أو كان طعناً
فأكله لم يرجع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله وعندهما يرجع
بالنقصان لتعذر الرد ولأن حنيفة رحمه الله أن الرد تعذر
بفعل المشتري فلا يظهر في حق البائع فلا يجوز الخصم إلى نقصان

بالصغير

الدفء والدفء في وقت
دراسة حنيفة

الحادث

لا أنقص ما قبضت

لا القتل فيه
انفاق

بالعيب ومن باع عبداً قبالة المشتري ثم رد عليه بعيب فإن قيل
يقض القاضى فله أن يردّه لأن البيع الثاني انفسخ وإن قيل
بغير قضاء فليس له أن يردّه لأنه بيع جديد فقدم له المشتري
ملكاً آخر ومن اشترى عبداً وشرط البراءة من كل عيب فليس
له أن يردّه بعيب لو جرد البراءة وكذلك لو لم يسم العيوب
باب البيع الفاسد إذا كان أحد العوضين أو كلاهما
محرراً فالبيع فاسد كالباع بالميتة أو بالدم أو بالخنزير أو بالحمر
وكذا إذا كان غير مملوك كالخمر وبيع أم الولد والمديبر والمكاتب
لأن التملك لا يتصور إلا بالبيع بالحمر أو الخنزير لأنه يكون فاسداً
وما سوى ذلك فالبيع باطل ولا يجوز بيع السم قبل أن يضطاد
ولا بيع الطير في الهواء ولا بيع الحمل قبل النتاج ولا بيع اللبن
في الضرع لأنه محتمل وهو من جملة الغرر والصوف على ظهر
الغنم لأنه لا يعلم موضع القطع والذراع من الثوب والجذع في
الشقف لأنه لا يمكن تسليمه إلا بضر وضربة القانص لأنه
مجهول وبيع المذابنة لا يجوز وهو بيع الضر على رؤس النخل بحرصه
ثم لا يجوز البيع بالتقار الخمر والملا مسنة لأنه تعليق التملك
الخطير فيكون قماراً ولا يبيع ثوب من ثوبين لأنه غرر ومن باع
عبداً على أن يقتله المشتري أو يدبره أو يكاتبه أو أمته على أن
يقتلها فالبيع فاسد لأنه وشرطه وكذلك لو باع عبداً على أن يقتله

على بايعه الأول

بيعه

البائع شهرًا أو دارًا على أن يتركها أو على أن يتركه المشتري
 دونهما أو على أن يترك له هدية. ومن باع عينا على أن لا يتركها إلى
 راس الشهر فالبيع فاسد لأن ترك التسليم ينافي مقتضى العقد ولو باع
 جارية أو أختها فالبيع فاسد لأن البيع يفسد بالشرط الفاسد
 بخلاف الهبة. ومن اشترى ثوبا على أن يقطع البائع ويحيطه
 قميصا أو ثيابا أو نعلين على أن يخلو هذا ويتركها فالبيع فاسد لأنه
 بيع وشرط والبيع إلى الغير ورواؤه المحرم جائز وصوم النصارى
 وفطر اليهود إذا لم يعرف المتبايعان ذلك فاسد لجهالة الاجل
 ولا يجوز البيع إلى الجصاد والديار والقطاف وقدوم الحاج
 لأن الاجل مجهول فإن تراضيا على استقاط الاجل قبل أن يأخذ
 الناس في الجصاد والديار والقطاف وقبل قدوم الحاج
 جاز البيع لأن المشتد قد زال. وعن زرارة رحمه الله لا يجوز
 وإذا تبعض المشتري المبيع في البيع الفاسد باسم البائع وفي البيع
 عوضان كل واحد منهما حال ملك المبيع ولو تمت قيمته واكلا واحد
 من المتعاقدين فسحة دفعا لسبب الفساد فإن باعه المشتري
 نقد تبعه عنه نا وقال الشافعي رحمه الله لا يفسد لأن عهده البيع
 الفاسد لا يفيد الملك لأنه منه عنه **لقولهم** عليه السلام لا يتبعوا
 الدرهم بالدرهمين والمنهي عنه يكون منسوخا وعنده ما يفيد الملك
 عند اتصال القبض به لوجود التملك والتملك من المعادين وإذا باع

وفي العقد
 المشي

المشتري شراء فاسد انقطع حق البائع الاول لتعلق حق المشتري
 به ومن جمع بين جزو عينة أو شاة ذكية وميتة يبطل البيع فيها
 لأن البيع لا يبيح في الحيوان الميتة أصلا فلا ينعقد العقد على العبد
 لجهالة ابتداء تنصيبه من القيمة وإن لا يجوز انتهائ بطريق الأولى
 ومن جمع بين عبيد ومذنبين أو بين عبيد وعبد غير فبائعهما صحيح البيع
 في العبد بخصته من الثمن لأن المذنب وعبد غير مملوكان فينعقد
 العقد عليهما إلا أنه ينعقد التسليم فيبقى العقد بخصته العبد
 من الثمن والجهالة الطارئة لا يفسد العقد وهي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عن النجاشي وعن السوم على سوم غيره لما فيه من الضرر
 وعن ثلق الجلب لما فيه من تعمية الأسعار على الواردين ونصبت
 الأمر على الحضور وهي عن بيع الحاضر للبادي والبيع عند أن
 الحقة بكره **لقولهم** تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة
 فاسقوا إلى ذكر الله وذووا البيع ولا يفسد البيع بهذه الاشياء
 لأن أسباب التماس منفصلة عنها وجود أو عدمها ومن ملك مملوكين
 صغيرين واحدهما ذر وجم محرم من الآخر لم يفسد بينهما وكذلك
 إن كان أحدهما كبيرا فإن فرق حره له ذلك **لقولهم** عليه السلام من
 فرق بين حبيب وحبيبة فرق الله بينهما وبين أحبته يوم القيمة
 وجوز العقد وإن كانا كبيرين فلا بأس بالتفريق بينهما لأن التفريق
 بين الكبيرين يمكن لأن كان الذبارة **باب** **الاقالة**

بطل
 فينعقد العقد ابتداء
 من القيمة وأنه لا يجوز

حق مولاه

في البيع

الاقالة في اللقطة الرقعة
 وفي الشريعة
 ومع العقد وقبل
 انه مسبق من الاول
 العينة من ماله
 اي اذ لا القول السابق
 ودل القول السابق
 بما يعقد وما

طر منه

جائزة في البيع بثل الثمن الاول فان شرط اكثر منه اقل فالشرط
باطل لان الاقالة دفع العقد الاول فيكون على الوجه الذي انعقد
ويؤد ثل الثمن الاول في فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد
في حق غيرهما لانها قصد ايقاعها فسخا وهي بيع حقيقة لوجود
مبادلة المال بالمال بالتراضي فيكون فسخا في حقهما بيبعا في حق
غيرهما وهذا كالثمن لا يمنع صحة الاقالة كما لا يمنع صحة البيع
وهذا كالمبيع يمنع صحته وان هلك بعض المبيع جازت الاقالة
في باقية كما في البيع **باب المراجعة والتولية**
المراجعة نقل ملكة بالعقد الاول بالثمن الاول مع زيادة ربح والتولية
نقل ملكة بالعقد الاول بالثمن الاول من غير زيادة ربح ولا يبيح
المراجعة والتولية حتى يكون الثمن مما له مثل لانه لو لم تعرف
له مثل يتعد ربه المراجعة والتولية ويجوز ان يصنف الى
رأس المال اجرة القصار والصباغ والطرار والقتل واجرة
يحمل الطعام ويقول قام على بكذا ولا يقول اشتريته بكذا حتى
لا يكون كذبا فانما يصنع هذه الاشياء لجران عادة القاصم بالغم
لهذه الاشياء وان اطلع المشتري على خيانة في المراجعة فهو بالخيار
عند اى خيفة رحمه الله ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شأده وان
اطلع على خيانة في التولية اسقطها من الثمن وقال ابو يوسف رحمه الله
يحط فيها لانها تراعى على اعتناء الثمن الاول وقال محمد رحمه الله

بالتدليل في العقدين ومن اشترى شيئا مما ينقل ويحول لم يحركه
بيعه حتى يقبضه **قوله** عليه السلام انهم عن اربعة عن بيع
وشرط وعن بيع وسلف وعن ربح عالم يضمن وعن بيع عالم يقبضوا
ويجوز بيع العقار قبل القبض عند اى خيفة واني يوسف رحمه الله
وعند محمد رحمه الله لا يجوز بالحديث ولها ان الهلاك قبل القبض
يحال فلا يؤدى الى الغرر ومن اشترى مكبلا مكابلة او موزونا
موازنة لم يحرك للمشتري ان يبيعه منه ولا ياكله حتى يعينه
الوزن والكيل لنهيهم عليه السلام عن بيع الطعام حتى تجرى فيه
صاعان صاع البائع وصاع المشتري والتصرف في الثمن قبل القبض
جائز لان الشرع ورد في المبيع لاحتمال الهلاك والهلاك لا يوجد
في الثمن لانه دين ويجوز للمشتري ان يريد في الثمن ويجوز للبائع
ان يزيد في المبيع وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز لانه ملكه فكيف
ينقل البعض معاملة ملكه ولنا انه يمكن تجوز تصرفها فيجوز
ويجوز ان يحط من الثمن ويتعلق الاشقيان بجميع ذلك لان الحط
التحق باصل العقد ومن باع بمن حال ثم اجله اجل معلوما صار
مؤجلا لان التأجيل التحق باصل العقد وكل من حال اذ اطله كما جبه
صار مؤجلا الا القرض فان تأجيله لا يبيح لان صحة التأجيل
فيه يؤدى الى بيع الدوام بمثلها باجل وانه ربوا **باب الربوا**

بالتدليل في العقدين ومن اشترى شيئا مما ينقل ويحول لم يحركه
بيعه حتى يقبضه **قوله** عليه السلام انهم عن اربعة عن بيع
وشرط وعن بيع وسلف وعن ربح عالم يضمن وعن بيع عالم يقبضوا
ويجوز بيع العقار قبل القبض عند اى خيفة واني يوسف رحمه الله
وعند محمد رحمه الله لا يجوز بالحديث ولها ان الهلاك قبل القبض
يحال فلا يؤدى الى الغرر ومن اشترى مكبلا مكابلة او موزونا
موازنة لم يحرك للمشتري ان يبيعه منه ولا ياكله حتى يعينه
الوزن والكيل لنهيهم عليه السلام عن بيع الطعام حتى تجرى فيه
صاعان صاع البائع وصاع المشتري والتصرف في الثمن قبل القبض
جائز لان الشرع ورد في المبيع لاحتمال الهلاك والهلاك لا يوجد
في الثمن لانه دين ويجوز للمشتري ان يريد في الثمن ويجوز للبائع
ان يزيد في المبيع وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز لانه ملكه فكيف
ينقل البعض معاملة ملكه ولنا انه يمكن تجوز تصرفها فيجوز
ويجوز ان يحط من الثمن ويتعلق الاشقيان بجميع ذلك لان الحط
التحق باصل العقد ومن باع بمن حال ثم اجله اجل معلوما صار
مؤجلا لان التأجيل التحق باصل العقد وكل من حال اذ اطله كما جبه
صار مؤجلا الا القرض فان تأجيله لا يبيح لان صحة التأجيل
فيه يؤدى الى بيع الدوام بمثلها باجل وانه ربوا **باب الربوا**

الربوا محرم في كل كيل أو موزون يبيع بجنسته مثلا بمثل متفاضلا
 فالقلة عندنا الكيل مع الجنس أو الوزن مع الجنس أو الوزن مع
 الجنس فافترس المكيل أو الموزون بجنسته مثلا بمثل جازا البيع
 وإن تفاضلا لم يجر البيع **لقوله** عليا للام الحنطة بالحنطة
 مثلا بمثل يدايه والفضل ربوا والعدة فيه القدر مع الجنس
 لأنها إذا استويا قدرا فقد استويا صورة وإذا استويا جنسا
 فقد استويا معنى وإذا اتساويا جرم الفضل لأن اشتراطه
 يكون سبب المنازعة وقال الشافعي رحمه الله العلة الطمخ والتمية
 والجنس شرط تعليقا لاشتراط التماثل لما يكون سببا لاجزاء الخط ولا يجوز
 بيع الجيد بالردى مما فيه الربوا إلا مثلا بمثل **لقوله** عليا للام جيد فإ
 رد بها سواء وإذا أعدم الوصفان الجنس والمقنى المضموم اليه
 حل التفاضل والنسأ كالحنطة بالدرهم وإذا وجد أحدهما
 وأعدم الآخر حل التفاضل بخوان يبيع مروجيا بمحروبي يدا
 بيد وجوز النسأ **لقوله** عليا للام إذا اختلف النوعان
 يبيعوا كيف شئتم بعد أن يكون يدا بيد وكل شيء نقص رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على أنه مكيل فهو مكيل أبدا وإن ترك الناس
 الكيل فيه مثل الحنطة والشعير والتمر والمخ وكل ما نص على
 تحريم التفاضل فيه وزنا فهو موزون أبدا وإن ترك الناس
 الكيل فيه مثل الحنطة والشعير والتمر والمخ وكل ما نص على تحريم

وحرم النسأ
 وإذا وجد أحدهما
 حرم التفاضل
 والنسأ

التفاضل فيه وزنا فهو موزون أبدا مثل الذهب والفضة
 لأن طاعة رسول الله عليا للام واجبة وعالم ينص عليه يعتبر
 فيه عادات الناس وعقد الصرف ما وقع على جنس الثمان
 يعتبر قبض عوصيه في المجلس **لقوله** عليا للام الفضة
 بالفضة هاؤها وما سواه مما تجرى فيه الربوا يعتبر فيه
 التقيين ولا يعتبر فيه التفاضل لأنه يصير عينا بالتقيين
 والدرهم لا يتعين إلا بالتفاضل ولا يجوز بيع الحنطة بالذيق
 ولا بالسويق لأنه حنطة من وجه دون وجه فلا بد من
 التساوي كيدا والتساوي كيدا بين الذيق والحنطة كما يعرف
 ويجوز بيع اللحم بالحيوان عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله
 وعند محمد رحمه الله لا يجوز إلا وأن يكون اللحم الضاني أكثر مما
 في الشاة من اللحم لمحمد رحمه الله أن اللحم في الحيوان غير معلوم فلا يجوز
 بيع اللحم به إلا بطريق الاعتبار كما في بيع الزيت بالزيتون والسمسم
 بالسمسم لا يجوز بالاتفاق إلا وأن يكون الزيت والسمسم أكثر
 من الذي في الزيتون والسمسم فيكون الدهن بمثله واللباني
 بمقابلته النخيل فاما إذا كان على السواء فلا يجوز لأن الدهن
 بالدهن والتفل ربوا وكذا الدكان الشيرج الخالص أو لم يمتزج
 السمسم لأنه يكون التفل وفضل الدهن ربوا وكذلك إذا كان
 لا يدرى لا يجوز لأن عدم الجواز من وجهين ويجوز بيع اللحم

واستفاد من الخبرين
 وزنا لا يعدل
 وعند أبي يوسف
 لا يجوز

لا يعرف

الخالص

ذلك

التسليم في الحال يستعين ذلك المكان ضرورة وجوب التسليم وبهذا
 فارق البيع والقرض والغصب ولا يجوز التسليم حتى يقبض رأس
 المال قبل ان يفارقه كمالا يكون ديناً يدين ولا يجوز التصرف في رأس
 المال ولا في المسلم فيه قبل قبضه ولا يجوز الشركة ولا التولية في المسلم
 فيه لانه بيع المبيع المنقول قبل قبضه ويجوز التسليم في النسياء
 اذا بين طولاً وعرضاً ورفعاً لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما
 انه اخاذ المسلم في الكرايين ولا يجوز التسليم في الجواهر والخمر
 للجهالة ولا ياتر بالسلم في اللبن والاجرة اذا سمي قبلنا معلوماً
 وكل ما يمكن ضبط صفته ومقداره جاز التسليم فيه وما لا
 يضبط صفته ولا يعرف مقداره لا يجوز التسليم فيه **فصل**
 ويجوز بيع الدابة والتمه والسيب لانه يمتنع بها ولا يجوز بيع
 الخنزير والخمر لان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الخمران الذي حرم
 شرهما حرم بيعهما واكل ثمنهما ولان الخمر ليست بمال في حقنا
 ولا يجوز بيع دود القنطرة الا ان يكون مع القر النحل الامع
 الكوارات لانه مال متقوم واهل الذمة في البيع كالمسلمين
 الا في الخمر والخنزير فان عقدهم على الخمر والخنزير جائز
 لانها مالان متقومان في حقهم **كتاب الصرف**
 الصرف هو البيع اذا كان كل واحد من العوضين من جنس الاثنان
 من انواع فضة او ذهبا يذهب لا يجوز الا مثلاً بمثل

الحجرات
 ١١٣١
 ١١٣٢

سمى الحاجة الى النقل
 في بيعه من يد الى يد
 والصرف هو النقل
 والرد لغة ازالة
 لا يطلبه منه الزيادة
 والله اعلم

لقوله على الام الذهب بالذهب مثلاً بمثل يد ايده والفضل
 ربوا والفضة بالفضة مثلاً بمثل يد ايده والفضل ربوا وكذلك
 ان اختلفت في الجودة والصياغة لا يجوز الا مثلاً بمثل **لقوله**
 على الام جيدها وزديها سواء ولا بد من قبض العوضين قبل انقضاء
لقوله على الام يد ايده والمراد به لان التعيين لا يحصل
 الا بالقبض وكذلك الذهب بالفضة لا يجوز النسياء ووجب
 التقابض لانه يجب قبض احدهما ليلا يؤول الى دين يدين فيجب
 قبض الآخر ليعتق لان بيع الدين لا يجوز فان اقرقا في الصرف
 قبل قبض العوضين او احدهما بطل العقد لعدم التقابض ولا يجوز
 التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه لانه بيع المبيع من وجه ويجوز
 بيع الذهب بالفضة بخازنة لان التفاضل غير حرام ومن باع
 سيفاً محلي بمائة درهم وجليته خمسون درهماً فدفعت منه ثمنه
 خمسين درهماً جاز البيع والمقبوض منه حصّة الفضة وان لم
 يبيّن ذلك وكذلك ان قال خذ هذه الخمسين من ثمنها لانه لو صرف
 الى الفضة بجوز العقد ولو صرف اليها او الى الجعفر او الى النصل
 والجمال يفسد في شيء من الفضة لوجود الاتفاق قبل التقابض
 وان يتقابضا حتى اقرقا بطل البيع في الحلية لانه صرف
 واتا في السيف فان كان لا يتخلص الا بضر فسد فيه ايضاً
 كما لو باع جدياً في شقف وان كان يتخلص بغير ضرر جاز البيع في

القبض

الدين
 الا في النسياء لقيامه
 على القبض
 في رجله على الخمر فانما يرد له عليه
 دراهم فادرس اليه رسولاً فقال
 له الرسول اعل وجهك الوصاله
 ان الرسول تقوا بعتك فانما يرد
 التي على يد راحلتي التي على
 ليح لان هذا ضرر وقد فارق
 المشتري البائع قبل القبض فلو
 كان وكلاً يصح والله اعلم

حكم

وقال الشافعي رحمه الله لا شفعة للحار **لقوله** عليها كلام اذا
 وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة انما الشفعة فيما لم
 يقسم والحار المقابل لا شفعة له لانه لا يسمى حارا مطلقا
 والشفعة تجب بعقد البيع وتستقر بالاشهاد وتلك بالاشهاد
 اذا سلمها المشتري وحكم بها الحاكم لان سبب تحقق الضرر من
 الدخيل البيع فيجب بعقد البيع بقول البائع بيع ويستقر بالاشهاد
 لان الترك مبطل وقال النبي عليها كلام الشفعة كحل العتال
 ويملك بالاشهاد لان الملك ثبت للمشتري لوجود سببه في حقه
 الا ان المشتري حتى التملك فلا يملك الا بالاشهاد والاشهاد انما يكون
 بالتراضي وحكم القاضي لان ملك الغير لا يتم كالأرضاء او بحكم
 من له ولاية واذا علم الشفيع بالبيع اشهد في مجلسه ذلك على المطالبة
 ثم ينهض منه ويشهد على البائع ان كان المبيع في يده او على المشتاع
 او عند العتار فاذا فعل ذلك استقرت شفيعته ثم لا يسقط
 بالتأخير عند اى حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله ان تركها
 شهرا بطلت انما الاشهاد في الحال فيسمى طلب المداينة لما وردنا
 من الحديث ان الشفعة كحل العتال وفي خبر آخر الشفعة لمن
 واشتها ثم يشترط الاشهاد على ذي اليد بايعا كان ومشتريا لان
 الطلب انما يتم بمن في يده والا فعند العتار اقامة للمحل مقام
 صاحبه لان المحل شرط وقال محمد رحمه الله يبطل ان تركها شهرا

بعد ذلك لان الملك ثابت للمشتري وانما ثبت الحق للشفيع زمانا
 معلوما كخيار البيع فلا يزيد على الشهر لان ما وراه الشهر بعيد اجل كما
 عرف في الايمان ولا يحنيفة رحمه الله انه ثبت له حق قوي فلا
 يبطل بمضي المدة كحق المالك القديم في المال الذي استولى عليه الغنا
 واخر زوجه ثم ظهر ناعليه والشفعة واجبة في العقار وان كان
 لا يقسم لاطلاق الأدلة ولا شفعة في العروض والسفن والى البنا
 والتخلة اذا بيعت دون العرصة لانها ثبتت بخلاف القياس في العتار
 لتعذر الانتقال وللدن الشفعة للعموم الاثر فلمهم بالمسلمين
 واذا ملك العتار بعوض هو مال وجبت فيه الشفعة ولا شفعة
 في دار التي تزوج الرجل عليها او خالع المرأة بها او يستاجر بها دارا
 او يصالح بها من دمه عمدا او يعتق عليها عبدا او يصالح عليها بانكار
 لان العوض ليس بمال والشفعة ثبت بخلاف القياس فيما اذا كان
 العوض ما لا فان صالح باقرار وشكوت وجبت الشفعة لان
 المعاوضة قد تحققت بالتعاطي بخلاف الانكار لانه ثبت عدم
 المعاوضة **فصل** واذا تقدم الشفيع الى القاضي وادعى
 الشرا وطلب الشفعة سأل القاضي المدعي عليه فان اعترف
 للمشتري بماله الذي يشفع به والاعطى الشفيع اقامة البيينة
 فان عجز عن البيينة استجلف المشتري بانه ما تعلم انه شفيع للمدعي
 ذكره مما يشفع به فان نكل او قامت للشفيع بيينة سأل القاضي

هل ابتاع ام لا فان انكر لا ابتاع قيل للشفيع اقم البيّنة فان عجز عنها
 استخلف المشتري بالله ما ابتاع او بالله ما استخلفت عليه في هذه
 شفعة من الوجه الذي ذكره لانه لا بد من كون الشفيع مالكا للدار
 التي يشفع بها ولا بد من ان يكون الدار التي يدعي الشفعة فيها بيعة
 ولا يظهر ذلك الا بالبيّنة او النكول او الاقرار ويجوز المنازعة
 في الشفعة قبل ان يحضر الشفيع التمن فاذا قضى بالشفعة فالشفيع
 ان يودى التمن ثم ياخذ الدار وللشفيع الرد بخيار الوؤية
 والعيب لانه متملك عليه بالتمن كالمشتري الا ان رضا المملوك
 عليه ليس بشرط في حقه شرعا واذا حضر الشفيع البايع والمبيع
 في يده فله ان يخاصمه في الشفعة لان المدعى في يده ولا يسمع
 القاضي البيّنة حتى يحضر المشتري لانه المالك فيفسخ البيع
 بمشهد منه وان كانت الدار في يد المشتري فلا حاجة الى حضور
 البايع لانه ليس له يد ولا ملك ويقيم البيّنة على المشتري
 ويقضي عليه بالشفعة والعهد عليه لان المبيع قد اخذ منه وان
 زائد من ما هنا استخفت الدار التي الشفيع رجع على المشتري
 ثم يرجع المشتري على البايع لان القاضي لم يفسخ البيع الذي جرى
 بينهما بل قضى بتقريره حتى قضى بالشفعة على المشتري واذا انكر
 الشفيع الاشهاد حين علم وهو بعد ر على ذلك بطلت شفعة
 وكذلك ان شهد في المجلس ولم يشهد على احد المتبايعين او عند

في المجلس القاضي

او البايع لا حاجة للمدعى عليه

عند العقار لما دونها من الحديث فتعلق تأخذ الحق بالطلب موثبة
 وتقريراً وان صالح من شفيعه على عوض اخذه بطلت الشفعة
 لترك الطلب ويترد العوض لانه لا يقابل ما يماثله فاذا هو رشوة
 واذا مات الشفيع بطلت شفيعته لان حق التملك ثبت له بخلاف
 التباين وان مات المشتري لم يبطل لان من له الحق قائم واذا باع
 الشفيع ما يشفع به قبل ان يقضى له بالشفعة بطلت شفعة
 لانه لم يثبت السبب عند القضاء **فصل** ولا شفعة
 لو كمل البايع لان الوكيل اصيل في حقوق البيع والبايع تارك للشركة
 والمجاورة فلا يتضرر به الشفيع وكذلك ان ضمن الوكيل الدرك
 عن البايع للشفيع لانه رضى به اذا ضمن ووكيل المشتري اذا ابتاع
 فله الشفعة كالمشتري لانه طالب للشركة والمجاورة ومن باع
 بشرط الخيار فلا شفعة للشفيع لانه لم يخرج به عن ملك البايع
 فان سقط الخيار وجبت الشفعة لتحقيق السبب وان اشترى
 بشرط الخيار وجبت الشفعة لان الملك قد خرج عن يد البايع
 والشفعة تتعلق بخروج الملك عن يد البايع ومن ابتاع دارا شركا
 فاشد فلا شفعة فيها لان الملك للبائع فان سقط الفسخ وجبت
 الشفعة لثبوت الملك للمشتري بالمعاوضة وان باعها ذاتي
 بخبر او خنزير وشفيعها ذاتي اخذها بمثل الخبر وقيمة الخنزير
 وان كان شفيعها مثلاً اخذها بقيمة الخبر والخنزير لتعدد

وكيل المشتري اذا ابتاع فله الشفعة
 نظير المشتري الوكيل اذ ان شفيعها
 نظير المشتري الموكل اذا كان شفيع الدار

وكلوا احد من المتبايعين
 الفسخ فان سقط

تسليم المترو والخير بمبادلة ولا شفعة في الهبة إلا ان تكون
بعوض مشروط لان الهبة بالعوض المشروط مبادلة آخر فصلا
في معنى البيع **فصل** في الثمن اذا اختلف الشفع والمشتري
في الثمن فالقول للمشتري لانه يذكر ثبوت حق التملك للشفيع الا بهذا
القدر فان اقاما البيينة فالبيينة للشفيع عند ابي حنيفة رحمه الله
لانه يثبت حق التملك وعند ابي يوسف رحمه الله البيينة للمشتري
لانه يثبت الزيادة وان ادعى المشتري ثمنه وادعى البايع اقل منه
ولم يقض الثمن اخذها الشفع بما قال البايع وكان ذلك خطأ عن
المشتري لان البايع له ولاية الخط وان كان قبض الثمن اخذها بما
قال المشتري ولم يثبت الحق للبايع لانه ينفذ قول الغير على الغير
الا بولاية واذا اخذ البايع عن المشتري بعض الثمن يسقط ذلك عن
الشفيع لان الخط التحق باصل العقد وان خط جميع الثمن يسقط
عن الشفع شيء لانه لا يتصور الرجوع بالعقد لانه يبطل البيع
فيكون هذا ابراء عن الدين واذا زاد المشتري البايع في الثمن لم يلزم
الشفيع الزيادة لان العقد الاول كاف لثبوت حق الشفع واذا
اجتمع الشفعان فالشفعة بينهم على عدد رؤسهم ولا يعتبر اختلاف
الاملاك وعن الشافعي رحمه الله الشفعة بينهم على مقدار الانصاب
لانها من حقوق الملك لانا انها شرع لدفع الضرر اذا اشترى دارا
بعرض اخذها الشفع بقيمة لانه وجب عليه العوض بعد تسليم

فيجب القيمة واذا اشترى دارا بمكيل او موزون اخذها بمثل لانه
وجب عليه المثل وان باع عتارا بعتارا اخذ الشفعان بقيتهما
لان العقد من ذوات القيم واذا ابلغ الشفع انها بيعت بالف
فسلم ثم علم انها بيعت باقل او بحنطة او بشعر قيمتها الف و
اكثر فتسليمه باطل وله الشفعة لان الرضا بتركها باكثر
الاثنان او بحسن آخر لا يدل على الرضا بتركها بحسن آخر او بالاقل
حتى لو كان الثمن دنانير قيمتها الف فلا شفعة له لانها جنس
واحد معنى واذا قيل له ان المشتري فلان فسلم الشفعة ثم علم
انه غيره فله الشفعة لان اسقاط حقه بحرمة فلان ولم يرجع
ومن اشترى دارا لغيره فهو الخضم للشفيع لان حقوق العقد في البيع
يرجع الى العائد لا الى من عقده الا ان يسلمها الى الموركل **فصل**
ومن باع دارا لا بمقدار ذراع في طول الحدة الذي يلي الشفع فلا
شفعة له لعدم الجواز وان ابتاع منها سهمين ثم ابتاع بقيتهما
فالشفعة للجاري في السهم الاول لان الباقي لانه شريك والشريك اولى
ولا يكره الحيلة في اسقاط الشفعة عند ابي يوسف لانه يبقى ملك
نفسه وكذا في الزكوة وقال محمد بن يحيى لانه اخذوا بالغير وهو
الاصح واذا اشترى او غرس ثم قضى للشفيع بالشفعة فهو
بالحيار ان شاء اخذها بالثمن وقيمة البناء والغرس تبعاً للغرصة
وان شاكف المشتري قلعه لانه ملك الغرصة بالاذن بالشفعة

فله الخيار وإذا أخذ الشفيع فبني أو غرس ثم استحققت رجع
 بالثمن ولا يرجع بقيمة البناء والغرس لأن البائع والمشتري لم يضمنها
 له سلامته دلالة لأنه أخذها بغير رضا منها وإذا انتهت
 الدار أو احترق بناؤها أو جردت شجرة البستان بغير فعل أحد
 فالشفيع بالخيار أن شا أخذ بجميع الثمن وإن شأ ترك لأن هذه
 الأشياء ابتاع وإن نقض المشتري البناء قبل للشفيع أن يثبت فخذ
 العرصة بحصتها وإن شئت فدع لأن البناء مضمون على المشتري
 فلا يضمن موثقي وليس للشفيع أخذ النقص لأنه منقول بطلت
 تبعيته للعقار ومن ابتاع أرضا وعلى تحملها ثم أخذها الشفيع
 بثمنها تبعا فإن أخذها المشتري سقط عن الشفيع حصته لأنها
 مضمونة على المشتري بالأخذ فلا يضمن ثانيا وللشفيع خيار
 العيب وإن كان المشتري شرط البراءة منه لأن شرط المشتري
 لا يلزم غيره وإذا ابتاع بضمن موثقل للشفيع الخيار أن شا أخذ
 بضمن حال وإن شأ صبر حتى تنقضي أجل ثم يأخذها لأن أجل
 شرط زائد مع المشتري فلا يظهر على الشفيع وإذا اقتسم الشركاء
 العقار فلا شفعة لجارهم لأن القسمة ليست معاوضة مطلقا
 ولأن الشركاء أولى وإذا اشترى دارا فسلم الشفيع الشفعة
 ثم ردها للمشتري بخيار روية أو بشرط أو يعيب بقضا
 قاض فلا شفعة للشفيع لأنه إبطال بيع لا بيع وإن ردها

عزم

الشفعة اسم من الاقسام لغة
 وفي الشرع عبارة عن حق من حق
 الشفيع في ملك غيره

بغير قضا أو تقاضا فلا شفيع الشفعة لأنه بيع جديد فيما لا يختص به
 أي بالعقد أو بهما **كتاب القسمة** يتبعي الإمام أن
 ينصب قاضا يوزقه من بيت المال ليقسم بين الناس بغير أجر
 لأن منفعة العامة للناس ولأن القسمة أثر يتصل بالقضا
 فكما أن القاضي يوزقه من بيت المال وكذلك القاسم فإن لم يفعل
 نصب قاضا يتبعه بإجراء القسمة **فصل** للمخضومة فإذا
 هو قضا من هذا الوجه وأمر حسن فإذا هو كتابير الأعمال
 فلا ردي أن لا يأخذ أجرا ولو أخذ تجوز ويجب أن يكون عدلا مأمونا
 عالما بالقسمة ولا يغير القاضي الناس على قاسم واحد لأنه يلحقهم
 الضرر لأنه لو تعين ليحكم بالزيادة على أجر مثله ولا يترك القسام
 يشتركون لأنهم يتصلحون على مغالات الأجر فيؤدي إلى الأضرار
 بالناس وأجرة القسام على عدد الرؤوس عند أبي حنيفة رحمه الله
 لأن تميز الأقل من الأكثر كتميز الأقل من الأقل في المشقة وقال
 أبو يوسف ومحمد رحمهما الله على قدر النصب لأنه من حقوق
 الملك والأصح ما قاله أبو حنيفة رحمه الله وإذا حضر الشرحاء
 عند القاضي وفي أيديهم دار وضيعة وأدعواهم ورثوها
 عن فلان لم يقسمها القاضي عند أبي حنيفة رحمه الله حتى يقيموا
 البيعة على موته وعدده ورثته فلعله لم يمت أوله وأورث آخر
 فيحتاج القاضي إلى نقض قضايه وعندهما يقسم باعترافيهم وذكر

فصل

في كتاب القسمة أنه قسمها بقولهم لأنه إذا فعل كذلك يذول
 اللبس وإذا كان المال المشترك ما سوى العقار ادعوا أنه
 ميراث قسمه بالاتفاق باعتبارهم لأن غير العقار غير محفوظ
 فيقسم ليدل يصنع ولو ادعوا في العقار أنهم اشتروه قسمة
 بينهم لأنهم لم يقرروا لأهل فيه بحق بخلاف الميراث لأنهم أقرروا للميراث
 وكذلك لو ذكروا الملك ولم يذكروا كيف انتقل إليهم قسمها بينهم
 وإن كان كل واحد من الشركاء يستفيد بنصيبه قسم بطلب
 أحدهم أخرا جاله من الضرر الذي يلحقه بالتهامي وإن كان
 أحدهما يستفيد والآخر يستضر لقله نصيبه فإن طلب صاحب
 الكثير لأنه طالب تكميل منفعة ملكه وإن طلب صاحب القليل
 لم يقسم لأنه مستغن وإن كان كل واحد منهما يستضر لصغيره
 لم يقسم إلا بتراضيهما لأنه إضرار بهما ويجوز بتراضيهما لأن الحق
 لهما وهما أعز من شأنهما ويقسم العرض إذا كانت من صنف
 واحد لأن المنفعة لهما حاصلة من جنس واحد ولا يقسم الجنس
 بعينه في بعض لتفاوت المقاصد والمنافع وقال أبو حنيفة رحمه الله
 لا يقسم الرقيق والجواهر لتفاوتها وكل واحد بجنس قال أبو يوسف
 الرقيق ومحمد رحمه الله يقسم لتفاوت منافعهم ولا يقسم جماع ولا بئر
 ولا ترعى إلا بتراضي الشركاء لأن كل واحد يستضربه وإذا حضر
 وارثان وأقاما البيعة على الوفاة وعدد الورثة والدار في

قسم

الرقيق

في أيديهم ومعه وراث غايب قسم القاض بطلب الحاضرين نصيب
 للقائين وكذا لا يقبض نصيبه لأن القاض يقوم مقام الوارث
 في تركه الميت ولو كانوا مشترين لم يقسم لأن القاض لا يقوم
 مقام غير الوارث إذا كان غائبا فإن حضر وارث واحد لم يقسم
 لأن القسمة بين شخصين تكون الدور لا يقسم جملة عند أبي حنيفة
 رحمه الله وعندهما يقسم إن كان الأصلح لهم ذلك كالرقيق وإن كانت
 دارا وضيفة أو دارا وجانب تقسم كل واحد على حدة لاختلاف
 الجنس وينبغي للقاسم أن يفرض ما يقسمه ويعدله ويذكره ويقوم
 البناء يفرض كل نصيب عن الباقي بطريقة وضربه حتى لا يكون
 لنصيب بعضهم بنصيب الآخر تعلق ثم يلقب نصيبا بالاول والذي
 يليه بالثاني والثالث على هذا ثم يخرج القرعة فمن خرج قرعته
 أولاً فله السهم الأول ومن خرج ثانياً فله السهم الثاني تطيبا للقلوب
 وإزالة للنميمة ولا يدخل في القسمة الدراهم إلا بتراضيهما لأنه يصير
 بيعا بقدر الدراهم فإن قسم بينهم ولا يدخل في ملك الآخر أو طريق
 لم يشترط في القسمة فإن أمكن فله صرف المسيل والطريق عنه
 وليس له أن يستطرق وإن يسيل في نصيب الآخر وإن لم يسيل ففسخ
 القسمة لأن المقصود قطع الشراكة وتجميع المنفعة وإذا كان يستغل
 لأجله وعملوا لا يستغل له ويستغل له عملوا تقوم كل واحد
 على حدة وقسم بالقيمة ولا يعتبر بغير ذلك وهو قول محمد رحمه الله

قسم

قسم

السهم
والدافين

وكان ما حكى عن ابي حنيفة واني يوسف رحمه الله قدر القيمة
 في عصرهم ومصرهم واذا اخذت المتقاسمون فشهد القاسمان
 قبلت شهادتهما لانها عدلان فان ادعى احدهما الغلط وزعم ان محمدا
 اصابه شيء في يد صاحبه وقد اشهد على نفسه بالاستيفاء لم
 يصدق على ذلك الابينة لان هذه الدعوى مخالفة للاقرار
 الاول بالاستيفاء وان قال استوفيت حتى واخذت بعضه فالقول
 قول خصمه مع عينه فان قال صاحبي موضع كذا فلم تسلمه الي ولم
 يشهد على نفسه بالاستيفاء وكذبه شريكه مخالفاً وفتحت
 القسمة لان القسمة مبادلة وافراز وجهه المبادلة راجحة
 في غير المثليات واذا اشقق بعض نصيب احدهما بعينه لم تفسخ
 القسمة عند ابي حنيفة رحمه الله ويرجع بحصته من ذلك نصيب
 شريكه وقال ابو يوسف رحمه الله تفسخ القسمة لانه ما رضى الاوان
 يكون عوضه من حصته مما في يد شريكه الا من لا يرضى حنيفة رحمه الله
 انه ان كان جبر حقه بالمثل فلا يحتاج الى الفسخ **كتاب**
الاجارات الاجارة عقد على المنافع بعوض ولا يقع حتى يكون
 المنافع معلومة والاجرة معلومة ليلا يؤول الى جهالة المفضية
 الى المنازعة وما جاز ان يكون ثمن في البيع جاز ان يكون اجرة لان
 الاجرة ثمن المنفعة فيعتبر بثمن البيع والمنافع تارة تصير
 معلومة بالمدة كاستيجار الدور والسكنى والارضين للزراعة

الاجرة موزونة وادون الاجرة
 موزونة وادون الاجرة
 المواجة جوي بكسي موزونة
 وادون

بالعمل والشميت

فيصح العقد على مدة معلومة أي مدة كانت وتارة تصير معلومة
 بنفس العقد كمن اشترى جرداً على صبيغ ثوب او خياطية او اشترى جرداً
 دابة ليحمل عليها حقداراً معلوماً او يتركها حشفة سماها وتارة
 تصير معلومة بالاشارة كمن اشترى جرداً لينقل له هذا الطعام الى
 موضع معلوم ويجوز استيجار الدور والمحاريب للسكنى وان لم يبين
 ما يملك ما فيها لان الظاهر عدم التفاوت وله ان يعمل كل شيء الا
 ما يضر بالبنا وهو الجواد والبصارة والطحان ويجوز استيجار
 الارض للزراعة ولا يبيع العقد حتى تسمى ما يزرع فيها لتفاوت
 حال الارض في المزدوعات ويجوز ان يستاجر الناحية للنساء
 فيها وكذا اليفرس فيها بخلاف او شجر اذا انقضت المدة لزمه
 ان يقطع البنا والفرس ويسلمها فارغة كما قبض الا ان يختار
 صاحب الارض ان يضمن له قيمة ذلك متعلقاً وملكه لانه
 تملكها تبعاً للارض او يرضى بتركه على حاله فيكون البنا
 والفرس لهذا والارض لهذا كما تراضيا ويجوز استيجار الدور
 للركوب والجمال فان اطلق الركوب جاز ان يتركها من شالوجود
 الاطلاق وكذا اذا اشترى ثوباً لللبس واطلق فان قال ان
 يتركها فلان او ان يلبس الثوب فلان فان اردكها غيره او البسة
 غيره فعطيت كان ضامناً لان الناس يتفاوتون في الركوب واللبس
 وما رضى بلبس غيره وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل فاذا

فاما العقار وما لا يختلف
 باختلاف المستعمل

شرط سكتي واحد فله ان يسكن غيره لان هذه التقييد في الشرط
 غير حفيد فان سمي نوعا وقد راجح له على الدابة مثل ان يقول
 خمسة اقضوه من حنطة فله ان يحمل ما هو مثل الحنطة في
 الضرر او اقل كالشعير والشمس وليس له ان يحمل ما هو اضر
 من الحنطة كالمح لانه لا يكون واضيا به وان استاجرها
 ليحمل عليها قطن سماه وليس له ان يحمل له وزنه جديد لانه
 اضر على الدابة لانه يقع الحمل على موضع معين من ظهره وان
 استاجرها ليركبها فادق معه رجلا فعطيت ضمن نصف قيمتها
 وان كانت الدابة تطيق ولا يعتبر بالثقل لان ضرر الدابة
 من الركاب لجملة بالضرر وشبهة لا لثقل وزنه وان استاجرها
 ليحمل عليها مقدار من الحنطة فحمل اكثر فعطيت ضمن
 ما زاد من الثقل لان ثقلها بالثقل وان كبح الدابة بلجامها
 او ضربها فعطيت ضمن عند اي حنيفة رحمه الله **فصل**
 الاجر اعلى ضربين احير مشتركا واحير خاص فالاجر المشترك
 لا يستحق الاجرة حتى يعمل كالمصباغ والقصار والمتاع امانة
 في يده ان هلك لم يضمن شيئا عند اي حنيفة رحمه الله وعند ما
 يضمن لان الاجرة مضمونة على المستاجر فكذا الثوب على الاجير
 والصحيح قول اي حنيفة رحمه الله لان عوض الاجرة العمل لا الثوب
 والعمل مضمون على الاجر وما تلف بعمله كتخريق الثوب من دق

منه
 التقل بوزن البكر
 ظان الحنطة والثلث
 الحمل قوله كبح الدابة
 اي جذنها ليوقف قوله
 فعطيت او هلك

وزلق الجمال وانقطاع الحمل الذي يشد به المكاري الحمل وغرق
 السفينة من مدها مضمون وقال زفر رحمه الله غير مضمون
 لانه مأمور به فلا يكون مضمونا عليه كالحجام ولنا انه ان تلف بغير
 امره لانه مأمور بالاصلاح لا بالافساد ومن غرق في السفينة
 او سقط من الدابة لم يضمنه لانه غير فاعل به واذا افسد الفصاد
 او بزعج البزاع ولم يتجاوز الموضع المعتاد فلا ضمان عليه فيما عطي
 من ذلك لانه لا يمكن الفصد بخبر زاع عن سبب الهلاك لقوم
 احوال باطن الحيوان ولا كذلك الدق والقصر لانه يمكنه تعرف
 احوال الثوب والاجير الخاص الذي يستحق الاجرة بتسليم نفسه
 في المدة وان لم يعمل كمن استاجر شهر الخدمه او لومى الغنم ولا ضمان
 على الاجير الخاص فيما تلف في يده ولا ما تلف من عمله لانه
 سلم النفس صار عمله كعمل رب المال **فصل**
 الابادة يفسدها الشروط كما تفسد البيع لبيان المضايقة
 فيها عرفا ومن استاجر عبد الخدمه فليس له ان يسافر به الا
 ان يشترط ذلك لان المسافرة به تبعد عن المالك ومن استاجر
 جملا ليحمل عليه محمدا وراكبي الى مكة جازوله الحمل المعتاد
 لان المطلق ينصرف الى المعتاد وان شاهد الجمال الحمل فهو اجود
 بلدا يودي الى النزاع وان استاجر بغير الحمل عليه مقدارا
 من الزاد فاكل منه في الطريق جازله ان يرد عوض ما اكل

من احوال

الملاء

ان يرد

آخِزُوا عَهْدِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ أَنْ صَلَّ بِالْقَوْمِ صَلَاةً أَضْعَفُهُمْ وَأَنْ
 اتَّخَذَتْ مَوْذَنًا فَلَا تَأْخُذْ عَلَى الْأَذَانِ أَجْرًا وَالمُجْتَمِعُ أَوَّلُ وَلَا يَجُوزُ
 إِجَارَةُ الْمُشَاعِ عِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَّا مِنَ الشَّرِيكِ لِأَنَّ الْإِسْتِغْنَاءَ
 بِالْمُشَاعِ بِحَالِ الْأَمْنِ الشَّرِيكِ وَقَالَ لَا يَجُوزُ لِأَنَّكَ تَتَوَسَّلُ إِلَى الْإِسْتِغْنَاءِ
 بِالْمُشَاعِ بِالتَّهَانِي وَتَجُوزُ اسْتِجَارَةُ الظَّيْرِ بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ لِلتَّعَامُلِ
 وَتَجُوزُ بَطْعَاهُمَا وَكُسُوتُهُمَا وَقَالَ لَا يَجُوزُ لِلْجِهَالَةِ كَسَائِرُ الْأَجَارَاتِ
 وَلَا ابْنُ حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُمْ لَا يَتَأَمَّلُونَهَا لِأَنَّ نَفْعَهُ يَجْمَعُ إِلَى
 صَبِيهِمْ فَلَا يُؤَدِّي لِلْجِهَالَةِ إِلَى الْمَنَازَعَةِ وَلَيْسَ لِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يَمْنَعَ
 زَوْجَهَا مِنْ وَطْئِهَا فَإِنْ حَبِلَتْ فَلَهَا مَنُوعُ الْإِجَارَةِ إِنْ كَانَ يَضُرُّ
 بِالصَّبِيِّ وَيَعْلَمُهَا أَنْ يَضُرَّ طَعَامُ الصَّبِيِّ لِلْعَرْفِ وَإِنْ أَرْضَعَتْهُ فِي الْمَدَّةِ
 بِلَيْسَ شَاةً فَلَا أَجْرَ لَهَا لِأَنَّهُ خَالَفَتْ فِي الْعَمَلِ **فصل**
 وَكُلُّ صَانِعٍ لِعَمَلِهِ أَثَرٌ فِي الْعَيْنِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ عَمَلِهِ حَتَّى يَسْتَوِيَ فِي الْأَجْرَةِ
 لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَمْنَعَ مَالَهُ وَلَا يَتَهَيَّأُ ذَلِكَ إِلَّا بِمَنْعِ الْعَيْنِ حَتَّى يَسْتَوِيَ
 الْعَوَضُ وَمَنْ لَيْسَ لِعَمَلِهِ أَثَرٌ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُحْبِسَ الْعَيْنَ لِلْأَجْرِ كَالْحِمَالِ
 وَالْمَلَايِحِ وَإِنَّ الْمُعْتَوِدَ عَلَيْهِ نَفْسُ الْعَمَلِ وَلَمْ يَبْقَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهُ فَلَا يَكُونُ
 لَهُ أَنْ يُحْبِسَ وَإِذَا اشْتَرَطَ عَلَى الصَّانِعِ أَنْ يَعْمَلَ بِنَفْسِهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ
 غَيْرَهُ لِأَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ لَمْ يَرْضَ بِهِ وَإِنْ أَطْلَقَ لَهُ الْعَمَلُ فَلَهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ
 مَنْ يَعْمَلُهُ وَإِذَا اخْتَلَفَ الْحَيَاطُ وَصَاحِبُ الثَّوبِ فَقَالَ صَاحِبُ الثَّوبِ
 أَمَرْتُكَ أَنْ تَعْمَلَ قَبَاءً وَقَالَ الْحَيَاطُ قَبِيحًا أَوْ قَالَ صَاحِبُ الثَّوبِ

رَحِمَهُ اللَّهُ
 وَكَانَ
 فِي
 الْمَدَّةِ

تَعْلَمُ
 فِي

لِلصَّبَاغِ أَمَرْتُكَ أَنْ تَصْبِغَهُ أَحْمَرَ فَصَبِغْتَهُ أَصْفَرَ فَالْقَوْلُ لَصَاحِبِ
 الثَّوبِ مَعَ يَمِينِهِ لِأَنَّهُ يَسْتَفَادُ الْأَذْنَ مِنْ جَهْتِهِ فَإِنْ خَلَفَ فَلِالْحَيَاطِ
 ضَامِنٌ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي مَالِ الْغَيْرِ بِالْإِتْدَانِ مِنْ وَجْهِهِ وَإِذَا قَالَ صَاحِبُ
 الثَّوبِ عَمِلْتُهُ لِي بِعَيْنِ أَجْرٍ وَقَالَ الصَّانِعُ بَلْ بِأَجْرٍ فَالْقَوْلُ لَصَاحِبِ
 الثَّوبِ عِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لِأَنَّهُ يَنْكُرُ التَّزَامُ الْأَجْرَ وَعَنْ
 ابْنِ يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنْ كَانَ خَرِيفًا فَلَهُ الْأَجْرُ وَالْأَفْلَا لَأَنَّهُ إِذَا كَانَ
 خَرِيفًا كَوْنًا لِحَالِهِ عَلَى الْعَمَلِ بِأَجْرٍ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا كَانَ الصَّانِعُ
 مَعْرُوفًا بِهَذِهِ الصَّنِيعَةِ بِالْأَجْرِ فَالْقَوْلُ لَهُ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ
 إِلَّا بِالْأَجْرِ وَالْوَاجِبُ فِي الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ أَجْرُ الْمَثَلِ لِأَنَّ الْقِسْمِيَّةَ
 قَسَدَتْ كَمَا فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ بِحَبِّ الْقِيَمَةِ وَلَا يَتَجَاوَزُ بِهِ الْمُسْتَأْجِرُ
 الْمَنَافِعَ لَا يَسْتَقِيمُ بِأَحْسَنِ التَّقْوِيمِ **فصل** وَإِذَا قَبِضَ الْمُسْتَأْجِرُ
 الدَّارَ فَقَلِمَتِ الْأَجْرَةُ وَإِنْ لَمْ يَسْكُنْهَا لَوْ جُودَ تَسْلِيمُ أَحَدِ الْبَدَلَيْنِ لِأَنَّ
 الْأَجْرَةَ إِنَّمَا حَبِطَتْ بِمُقَابَلَةِ تَسْلِيمِ الْمُعَوِّضِ دُونَ الْإِسْتِغْنَاءِ وَقَدْ جِدَّ
 فَإِنْ غَضِبَهَا غَايِبٌ مِنْ يَدِهِ سَقَطَتِ الْأَجْرَةُ • لِأَنَّهُ لَمْ يَسْلَمْ لَهُ أَحَدُ
 الْعَوَضَيْنِ وَهُوَ الْمَنْفَعَةُ وَإِنْ وَجَدَهَا عَيْنًا يَضُرُّ بِالسَّكْنِ فَلَهُ الْفَسْخُ
 كَمَا فِي الْبَيْعِ وَإِذَا خَرِبَتِ الدَّارُ أَوْ انْقَطَعَ شَرَبُ الصَّنِيعَةِ أَوْ انْقَطَعَ
 الْمَاءُ عَنِ الرَّحَاءِ أَوْ انْفَسَخَتِ الْإِجَارَةُ لِهَلَاكِ الْعَقُودِ عَلَيْهِ وَهِيَ الْمَنَافِعُ
 قَبْلَ الْقَبْضِ وَإِذَا مَاتَ أَحَدُ الْمُتَعَاقِدَيْنِ وَقَدْ عَقِدَ الْإِجَارَةَ لِنَفْسِهِ
 أَوْ انْفَسَخَتْ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ تَعْلِيكُ الْمَنَافِعِ بِعَوَضٍ وَالْمَنَافِعُ تَوْجُدُ شَيْءٍ

خَرِيفُ الرَّجُلِ مَعَامِلَةٌ مَقْرُورٌ
 فِي نَفْسِهِ الْمُنْفَعَاتُ

فشيئا فلبقايه حكم الاستدراك فاذا كانت العاقبة لا يتعقد عليه بذلك
العقد وان كان عقدها لغيره لم تنسخ لبقا ومن يتعقد له العقد
ويصح شرط الخيار في الجارة كما في البيع وتفسخ الجارة بالاعذار لان
الفسخ فيه امتناع من وجه ولو كان امتناعا من كل وجه لجاز بعذر بغير
عذر فاذا كان امتناعا من وجه يجوز بعذر ولا يجوز بغير عذر
والعذر كمن اشتا جرد كانا في السوق ليخوض فيه فذهب ماله ولكن اجر
دكانا او دارا ثم اقلست ولزمته ديون لا يقدر على قضائها الا من
من عا اجر دابة ليستافر عليها ثم بداله من السفر فهو عذر وان
بدل المكاري من السفر فليس ذلك بعذر لانه يمكنه ان يرسل رسولا
يقوم على الدواب **كتاب ادب القاضي** لا يبيع ولاية
القاضي حتى يجتمع في المولى شرائط الشهادة ويكون من اهل الاجتهاد
قال السيد الادب في المعروف حتى يصلح قايما مقام النبي عليه السلام ولا ياش بالدخول في القضاء لمن
عبارة عن محاسن الاخلاق حتى يثق بنفسه انه يؤدي فرضه **لقله** عليه السلام عدل ساعة
والنادية التخليق الاخلاق يثق بنفسه انه يؤدي فرضه **لقله** عليه السلام عدل ساعة
الحقيقة والتأدي التخل من سلطان عادلا افضل من عبادة سبعين سنة ويكون الدخول
بما وادى النافذ العلم لمن تخاف العجز عنه ولا يات من على نفسه بحيف فيه ولهذا امتنع
والتقوى وغيرها والقضا كثير من العلماء ولا ينبغي ان يطلب الولاية ولا يشا لها **لقله**
في المعروف فصل
المختومات
عليه السلام للعباس لا تطلب الامارة فانك ان طلبتها وكلت اليها
وان اعطيتها اعنت عليها ومن قلد القضاء يسأل ديوان القاضي
الذي قبله وينظر في حال المحبوسين من اعترف بحو الزمة اياه

من عا اجر دابة ليستافر عليها ثم بداله من السفر فهو عذر وان بدل المكاري من السفر فليس ذلك بعذر لانه يمكنه ان يرسل رسولا يقوم على الدواب

وعن انكر لم يقبل قول المعزول عليه الابدنية لانه لا ولاية له فان لم
تقم البدنية لم يجعل تخليعه حتى ينادى عليه وينظر في امره فالظا هر
انه حبس حتى وينظر في الودائع وارتفاع الوقف فيعمل على ما يقوم
به البدنية او يعترف به من هو في يديه ولا يقبل قول المعزول عليه
الا ان يعترف الذي هو في يديه ان المعزول سلمها اليه فيقبل قوله
فيها ويجلس الحكم جلوسا ظاهرا في المسجد نفيا للثمة ولا يقبل هدية
الا من ذي رحم محرم او ممن جرت عاداته قبل القضاء بمهاداته
في الحديث هدايا الامراء غلول ولا يحضر دعوى الا ان يكون غائبة
ويشهد الجحادة ويغور المريض لانه لا تهمه فيها ولا يضيف احد
الخصمين دون خصمه **لقله تعالى** ان الله يامر بالعدل والاحسان
ولهذا يستوي بينهما اذ احضر في الجلوس والاقبال ولا يستاد احدهما
ولا يشير اليه ولا يلقنه محبة **فصل** واذا اثبت الحق عند
فطلب صاحب الحق حبس غريمه لم يجعل حبسه وامر به فاعا عليه
لان الحبس عقوبة فلا يحب الا بحناية فان امتنع حبسه في كل
دين لزمه بدلا عن مال حصل في يده كمن اشترى البعير او التهمة بعقد
كالهبة والكفالة ولا يحبس فيهما سوى ذلك اذا قال اني فقير
لان الاصل هو الفقر ولم تقم ايامة الغنا في غير تلك المواضع
الا ان اثبت غريمه ان له مالا ويحبسه شهرين او ثلثة ثم يسأل
عنه فان لم يظهر له حال خلى سبيله **لقله تعالى** وان كان ذو عسرة

فَنُطْرَةُ إِلَى قَيْسٍ وَلَا يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَرَمَائِهِ **لِقَوْلِهِ** عَلِمَاتُ لَامٍ
إِنْ أَصَابَ الْحَقُّ يَدًا أَوْ لِسَانًا وَيُجْبَسُ الرَّجُلُ فِي نَفَقَةٍ وَزَوْجَتِهِ وَلَا
يُجْبَسُ الَّذِي دِينَ وَلَدِهِ **لِقَوْلِهِ** عَلِمَاتُ لَامٍ أَنْتَ وَمَا لَكَ لَا يَنْتَبِهُ إِلَّا
أَذِ الشَّيْءِ مِنَ الْإِنْفَارِ عَلَيْهِ دَفْعًا لِلْمُفْلِكِ عَنْ الْوَلَدِ **فَصْلٌ**
وَيُجْزَى قَضَاءُ الْمَرْأَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا الْخُدُودَ وَالْقَصَاصَ كَشَهَادَتِهَا يَقْبَلُ
كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْحَقِّ إِذَا اشْهَدَ بِهِ عِنْدَهُ الْحَاجَةُ وَالْفَرَصَةُ
كَالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ فَإِنْ شَهِدَ عَلَى خَصْمٍ حَاضِرٍ حَكَمَ بِالشَّهَادَةِ وَكَتَبَ
بِحُكْمِهِ وَأَنْ شَهِدَ وَابْتَعِدَ خَصْمَهُ لَمْ يَحْكَمْ لَازِمًا الْقَضَاءُ عَلَى الْغَائِبِ
لَا يَجُوزُ وَكَتَبَ بِالشَّهَادَةِ لِيَحْكُمَ بِهَا الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ وَيَقْبَلُ الْكِتَابُ
الْأَشْهَادَةَ مِنْ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَيْسَ بِكِتَابِ الْقَاضِي
فَلَا يَقُومُ الْحُجَّةُ عِنْدَ الْقَاضِي الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ بِالشَّهَادَةِ تَأْتِي وَبِحُجَّتِ
أَنْ يَقْرَأَ الْكِتَابَ عَلَيْهِمْ لِيَعْرِفُوا مَا فِيهِ ثُمَّ يَحْتَمِلُ وَيُسَلِّمُ إِلَيْهِمْ فَذَا وَجَلَّ
إِلَى الْقَاضِي الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ لَمْ يَنْفِلْهُ بِحُضْرَةِ الْحُجْمِ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ لَهُ إِلَى الْفَلَاحِ
قَبْلَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُوجِبُ التَّهْمَةَ فَذَا سَلَّمَ الشُّهُودَ إِلَيْهِ وَظَرَّ إِلَى خِيَمِهِ
فَإِذَا اشْهَدُوا أَنَّهُ كِتَابٌ فَلَا يَنْزِلُ الْقَاضِي سَلَمَ الْبِنَانِ فِي مَجْلِسِ الْحُجْمِ وَقَرَأَ
عَلَيْهِمْ وَخَتَمَ نَحْوَهُ الْقَاضِي وَقَرَأَ عَلَى الْحُجْمِ وَالزُّعْمَةَ مَا فِيهِ لَتَبَيَّنَتْ
مَا فِي الْكِتَابِ عِنْدَهُ وَلَا يَقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي فِي الْخُدُودِ وَالْقَصَاصِ لِأَنَّهُ
تَكْلَفٌ لِلْإِقَامَةِ كَالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ **فَصْلٌ** وَلَيْسَ لِلْقَاضِي
أَنْ يُسْتَعْلَفَ عَلَى الْقَضَاءِ إِلَّا أَنْ يُغَوَّضَ إِلَيْهِ ذَلِكَ كَالْوَكِيلِ وَإِذَا رَفَعَ إِلَى

إِلَى الْقَاضِي حُكْمُ الْحَاكِمِ الْمَضَاهُ إِلَّا أَنْ تَخَالَفَ الْكِتَابُ أَوِ السُّنَّةُ أَوْ الْإِجْمَاعُ
بِأَنْ يَكُونَ قَوْلًا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ وَلَا يَقْبَلُ الْقَاضِي عَلَى الْغَائِبِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ
رَحِمَهُ اللَّهُ يَجُوزُ وَلَنَا **قَوْلُهُ** عَلِمَاتُ لَامٍ لَعَلَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَقْبَلُ
لِأَحَدٍ الْخَصْمَيْنِ حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ الْآخِرِ إِلَّا أَنْ يَحْضُرَ مَنْ يَقُومُ مَقَامَ الْغَائِبِ
وَإِذَا حَكَمَ رَجُلَانِ رَجُلًا فَحُكْمُ بَيْنَهُمَا وَرَضِيًا بِحُكْمِهِ جَا زَادَ كَانَ
بِصِفَةِ الْحَاكِمِ لِأَنَّهُمَا رَضِيًا بِحُكْمِهِ وَالتَّزَامِيهِ وَلَا يَجُوزُ تَحْكِيمُ الْكَافِرِ
وَالْعَبْدِ وَالذَّمِّيِّ وَالْمُجْدُودِ فِي الْقَذْفِ وَالصِّيِّ لِأَنَّهُ هُوَ أَرَابِيكُونَ
لِلنَّفْسَاءِ وَلَا لِلشَّهَادَةِ وَكَذَا الْفَاسِقُ وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَجْلُمِينَ
أَنْ يَرْجِعَ عَالِمٌ بِحُكْمِ عَلَيْهِمَا وَإِذَا حَكَمَ لَزِمَهُمَا وَإِذَا رَفَعَ حُكْمَ الْحَاكِمِ
الْمُحْكَمُ إِلَى الْقَاضِي فَوَاقِفٌ مَذْمُومٌ أَمْضَاهُ وَإِنْ خَالَفَ أَبْطَلَهُ لِأَنَّهُ
حُكْمُ الْحَاكِمِ الْمَحْكَمُ لَا يَنْفِذُ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا بِرِضَاهُ خِلَافَ الْقَاضِي
وَلَا يَجُوزُ التَّحْكِيمُ فِي الْخُدُودِ وَالْقَصَاصِ لِأَنَّهُ هَذِهِ الْأُمُورُ إِلَى الْأَسَامِ
وَلَوْ حُكِّمَ فِي دَمٍ خَطَا، فَقَضَى فِي الدِّيَّةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ
أَوَّلَايَةٌ لَهُ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَيَجُوزُ لِلْحَكَمِ أَنْ يُسَمَعَ الْبَيْتَةُ وَيَقْضَى بِالتَّكْوِيلِ
وَحُكْمُ الْحَاكِمِ لِأَبَوِيَّةٍ وَوَلَدٍ وَزَوْجَةٍ بِأَطْلٍ كَحُكْمِ الْقَاضِي
كِتَابُ الشَّهَادَاتِ الشَّهَادَةُ فَرَضٌ يَلْزَمُ
الشُّهُودَ وَلَا يَسْتَعْمَلُ كَتَمًا إِذَا طَالَبَهُمُ الْمُدْعَى **لِقَوْلِهِ تَعَالَى**
وَلَا تَكْفُرُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهَا فَإِنَّهُ أَسْمَقُ قَلْبًا وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى
كَوْنُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَالشَّهَادَةُ فِي الْخُدُودِ وَالْقَصَاصِ

غائب

الاحضرة باليد حقيقة كوكيله
او شرعا كوصي نفسه القاضى
ملق

قال

ملوية

يُخَيَّرُ فِيهِ الشَّهَدُ ذَيْنِ الشَّرِّ وَالْأَعْلَانِ وَالشَّرُّ أَفْضَلُ قَالَ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ شَرَّ عَلَى نَسْلِهِ شَرَّ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا أَنْ
 يَجِبَ أَنْ يَشْهَدَ بِالْحَالِ فِي السَّرِقَةِ فَيَقُولُ أَخَذْتُ وَلَا يَقُولُ سَرَقْتُ
فصل والشهادة على مراتب منها الشهادة في الزنا يُعْتَبَرُ
 فِيهَا أَرْبَعَةٌ مِنَ الرِّجَالِ **لِقَوْلِهِ تَعَالَى** وَلَا جُنَاةَ عَلَيْهِ بَارِئَةٌ
 شَهَادَةُ لَا يَقْبَلُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ حَدِيثُ الزَّهْرِيِّ مُصَنَّفُ السُّنَنِ مِنْ لَدُنْ
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْخَلِيفَتَيْنِ مِنْ بَعْدِهِ أَنْ لَا يَقْبَلَ شَهَادَةُ
 النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ فِي الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ وَمِنْهَا الشَّهَادَةُ بِبَقِيَّةِ
 الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ يَقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ وَلَا يَقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ النِّسَاءِ
 وَمَا سَوَى ذَلِكَ مِنَ الْحَقُوقِ يَقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَأَمْرَاتَيْنِ
 سَوَاءً كَانَ الْحَقُّ خَالًا أَوْ غَيْرَ مَالٍ يَشْتَرِي النِّكَاحَ وَالطَّلَاقَ وَالْوَصِيَّةَ
 وَالْوَكَالَاتِ **لِقَوْلِهِ تَعَالَى** فَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَارِجُلَيْنِ فَرَجُلٍ وَأَمْرَاتَانِ
 وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَقْبَلُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ إِلَّا
 فِي الْأَمْوَالِ لِأَنَّ النِّسَاءَ فِيهَا غَالِبٌ وَأَمَّا يَقْبَلُ شَهَادَتُهُنَّ فِي الْقُرْبَةِ
 نِيَامًا يَكْفُرُ وَجُودُهُ وَذَلِكَ فِي الْأَمْوَالِ فَتَقْطَعُ وَيُقْبَلُ فِي الْوَلَادَةِ وَالْبَكَاءِ
 وَالْعَيُوبِ بِالنِّسَاءِ فِي مَوْجِعٍ لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ
 وَاحِدَةٍ وَلَا بَدَنِي فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مِنَ الْعَدَالَةِ وَلَفْظَةُ الشَّهَادَةِ قَالَ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ يَحْزُرُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيمَا لَا يَسْتَطِيعُ الرِّجَالُ النَّظَرَ إِلَيْهِ
 فَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الشَّاهِدُ لَفْظَةَ الشَّهَادَةِ وَقَالَ أَعْلَمُ أَوْ اتَّبَعْتُ لَمْ يَقْبَلْ شَهَادَتُهُ

الحديث دليل للمسئلة
 المتقدمه

لِأَنَّ النَّصَّ وَرَدَ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ وَفِيهِ مَعْنَى التَّكْيِيدِ لِأَنَّهُ يُعْنَى الْجَلْفُ
 قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقْتَضِي الْحَالُ عَلَى ظَاهِرِ عَدَالَةِ الْمُسْلِمِ
 إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ فَإِنَّهُ يُشَالُ عَنِ الشُّهُورِ تَكْلُفًا لِلدُّرُوفِ
 طَعْنُ الْخُصْمِ عَنْهُمْ فِي السَّرِّ وَالْعَدَالَةِ وَقِيلَ هَذَا اخْتِلَافٌ عَصِي
 وَزَمَانٍ **فصل** وما يتحمله الشاهد على ضربين أحدهما
 مَا يَبْدَتْ خُصْمُهُ بِنَفْسِهِ فِي الدَّعَى مِثْلَ الْبَيْعِ وَالْإِقْرَارِ وَالْمَغْضَبِ
 وَالْقَتْلِ وَحُكْمِ الْحَالِ فَإِذَا سَمِعَ ذَلِكَ الشَّاهِدُ أَوْ رَأَاهُ وَشَفَعَهُ
 أَنْ يَشْهَدَ بِهِ وَأَنْ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ وَيَقُولُ اشْهَدُ أَنَّهُ بَيَاعٌ وَلَا يَقُولُ اشْهَدُ فِي
لِقَوْلِهِ تَعَالَى الْأَمْسَ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ وَمِنْهُ مَا لَا يَبْدَتْ
 حُكْمُهُ لِنَفْسِهِ مِثْلَ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ فَإِذَا سَمِعَ شَاهِدُ الْيَشْهَدُ
 بَشْيٍّ لَمْ يَحْزُرْ أَنْ يَشْهَدَ الشَّاهِدُ عَلَى شَهَادَتِهِ لَمْ يَسْمَعْ السَّامِعُ أَنْ
 يَشْهَدَ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ عَلَى الْأَصْلِ وَلَا يَحِلُّ لِلشَّاهِدِ إِذَا رَأَى خُطِيئَةً أَنْ
 يَشْهَدَ إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ الشَّهَادَةَ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ الْأَحْتِيَاظُ
 لِأَنَّ الْخَطِيئَةَ خُطِيئَةُ الْخَطِّ **فصل** وَلَا يَقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَعْمَى لِأَنَّهُ
 لَا يُمْكِنُ تَحْمِلُ الشَّهَادَةَ وَفِيمَا تَحْمِلُهُ قَبْلَ الْعَمَى لَا يَحْزُرُ أَيْضًا لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ
 الْأَدَاءُ لِأَنَّ الشَّرْطَ فِيهِ الْإِشَارَةُ إِلَى مَوْضِعِ الْإِشَارَةِ وَلَا يَقِفُ عَلَى ذَلِكَ
 وَلَا شَهَادَةُ الْمَلُوكِ لِأَنَّهُ لَا وَلا يَتَّكِلُ عَلَى نَفْسِهِ وَلَا الْحُدُودُ وَفِي الْقَذْفِ
 وَأَنْ تَابَ **لِقَوْلِهِ تَعَالَى** وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ
 رَحِمَهُ اللَّهُ يَقْبَلُ **لِقَوْلِهِ تَعَالَى** إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا الْكِتَابَ نَقُولُ هَذَا

وقال ابو يوسف ومحمد بن الحسن
 لا بد ان يسأل

وقال ابو سفيان يَشْهَدُ
 الشاهد على شهادته

هذا

لا يثبت له ما لا يثبت له ولا يثبت له ما لا يثبت له

بعضهم على بعض وان اختلفت دلتهم **لقوله تعالى**
او احران من غيركم وقال الشافعي لا يقبل لان قبول شهادتهم كرامة
لهم ولا يقبل شهادة المحرم على الذي لان المحرم **عنه** ولا يثبت
له الوكالة على الذي قبل خلاف الاسلام وان كانت الحسنات اغلب
من السيئات والرجل الذي يجتنب الكبار قبلت شهادته وان الم
بعضية لانا لو شرطنا العضة تعطلت الحقوق **كقوله الشاعر**

ان تغفر الله فاعف جانا واي عجب لك لا الما
ويقبل شهادة الاقلف والخصي وولد الزنا والخنى لان هو لا
جرى عليهم امور من غير اختيارهم وانه لا يحل بالمعدالة والتميز
فصل واذا وافقت الشهادة الدعوى قبلت لانها
ثبتت الدعوى والافلا ويعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى
عند ابي حنيفة رحمه الله فان شهد احدهما بالالف والاخر بالنون لم يقبل
وان شهد احدهما بالالف والاخر بالياء وخمسائة والمدعى الف وخمسائة
قبلت عند ابي حنيفة رحمه الله دون الاول لان الخمسائة موجود
في الالف وانما الالف الزائد لا يكون موجودا في الالف فافترقا
وتالا لا يقبل على الفصول كلها اذا كان المدعى يدعي الاكثر
لان الشاهدين اتفقا على الاول ولا يبي حنيفة رحمه الله لا بد من
اتفاقهما لفظا حتى يتبين المعنى لان المعنى يفهم من اللفظ واذا شهد
بالف وقال احدهما قضاة منها خمسائة قبلت شهادته بالف لم يسمع

وان حالقتها
لم تقبل

يدعي

استناب من قبل ولا يقبل شهادة الوالد لولده وولد لولده وشهادة
المولد لأبويه واجداده الحديث والتممة ولا يقبل شهادة أحد
الزوجين للآخر **لقوله** عليا لادم لا يقبل شهادة الوالد لولده ولا
الوالد لمولده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لأمه ولا المولى لسيده
ولا السيد لسيده ولا الأجير لمولى استأجره وقال الشافعي رحمه الله
يقبل لاطلاق النصوص ولما انه مدعى لنفسه ولا شهادة المولى
لغيره ولا المكاتب ولا شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركته
لانه مدعى لنفسه من وجهه ويقبل شهادة الرجل لأخيه وعمه
لتبائنه في الملك واليه والانتفاع ولا يقبل شهادة الخنثى
ولا الناحية ولا المعنوية ولا مد من الشرب على الله ولا من يعقب
بالظهور ولا من يغني للناس ولا من يأتي بأب من الكباير
التي تتعلق بها الحد لان افراهم لا يغلب على الظن لوجود
تعاظمهم بخلاف اعتقادهم وكذلك الذي يدخل الحمام بغير ازار
وياكل الربوا او المقامر بالزرد والمشطرج وكذلك الذي يفعل
الافعال المستحقة كالبول على الطريق والاحل على الطريق
او يظهر سب السلف لان هذه الامور تدل على قصور عقله
ودينه وعدم مبالاة به ويقبل شهادة اهل الاهوار والبدع
الا الخطابة لانهم يحوزون الشهادة زورا على من خالفهم
فامسوا غيرهم فهم في حكم المسلمين ويقبل شهادة اهل الدنة

المهر

الكتفا على ارتكاب ما يعتقد
الانسان محضو دينه

السلف جمع سالف وهو
الماضي وهو الذي يقبل
مذهبه ويقتفى أثره
في الدين كابي حنيفة

قوله انه قضاؤه لانه شهادة فرد الا ان يشهد معه آخر وينبغي
 للشاهد اذا علم ذلك ان لا يشهد بالالف حتى يقر المدعي انه قبض
 ختمية كيد يكون اعانة على الظلم واذا شهد شاهدان زيديا
 قتل عمر ايووم الخمر مكية وشهد آخر ان انه قتل يوم الفجر بكوفة
 واجتمعوا عند الحاكم لم يقبل الشهادتين للتماخ واذا شهد احدهما
 فقصى هاتم حضرا اخرى لم يقبل لان القضا بالاولى قضا بطلان
 الثاني ولا يبيع القاضي البينة على جرح ولا يقضي به لك لانه اضرار
 قصدا ولا يجوز للشاهد ان يشهد بشي لم يعاينه الا بالنسب
 والموت والذكاج والدخول وكيفية القاضي لان هذه الاشياء
 مما يعرف بالتواتر لا يتوقف على اسبابها في القبض وهذا اذا اخبره
 بها من يثق به **فصل** ويجوز شهادة شاهدين
 على شهادة وشاهدين ولا يجوز شهادة واحد على شهادة واحد لانه
 ليس بحجة وصيغة الشهادة ان يقول شاهد الاصل لشاهد
 الفرع اشهد على شهادة اني اشهد ان فلانا بن فلانة
 عندي بكذا واشهد اني على نفسيه وان لم يقبل اشهد اني على نفسيه
 حاذر كما عند القاضي اما الشهادة فلا نه الزام وذكر لفظة الشهادة
 لينقل كذلك كما عند القاضي ويقول شاهد الفرع عند الاداء
 اشهد ان فلانا اشهد اني على شهادة ان فلانا اقر عينه بكذا وقال
 في اشهد على شهادة اني به لك ولا يقبل شهادة شهود الفرع الا ان يكون

اي احد الفريقين
 اي شاهدان الاخران

شهود الاصل او يغيبوا مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا او يمرضوا
 مرضا لا يستطيع معه حضور مجلس القاضي لان في ثقل
 الفرع زيادة احتمال فلا يحتمل الا عند ضرورة فان عدل شهود
 الاصل شهود الفرع حاز وان سكتوا عن تقديم حاز وينظر
 القاضي في حاله وان انكر شهود الاصل شهادة لم يقبل شهادة
 شهود الفرع لوجود التأكيد من المستند اليه وقال ابو حنيفة رحمه
 الله شاهد الزور اشهده في السوق ولا اعزوه لان المقصود
 حاصل بالشهادة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله فوجعه
 ضربا ونجسته تاديبا والاصح قول ابو حنيفة رحمه الله

كتاب الرجوع عن الشهادات

اذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها سقطت لتعذر الحكم
 بها وان حكم الحاكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ الحكم لئلا يتضرر
 به المحكوم له ووجب عليهم ضمان ما اتكفوا به بشهادتهم لانهم اقرروا
 انهم اتلفوا بغير حق واصلة ما دوى ان رجلين شهدا على رجل
 بالسرقة عند امير المؤمنين علي رضي الله عنه فلما قطع قالوا لعنه
 انما السارق هذا فقال علي رضي الله عنه لا اصد قكما واغرمكما
 دية الاول ولو علمت انكما تعمدتما ذلك لقطعت ايديكما
 ولا يبيع الرجوع الانحصر الحاكم لانه يتقابل الشهادة في حق الرجوع
 واذا اشهد شاهدان بمال فحكم الحاكم ثم رجعا ضما المال للشهود عليه

والمالك من حذرك

بجور

وَأَنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا مِنْ النِّصْفِ وَأَنْ شَهِدَ بِالمَالِ ثَلَاثَةً فَرَجَعَ أَحَدُهُمَا
 فَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِ لَأَنَّ الْمُعْتَبَرَيْنِ بَقِيَ لِرَجْعِهِ لَأَنَّا اعْتَبَرْنَا بِمَا
 مِنْ بَقِيَ لِبَقِي شَيْءٍ فَلَا حُجْبَ بِالشَّكِّ فَإِنْ رَجَعَ آخَرُ هُنَّ الرَّاجِعَانِ نِصْفَ
 المَالِ لِأَنَّهُ بَقِيَ مِنْ يَبْقَى بِهِ نِصْفَ المَالِ وَأَنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ فَرَجَعَتْ
 امْرَأَةٌ ضَمَّتْ رُبْعَ المَالِ لِأَنَّهُ بَقِيَ مِنْ يَبْقَى بِهِ ثَلَاثَةٌ أَرْبَاعٌ وَأَنْ رَجَعَا
 ضَمَّتَا نِصْفَ الحَقِّ وَأَنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَعَشْرُ نِسْوَةٍ ثُمَّ رَجَعَ ثَانِيَةٌ فَلَا
 ضَرَرَ عَلَيْهِمْ فَإِنْ رَجَعَتْ أُخْرَى كَانَ عَلَى نِسْوَةٍ رُبْعُ الحَقِّ فَإِنْ رَجَعَ الرَّجُلُ
 وَالنِّسَاءُ فَعَلَى الرَّجُلِ سُدُسُ الحَقِّ وَعَلَى النِّسَاءِ خُمُسُهُ اسْتَدْرَأَ الحَقِّ وَقَالَ
 أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ رَجَمَاهُمَا اللَّهُ عَلَى الرَّجُلِ نِصْفَ الحَقِّ وَعَلَى النِّسْوَةِ النِّصْفَ
 لِأَنَّ الذَّيْنِ وَأَنْ كَثُرْنَ لَمْ يَقْمِزِ الْأَمْتَامُ وَجُلُّ وَاحِدٍ وَلَا يَحْتَسِبُ
 رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَحْلُ امْرَأَتَيْنِ مِثْلَ رَجُلٍ فِي الشَّهَادَةِ حَقِيقَةً وَإِذَا شَهِدَا
 عَلَى امْرَأَةٍ بِمِثْلِ مَهْرِهَا ثُمَّ رَجَعَا لَمْ يَضْمَا لَأَنَّهُمَا أَفَادَا مِثْلَ
 مَا أَفَاتَا وَكَذَلِكَ إِنْ شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِمَقْدَارِ مَهْرِهَا
 لَأَنَّ الْبَيْعَ عِنْدَ الدَّخُولِ فِي مِلْكِ الزَّوْجِ مَقْفُومٌ فَإِنْ شَهِدَا بِأَخْثَرٍ مِنْ
 الْمَهْرِ ثُمَّ رَجَعَا ضَمْنَا الزِّيَادَةَ لِأَنَّهُمَا أَفَاتَا الزِّيَادَةَ وَلَمْ يَبْدُوا أَنَّ شَهِدَ بَيْعِ
 شَيْءٍ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ أَوْ أَكْثَرَ ثُمَّ رَجَعَا لَمْ يَضْمَا لَأَنَّهُمَا أَفَادَا الزِّيَادَةَ وَلَمْ
 يَفْتَا وَأَنْ كَانَ بَاقِلٍ مِنَ الْقِيَمَةِ ضَمْنَا النِّقْصَانَ وَأَنْ شَهِدَ لِرَجُلٍ أَنَّهُ
 طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَبْلَ الدَّخُولِ ثُمَّ رَجَعَا ضَمْنَا نِصْفَ الْمَهْرِ لِأَنَّهُمَا أَوْجَبَا عَلَيْهِ
 نِصْفَ الْمَهْرِ مِنْ غَيْرِ عَوْضٍ فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الدَّخُولِ لَمْ يَضْمَا لِأَنَّ بَعْدَ الدَّخُولِ

١٥٠ ١٤٩ ١٤٨ ١٤٧ ١٤٦ ١٤٥ ١٤٤ ١٤٣ ١٤٢ ١٤١ ١٤٠ ١٣٩ ١٣٨ ١٣٧ ١٣٦ ١٣٥ ١٣٤ ١٣٣ ١٣٢ ١٣١ ١٣٠ ١٢٩ ١٢٨ ١٢٧ ١٢٦ ١٢٥ ١٢٤ ١٢٣ ١٢٢ ١٢١ ١٢٠ ١١٩ ١١٨ ١١٧ ١١٦ ١١٥ ١١٤ ١١٣ ١١٢ ١١١ ١١٠ ١٠٩ ١٠٨ ١٠٧ ١٠٦ ١٠٥ ١٠٤ ١٠٣ ١٠٢ ١٠١ ١٠٠ ٩٩ ٩٨ ٩٧ ٩٦ ٩٥ ٩٤ ٩٣ ٩٢ ٩١ ٩٠ ٨٩ ٨٨ ٨٧ ٨٦ ٨٥ ٨٤ ٨٣ ٨٢ ٨١ ٨٠ ٧٩ ٧٨ ٧٧ ٧٦ ٧٥ ٧٤ ٧٣ ٧٢ ٧١ ٧٠ ٦٩ ٦٨ ٦٧ ٦٦ ٦٥ ٦٤ ٦٣ ٦٢ ٦١ ٦٠ ٥٩ ٥٨ ٥٧ ٥٦ ٥٥ ٥٤ ٥٣ ٥٢ ٥١ ٥٠ ٤٩ ٤٨ ٤٧ ٤٦ ٤٥ ٤٤ ٤٣ ٤٢ ٤١ ٤٠ ٣٩ ٣٨ ٣٧ ٣٦ ٣٥ ٣٤ ٣٣ ٣٢ ٣١ ٣٠ ٢٩ ٢٨ ٢٧ ٢٦ ٢٥ ٢٤ ٢٣ ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠

وَفِي نِسْخَةٍ لَمْ يَجِبْ وَكَلَاهَا
 مَهْرٌ أَوْ لَمْ يَجِبْ بِشَهَادَتِهِمْ
 بَلْ يَجِبُ بِالدَّخُولِ

١٨٢
 ١٨١ ١٨٠ ١٧٩ ١٧٨ ١٧٧ ١٧٦ ١٧٥ ١٧٤ ١٧٣ ١٧٢ ١٧١ ١٧٠ ١٦٩ ١٦٨ ١٦٧ ١٦٦ ١٦٥ ١٦٤ ١٦٣ ١٦٢ ١٦١ ١٦٠ ١٥٩ ١٥٨ ١٥٧ ١٥٦ ١٥٥ ١٥٤ ١٥٣ ١٥٢ ١٥١ ١٥٠ ١٤٩ ١٤٨ ١٤٧ ١٤٦ ١٤٥ ١٤٤ ١٤٣ ١٤٢ ١٤١ ١٤٠ ١٣٩ ١٣٨ ١٣٧ ١٣٦ ١٣٥ ١٣٤ ١٣٣ ١٣٢ ١٣١ ١٣٠ ١٢٩ ١٢٨ ١٢٧ ١٢٦ ١٢٥ ١٢٤ ١٢٣ ١٢٢ ١٢١ ١٢٠ ١١٩ ١١٨ ١١٧ ١١٦ ١١٥ ١١٤ ١١٣ ١١٢ ١١١ ١١٠ ١٠٩ ١٠٨ ١٠٧ ١٠٦ ١٠٥ ١٠٤ ١٠٣ ١٠٢ ١٠١ ١٠٠ ٩٩ ٩٨ ٩٧ ٩٦ ٩٥ ٩٤ ٩٣ ٩٢ ٩١ ٩٠ ٨٩ ٨٨ ٨٧ ٨٦ ٨٥ ٨٤ ٨٣ ٨٢ ٨١ ٨٠ ٧٩ ٧٨ ٧٧ ٧٦ ٧٥ ٧٤ ٧٣ ٧٢ ٧١ ٧٠ ٦٩ ٦٨ ٦٧ ٦٦ ٦٥ ٦٤ ٦٣ ٦٢ ٦١ ٦٠ ٥٩ ٥٨ ٥٧ ٥٦ ٥٥ ٥٤ ٥٣ ٥٢ ٥١ ٥٠ ٤٩ ٤٨ ٤٧ ٤٦ ٤٥ ٤٤ ٤٣ ٤٢ ٤١ ٤٠ ٣٩ ٣٨ ٣٧ ٣٦ ٣٥ ٣٤ ٣٣ ٣٢ ٣١ ٣٠ ٢٩ ٢٨ ٢٧ ٢٦ ٢٥ ٢٤ ٢٣ ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠

يَجِبُ الْمَهْرُ وَأَنْ شَهِدَا أَنَّهُ اعْتَقَ عَبْدُهُ ثُمَّ رَجَعَا ضَمْنَا ضَمَانَ الْقِيَمَةِ
 وَشَهَادَةُ الْقَصَاصِ إِذَا رَجَعُوا بَعْدَ الْقَتْلِ ضَمْنَا الدِّيَةَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ
 رَحِمَهُ اللَّهُ يَجِبُ الْقَصَاصُ كَالْمَكْرُوهِ لَنَا حَدِيثٌ عَلَى رِضَى اللَّهِ عَنْهُ
 وَأَنْ رَجَعَ شَهَدَا الْفَرْعِ ضَمْنَا لَانَّهُمُ الَّذِينَ أَثْبَتُوا عِنْدَ الْقَاضِي
 فَإِنْ قَالَ شَهَدَا الْأَصْلَ لَمْ نَشْهَدْ شَهَادَةَ الْفَرْعِ عَلَى شَهَادَتِنَا فَلَا
 ضَرَرَ عَلَيْهِمْ لِأَنَّ الْحُكْمَ لَا يَنْسَبُ إِلَيْهِمْ وَأَنْ قَالَوا الشَّهَادَةَ نَاهُمْ وَغَلَطُوا
 ضَمْنَا لَانَّهُمْ اقْرَؤُوا بَابَ نَسَبِ الْحُكْمِ إِلَيْهِمْ وَأَنْ قَالَ شَهَدَا الْفَرْعَ كَذِبَ
 شَهَدَا الْأَصْلَ أَدْغَلُوا فِي شَهَادَتِهِمْ لَمْ يَلْتَفِتْ عَلَى الشَّهَادَةِ وَإِذَا شَهِدَا
 أَرْبَعَةً بَالِغَةً وَشَهِدَا بِالْأَخْصَانِ فَرَجَعَ شَهَدَا الْأَخْصَانِ لَمْ يَضْمَا
 لِأَنَّهُمَا أَضْحَاكَ الشَّرْطُ وَالْحُكْمُ يُضَافُ إِلَى السَّبَبِ وَأَنْ رَجَعَ الْمُزَكَّوْنَ
 عَنْ التَّزَكِّيَةِ ضَمْنَا لَانَّهُمُ الَّذِينَ أَثْبَتُوا وَإِذَا شَهِدَا شَاهِدَانِ بِالْيَمِينِ
 وَشَهِدَا بِوُجُودِ الشَّرْطِ ثُمَّ رَجَعُوا فَالضَّامَانِ عَلَى مَثَلِ الْيَمِينِ خَاصَّةً
 لِأَنَّ الْحُكْمَ يُضَافُ إِلَى السَّبَبِ لَا إِلَى الشَّرْطِ وَالسَّبَبُ هُوَ الْمُنْبِئُ عَنِ الْحُكْمِ
 وَهُوَ قَوْلُهُ طَلَّقْتُكِ أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ **كِتَابُ الدَّعْوَى**
 الدَّعْوَى مِنَ لَا يَجْبِرُ عَلَى الْخُصُومَةِ إِذَا تَرَكَهَا وَالْمَدْعَا عَلَيْهِ مِنَ يَجْبِرُ
 عَلَى الْخُصُومَةِ وَلَا يَقْبَلُ الدَّعْوَى حَتَّى يَذْكُرَ شَيْئًا مَعْلُومًا لِأَنَّ الْحُجَابَ
 تَسْلِيمُ غَيْرِ الْمَعْلُومِ عَلَى الْمَدْعَا عَلَيْهِ لِأَجْوَدَ لِأَنَّهُ الْحُجَابُ شَيْءٌ لَا سَبِيلَ لَهُ
 إِلَى الْخُرُوجِ عَنْهُ فَإِنْ كَانَ عَيْنًا فِي يَدِ الْمَدْعَا عَلَيْهِ كَلَفَتْ إِحْضَارُهَا
 لِتَسْيِيرِ إِلَيْهَا بِالْأَعْوَى فَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَاضِرَةً ذَكَرَ قِيَمَتَهَا لِأَنَّ الْأَعْيَانَ

تفاوت وان ادعى عقاراً واحدة وذكر انه في يد المدعى عليه وانه
يطالب به لانه يصير معلوماً بالتحديد وان كان حقاً في البينة
ذكر انه يطالب منه **فصل** واذا صح الدعوى سأل
المدعى عليه عنها فان اعترف قضى عليه بها بالاعتراف وان اذكر
سأل المدعى البينة فان احضرها قضى عليه بها وان عجز عن ذلك
وطالب بين خصمه استخلفه عليها **قوله** عليها الام البينة على
المدعى واليمين على من انكر وان قال لي بينة حاضرة وطلب اليه
لم يستخلف عند اى حليفة رحمه الله لان البينة اقوى فلا يجوز
المصير الى الحجية الاذنى مع امكان ما اقوى كما انه لا يجوز المصير
الى القياس مع امكان العمل بالنقض ولا يرد اليمين على المدعى عندنا
وعند الشافعي رحمه الله يرد لنا **قوله** عليها الام البينة على المدعى
واليمين على من انكر قسم والقسمة توجب قطع الشرعة ولا يقبل
بينة صاحب اليد في الملك المطلق والخارج اولى لانه مدعى
من كل وجه فبينة الكرايات اقل ايماناً فكان اقوى في كونه بينة وكذلك
ذو اليد لانه خالك يد فبينة اقل ايماناً واذا نكل المدعى
عليه على اليمين قضى عليه بالنكول عندنا لان النكول ترك الواجب
فلا يكون الا لامر هو واجب منه وهو ترك اليمين الفاجرة ويلزم
الناكل ما ادعى عليه وينبغي للقاضي ان يقول اني اعرض عليك اليمين ثلث
فان خلفت والا قضيت عليك بما ادعاه فاذا اكره العرض ثلث

المكره

سرتان قضى عليه بالنكول وانما ذكره ثلث الزاماً بالحجة وان كانت
الدعوى بخلاف لم يستخلف المنكر عند اى حليفة رحمه الله ولا يستخلف
عنده في الاشياء الستة في النكاح والرجعة والفق في الايدار
والبرق والاشهاد والوكلاء وقال لا يستخلف فيها وقد مر
في النكاح وقالوا لا يستخلف في الحدود ولانه يتكلف له زيارتها
لا لاقاقتها **فصل** واذا ادعى اثنان عينا في يد آخر
كل واحد منهما يزعم انما له فاقاما البينة قضى بها بينهما لتساويهما
فان ادعى كل واحد منهما نكاح امرأة واقاما البينة لم يقض بواحد
من البينتين لانه ليس احد هاتين اولى من الاخر والقضاهما
يؤدي الى الشك في النكاح وانه لا يجوز خلاف العيني لان الشك
في العيني يجوز فلو صدقت احدهما فهو الزوج بالتصادق لا بالبينة
وان ادعى اثنان كل واحد منهما انه اشترى منه هذا العبد واقام بينة
فكل واحد منهما بالخيار وان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء
ترك لانه متى يقضى لها فقد تغير على كل واحد منهما شرط عقده لانه
شرط ان يكون له الكل فان قضى القاضي بينهما فقال احدهما لا اختار
لم يكن للاخر ان ياخذ جميعه لان القضاء بينهما قضى بفتح بيع كل
واحد منهما في نفسه واذا ذكر كل واحد منهما تاريخاً فهو الاول
لان المشتري السابق هو المالك وان لم يذكر تاريخاً ومع احدهما
قبض فهو اولى لانه بالتبض ترجح وان ادعى احدهما شراء والاخر هبة

جميعاً

وَقَبْضًا وَأَقَامًا الْبَيْتَةَ وَلَا تَارِيخَ مَعَهَا فَالشَّرَاءُ أَوَّلَى لَأَنَّهُ يَحْكُمُ
بِقُوَّتِهَا مَعًا وَالشَّرَاءُ سَبَبُ الْمَلِكِ مِنْ غَيْرِ قَبْضٍ فَيَكُونُ الْمَلِكُ بِالشَّرَاءِ
أَسْبَقَ وَإِنْ أَدْعَى أَحَدُهُمَا الشَّرَاءَ وَادَّعَتْ أَمْرًا أَنَّهُ تَرَوَّجَهَا
عَلَيْهِ فَهَمَّا سَوَاءٌ الْآنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَثْبُتُ الْمَلِكُ قَبْلَ الْقَبْضِ
وَإِنْ أَدْعَى أَحَدُهُمَا رَهْنًا وَقَبْضًا وَالْآخَرُ هِبَةً وَقَبْضًا فَالْهَبُ أَوَّلَى
لَأَنَّهُ مُعَادُضَةٌ فَيَكُونُ أَقْوَى الْأَمْرِ أَنْ أَلَوْهَنْ يُلْزِمُ الرَّاهِنَ وَالْهَبَةَ
لَا يُلْزِمُ الرَّاهِنَ وَإِذَا قَامَ الْخَارِجَانِ الْبَيْتَةَ عَلَى الْمَلِكِ وَالتَّارِيخَ
فَصَاحِبُ التَّارِيخِ الْأَقْدَمُ أَوَّلَى وَإِذَا ادَّعَى الشَّرَاءُ وَاحِدٌ وَارْتَا
وَأَقَامَا عَلَيْهِ بَيْتَةً فَالْأَوَّلُ أَوَّلَى وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
بَيْتَةً عَلَى الشَّرَاءِ مِنْ آخَرٍ وَذَكَرَ تَارِيخًا فَهَمَّا سَوَاءٌ لِأَنَّهُ سَبَقَ أَحَدُهُمَا
لَا يَبْطُلُ مَلِكُ الْآخَرِ لَوْ كَانَ مَالِكًا غَلَاظِ الشَّرَاءِ وَوَاحِدًا لِأَنَّهُ بَشَرٌ
أَحَدُهُمَا لَا يَبْقَى مِلْكًا لِلْبَايَعِ وَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجُ الْبَيْتَةَ عَلَى مَلِكٍ مُتَوَخِّجٍ
وَلِصَاحِبِ الْبَيْدِ بَيْتَةً عَلَى مَلِكٍ أَقْدَمَ تَارِيخًا كَانَ أَوَّلَى لَأَنَّهُ
أَسْبَقَ وَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجُ وَصَاحِبُ الْبَيْدِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْتَةً
بِالْبَيْتِ فَصَاحِبُ الْبَيْدِ أَوَّلَى وَكَذَلِكَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ الْبَيْتَ عَلَى اللَّهِ
عَلِمَهُ فَلَمْ يَقَعْ فِي مِثْلِ هَذَا لِصَاحِبِ الْبَيْدِ وَكَذَلِكَ الشَّيْخُ فِي الْبَيْتِ
الَّذِي لَا يَنْشُخُّ الْأَمْرَةَ وَكُلُّ شَيْءٍ فِي الْمَلِكِ لَا يَتَكْرَرُ لِأَنَّهُ الْبَيْتُ كَلْبُ
الْبَيْتِ وَاتِّخَاذُ الْبَيْتِ فَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجُ الْبَيْتَةَ عَلَى الْمَلِكِ وَصَاحِبُ الْبَيْدِ
بَيْتَةً عَلَى الشَّرَاءِ كَانَ أَوَّلَى لَأَنَّهُ يَقَرُّ الْأَوَّلُ وَإِنْ أَقَامَ وَاحِدٌ

وَارِج

الدُّوَى

الزَّاد

مِنْهُمَا الْبَيْتَةُ عَلَى الشَّرَاءِ مِنَ الْآخَرِ وَلَا تَارِيخَ مَعَهَا فَتَقَامُ بَيْتَتَا الْبَيْتَتَانِ
لَأَنَّهُ لَيْسَتْ أَحَدُهُمَا بِأَوَّلَى مِنَ الْآخَرِ وَإِنْ أَقَامَ أَحَدُ الْمَدْعِيَيْنِ
أَرْبَعَةً وَالْآخَرُ رَجُلَيْنِ فَهَمَّا سَوَاءٌ لِأَنَّهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يُوْجِبُ
الْأَوَّلَ الظَّنَّ **فَضْلٌ** وَمِنْ أَدْعَا قَضَائًا عَلَى غَيْرِهِ فَخُذْ
أَسْتَحْلِفَ لَأَنَّهُ يَحْتَاجُ الْعِبَادَةَ وَاسْتَحْلَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ بِأَنَّهُ مَا قَتَلَ نَفْسًا وَلَا عَلِمَ تَمِيمًا لَهُ قَاتِلًا فَإِنْ نَكَرَ فِي النَّفْسِ
خُيُوسٌ حَقٌّ يَقْتُلُ أَوْ يَحْلِفُ لِأَنَّ النُّكُولَ يَذُلُّ مِنْ وَجْهِهِ وَإِنْ زَكَلَ فِي
الْأَطْرَافِ يَنْتَقِصُ وَقَالَ لَا يَحِبُّ الْمَدْعَى لِأَنَّ الْقَضَاءُ مِمَّا لَا يَحِبُّ
مَعَ الشُّبُهَاتِ وَلَمْ يَلِ حَنِيفَةً رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْأَطْرَفَ عَلَى حَقِّهِ
بِالْمَوَالِ مِنْ جِهَةِ هَذَا يَجْرِي فِيهِ الْإِبَاحَةُ كَمَا لَوْ أَصَابَتْهُ آفَةٌ
يَحْلِفُ قَطْعُهَا بِإِبَاحَةِ صَاحِبِهَا وَكَذَلِكَ النَّفْسُ وَإِذَا قَالَ
الْمَدْعَى لِي بَيْتَةٌ حَاضِرَةٌ قَبْلَ الْخَصْمِ أَعْطَاهُ كَيْفَ لَا يَنْفَسِكُ ثَلَاثَةَ
أَيَّامٍ فَإِنْ فَعَلَ إِلَّا أَمْرًا بِمَدَارِئِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَرِيبًا عَلَى الطَّرِيقِ
فَيُؤَلِّدُهُ مِنْ قَدَارِ مَجْلِسِ الْقَاضِي وَأَمَّا يَا خَدْمَتَهُ كَيْفَ لَا يُلْزِمُ
بِغَيْبٍ فَيَبْطُلُ حَقُّ الْمَدْعَى وَإِنْ قَالَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ هَذَا الشَّيْءُ
أَوْ دَعَا عَلَيْهِ فَلَا تَنْتَهِى الْغَايِبُ أَوْ رَهْنَةً أَوْ غَضَبَتَهُ مِنْهُ وَأَقَامَ بَيْتَةً
عَلَى ذَلِكَ فَلَا خُصُومَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَدْعَى لِأَنَّهُ لَمَّا أَقَامَ الْبَيْتَةَ صَارَ
كَالثَّابِتِ عَيْنًا نَادِي الْمُسْلَمَةِ الْخَمْسَةَ وَإِنْ قَالَ ابْتِغَتْهُ مِنَ الْغَايِبِ
فَهُوَ خَصْمٌ لَأَنَّهُ ادَّعَى الْمَلِكَ لِنَفْسِهِ وَإِنْ قَالَ الْمَدْعَى سُرِقَ مِنِّي وَقَالَ

صاحب اليد ودعني فلان فاقام بيته لم يدفع الخصومة
لانه مشهور وان قال المدعي ابتغى من فلان وقال صاحب اليد
او دعني فلان ذلك اشهد الخصومة بغير بيته لشهادتهما
على ان الملك لفلان وانه لا ملك له **فصل** واليمين بالله
تعالى دون غيره ولا يستخلف بالطلاق والعتاق **لقوله**
عليك السلام لا تخلفوا يا ايها الذين آمنوا ولا يا ايها الذين آمنوا
كان منكم خالف ذلك بخلف بالله او ليدروا يستخلف اليهودي
بالله الذي انزل التوراة على موسى عليهما السلام والنصراني
بالله الذي انزل الانجيل على عيسى عليهما السلام والمجوسي بالله
الذي خلق النار تغليظا وتخليفا لاظهار الحق ولا يخلفون
في نيوت عباداتهم لانه تعظيم لها ولا يجب تغليظ اليمين
على المسلم بزمان ولا مكان ومن ادعى انه ابتاع من هذا عبدا
استخلف بالله ما بينكما بيع قائم ولا يستخلف بالله ما بعث
فلعله باعه ثم فسخه وفي الغضب يستخلف بالله ما يستحق
عليك رده ولا يخلف بالله ما غصبت فلعله غصب
ثم سلم وفي النكاح بالله ما بينكما نكاح قائم في الحال وفي دعوى
الطلاق بالله ما هي باين منك الساعة بما ذكرت ولا يستخلف
بالله ما ظننتها **فصل** دار في يد رجل ادعاهما اثنا
احدهما جميعهما والآخر نصفها واقاما البيته فلصاحب الجميع

حد

ثلاثة ارباعها والربع لصاحب النصف عند ان حنيفة رحمه الله
باعتبار المنازعة وعندها بينهما اثلاثا نحو لا ومضاربة ولو كانت
في ايديها فلصاحب الجميع نصها على وجه القضا
وهو النصف الذي في يد صاحبه لانه خارج والنصف لا على
طريق القضا لانه لا يفضي عليه واذا تنازعا في دابة واختلفا
في التارخ وكل واحد يدعي النتاج فالدابة لمن يشهد بينهما له
وان اشكل فلهما سواء واذا تنازعا في دابة اصددها راجعها
والآخر متعلق بلجائهما فالراكب اولى لانه متصرف تصرف الملاك
وكذلك اذا تنازعا بغير او عليه حمل لاحدهما فصاحب الحمل
اولى لان اليد له وكذلك اذا تنازعا في نصف اصددها لاسنه
والآخر اخذ بكمه فاللايس اولى **فصل** واذا اختلف
المشايغان في البيع واذا دعى البائع اكثر الثمن او اعترف البائع
بقدر من البيع واذا دعى المشتري اكثر منه واقام احدهما البيته
قضى بها لان البيته اقوى وان اقام كل واحد منهما بيته فالبيته
المثبتة للزيادة اولى لانها اقوى في البيان وان لم يكن لكل واحد
منهما بيته قيل للمشتري انما ان ترضى بالثمن الذي ادعاه
البائع والافسخنا البيع وقيل للبائع انما ان تسلم ما ادعاه
المشتري من البيع والافسخنا البيع لانه تعدد التسليم والتسليم
مع الاختلاف فقد تقاعد عن اعادة مقصودة فان لم يترضا

جميعها

استخلف الحاكم بكل واحد منهما على دعوى الآخر يبتدئ بيمين
المشتري في الاختلاف في الثمن لانه اقوالها انكارا واصلة
قول النبي صلى الله عليه وسلم اذا اختلف المتبايعان في السلعة
قائمة تخالفا وترادا فان حلف فسخ القاضي بينهما وان نكل
احدهما عن اليمين لزمه دعوى الآخر وان اختلفا في الاجل
او في شرط الخيار او في استيفاء بعض الثمن فلا تخالف لان
التخالف بالنقص في المتبايعين فهذا يشير الى انه فيما يختص
بالبيع والقول قول من ينكر الخيار والاجل مع يمينه لان
القول قول المنكوب في الشرع وان هلك المبيع ثم اختلفا لم يتخالفا
عند ابن حنيفة وابي يوسف وعهما الله والقول قول المشتري وقال
محمد رحمه الله يتخالفان ويفسخ البيع على قيمة الهالك **لقوله**
عليه السلام اذا اختلف المتبايعان تخالفا وترادا من غير شرط
قيام السلعة ولا ابن حنيفة وابي يوسف ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال في حديث آخر والسلعة قائمة والمطلق مع المقيّد اذا
اجتمعا في واحدة يجهل المطلق على المقيّد ولو هلك احد العبدین
ثم اختلفا في الثمن لم يتخالفا عند ابن حنيفة رحمه الله الا ان
يرضى البايح ان يترك حصّة الهالك وقال ابو يوسف رحمه الله
يتخالفان ويفسخ البيع في الحي وقيمة الهالك ايضا وهو قول
محمد لانه يعتبر التخالّف بعد هلاك الكل وابي يوسف رحمه الله

محمد بن عيسى ٨١٣٣٣

يلتصها ح

في كفاية اليمين

محمد

يعتبر البعض بالكل ولا ابن حنيفة رحمه الله التخالّف في قدر
القيام وخذه لا يمكن لهما لانه لا يجوز لانه
تخالف في الهالك الا ان يرضى البايح ان يترك حصّة الهالك
لانه جنيّد يبقی النزاع في القيام فيجوز فيه التخالّف **فصل**
واذا اختلف الزوجان في المهر فقلت تزوجتني بالقي
وقالت تزوجتك بالن فانهما اقام البيّنة قبلت بيّنة لها
تدعي القين والزواج يدعي استحقاقها بالن وان اقاما البيّنة
فالبيّنة للمزوجة لانها اكثر اثباتا وان لم يكن لهما بيّنة تخالفا
عند ابن حنيفة رحمه الله ولم يفسخ النكاح وتحكم مهر المثل
ان كان **م** مثل ما اعترف به الزوج او اقل قضى
بما قال الزوج وان كان مثل ما ادّعت المرأة او اكثر قضى بما
ادّعت المرأة وان كان مهر المثل اكثر مما اعترف به الزوج
واقل مما اعترفت به المرأة قضى لها بمهر المثل وقال ابو يوسف
رحمه الله القول قول الزوج الا ان يدعي شيئا مستنكرا جده
لانه يشكر ما تدعيه المرأة ولا ابن حنيفة رحمه الله ان كل واحد
منهما ينكر ما يدعيه صاحبه فاذا وقع القسامة في الانكار
يختم مهر المثل واذا اختلفا في الاجارة قبل استيفاء المعقود
عليه تخالفا وترادا كما في البيع وان اختلفا بعد الاستيفاء لم
يتخالفا لان احد العرضين هلك وهو المنفعة وهو المبيع والقول

المبيع

منكر للزيادة ولو قال لفلان على حال فالقول له في القدر مع
 بمينه فان قال عالا عظيم لم يصدق في اقل من مائة درهم لانه
 يوصف بالعظمة حيث اعتبره الشرع بصا با فان قال دراهم
 كثيرة لم يصدق في اقل من عشرة لانه يوصف بالكثرة من حيث
 انه ينتهي به اسم الدراهم ولو قال على دراهم هي ثلاث
 لانها اقل الجمع الا ان يبيّن اكثر منها لان اللفظ يحتمل فان
 قال كذا وكذا درهم لم يصدق في اقل من واحد وعشرين درهما
 لانه ذكر عددين بينهما حرف العطف واقل ذلك
 من المفسر احدى وعشرون فيحمل عليه واذا قال له على او قبل
 فقد اقرب بين لائ على كلمة وجوب وان قال عندك
 او قبلي فهذا اقترار بالامانة في يده لان هذين الكلمتين
 يستعمل للامانة واذا قال له رجل لي علمك الف فتلك
 اتزنها او انتقدتها او اجلني بها اذ قد قضيتكهما
 فهذا اقترار لان الهاء والالف ينصرف الى الالف
 المذكورة وهي الموصوفة بالوجوب ومن اقرب بين مؤجل
 صدقة المقر له في الدين وكذبه في الاجل لزعم الدين
 حالا لانه اوجب على نفسه الدين وادعى التأجيل عليه
 ويختلف المقر له على الاجل لانه ينكر التأجيل من نفسه
فصل ومن اقتر واستثنى متصلا باقترار ومع الاستثناء

في قوله على حال
 في قوله على دراهم هي ثلاث
 في قوله على او قبل
 في قوله على او قبل

ولزعمه الباقي كما في قوله تعالى فليتب فيه الف سنة الا خمسين
 عاما وسموا استثنى الاقل او الاكثر لان الاستثناء تكلم بالماضي
 بعد التثنية فان استثنى الجميع لزعمه الاقترار وبطل الاستثناء
 لان الاستثناء الكل رجوع فان قال على مائة درهم الا دينار
 او الاقضية خمسة لزعمه مائة درهم الا يئمة الدنيا او القفيز
 لانه اشكن مصححه من هذا الوجه وان قال له على مائة درهم
 فعليه مائة درهم ودرهم لان في العرف يراى به الدراهم ولو قال
 مائة وثبت فعليه ثوب ويرجع في تفسير المائة اليه لانه
 يقال اعطاه مائة وثوبا ولا يريدون به الثياب وانما يريدون
 به شيئا من النقدين لان الجمع في المكسوة والنفقة معهود
 وان اقترعك وقال ان شاء الله متصلا باقتراره لم يلزمه الاقترار
 لما عرفت في الايمان ومن اقتر وشروط الحيا ولزعمه الاقترار وبطل
 الحيا لان الاقترار اخبار والحيا لا يتحقق في الاخبار
 بالحق ومن اقتر بدار واستثنى بناها لنفسه فله المقر له
 الدار والبناء جميعا لان اسم الدار لا يتناول البناء لفظا بل
 تبعه والاستثناء اخرج بعض ما شاذ له اللفظ وان قال بناء
 هذه الدار والقرصة لفلان فهو كما قال ومن اقتر بتمرد قوصرة
 لزعمه التمرد والقوصرة لان القوصرة يباع تبعا للتمرد ولو
 اقتر بدابة في اصطبل لزعمه الدابة لا الاصطبل **فصل**

وَأَن قَال غَضَبْتُهُ ثَوْبًا فِي مَنَدِيل لَزِمَاهُ جَمِيعًا لِأَن الْمَنَدِيلَ يُعَدُّ
 صَوَانًا لِلثَّوْبِ عَادَةً وَكَذَا لَوْ قَال لَدَعَلَى ثَوْبٌ فِي ثَوْبٍ لَزِمَاهُ
 وَأَن قَال فِي عَشْرَةِ أَثَوَابٍ لَمْ يَلْزِمُهُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحْمَةُ اللَّهِ
 الْأَثَوْبِ وَاحِدٌ وَقَال مُحَمَّدٌ رَحْمَةُ اللَّهِ يَلْزِمُهُ أَحَدُ عَشَرَ ثَوْبًا لِأَنَّهُ
 يُصَارُ الثَّوْبُ الْتَفِيفُ بَعْدَ مَنَ الثِّيَابِ فَصَارَ كَالثَّوْبِ الْوَاحِدِ
 وَلَا يَلِ يُونُسَ رَحْمَةُ اللَّهِ أَنِ الثَّوْبَ لَا يُصَارُ فِي عَشْرِ أَثَوَابٍ فَصَارَ
 بَيِّنًا لِلْجَمَلِ لَا يَجْعَلُ تَبَعًا لَهُ كَمَا فِي الدَّائِيَّةِ وَالْأَصْطَبِلِ وَفِي أَقَرِّ
 بِغَضَبِ ثَوْبٍ وَجَاءَ بِثَوْبٍ مُعَيَّنٍ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ لِلْجَمَلِ وَلِذَلِكَ
 لَوْ أَقَرَّبُوا رَأْيَهُ وَقَال هِيَ زَيْتُونٌ وَلَوْ قَال لَدَعَلَى خَمْسَةٌ فِي خَمْسَةٍ
 يُؤَيِّدُهُ الضَّرْبُ وَالْحِسَابُ لَزِمَتْهُ خَمْسَةٌ وَاحِدَةٌ لِأَنَّهُ الضَّرْبُ فِي غَيْرِ
 الْمَسْجُوعِ يُرَادُ بِهِ تَكْثِيرُ الْأَجْزَاءِ لَا تَكْثِيرُ الذَّاتِ **وَرَوَى**
 الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ يَلْزِمُهُ خَمْسَةٌ وَعَشْرَتَيْنِ وَأَن
 قَال أَرَدْتُ خَمْسَةً مَعَ خَمْسَةٍ لَزِمَتْهُ عَشْرَةٌ وَلَوْ قَال لَدَعَلَى مَن
 دَرَجَ إِلَى عَشْرَةٍ لَزِمَتْهُ تِسْعَةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحْمَةُ اللَّهِ عِنْدَهُ يَلْزِمُهُ
 الْإِبْتِدَاءُ وَمَا بَعْدَهُ وَتَسْقُطُ الْغَايَةُ لِأَنَّهُ الْأَوَّلُ يَدْخُلُ غَايَا كَمَا فِي
 قَوْلِنَا سِتْرِي مَائِي خَمْسِينَ إِلَى سِتِّيْنَ وَقَالَ لَا يَلْزِمُهُ الْعَشْرَةُ كُلُّهَا لِأَنَّهُ
 الْجَدِيدُ قَدْ يَدْخُلُ فِي الْأَبَاحَاتِ كَمَا يُقَالُ كُلُّ الرَّغِيفِ مِنْ هَاهُنَا
 إِلَى هَاهُنَا وَقَال زُفَرٌ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَدْخُلُ الْحَدَّ **فَصَلِّ**
 إِذَا قَال لَدَعَلَى الْفُ دَرَجَ مِنْ ثَمَنِ عَبْدٍ اشْتَرَيْتَهُ مِنْهُ وَلَمْ أَقْبِضْهُ

هَذَا مَعَهُ

وَلَمْ أَقْبِضْهُ فَإِنْ ذَكَرْتُمْ عَبْدًا بِعَيْنِهِ قِيلَ الْمَقْرُورُ أَنِ شَيْتَ فَسَلِمَ
 الْعَبْدُ وَخَذَ الْآلُفَ وَالْأَفْلَاشُ **لَكَ** لِأَنَّهُ أَقْرَبُ بِالْوَجْهِ بِسَبَبِ
 مُعَيَّنٍ وَذَلِكَ يُوجِبُ تَسْلِيمَ الْعَبْدِ وَإِنْ قَال مَنْ غَنَى عَبْدٌ لَمْ يُعَيَّنْ
 لَزِمَهُ الْآلُفُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحْمَةُ اللَّهِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رَحْمَةُ اللَّهِ
 لَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ لِإِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ عَبْدٌ غَنَى لَمْ يُسَلِّمْهُ وَلَا يَلِ حَنِيفَةَ
 رَحْمَةُ اللَّهِ أَنَّ قَوْلَهُ عَلَى الْآلُفِ بِالْإِظْهَارِ إِلَيْهِ يَقْتَضِي الْوَجْهَ وَقَوْلُهُ
 مَنْ غَنَى عَبْدٌ مُحْتَمَلٌ فَلَا يَبْطُلُ الصَّدَقُ الْمَتَّقِينَ بِالشَّكِّ وَلَوْ قَال
 لَهُ عَلَى الْآلُفِ مَنْ ثَمَنِ خَيْرًا وَخَيْرِينَ لَزِمَهُ الْآلُفُ لِأَنَّهُ آخِرُ الْكَلَامِ
 يَبْطُلُ أَوَّلُهُ فَلَا يُصَدَّقُ فِيهِ كَمَا لَوْ رَجَعَ عَنْهُ وَلَوْ قَال لَدَعَلَى الْآلُفِ
 مَنْ ثَمَنِ مَتَاعٍ وَهُوَ زَيْتُونٌ وَقَالِ الْمَقْرُورُ حَيَادُ لَزِمَهُ الْحَيَادُ فِي
 قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحْمَةُ اللَّهِ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحْمَةُ اللَّهِ لَا يَلْزِمُهُ
 كَمَا فِي الْغَضَبِ وَلَا يَلِ حَنِيفَةَ رَحْمَةُ اللَّهِ أَنَّ قَوْلَهُ مَنْ ثَمَنِ مَتَاعٍ
 يَقْتَضِي وَجُوبَ الْحَيَادِ لِأَنَّهُ الثَّمَنِ الْمُعْتَادِ فَلَا يُصَدَّقُ فِي التَّغْيِيرِ
 وَهَذَا الْمُتَقَيِّدُ لَمْ يُوجِبْ فِي الْغَضَبِ **فَصَلِّ** وَعَنْ أَقَرِّ لَغَيْرِهِ
 خَاتِمٌ فَلَهُ الْحَلَقَةُ وَالْفَصْلُ لِأَنَّهُ اسْمُ الْحَاكِمِ يَشْمَلُهَا وَكَذَلِكَ إِذَا اقْرَأَ
 بِسْمِ اللَّهِ فَلَهُ النَّصْلُ وَالْجَفْنُ وَالْحَمَالُ وَإِنْ اقْرَأَ بِحَلَّةٍ فَلَهُ لَبِيعَةٌ
 وَالْكِسْوَةُ لَا يَدْخُلُ فِيهَا لَاسْمٌ عَلَى الْكُلِّ عَمَرًا **فَصَلِّ** وَإِذَا اقْرَأَ
 بِالْجَمَلِ فَلَهُ الْآلُفُ فَإِنْ قَالِ أَوْصِي بِهِ فَلَا أَنْ أَوْحَاتِ أَبُوهُ فَوَرَّثَهُ هُوَ الْمَعْرُوفُ بِالْعَبْدَانِ
 مَعَ الْأَقْرَارِ وَإِنْ أَبَيْتُمْ الْأَقْرَارَ لَمْ يَصِحْ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رَحْمَةُ اللَّهِ

الْجَفْنُ الْقُدْرَةُ وَالنَّصْلُ
 الْحَبِيدُ الْمَجْلُوعُ خُرْكَاهُ
 جَارِجٌ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِالْعَبْدَانِ
 الْمَجْلُوعُ بَشَّةٌ خَانَهُ وَهِيَ
 أَرْبَعَةُ أَهْدَاقٍ

تصح وتحمّل الإرث أو الوصية وأبو حنيفة رحمه الله ان
 مطلق الاقرار ينصرف الى الاقرار بالفصل منه أو الاستدانة
 وأنه لا يتصور منه ولو اقر بمحل جائز أو محل شاق صح
 الاقرار ولو لمعه لأنه يتصور ان يتحققه بسبب الوصية وإذا
 اقر الرجل في مرض موته يدون وعليه ديون في صحته
 وديون لزمته في مرضه باسباب معلومة فدين الصحة والدين
 المعروف بالاسباب مقدم فإذا قضيت وفضل شيء كان
 فيما اقتربه حال المرض وقال الشافعي رحمه الله في شرا
 لتساوي الوجوب فيها ولأنه يتعلق بالماله الذيون
 فلا يظهر وجوب هذا الدين باقترانه في حق من اقر له وان لم
 يكن عليه في صحته دين جاز اقراره والمقر له اولى من الورثة
 لأن الدين ظهر باقراره والارث من بعد وصية أو دين واقرار
 المريض لو ارثه باطل إلا ان يصدق فيه بقية الورثة
 لأنه لو صح كان سببا للعداوة وقطيعة الرحم عادة ومن
 اقر لأجنبي في مرضه ثم قال هو ابني ثبت نسبه وبطل
 اقراره لأنه اقرار للوارث ولو اقر لأجنبي ثم تزوجها
 لم يبطل اقراره لها لأن النكاح لم يثبت وراثتها عند الاقرار
 بخلاف الابن ومن طلق زوجته في مرضه ثلثا ثم اقر لها بدين ومات
 فلها الأقل من الدين ومن ميراثها ان كان قبل انقضاء العدة

الرجل

اقر للوارث

للمتعة وان كان بعد انقضاء العدة يجوز لأن المقر عند موت
 المورث **قوله** ومن اقر بغلام يولد مثله لمثله
 وليس له نسب معروف انه ابنه وصدقة الغلام ثبت نسبه
 وان كان مريضا ويشارك الورثة في الميراث لثبت نسبه ويجوز
 اقرار الرجل بالولد والوالد والزوجة والمولى لأنه اقرار
 على نفسه واقرار المرأة بالوالدين والزوج والمولى جائز ولا يقبل
 بالولد إلا ان يصدق بها زوجها قال عمر رضي الله عنه لا يورث حيل
 الابيثة ومن اقر بنسب غير الوالدين والولد مثل الاخ والعم
 لم يقبل اقراره على الغير فان كان له وارث معروف فريث اربعه
 فهذا اولى من المقر له لأنه لم يثبت في حق غيره وان لم يكن له
 وارث استحق المقر له لأنه نفذ على المقر ومن مات أبوه
 فاقتر باخ لم يثبت نسب اخيه ويشاركه في الميراث لنفاذ
 الاقرار على نفسه **كتاب الوكالة**
 كل عقد جاز ان يعقده الانسان بنفسه جاز ان يوكل به غيره
 لأنه ربما لا يقدر على تحصيله بنفسه ويجوز التوكيل بالخصومة
 في شأو الحق للضرورة في افعالها ومجسوز بالاستيفاء
 إلا في الحدود والنقصان تكلنا للدرء فان الوكالة لا تصح
 باستيفائها الا بخبرة الموكّل التوكيل بالخصومة
 بغير رضا الخصم إلا ان يكون الموكل مريضا أو غائبا عسيرة ثلاثة

الاجرة

المعتبر وجود التهمة عند الموت

من المعتبر وجود التهمة عند الموت

ان اراد الميراث

في النسب لأنه اقرار

أَيَّامَ فَصَاعِدًا وَقَالَ **فَجَوَزَ** فِي سَائِرِ الْوَكَالَاتِ وَكَانَ خَنيفَةً
 رَحِمَهُ اللَّهُ إِنَّ النَّاسَ يَتَفَادَتُونَ فِي الْخُصُومَةِ فَلَهُ أَنْ لَا يَرْضَى
 الْخُصُومَةُ الْبَعْضُ مِنْ شَرْطِ الْوَكَالَةِ أَنْ يَكُونَ الْمُوَكَّلُ بِالْكَامِلِ لِلتَّصَرُّفِ
 لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْحَقُوقِ وَيُلْزِمُهُ الْأَحْكَامُ وَيُشَرِّطُ أَنْ يَكُونَ الْوَكِيلُ
 مِمَّنْ يُعْقِلُ الْعَقْدَ وَيَقْضِيهِ وَإِذَا وَكَّلَ الْحَرُّ الْبَالِغَ أَوْ الْمَازُونِ
 مِثْلَهَا جَازٍ وَأَنْ وَكَّلَ صَبِيًّا مَحْجُورًا **يُعْقِلُ** الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ
 أَوْ عَقْدَ الْحَجَرِ جَازٍ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهَا الْحَقُوقُ كَيْدًا يُؤَدِّي إِلَى
 الضَّرَرِ بِالْمَوْلَى وَيُلْزِمُ الْمُوَكَّلَ **فَصَلَّ** وَالْعَقُودُ الَّتِي
 يُعْقِدُهَا الْوَكِيلُ عَلَى صَرْفٍ كُلِّ عَقْدٍ يُضَيِّفُهُ الْوَكِيلُ إِلَى نَفْسِهِ
 مِثْلَ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ فَحَقُوقُ الْعَقْدِ يَتَعَلَّقُ بِالْوَكِيلِ دُونَ الْمُوَكَّلِ
 فَيُسَلِّمُ الْمُبْتَاعُ وَيَقْبِضُ الثَّمَنُ وَيُطَالِبُ بِالثَّمَنِ إِذَا اشْتَرَى وَيَقْبِضُ
 الْمُسَبِّحُ وَيَخَاصِمُ فِي الْعَيْبِ لِأَنَّهُ لَوْ تَعَلَّقَ بِالْمُوَكَّلِ دَانَتْ
 غَيْرُ مَعْلُومٍ فِي الْعَقْدِ يُؤَدِّي إِلَى الضَّرَرِ مِنْ عَامِلَةٍ وَكُلُّ عَقْدٍ يُضَيِّفُهُ
 إِلَى مُوَكَّلِهِ كَالنِّكَاحِ وَالْخَلْعِ وَالصُّلْحِ عَنْ قَدَمِ الْعَهْدِ فَإِنَّ حَقُوقَهُ يَتَعَلَّقُ
 بِالْمُوَكَّلِ دُونَ الْوَكِيلِ فَلَا يَطَالِبُ وَكِيلَ الزَّوْجِ بِالْمَهْرِ وَلَا يُلْزِمُ
 وَكِيلَ الْمَرْأَةِ تَسْلِيمَهَا لِأَنَّ الْعَقْدَ أُضَيِّفَ إِلَى غَيْرِهِ وَأَنَّهُ
 لَا يَبْضُرُ بِالْمَعَامِلَةِ لِأَنَّهُ يَعْرِفُهُ وَلِأَنَّهُ يُقَالُ وَجُودُهُ وَإِذَا طَالِبَ الْمُوَكَّلُ
 الْمُشْتَرَى بِالثَّمَنِ فَلَهُ أَنْ يَمْنَعَهُ آيَةٌ لِأَنَّ حَقُوقَ الْعَقْدِ إِلَى
 الْعَاقِدِ وَإِنْ دَفَعَهُ إِلَيْهِ جَازٍ وَلَمْ يَكُنْ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَطَالِبَهُ تَابِيًا لِأَنَّهُ

وَتَعْلِيلُ
 فِي الْوَكَالَةِ

سار
 الضرر

لَا يَفِيدُ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْإِعَادَةِ **فَصَلَّ** وَمَنْ وَكَّلَ رَجُلًا
 بِشَيْءٍ فَلَا يَدْرِي تَسْمِيَةً جِسْمَهُ وَصِفَتَهُ أَوْ جِسْمَهُ وَمَبْلَغَ ثَمَنِهِ
 إِلَّا أَنْ يُوَكَّلَ وَكَالَةً عَامَّةً فَيَقُولُ ابْتَاعَ لِي عَادَايْتَ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ
 يَكُنْ مَعْلُومًا لَا يُمْكِنُ الْعَمَلُ بِهِ فَإِذَا اشْتَرَى الْوَكِيلُ وَقَبِضَ ثُمَّ اطَّلَعَ عَلَى
 عَيْبٍ فَلَهُ أَنْ يَرُدَّ بِالْعَيْبِ عَادَايَةَ الْمُبْتَاعِ فِي يَدِهِ فَإِنْ سَلَّمَ إِلَى الْوَكِيلِ
 لَا يَرُدُّهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ لِيَدِهِ وَتَحْزُورُ التَّوَكُّلِ بِعَقْدِ الضَّرَفِ **وَالسَّلَامُ**
 لِلْحَاجَةِ فَإِنْ فَارَقَ الْوَكِيلُ صَاحِبَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ بَطَلَ الْعَقْدُ وَلَهُ يَقْبِضُ
 مُفَادَرَةً الْمُوَكَّلِ لِأَنَّ التَّقَابُضَ شَرْطُ بَيْنِ الْمُتَعَادِلَيْنِ وَإِذَا دَفَعَ الْوَكِيلُ
 بِالشِّرَاءِ الثَّمَنَ مِنْ مَالِهِ وَقَبِضَ الْمُبْتَاعُ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِهِ عَلَى الْمُوَكَّلِ وَإِنْ
 هَلَكَ الْمُبْتَاعُ فِي يَدِهِ قَبْلَ جُسْمِهِ هَلَكَ مِنْ مَالِ الْمُوَكَّلِ لِأَنَّهُ يَدُ
 الْمُوَكَّلِ لَمْ يَسْقُطِ الثَّمَنُ وَلَهُ أَنْ يَحْجِسَهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الثَّمَنَ لِيَكُونَ
 يَدًا يَمِيدُ فِي الْبُيُوتِ فَإِنْ جَسَّ فَهَكَكَ كَانَ مَضُونًا ضَامَانَ الرَّهْنِ عِنْدَ
 أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَضَامَانَ الْمُبْتَاعِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لِأَنَّهُ أُمْلِكُ
 مِنَ الْمُوَكَّلِ وَلِأَنَّ يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَبْتَاعُ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنَّهُ يَحْجِسُ بِالذِّينِ
 كَالرَّهْنِ وَإِذَا وَكَّلَ رَجُلًا فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهَا وَكَالِابَةِ
 دُونَ الْآخَرِ إِلَّا أَنْ يُوَكَّلَ كُلُّهُمَا بِالْخُصُومَةِ أَوْ بِطَلَقٍ وَرُجْعَةٍ
 بغير عوض أو يَتَقَيَّ عَمْدًا بغير عوض أو يَرُدَّ وَدِيْعَةً عِنْدَهُ أَوْ قَضَاءً
 دَيْنٍ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ عَارِضٌ إِلَّا بِرَأْيِهِمَا غَيْرَ أَنَّ فِي الْخُصُومَةِ
 يَتَعَدَّى الْاجْتِمَاعَ **لَا** لِأَنَّ الْاجْتِمَاعَ فِيهَا يَحْتَاجُ إِلَى الْإِيجَابِ وَفِي غَيْرِهَا

من الفضول لا انتقاد الى الراي وليس للوكيل ان يوكّل فيما وكل به
 الا ان ياذن له الموكل لانه عارض برأي غيره وكذا لو قال اذا
 اعمل فيه برأيك فان وكل بغير اذن موكله فعقد وكيله بحضرة
 جاز لانه كعقده وان عقد بغير حضرة كان موقفا على اجازة
 الموكل والموكل ان يعزل الوكيل عن الوكالة لان الموكل هو المالك
 فان لم يبلغه العزل فهو على وكالته وتصرفه جائز حتى يعلم
 لان الانعزال لو حصل من غير علم بصير معزولاً في تصرفات
 مباشرها يتصرف بذلك ويبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه
 جنونا مطبقا للحاقه بدار الحرب مرتد الا انه زائل اهليته للموكل
 فان عزل ضرورة واذا وكل المكاتب ثم عجز او المأذون فحجر عليه
 او الشريكان فافترقا ففي هذه الوجوه يبطل الوكالة علم الوكيل
 او لم يعلم لان سبب الانعزال زوال اهليته للموكل واذا وكل الوكيل
 او جن جنونا مطبقا بطلت وكالته لزوال اهليته ثم اذا عاد
 مسلما يجوز بقاءه من وكل آخر بشي ثم تعرف بنفسه فيما وكل
 فيه بطلت الوكالة لتعذر فعل الوكيل والوكيل بالبيع والشراء
 لا يجوز ان يعقد مع ابيه وجده ومن لا يقبل شهادة له عنه
 ان حنيفه رحمه الله لان عنده يجوز البيع بالغيب الفاجين ويظهر
 بالبيع مع هؤلاء وعندنا يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز البيع منهم بثلث
 القيمة لانه لا يورى الى التهمة الا مع العبد والمكاتب لا اتحاد الملك

في البيع مع هؤلاء
 لا يجوز ان يعقد مع ابيه وجده
 ومن لا يقبل شهادة له عنه
 ان حنيفه رحمه الله لان عنده
 يجوز البيع بالغيب الفاجين
 ويظهر بالبيع مع هؤلاء
 وعندنا يوسف ومحمد رحمهما الله
 يجوز البيع منهم بثلث القيمة
 لانه لا يورى الى التهمة الا مع العبد
 والمكاتب لا اتحاد الملك

لا يتعاضد

فلا يكون بيعا والوكيل بالبيع يجوز بيعة بالقليل والكثير
 عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز بيعه الا بقبضان يتعاضدان
 الناس في مثله كما في الشراء لان حنيفة رحمه الله اطلاق اللفظ والشراء
 فيه التمسك والوكيل بالشراء يجوز عقده
 بمثل القيمة ويزيادة يتعاضدان الناس في مثله
 ولا يجوز وفيما لا يتعاضدان الناس في مثلهما والذي يتعاضدان
 الناس فيه ما لا يدخل تحت تقويم المتقويين واذا ضمن الوكيل بالبيع الثمن
 عن المشتاع فصانته باطل لانه امين وضعا واذا وكله ببيع
 عبيد فباع نصفه جاز عند ابي حنيفة رحمه الله لانه لو باع كله بهذا
 القدر يجوز عنده وعندهما لا يجوز لانه خلاف العادة ولو وكله
 بشراء عبيد فاشترى نصفه فشرأه موقوف فان اشترى باقية لزم
 الموكل لاطلاق الاذن بشرائه واذا وكله بشراء عشرة ارطال لم يدرهم
 فاشترى عشرين يدرهم من لخم يباع مثله عشرة يدرهم لزم الموكل
 منه عشرة بنصف درهم عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يلزمه
 عشرون لانه رضي بزوال هذا القدر من الثمن ليحصل له عشرة فيكون
 راضيا بزواله بمقابلته عشرين بطريق الاولى ولا في حنيفة رحمه الله
 ان المقصود هو المشتري دون دفع الثمن فهو المقصود في التوكيل
 فلا يتبع الثمن ولو وكله بشراء شيء بقيته فليس له ان يشتريه لنفسه
 لانه لما التزم الوكالة فلا يبيع شرأه على نفسه واذا وكله بشراء عبيد

ملكه

الدين ولم يرجع المحتال على المحيل الا ان يتوكل حقه لانه وجه
 النقل الا انه بشرط السلامة والتوكل عند ابي حنيفة رحمه الله
 احد الامر ان امان محمد الحوالة ويحلف ولا يثبت عليها او يموت
 فليست او قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله هذين وجه ثالث
 وهو ان يحل الحاكم بتفليسه حال حيوية وعند ابي حنيفة رحمه الله
 والتفليس لا يقع لان التوكل ما يتعدد عنده الاستيفاء وذلك منه
 الوجوه عندنا وعند ابي حنيفة بالوجهين واذا طال المحتال
 عليه المحيل مثل مال الحوالة فقال المحيل املت بدين كان لي عليك
 لم يقبل قوله لانه يدعي وعليه مثل الدين لوجود سببه ظاهر وهو
 اذا احتال عليه واذا طال المحيل المحتال له بما اقاله به فقال
 انما املت لتقبضه لي وقال المحتال بل املتني بدين كان لي
 عليك فالقول قول المحيل لانه ينكر وجوب الدين للمحتال
 ويكره السفايح وهو قرض استفاد به المقرض الامن
 من خطر الطريق فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 قرض جور منفعة **كتاب الصلح** الصلح على ثلاث
 اضرب صلح مع اقرار وصلح مع سكوت وهذا لا يقر المدعى
 عليه ولا ينكر وصلح مع انكار وكل ذلك حايث **لقوله تعالى**
 والصلح خير وقال الشافعي رحمه الله الصلح على الانكار لا يجوز
 لحديث عمر رضي الله عنه والصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم

الثلثة

حالا الا اذا حل حراما فان وقع الصلح عن اقرار فهو بيع عن تراض
 ان وقع عن مال مال وان وقع عن مال منافع فهو اجارة والصلح
 عن السكوت والانكار في حق المدعى عليه لا يثبت **الصلح** وقطع
 الخصومة وفي حق المدعى معني المعاوضة لان المال واجب عنده
 واذا اصاب عن دار لم يجز فيها الشفعة لانه ليس بمبادلة في حق
 من هو يدي **صلح** واذا اصاب على دار وجبت
 فيها الشفعة لانه يملك الدار معاوضة في حق المدعى لوجوب
 الخروج عن ملك المدعى عليه وان كان الصلح عن اقرار فاستحق بعض
 المصالح عنه رجع المدعى عليه بحصة ذلك من العرض كما في البيع واذا
 وقع الصلح عن سكوت او انكار فاستحق المتنازع فيه رجع المدعى
 بالخصومة لانه لم ينطل حقه في الخصومة **صلح** الا في
 حق قبض العوض **صلح** ويرد العوض وان استحق بعض ذلك
 رد حصته ورجع بالخصومة فيه وان ادعى حقا في دار لم يثبت
 فصوح من ذلك على شيء ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئا من العوض
 لان دعواه يجوز ان تكون فيما بقي **صلح** والصلح جائز من دعوى
 الاموال والمنافع وجناية الهدم والخطا ولا يجوز من دعوى حد
 لانه لا حق له وان ادعى رجل على امرأة نكاحا وهي تحت فصالحته
 على مال بذلته حتى يترك الدعوى جاز وكان في معنى الخلع وان ادعت
 امرأة نكاحا على رجل فصالحهما على مال بذله لهما لم تجز وان ادعى على رجل

قوله عن دار يعني اذا
 كان المدعى دارا

انما اذا اصاب على دار
 يكون بدل الصلح دارا



انه عبده فصالحه على مال اعطاه جاز وكان في حق المدعي في
 تقى العتق على مال وكل شيء وقع عليه الصلح وهو مستحق لعقد
 المداينة لم يتحمل على المعاوضة وانما يتحمل على انه استوفى بعض حقه
 واشفق باقية لمن له على رجل الف حيا ففصالحه على خمسة دينين
 جاز وكانه انراه من بعض حقه لانه لا يصح مبادلة فيصح انقضاء
 للبعض لان الصلح خير فيصح ما امكن ولو صلح على الف مؤجلة جاز
 كانه تأجيل له نفس حقه ولو صلح على دينار الى شهر لم يحز لانه
 مبادلة وصرف **ب** ولو كان له الف مؤجلة فصالحه
 على خمسة دينين حاله لم يحز لانه بدل بمقابلته الاجل وان كان له الف
 سود فصالحه على خمسة دينين لم يحز لانه يصير صرفا ومن وكل
 رجلا بالصلح عنه فصالح لم يلزم الوكيل بالصلح عليه الا ان يضمنه
 والمال لازم للموكل لانه لا بد من ذكر من عقده فكان حال النكاح
فصل وان صلح عنه رجل بغير امره فهو على ربعة اوجه
 ان صلح عنه مال وضمنه ثم الصلح وكذلك ان قال صلحتك على الف
 على الف وسلمتها وان قال صلحتك على الف فالعقد موقوف
 لانه لم يوجد الاضافة الى نفسه ولا الى غيره فيتوقف فان وجدت
 الاجازة من المدعى عليه جاز ونفذ الصلح ولو زعمه الف وان لم
 يحزه بطل واذا كان الدين بين الشريكين فصالح احدهما من نصيب
 على ثوب فشريكة بالحيا وان شاء اتبع الذي عليه الدين بنصيبه وان

ولو كان له الف مؤجلة فصالحه على خمسة دينين حاله لم يحز لانه بدل بمقابلته الاجل وان كان له الف سود فصالحه على خمسة دينين لم يحز لانه يصير صرفا ومن وكل رجلا بالصلح عنه فصالح لم يلزم الوكيل بالصلح عليه الا ان يضمنه والمال لازم للموكل لانه لا بد من ذكر من عقده فكان حال النكاح

شأ أخذ نصف الثوب لان شريكه فضولي في نصيب السالك الا
 ان يضمن له شريكه ربع الدين وهو نصيبه من النصف ولو استوفى
 نصف نصيبه من الدين كان لشريكه ان يشترحه فيما قبض لانه
 عوض دين مشترى ثم يرجعان على الغريم بالباقي واذا اشترى احدهما
 بنصيبه من الدين سلعة كان لشريكه ان يضمنه ربع الدين لانه صار
 مستوفيا بنصف الدين واذا كان السلم بين الشريكين فصالح احدهما
 من نصيبه على رأس المال لم يحز عند ان يضمنه ومحمد رحمه الله وقال
 ابو يوسف رحمه الله يجوز الصلح كما لو صلح من له السلم وهو واحد
 ولا يضمنه ومحمد رحمه الله انه قسمه الدين قبل القبض وانه لا يحز
 واذا كانت التركة بين ورثة فاخرجوا احدى منها مال اعطوه اياه
 والتركة عقار او غرض جاز قليلا كان ما اعطوه او كثيرا لانه
 وجد شر نصيبه بقليل او بكثير فيحوز فان كانت التركة فضة
 ما اعطوه ذهبا جاز او ذهبا ما اعطوه فضة فهو كذلك لانه اذا
 اختلف النوعان يجوز البيع كيف شاغرا في القبض شرط في المجلس
 لانه بدل صرف وان كانت التركة ذهبا وفضة وغير ذلك فصالحه
 على ذهب او فضة فلا بد ان يكون ما اعطوه اكثر من نصيبه من
 ذلك الجنس حتى يكون المثل للمثل الباقي بمقابلة غيره من الاجناس
 ولا بد من قبض حصة في المجلس لانه بدل صرف واذا كان في التركة
 دين على الناس فاظهره في الصلح على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين

ولو

فَعَمَّ فَالْصَّاحِبُ بِاطْلٍ لِأَنَّهُ مُتَمَلِّكُ الدِّينِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدِّينُ فَإِنْ شَرَطُوا
 أَنْ يُبَيَّنَّ الْغُرْمَاءُ مِنْهُ وَلَا يَرْجِعَ عَلَيْهِمْ بِنَصِيبِ الْمَصْلَحِ فَالْصَّاحِبُ جَائِزٌ
 لِأَنَّهُ اسْتَقَاطَ وَهُوَ مُتَمَلِّكُ الدِّينِ مَعْنَى عَلَيْهِ الدِّينُ وَهُوَ جَائِزٌ وَأَنَّهُ عِلْمٌ
كِتَابُ الرِّهْنِ الرِّهْنُ يَنْتَقِذُ بِالْإِجَابِ وَالْقَبُولِ
 كَسَائِرِ الْعُقُودِ وَيَبْتَغَى بِالْقَبْضِ **لِقَوْلِهِ تَعَالَى** فَرَهَانٌ مَقْبُوضَةٌ
 فَإِذَا قَبِضَ الْمَرْتَنَ الرِّهْنُ مَحْزُورٌ مُفَرَّغًا مَقْتَضِيًا تَمَّ الْعَقْدُ
 فِيهِ وَعَالِمٌ يَقْبِضُهُ فَالرَّاهِنُ بِالْحَيَاةِ إِنْ سَأَلَ سَأَلَهُ وَإِنْ شَارَعَ جَعَلَ
 عَنِ الرِّهْنِ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْزَمَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ فَإِذَا اسْلَمَهُ إِلَيْهِ فَقَبِضَهُ
 دَخَلَ فِي ضَمَانِهِ وَلَا يَبْصَحُ الرِّهْنُ إِلَّا بِدَيْنٍ مَقْضُونٍ لِأَنَّهُ وَثِيقَةٌ لِلْجَانِبِ
 الْإِسْتِيفَاءِ وَهُوَ مَقْضُونٌ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمَنْ الدِّينُ فَإِذَا أَهْلَكَ
 فِي يَدِ الْمَرْتَنِ هَلَكَ مُسْتَوْفِيًا لِلدِّينِ حَتَّى يَقْدِرَ الْأَقْلُ مِنْهَا لِأَنَّهُ مُسْتَوْفٍ
 يَدَاؤُهُ تَأْخِذٌ بِالْهَلَاكِ فَلَوْ اسْتَوْفَاهُ أَيْضًا صَادَ مُسْتَوْفِيًا مَرَّةً يَدَا
 وَمَرَّةً يَدَاؤُهُ وَثِيقَةٌ فَيَكُونُ رِبَا فَيَجِبُ التَّخَرُّعُ عَنْهُ وَلَا يَكُنْ التَّخَرُّعُ
 عَنْهُ إِلَّا بِالتَّخَرُّعِ عَنِ الْإِسْتِيفَاءِ فَيَسْتَعِدُّ الْإِسْتِيفَاءُ ضَرُورَةً
 وَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الرِّهْنِ أَكْثَرَ فَالْفَضْلُ أَمَانَةٌ لِأَنَّهُ يَقْدِرُ الدِّينُ
 يَصِيرُ مُسْتَوْفِيًا حَتَّى وَإِنْ كَانَتْ أَقْلُ سَقَطَ مِنَ الدِّينِ بِقَدْرِهَا
 وَرَجَعَ الْمَرْتَنُ بِالْفَضْلِ وَلَا يَحْزُرُ رَهْنُ الْمَشَاعِ وَلَا رَهْنُ شِمْرَةٍ عَلَى
 دُونَ الْخَلْدِ دُونَ الْخَلْدِ وَلَا زَرْعُ الْأَرْضِ دُونَ الْأَرْضِ وَلَا حِزْرُ رَهْنِ
 الْخَلْدِ فِي الْأَرْضِ وَهَذَا لِأَنَّ الْقَبْضَ شَرْطٌ وَلَا يَبْصَحُ الْقَبْضُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ

مفروغا

وَلَا يَبْصَحُ الرِّهْنُ بِالْأَمَانَاتِ كَالْوَدَائِعِ وَالْمُضَارَبَاتِ وَالشَّرَكَاتِ
 لِأَنَّ الرِّهْنَ وَثِيقَةٌ بِالدِّينِ وَالْأَصْلُ غَيْرُ مَقْضُونٍ وَيَبْصَحُ بِرَأْسِ مَالٍ
 السَّلَامِ وَفِيهِ الصَّرْفُ وَالْمُسْلِمُ فِيهِ لِأَنَّهُ مَقْضُونٌ فَإِنْ أَتَى قَاتِلٌ
 قَبِضَ الرِّهْنَ بَطْلَ السَّلَامِ وَالصَّرْفُ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ قَبْضَ رَأْسِ الْمَالِ
 وَفِيهِ الصَّرْفُ فِي الْمَجْلِسِ لَا صَرْفٌ
 وَلَا مَقْبُوضٌ وَإِنْ هَلَكَ فِي مَجْلِسِ الصَّرْفِ وَالسَّلَامِ تَمَّ الْعَقْدُ وَهَذَا
 الْمَرْتَنُ مُسْتَوْفِيًا لِأَنَّهُ يَصِيرُ مُسْتَوْفِيًا حَتَّى حَتَّى الْعَيْنُ حَقَّهُ يَدَا
 وَهُوَ كَالِاسْتِيفَاءِ وَثِيقَةٌ يَدَاؤُهُ أَوْ ذَاكَ اتَّفَقَا عَلَى وَضْعِ الرِّهْنِ عَلَى
 يَدَيْ عَمَلٍ جَائِزٍ وَلَيْسَ لِلْمَرْتَنِ وَلَا لِلرَّاهِنِ اخْذُهُ مِنْ يَدِهِ لَتَعْلَقَ
 حَقُّهُمَا جَمِيعًا بِمَا الْمَرْفُوعُ فَلْيَصِلْ إِلَى أَمَالِهِ يَبْصَحُ الْعَدْلُ وَاتَّكَ
 الرَّاهِنُ فَلْيَصِيرْ بِمَا لَهُ مَحْفُوظًا وَإِنْ هَلَكَ فِي يَدِهِ هَلَكَ فِي ضَمَانِ
 الْمَرْتَنِ لِأَنَّ الرِّهْنَ مَحْزُورٌ وَلَا يَبْصَحُ إِلَّا بِمَقْبُوضٍ وَذَلِكَ بِأَنْ يُجْعَلَ قَبْضُ
 الْعَدْلِ عَنِ الْمَرْتَنِ وَبِحُزْرِ رَهْنِ الدَّرَاهِمِ وَالْذَنَائِرِ وَالْمَكِيلِ
 وَالْمُوزُونِ **لِقَوْلِهِ تَعَالَى** فَرَهَانٌ مَقْبُوضَةٌ فَإِنْ رَهْنَتْ بِجَنَّتِهَا
 هَلَكَتْ بِمَثَلِهَا مِنَ الدِّينِ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْجُودَةِ فَجَنَّتُهَا وَوَدَّتُهَا
 سَوَاءٌ وَكَانَ لَهُ دَيْنٌ عَلَى غَيْرِهِ فَاخْذَ مِنْهُ مِثْلَ الدِّينِ وَأَنْفَقَهُ ثُمَّ عِلِمَ
 أَنَّهُ كَانَ زَيْوًا فَالْأَشْيَاءُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْغَنِيِّ وَفِيهِ رَحْمَةُ اللَّهِ
 وَعِنْدَ الْيَسْرِ رَحْمَةُ اللَّهِ يَزِيدُ مِثْلَ زَيْوٍ وَيَرْجِعُ بِالْحَيَاةِ وَتَحْقِيقًا
 لِلْعَادِلَةِ لِأَنَّ الدِّينَ مَقْضِيًا فَلَا يَحْتَاجُ لِأَصْلِهَا عَلَى صَاحِبِهِ

الرَّهْنُ

بصفة رحمة الله

لأن جيدها ورد يقاسوا **فصل** ومن رهن عيدين بالف
فقط حصه أصدها لم يكن له أن يقبضه حتى يردى بأى الدين
لأن الرهن وثيقة بكل جزو من الدين لحاجته إلى قبضه وإذا وكل
الراهن المرتهن أو العدل أو غيره فمما يبيع الرهن عند طول الدين
فالوكالة جائزة فإن شرطت الوكالة في عقد الرهن فليس للمرتهن عملة
عنها لتعلق حق المرتهن فإن عملة أو مات عنه لم يتعدل والمرتهن أن
يطلب الراهن بدنيه ويحبسه به وإن كان الرهن في يده فليس عليه
أن يملكه من يبيعه حتى يقبضه الدين من ثمنه فإذا قضاه الدين قيل له
سلم الرهن إليه لأن ملك اليد ثابت للمرتهن فلا يجب عليه إبطال
ملكه إلا بعد قبض دينه وإذا باع الراهن الرهن بغير إذن المرتهن
فالببيع موقوف فإن جازاه المرتهن جاز وإن قضاه الراهن دينه
حاز البيع أيضا لأن حق المرتهن غير متعلق بعينه وإن اعتق
الراهن عند الرهن فند عتقه لبقاء الملك فإن كان الدين حالا
طوبى بأى الدين وإن كان مؤجلا أضرمه قيمة العبد فجعلت
رهنا مكانه في يده حتى يحل الدين ليكون وثيقة مقام الرهن دفعا
للضرب عن المرتهن وإن كان مغتصرا استسقى العبد في قيمته فقط به
الدين لأن العبد صاحب شرط التلف وهو المحل وعلى صاحب الشرط
الضمان عند تعذر تصحيح صاحب السبب وكذلك إذا استهلك
الراهن الرهن وإن استهلك جنى فالمرتهن هو الخضم في تصمينه

أن يعزله

148
لأن اليد لا تأخذ القيمة فيكون رهنا في يده **فصل**
جناية الراهن على الرهن مضمونة وجناية المرتهن عليه
سبب للظان فيصير مستوفيا من دينه بقدر الجناية
وجناية الرهن على الراهن والمرتهن وعلى المأهذ لانه
ملوك للراهن رتبة وملوك للمرهق يد أو اجرة البيت
الذي يحفظ فيه الرهن على المرتهن لانه من ضرورات الحفظ واليد
وأجرة الراعي على الراهن وكذلك نفقة الرهن
لأنها من ضرورات البقاء ونماؤه للمرتهن ويكون رهنا مع
الأصل بعبارة الأصل فإن هلك هلك بغير شيء لانه لم يصح أصلا
فالعقد وإن هلك الأصل وبقي الثمن انتكاه الراهن بحصته يقسم
الدين على قيمة الرهن يوم القبض قيمة الثمن يوم الفكاك
لانه بالفكاك تأصل فلهذا يعتبر قيمته يوم الفكاك والأصل
صار مضمونا بالقبض فيعتبر قيمته يوم القبض فما أصاب الأصل
الهالك سقط وما أصاب الثمن انتكاه الراهن به ويجوز الزيادة
في الرهن وقال زفر رحمه الله لا يجوز كما في الزيادة في الثمن ولا يجوز
الزيادة في الدين عند إيجافه ويحمد رحمه الله ولا يصير الرهن
رهنا بما قال أبو يوسف رحمه الله يجوز كما في الزيادة في الرهن
لأن الزيادة إنما جازت بخلاف القياس ضرورة تصحيح نصهما
فلم يكن تصحيح الدين من غير أن يتعلق بالرهن ولا يملك تصحيح الرهن من

من غير ان يتعلّق بالدين واذا ارهن عبداً واحدة عند رجلين
 يدين لكل واحد منهما جاز لو جوه قبضتها تاماً وجميعها
 رهن عند كل واحد منهما والمضمون على كل واحد منهما حصته
 دينه منها فاذا انتفى احدى دينه كانت كلها رهناً في يد الآخر
 حتى يسوّى دينه الا يرى انه لو كان رهناً في يد واحد فقط
 بقض دينه فكله رهن عنده كذا هذا من باع عبداً على ان
 يرهنه المشتري بالثمن شيئاً بعينه فان امتنع المشتري من تسليم
 الرهن لم يجبر عليه لان حقه تعلّق بالثمن والبايع بالخيار وان
 شايرضى بزي الرهن وان شافسح البيع لتغير شرط القيد عليه
 الا ان يدفع المشتري الثمن جالاً او يدفع قيمة الرهن رهناً لانه
 ما رضى البايع بالبيع الا وان يكون له رهن بذلك القدر بالثمن
 وللمرتهن ان يحفظ بنفسه وزوجته وولده وخادمه
 الذي عياله لانه يحفظ الرهن عادة به ولا وان حفظ
 بغير من هو في عياله او ادّعه ضمن لان الراهن لم يرض الا
 بحفظه فاذا اتعدى المرتهن في الرهن ضمنه ضمان الغصب
 لجميع قيمته بالتعدى فاذا اعمار المرتهن الرهن للمراهن
 فقبضه خرج من ضمان المرتهن فان هلك في يد الراهن هلك بغير شيء
 لفوات يد المرتهن فان فرغ فله المرتهن ان يعيده اليه ليقا
 عقد الرهن وان اخذه عمار الضمان واذا مات الراهن باع وصيته

مكانه
 الرهن
 حفظ من باب علم

وصيته الرهن وقضى الدين لقيام العصى مقام الموصي فان لم يكن
 له وصي نصيب القاضى له وصيًا وامر ببيعها ايضاً لاجل المرتهن
 اليه وللقاضي التصرف في التركة فيما يرجع الى الصلاح
 والخير **كتاب المضاربة** المضاربة عقد على الشركة
 بمال من احد الشريكين ولا يصح المضاربة الا بالمال الذي يصح به
 الشركة ومن شرطها ان يكون الذم بينهما مشاعاً لا يسقط اخذهما منه
 وراعي مشاهة لما سرق في الشركة ولا بد ان يكون المال مسلماً الى
 المضارب ولا يدلي به المال فيه ليتمكن المضارب من التصرف فاذا
 صحّت المضاربة مطلقة جاز للمضارب ان يشتري ويبيع ويسافر
 ويضع ويذبح على لانها من ضرورات التجارة وليس له رتب المال
 ما رضى بشركة غيره وان خص له رتب المال التصرف في بلده
 بعينه او في سبعة بعينها لم تجز له ان يتجاوز ذلك لانه وكيل
 بالشراعي رتب المال فيتصرف بولاية رتب المال وكذلك
 ان رتب المضاربة وقتاً يبطل العقد بحضته وليس للمضارب
 ان يشتري اب رتب المال ولا ابنته ولا من يعتق عليه لانه لا يمكن
 التجارة بهم وله ولاية تصرف يكون تجارة فان اشتراهم كان
 شرياً بالنفسه دون المضاربة لان الشرا فان قد على المشتري
 لانه امل في حق التبايع وان كان في المال ربح فليس له ان يشترك
 من يعتق عليه لانه يعتق عليه بقدر ملكه فيحقو الكل عندهما
 وان كان له مال في المضاربة فله ان يبيع على ما يشاء

١٤٩
 المضاربة مأخوذة من الرهن
 في الارض وهو التبرع في اثنين
 عبادة عن عقد بين اثنين
 يكون من احد المال ومن
 الآخر الثمن فيه يكون
 الربح بينهما وتسمى هذا
 العقد مضاربة لما فيها
 من السير كالصلوة
 سجدة ورتبها لما فيها
 من السجدة والركوع
 ورتبها الايجان والقبول
 وشرطها الكثير منها ان يكون
 المال ذراعاً او ثمانية
 وحكمها بصورته وكيله
 وامتناع الاستدانة
 في الاشتهاء واعلان
 للمضارب من شركائه
 في الاستدانة امين واذا تصرف
 يكون وكيله واذا ربح يكون
 شريكاً واذا افسدت يكون اجيراً
 واذا خالف يكون عاصياً
 فيها
 المضارب اذا اشترى
 ما يملكه من رتبة المال
 فله ان يبيع على ما يشاء
 وان كان له مال في المضاربة
 فله ان يبيع على ما يشاء
 وان كان له مال في المضاربة
 فله ان يبيع على ما يشاء

وعنده اني حنيفة يفسد الباقي فلا يكون
 ماذونا فيه في التجارة والمضاربة وان اشترى ثم يبيع لنفسه
 ويضمن مال المضاربة وان لم يكن في المال ربح جاز ان يشتريه
 لانه لا يملك شيئا منهم فلا يضمن عليه فان زادت قيمتهم عتق
 نصيبه منهم ولم يضمن لرب المال شيئا ويستحق المعق لان حصول
 عتقه يضاهي الزيادة في السفر الحاصل بغير صنعه **فصل**
 واذا دفع المضارب المال مضاربة ولم ياذن له رب المال في ذلك
 لم يضمن بالتدفع لانه قبل ان يربح ايداع وله الايداع فاذا ربح
 الثاني ضمن الاول لرب المال لانه ان صار الثاني شريكا لرب المال
 ومات في شركته وان دفع اليه مضاربة بالنصف فاذا زل له ان
 يدفع مضاربة فدفعها بالثلث فان كان رب المال
 قال له على ان يمارى الله تعالى فهو بيننا نصفان فلو رب المال
 نصف الربح والمضارب الثاني ثلث الربح والسدس للمضارب
 الاول لان الشرط ان يكون لرب المال نصف جميع مازوق الله تعالى
 فلو كان النصف الاخر بين المضاربين على ما اشترط الاول للثاني
 فان قال على ان يمارى الله تعالى فهو بيننا فللمضارب الثاني
 الاول بين رب المال نصفان لان رب المال شرط نصف مازوق الله
 تعالى للمضارب الاول وهو الثلث واذا قال له على ان يمارى الله
 تعالى في نصفه فدفع المال الى آخر مضاربة بالنصف فالربح نصفه

في البيع والشراء
 في المضاربة

في المضاربة
 في البيع والشراء

لرب المال بالشرط ونصفه للثاني لانه جعل كذلك المضارب الاول
 ولم يثنى للمضارب الاول فان شرط للمضارب الثاني ثلث الربح فلو رب
 المال نصف الربح ويضمن المضارب الاول للثاني سدس الربح تحمله
 للثاني لوجود الشرط منه واذا مات رب المال او المضارب
 بطلت المضاربة لانه توكل بالبيع وموت الموكل او الوكيل يبطل
 وان اردت رب المال عن الاسلام ولحق بدار الحرب بطلت المضاربة واذا
 عزل رب المال المضارب فلم يعلم بعزله حتى اشترى ببيع فتصرفه
 جائز وان علم بعزله والمال عروض فله ان يبيعه او لا يبيعه العزل
 من ذلك لانه صار شريكا اذا صار المال عروض فلا يبطل ولا يثمه
 بالعزل واذا باع العروض لا يشتري بثلثها شيئا اخر لانه صار معزولا
 وان عزله ورأس المال ذراهم او دراهم فليس له ان يقرض
 فيه لانه صار معزولا في قدر نصيبه رب المال واذا افترا في
 المال ديون وتدرج المضارب فيه اجرة الحاكم على اقتضاء الديون
 لانه اخذ الاجرة فعليه العك وان لم يكن له ربح لم يلزمه الاقتضا
 ويقال له رب المال في الاقتضا وما هلك من مال المضاربة فهو
 من الربح دون رأس المال لانه يوجب عليه ايصال رأس المال الى رب
 المال لان انطال حقه في رأس المال اضر به من انطال حقه في الربح وان
 زاد المالك على الربح فلا ضمان على المضارب لانه امين ان كانا اقتسما
 الربح والمضاربة يحالها ثم هلك المال او بعضه تراءى الربح حتى

والمضارب الثاني
 نصف الربح



فيستوفي رتب المال راس المال لان راس المال اصل والربح تبع فلا
 يعتبر التبع عالم بيجل الاصل فان فضل شيء كل بينهما وان
 نقص راس المال لم يفتن المضارب لانه امين فيه وان كانا اقتسما
 الربح ونسقا المضاربة ثم عقداها فملك المال لم يتراذ الربح
 الاول لانه انشورم ملك كل واحد منهما في الربح الاول وانفق العقد
 الاول وجوز للمضارب ان يبيع بالنقد والنسيئة لان كل واحد منهما
 تجارة ولا يزوج عبدا ولا امة من مال المضاربة لان التزوج ليس
 من جنس التجارة التي اذن فيها **كتاب المزارعة**
 قال ابو حنيفة رحمه الله المزارعة بالثلث والربح باطلة الحديث
 رافع بن خديج رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم عثر كرا المزارع
 وقال ابو يوسف رحمه الله جارية التعامل الناس وهي
 عندهما على اربعة اوجه اذ كانت الارض والبذر لواحد والعمل
 والبقر من آخر جازت المزارعة وصار صاحب الارض والبذر
 مستأجرا للعامل وبقره ببعض الخارج وان كانت الارض
 لواحد والعمل والبذر والبقر لواحد جاز وصار هو مستأجرا
 الارض وبعض الخارج وان كانت الارض والبقر لواحد والبذر
 والعمل لآخر فهي باطلة لانه يصير مستأجرا للبذر وانه لا يجوز
 لانه لا ينتفع به الا بالاستهلاك او يصير مستأجرا للبقر مع الارض
 ببعض الخارج وانه لا يجوز لعدم التعامل ان كانت الارض والبقر

وانما خصة عندنا في حنيفة رحمه الله لا يجوز شراؤه بالربح او الثلث والنصف
 بالربح والثلث

والبذر من واحد والعمل من آخر وصار مستأجرا للعامل ببعض
 الخارج وان كان البذر من واحد والارض والبقر والعمل من آخر
 لا يجوز لانه شركة في البذر والعمل وانه خلاف تعامل العام ولا يصح
 المزارعة الا على مدة معلومة كساير الاجارات وان يكون الخارج
 شايعا بينهما **فان شرط الايجار** فان شرط الايجار فمستأجرة
 فهي باطلة لان الجواز بخلاف القياس فيما فيه التعامل العام وكذلك
 لو شرط التعامل المادي يانات والسواقي لانه خلاف التعامل اذا وصحت
 المزارعة فالخارج على الشرط فالخارج على الشرط فان لم يخرج الارض
 شيئا فلا شيء للعامل لانه لم يشترط له الا شيء من الخارج واذا فسدت
 قال الخراج لصاحب البذر لانه تمام البذر فان كان البذر
 من رتب الارض فللعامل اجر مثله لا يزداد على مقدار ما شرط له
 اجر مثله بالعاما بلغ لان عند الفساد تسمية بعض الخارج
 لغو لان تسمية بعض الخارج لا يجوز لجهالة الا انه ثبت خلاف
 القياس فيما اذا جاز العقد ونما اذا فسدت لغو ذلك وكأنه لم يكن
 فيجب اجر المثل بالعاما بلغ وان كان البذر من قبل العامل فلصاحب
 الارض اجر مثلهما واذا انعقدت المزارعة فامتنع صاحب البذر
 من العمل لم يجبر عليه لان تلف ماله عذر فيفسخ به الاجارة وان
 امتنع الذي ليس من قبله البذر اجبره الحاكم على العمل لانه لا عذر
 له واذا مات احد المتعاقدين بطلت المزارعة لانها اجارة واذا انقضت

وانه جائز النفا

منه

السابقة واصل السواقي
 وهو فوق الحدود
 ودون النهر وذو
 الامام بدر الدين خواص
 زاده رحمه الله الماذا
 نات اوسع من السواقي
 بالمارسية جريها
 خربوزن

عن الخارج حيا في
 وقال الممثل رحمه الله عليه

مُدَّةُ الْمَزَارَعَةِ وَالزَّرْعُ لَمْ يَدْ رَكَ كَانَ عَلَى الْمَزَارِعِ أَجْرٌ مِثْلُ نَصِيبِهِ
 مِنَ الْأَرْضِ إِلَى أَنْ تُسْقِطَ نَظَرُ الْإِلَهِ فِي تَامٍ وَنَظَرُ الْمَالِكِ فِي الْحَاجِبِ
 أَجْرُ أَرْضِهِ وَالتَّفَقُّعُ عَلَى الزَّرْعِ عَلَيْهِمَا عَلَى مِقْدَارِ حَقُوقِهِمَا وَكَذَلِكَ
 أَجْرَةُ الْحَصَادِ وَالِدِيَّاسِ وَالتَّذْرِيَةِ وَالرِّفَاحِ عَلَيْهِمَا بِالْحِصَصِ
 لِأَنَّ الزَّرْعَ الْمُسْتَقْصِدَ لِهَئِهِمَا بِالشَّرَكَةِ فَإِنْ شَرَطَاهُ فِي الْمَزَارَعَةِ عَلَى الْعَامِلِ
 فَسَدَتْ لِأَنَّهُ عَقْدٌ وَشَرَطٌ يَنْتَفِعُ بِهِ أَحَدُ الْمُتَعَاقِدِينَ
كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمَسَاقَاتُ
 وَهِيَ الْمُعَامَلَةُ فِي الْأَشْجَارِ بِحُجُورٍ مِنَ الثَّمَرَةِ بَاطِلَةٌ وَقَالَ ابْنُ حَوْزٍ إِذَا
 ذُكِرَ مُدَّةٌ مُعْلُومَةٌ وَتُسَمَّى جُزْأً مِنَ الثَّمَرَةِ مُشَاعًا كَانَتْ الْمَزَارَعَةُ
 وَبِحُجُورِ الْمَسَاقَاةِ فِي الشَّجَرَةِ الْحَرَمِ وَالْحَلِ وَالرِّطَابِ وَأَصُولِ
 الْبَادِجَانِ فَإِنْ دَفَعَ تَحْلَافِيَهُ شَجَرَةً مُسَاقَاةً وَالثَّمَرَةُ تَرْبِيدُ
 بِالْعَمَلِ حَازَ لِأَنَّهُ يُصِيرُ شَرِيكًا فِي الرِّيَادَةِ وَيَكُونُ بِمَعْنَى الْمُعَامَلَةِ
 بِالْأَشْجَارِ وَإِنْ كَانَتْ قَدْ انْتَهَتْ لَمْ يَحْزَرْ لِأَنَّهُ اسْتِجَارًا بِأَجْرٍ مُجْهُولٍ
 وَإِذَا فَسَدَتْ الْمَسَاقَاتُ فَلِلْعَامِلِ أَجْرٌ مِثْلُهُ وَتَبْطُلُ الْمَسَاقَاتُ
 بِالْمَوْتِ وَتَنْفَسَخُ بِالْإِعْدَارِ كَمَا تَنْفَسَخُ الْإِجَارَةُ لِأَنَّهَا تَنْوَعُ إِجَارَةً
 الشَّرِيَّةَ لِتَنْفَسَخَ الْمَاءُ وَفِي فَا بَطُلَهَا الْمَوْتُ

مَالِكٍ

الثَّمَرَةُ

كِتَابُ أَحْيَاءِ الْمَوَاتِ وَالشَّرْبِ
 الشَّرْبُ بِالنَّصِيبِ مِنَ الْمَاءِ وَفِي الْمَوَاتِ مَا لَا يَنْتَفِعُ بِهِ مِنَ الْأَرْضِ لِانْقِطَاعِ الْمَاءِ عَنْهُ أَوْ لِفُكْلَةِ
 الشَّرْبِ بِعِبَارَةٍ عَنْ نُبُوَّةِ الْمَوَاتِ مَا لَا يَنْتَفِعُ بِهِ مِنَ الْأَرْضِ لِانْقِطَاعِ الْمَاءِ عَنْهُ أَوْ لِفُكْلَةِ
 الْإِنْتِفَاعِ بِالْمَاسِقِ الْمَاءِ عَلَيْهِ أَوْ مَا اشْبَهَ ذَلِكَ تَمْنَعُ الزَّرَاعَةُ فَمَا كَانَ فِيهَا عَادِيًا
 لِلزَّرَاوِعِ وَالْدَّوَابِّ قَرْلَهُ لَا فَالِكُلَّةِ أَوْ كَانَ مَمْلُوكًا فِي الْأَسْلَامِ لَا يَبْعُرُ لَهُ مَالِكٌ بِعَيْنِهِ
 عَادِيًا أَوْ قَدْ خَرَّابَهُ لَا فَالِكُلَّةِ أَوْ كَانَ مَمْلُوكًا فِي الْأَسْلَامِ لَا يَبْعُرُ لَهُ مَالِكٌ بِعَيْنِهِ
 وَلَا يَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوْمٍ عَادِيٍّ

وَهُوَ بَعِيدٌ مِنَ الْقَرْيَةِ إِذَا وَقَفَ انْسَانَ عَنْ أَقْصَى الْعَامِرِ فَصَاحَ
 لَمْ يَسْمَعْ الصَّوْتُ مِنْهُ فَهُوَ مَوَاتٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَنْتَفِعُ فِي حَقِّهِ لِأَحَدٍ
 وَلَا فِي يَدِهِ فَبَقِيَ عَلَى الْأَصْلِ الْإِبَاحَةُ وَمِنْ أَحْيَاءِ الْأَرْضِ مَيِّتَةٌ فَهِيَ لَهُ عِنْدَهَا
 وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ الْأَمَامُ لَا يُقَامُ بِهَا سَبَقَتْ يَدُهُ إِلَيْهِ كَالصَّيْدِ
 وَعِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَكُونُ لَهُ إِلَّا أَنْ يَأْذَنْ لَهُ الْأَمَامُ لِأَنَّ
 الْأَرْضَ فِي يَدِ الْأَمَامِ وَتَذَرِيَّتُهُ حَقٌّ لِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ فَلَا يَكُونُ لَهُ إِلَّا
 بِإِذْنِهِ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَ لِلْمَرْءِ الْأَمَّا طَابَتْ بِهِ نَفْسُ إِمَامِهِ
 وَيَمْلِكُ الدِّقَى بِالْأَحْيَاءِ كَمَا يَمْلِكُ الْمُسْلِمُ لِأَنَّ الدَّلِيلَ لَا يَفْصِلُ وَمَنْ
 حَزَرَ أَرْضًا وَلَمْ يَعْرِضْهَا تِلْكَ سَنِينَ أَخَذَهَا الْأَمَامُ وَدَفَعَهَا إِلَى
 غَيْرِهِ وَلَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَ لِلْمَرْءِ الْحَقُّ وَلَا يَحْزُرُ أَحْيَاءُ مَا قَرُبَ
 مِنَ الْعَامِرِ تَرَكَ مَرْءٌ لِأَهْلِ الْقَرْيَةِ وَمَطَرًا لِلْحَصَادِ لَأَنَّهَا
 فِي يَدِهِ وَمَنْ حَفَرَ بَيْرًا لَهُ خَرِبَتْهَا فَإِنْ كَانَتْ لِلْعُطْنِ فَخَرِبَتْهَا
 أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا وَإِنْ كَانَتْ لِلنَّاسِ فَتِسْتُونَ ذِرَاعًا فِي الْحَدِيثِ
 خَرِبَ بَيْرُ الْعُطْنِ أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا وَخَرِبَ بَيْرُ النَّاسِ تِسْتُونَ
 ذِرَاعًا وَإِنْ كَانَتْ عَيْنًا فَخَرِبَتْهَا خَمْسُونَ ذِرَاعًا وَفِي رِوَايَةٍ
 ثَلَاثِينَ فَمَنْ ارَادَ أَنْ يَحْفَرَ فِي خَرِبِهَا مَنَعَ مِنْهُ وَمَا تَرَكَ الْفَرَاتُ
 وَالذَّجْلَةَ وَعَدَلَ عَنْهُ وَبِحُجُورِ عَوْدَةِ إِلَيْهِ لَمْ يَحْزَرْ أَحْيَاءُ
 الْحَلْجَةِ النَّهْرِ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ لَا يَحْزُرُ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهِ فَهُوَ كَالْمَوَاتِ
 إِذَا لَمْ يَكُنْ خَرِبًا لِلْعَامِرِ لِأَنَّهُ لَا مَالِكَ لَهُ وَمَنْ كَانَ لَهُ شَرْعٌ فِي أَرْضٍ

بعدت سبعين

لنفسه ولم يضره ان يضمن المكره ايضا وان كان المشتري
مستكرها في القبض هذا البايع القيمة من المشتري ان شاء وهو
يرجع على المكره لانه او تقع في هذا الغرر وان اكره على ان ياكل
الميتة او يشرب الخمر بحسب او ضرب او قيد لم يحل له لانه ضرر
قليل الا ان يكره بخاف منه على نفسه او عضوا من اعضائه الا
يؤى ان يطلق الجوع او العطش لا يحل له الميتة والخمر فاذا
صار الى المحضه يحل ولا يحل له ان يصير على ما توعد به
فان صبر حتى او قعرابه ولم ياكل فهو اثم كاني حال المحضه
فانه لو لم ياكل الميتة حتى مات اثم لانه شارك في اتيان
نفسه فان اكره على الكفر بالله تعالى او سب النبي عليه السلام
يقيد او ضرب او حبس لم تكن ذلك اخرها حتى يكره بامر
يخاف على نفسه او على عضوا من اعضائه فيجئ به يكون اخرها
مطلقا فيسعه ان يظهر ما امر به ويؤثر في قلبه مطهر
بالايان **لقله تعالى** الا من وقلبه مطمئن بالايمان فان
صبر حتى قتل لم يظهر الكفر كان ما يجوز كما فعل خبيث رضي
الله عنه وان اكره على اتيان مال مسلم بامر يخاف على نفسه
او على عضوا من اعضائه وسعه ذلك ولصاحب المال ان
يضمن للمكره لان المكره آله وان اكره بقتل على قتل غيره
لم يسعه ان يقدم عليه ويصبر حتى يقتل لان قتل المسلم لا يحل

لأنه لو لم ياكل الميتة حتى مات اثم لانه شارك في اتيان نفسه فان اكره على الكفر بالله تعالى او سب النبي عليه السلام يقيد او ضرب او حبس لم تكن ذلك اخرها حتى يكره بامر يخاف على نفسه او على عضوا من اعضائه فيجئ به يكون اخرها مطلقا فيسعه ان يظهر ما امر به ويؤثر في قلبه مطهر بالايمان لقله تعالى الا من وقلبه مطمئن بالايمان فان صبر حتى قتل لم يظهر الكفر كان ما يجوز كما فعل خبيث رضي الله عنه وان اكره على اتيان مال مسلم بامر يخاف على نفسه او على عضوا من اعضائه وسعه ذلك ولصاحب المال ان يضمن للمكره لان المكره آله وان اكره بقتل على قتل غيره لم يسعه ان يقدم عليه ويصبر حتى يقتل لان قتل المسلم لا يحل

له

الكره

منه

اصا

لضرورة فان قتله كان اثما والقصاص على المخرو ان كان القتل
عما عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لان المكره آله كالسيف
وفي قول زفر رحمه الله يجب على المكره لا على المكره لانه منتهى
مختار وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجب عليها وعند الشافعي رحمه
الله يجب عليها لان كل واحد منهما قاتل كالجماعة اذا قتلوا واحدا
وان اكره على طلاق امراته او عتق عبده ففعل وقع ما اكره عليه
وقال الشافعي رحمه الله لا يقع **لقله** عليا للام رفع عن اثم
الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه يعني حله ولنا قول
عليه السلام كل طلاق جائز الا طلاق الصبي والمعتوه ويجمع
على الذي اكرهه بقية العبد وينصف مهر المرأة ان كان قبل
الدخول لانه يصلح آله للمكره في اتيان المال لاني ايقاع الطلاق
والعتاق وان اكره على الزنا وجب عليه الحد عند ابي حنيفة
الا ان يكرهه السلطان وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يكرهه
وكانه اختلاف زمان وان اكره على الردة لم تبس امراته منه
لانه اذا كان قلبه مطمئنا بالايمان لا يكره **كتاب المحرمات**
الاسباب الموجبة للمحرم الصغير والرق والجنون ونظر المصطفى
في الرق ونظر آله في الصبي والجنون ولا يجوز تصرف الصغير الا
باذن وليه ولا تصرف العبد الا باذن سيده ولا يجوز تصرف الجنون
المفلوب بحال لانه لا يحتمل الصواب ومن باع من هو اشيا او اشترى

عنه

وهو يعقل البيع فالولي بالخيار ان شاء اجازة اذا كان فيه مصلحة
 وان شأنته لانه تصرف لاعن ولاية فيتوقف على اجازة من له
 الولاية وهذه الاسباب الثلاثة توجب الحجر في الاقال لان الافعال
 لان الفعل الحسي لا مرد له والصبي والمجنون لا يصح عقودهما
 ولا اقرارهما يقع طلاقهما ولا اعتاقهما ما وان
 اتلفا شيئا لزمهما فانه لانه وجد ابطال حق المتلف حقيقة
 فيجب ضمانه دفعا للضرر فيه اظهارا لعصمة ملكه وانما العبد
 فاقراة نافذ اكمال اهليته ولا ينفذ على المولى دفعا للضرر
 عن المولى فان اقر بمال لزمه بعد الحرية ولم يلزمه في الحال
 لان اقراره لا يظهر على المولى وان اقر بحد او قصاص لزمه في
 الحال لانه يحق بالانسانية وكذلك الطلاق قال عليه السلام
 لا يملك العبد والمكاتب شيئا الا الطلاق **فصل**
 قال ابو حنيفة رحمه الله لا يحجر على الحجر العاقل البالغ السفيه
 ونقصه في حاله جائز وان كان مبدرا عسفا يتلف ماله فيما
 لا عرض له فيه ولا مصلحة لان ذلك ابطال ولايته وانه اضرار
 به الا انه اذا بلغ العلم غير رشيد لم يسلم اليه ماله **قوله**
تعالى ولا تاتوا السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم قايما حتى يبلغ
 خمس وعشرين سنة فاذا تصرف قبل ذلك نفذ تصرفه فاذا بلغ
 خمس وعشرين سنة دفع اليه ماله وان لم يؤنس منه الرشدا لانه

وله

له

يتبع ان يكون جذا ولا يملكه على ماله وقال ابو يوسف ومحمد
 رحمهما الله يحجر على السفيه ويمنع من التصرف في ماله **قوله**
تعالى فان كان الذي عليه الحق سفيفا او ضعيفا او استطيع
 ان يعمل هو فليملك وليته بالعدل جعل للسفيه وليا فدل انه
 يحجور وعليه الا بالاذن فان باع لم ينفذ بيعة فان كان فيه مصلحة
 اجازة الحاكم وان اعتق عبد انفذ عتقه لانه يجوز مع الهزل
 والسفه يزيل الرضا بحكم العقد والرضا بحكم العقد ليس بشرط
 في العتق والطلاق وعلى العبد ان يسعي في قيمته دفعا للضرر
 بقدر ما يمكن كما في المريض مرض الموت اذا اعتق عبدا وعليه دين
 مستغرق وان تزوج امرأة حاز بها كالعتق وان سعى لها
 مهر اجازته عقد زواجه لانه لان البضع حالة الدخول مات
 ويبطل الفضل وقال لا يمين بلغ غير رشيد لا يدفع اليه ماله
 ابدا **قوله تعالى** ولا تاتوا السفهاء اموالكم حتى يؤنس
 رشده ولا يجوز تصرفه فيه ويخرج الزكاة من مال السفيه
 وينفق على اولاده وزوجته ومن تجب نفقته من ذوي
 ارحامه لان دليل الزكاة لا يفصل بين السفيه وغيره وكذلك
 النفقة تجب لاحتمال الاقارب وكذلك تجب في مال الصبي فان اراد
 حجة الاسلام لم يمنع منها ولا يسلم القاضي النفقة واوصى
 بوصايا من القرب والبواب الخير جاز ذلك في الله لانه نافع له غير ضار
 في نفسه ماله

قوله ضعيفا او صبيا
 قوله يملك العتق او خريش
 المملوك والاملا
 الملقا على الكاتب ان
 يكتب

طلب

قوله لا يملك العبد والمكاتب شيئا الا الطلاق
 قوله لا يحجر على الحجر العاقل البالغ السفيه
 قوله ولا تاتوا السفهاء اموالكم حتى يؤنس رشده
 قوله ولا يسلم القاضي النفقة

فصل يلوغ الغلام بالاحتلام والاحتلام والاحتلام
قال عليه السلام لا صلوة لحايض إلا بخار والحايض يلازمها
الانزال والجبل فان لم يوجد ذلك فحتى يتم له ثمان عشرة
سنة عند أبي حنيفة رحمه الله و يلوغ الجارية بالحيض والاحتلام
والجبل فان لم يوجد حتى يتم لها سبع عشرة سنة وقال اذا تم
للغلام أو الجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا على الغالب بناء
و أبو حنيفة رحمه الله احتياط فيه واذا راعى الغلام أو الجارية
واشكلا أمره في البلوغ فقال قد بلغت فالقول قوله وأحكامه
لحكام البالغة لانه لا يوقف عليه إلا بقوله فيقبل وقال أبو حنيفة
رحمه الله لا الحجر في الدين اذا وجبت الديون على رجل وطلب
غرماء حبسه والحجر عليه لم الحجر عليه وان كان له مال لم ينصرف
فيه الحاكم ولكن بحبسه ابد حتى يبيعه في دينه لانه الحاق له
بالهائم وابطال وصرف ولايته وان كان دينه ذراهم وله
دنانير باعها القاضي في دينه لانها جنس واحد حقا وقالا
اذا اطلب غرماء المفلت الحجر عليه القاضي صيانة لمحققهم كما في
السنية ومنعه من البيع والتصرف والاقرار حتى لا يضرب الغرماء
وباع ماله ان اشنع المفلت من البيع وقسمه بين غرمائه بالخصص
كما فعل عمر رضي الله عنه بماله استيفع من جهينة فان اقر في حال
الحجر باقرار لوجه ذلك بعد قضاء الديون دفعا للضرر عن الدين

الغرماء

حجر

وينفق على المفلت من ماله وعلى زوجته وولده الصغار
وذوي ارحامه لان هذه النفقات من ضرورات الحياة وان
لم يعرف المفلت مال وطلب غرماء حبسه وهو يقول لا مال
علي حبسه الحاكم في كل دين لانه يد لا عن مال حصل فبده لغير المبيع
وبدل الغرض لان ملك العوض دل على غنايه وفي كل دين التزمه
بعقد كالمهر والكفالة لان التزمه دل على ثروته ولم يحبس
فيما ذكر كعوض المغصوب المستهلك واذا من الجناية الا ان يقيم
البينة ان له مالا لان هذا لا يدل على غناه واذا حبسه القاضي
شهرين او ثلاثة سال عن حاله فان لم ينكشف له مال خلى سبيله وكذلك
ان اقام البينة انه لا مال له **لقوله تعالى** وان كان ذو عسرة
فنظرة الى مستورة ولا يحول بينه وبين غرمائه بعد خروجه
من الحبس يلازمونه ولا يمنعونه من التصرف والسفر **لقوله**
عليه السلام ان لصاحب الحق مقالا وياخذون فضل كسبه ينقسم
بينهم بالخصص وقالا اذا فلس الحاكم حال بين الغرماء وبينه
الا ان ينفقوا البينة انه قد حصل له مال لانه لما قضى بالافلاس
تبين انه لا مال له فيجب النظرة بالنص ولا يحنى حنيفة رحمه الله
ان القضاء بعدم المال لا يصح لانه لا يوقف عليه حقيقة فيجوز
ظاهر ان حق دفع الحبس لا يجوز على القاضي ان كان مصلحا لماله
لصدور تصرفه عن عقل وتبصر والفسق لاجل والطاري سواء

وَمَنْ أَفْلَسَ وَعِنْدَهُ مَتَاعٌ لِرَجُلٍ يَعِينُهُ ابْتِغَاءُ مِثْلِهِ فَصَاحِبُ
 فِيهِ الْمَتَاعِ اسْمُهُ الْغَرْمَاءُ لِأَنَّهُ لَا يَخْتَصَرُّهُ لَا يَدَا وَلَا يُلْحَقُ بِغَايَةِ
 الْمَرْثَةِ لِأَنَّهُ يَخْتَصَرُّ فَكَانَ أَوَّلُ **كِتَابِ الْمَاذُونِ** إِذَا أذن
 المولى لعبده في التجارة إِذَا نَاعًا جَازَ تَصَرُّفَهُ فِي سَائِرِ التَّجَارَاتِ
 يَشْتَرِي وَيَبِيعُ وَيُوَهِّنُ وَيُسْتَرْهِنُ لِأَنَّ الْعَبْدَ بِكُلِّ أَهْلِيَّتِهِ مَالِكٌ
 لِلتَّصَرُّفِ إِلَّا أَنَّ الْمَانِعَ حَقَّ الْمَوْلَى وَقَدْ رَأَى أَنَّهُ كَانَ فِي نَوْعٍ مِنْهَا
 دُونَ غَيْرِهِ فَمَا دُونَ فِي جَمِيعِهَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَخْتَصَرُّ بِمَا أذن
 فِيهِ كَالْوَكَالَةِ لَنَاسِ أَنْ يَتَصَرَّفَ بِأَهْلِيَّتِهِ وَالْمَانِعَ حَقَّ الْمَوْلَى
 كَيْلَا يَتَّعَلَقَ بِرَقَبَةِ الْعَبْدِ دُونَ وَفَدَّ رَجُلٌ بِهِ الْمَوْلَى خِلَافَ الْوَكِيلِ
 لِأَنَّ الْوَكِيلَ يَتَصَرَّفُ **بِنِيَابَةِ الْمُوَكَّلِ** إِنْ أذن لَهُ
 فِي شَيْءٍ يَعِينُهُ كَشَرِّهِ أَلَا تَحْمِلُ مَا دُونَ وَأَقْرَارُ الْمَاذُونِ
 بِالْأَيُّونِ وَالْغُصُوبِ جَائِزٌ لِحُضُورَةِ التَّجَارَةِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ
 وَلَا يَتَزَوَّجَ مِمَّا لَيْكَلَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كِتَابِ الْمَالِ وَلَا يَكُتَبُ وَلَا يَتَّقِ
 عَلَى مَالٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُخَرَّفٍ لِمَالِكَ التَّحْدِيدِ وَلَا يَحِبُّ بِعَوْضٍ وَلَا بِغَيْرِ
 عَوْضٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كِتَابِ الْمَالِ وَأَنَّهُ مَا دُونَ بِالْقَادِرَةِ إِلَّا
 أَنْ يُهْدَى الْبَيْتُ مِنَ الطَّعَامِ أَوْ يُصْنَفَ مِنْ بَطْنِهِ كَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحِبُّ دَعْوَةَ الْمَاهُوكِ وَذِيُونُهُ مُتَعَلِّقَةٌ بِرَقَبَتِهِ يَبِيعُ
 لِلْغَرْمَاءِ إِلَّا أَنْ يَفْدِيَهُ الْمَوْلَى وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَتَّعَلَقُ بِرَقَبَتِهِ
 لِأَنَّهُ مَا دُونَ فِي التَّجَارَةِ لِأَنَّهُ يَتَصَرَّفُ فِي رَقَبَتِهِ وَلَنَاسِ أَنْ يَتَصَرَّفَ

بِيدَاءٍ

أَنْ

فِي حَقِّ الْمَوْلَى وَاجِبٌ فِي حَقِّ الْعَبْدِ فَجَازَ أَنْ يَتَّعَلَقَ بِرَقَبَتِهِ وَيُقَسَّمُ ثَمَنُهُ
 بَيْنَهُمَا بِالْحَصْرِ
 مِنْ ذِيُونِهِ شَيْءٌ طَوَّلَ بِهِ بَعْدَ الْحُرِّيَّةِ لِأَنَّ الرِّقَابَةَ لَا يَطْلُبُ قَبْلَ الْحُرِّيَّةِ
 لِحَقِّ الْمَوْلَى الْمُشْتَرَى وَأَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ لَمْ يَصِرْ مَحْجُورًا عَلَيْهِ حَتَّى يَظْهَرَ الْحُجْرُ
 بَيْنَ أَهْلِ سُوْقِهِ لِيَدَّيُودِي إِلَى غُورِهِمْ فَإِنْ مَاتَ الْمَوْلَى أَوْ جُنَّ
 أَوْ لُحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ مَرْتَدًا أَوْ أَمَّا الْمَاذُونُ بِمَحْجُورًا عَلَيْهِ لِأَنَّ الْمَاذُونَ
 غَيْرُ لَزِمٍ فَيَكُونُ لِبَقَايِهِ حَكْمُ الْإِبْتِدَاءِ وَإِنْ أَبَى الْعَبْدُ صَارَ
 بِمَحْجُورًا لِأَنَّ الْمَوْلَى لَا يَرْضَى أَنْ يَتَصَرَّفَ الْإِبْنُ إِذَا حُجِرَ عَلَيْهِ فَأَقْرَارُهُ
 جَائِزٌ قِيمًا فِي يَدِهِ مِنَ الْمَالِ عِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لِأَنَّهُ كَسْبُهُ
 فَيَكُونُ أَخْصَرُّ بِهِ وَعِنْدَهَا لَا يَجُوزُ لَوْ جُوزَ الْحُجْرُ إِذَا الزَّمَنَةُ
 يَدَّيُونُ بِحَيْثُ بِرَقَبَتِهِ وَمَالِهِ لَمْ يَمْلِكِ الْمَوْلَى مَا فِي يَدِهِ فَإِنْ أَعْتَقَ
 عَبْدَهُ لَمْ يَغْتَقِ وَأَعْتَقَ ابْنُ حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ
 وَنَحْمَدُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ عَتَقُوا وَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ وَيَمْلِكُ مَا فِي يَدِهِ لِأَنَّ
 الْمَلِكَ كَانَ ثَابِتًا وَالَّذِينَ فِي الذَّمِّ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِالْكَسْبِ لِأَنَّ حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ
 أَنَّ حَقَّ الْغَرْمَاءِ مُعَقَّدٌ عَلَى حَقِّ الْمَوْلَى بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ أَوَّلَى بِرَقَبَتِهِ
 وَكَسْبِهِ فَلَا يَظْهَرُ تَصَرُّفُ الْمَوْلَى فِيهَا يُوَدِّي إِلَى الصَّرْحِ حَقَّ الْغَرْمَاءِ
 وَإِذَا بَاعَ مِنَ الْمَوْلَى مِثْلَ قِيمَتِهِ جَازَ فَإِنْ بَاعَهُ بِنَقْصَانٍ لَمْ يَحْزَ
 وَإِنْ بَاعَ الْمَوْلَى مِنْهُ شَيْءًا بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ أَوْ أَقَلَّ جَازَ الْبَيْعُ لِأَنَّهُ لَا يُوَدِّي
 إِلَّا بِطَلْحِ حَقِّ الْغَرْمَاءِ فَإِنْ سَلِمَ إِلَيْهِ قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ بَطُلَ الثَّمَنُ

الْمَاذُونُ

المولى

شَيْءٌ

فغير ملجئ وموجبه اذا ائلف فيه آدمي والدية على العاقلة
لانه يجب صيانة الدم عن الهدر فاقيم صاحب شرط التلف
مقام صاحب العيلة ولا كفارة عليه لانه ليس بمقاتل حقيقة
فصل والقصاص واجب بكل دم تخون على التأييد
اذا قتل عمدا **لقله تعالى** كتب عليكم القصاص في القتلى
وقال تعالى ومن قتل مظلوما الآية ويقتل الحر بالحر
والحر بالعبد والمسلم بالذمي وقال الشافعي رحمه الله لا يقتل
الحر بالعبد ولا المسلم بالذمي للتفاوت في العصمة بينهما كما
لا يقتل المسلم بالمستأمنين لنا وجود التشاوي بينهما
في سبب العصمة وهو التكليف ويقتل الرض بالمرأة والكبير
بالصغير والصحيح بالذمي **لقله تعالى** ان النفس بالنفس
ولا يقتل الرجل بانه ولا يمد يده ولا يمكاته ولا يبيده
ولا يعبد ولده ومن ورث على ابيه قصاصا سقط **لقله**
عليه السلام لا يقاتل والذبول له ولا سيد يعبد ولا يستوفى
القصاص الا بالسيف **لقله** عليه السلام لا قود الا بالسيف
واذا قتل المكاتب عمدا وليس له وارث الا المولى فله القصاص
ان مات عاجزا بالاتفاق وان مات عن وفاء وليس له وارث
الا المولى فله القصاص كذلك لانه المستوفى الا عند محمد رحمه الله
لتردد في سبب الاستيفاء وان ترك وفاء ووارثه غير المولى

انه
في سنة احدى عشر مائة
سنة ثمان مائة
سنة ثمان مائة
سنة ثمان مائة
سنة ثمان مائة

غير المولى فلا قصاص لهم لان الصحابة اختلفوا قال بعضهم يموت
بحر او ولي استيفاء القصاص هو الوارث وقال بعضهم يموت عمدا
والاستيفاء الى المولى فتدرد في ذنابي ولي الاستيفاء وكذلك
لو اجتمعوا مع المولى واذا قتل عمدا الرهن لم يجب القصاص
حتى يجتمع الراهن والمهرن لان الراهن مالك والمهرن
صاحب اليد ومن جرح رجلا عمدا فلم يزل صاحب فراشه
حتى مات فعليه القصاص لان الظاهر هلاكه به **فصل**
ومن قطع يد غير وعهدا من المفصل قطعت يده وكذلك
الرجل وعادرن الانف والاذن **لقله تعالى** والجرح
قصاص ومن ضرب عيني رجل فقلعها فلا قصاص عليه لان
استيفاء المثل لا يمكن فان كانت قائمة وذهب صوتها فعليه
القصاص حتى لة المرأة وتجعل على وجهه قطن رطب ويقرأ
عينه بالماء **سورة** وفي السنن
القصاص **لقله تعالى** والسنن بالسنن وفي كل شجة
يمكن فيها المماثلة القصاص ولا قصاص في عظم لان المماثلة
في الكسر لا يمكن مراعاتها الا في السن وليس فيما دون النفس
شبهه عمدا ناهو عمدا او خطأ ولا قصاص بين الرجل والمرأة
فيما دون النفس ولا بين الحر والعبد ولا بين العبدان لان القيمة
تفاوت ولا اطلاق يعتبر فيها القيمة لانها اموال من وجه ويجب

في سنة ثمان مائة
سنة ثمان مائة
سنة ثمان مائة
سنة ثمان مائة
سنة ثمان مائة

القصاص في الأطراف بين المسلم والكافر لتساوي القيمتين
 ومن قطع يد رجل من نصف الساعد فبرأ منها فلا قصاص فيه
 لأنه كسر العظم وكذلك لو جرحه جراحة فبرأ منها لأن البرء
 عن الجأفة قل ما يتصور فلا يمكن رعاية الممالة فيه وإذا
 كانت يد المقتول صحيحة ويد القاطع شلاء أو ناقصة
 الأصابع فالمقطوع بالخيار وإن شاقطع اليد المعيبة ولا شيء له
 غيرها وإن شاء أخذ الأرض كاملا لأن العوض ناقص فخير
 فإن اختار القطع فلا شيء له بمقابلته الوصف كما في المشتري إذا
 وجد المشتري معيبا ونسج رجلا فاستوعب الشقة ما بين
 قرنيه وهي لا تستوعب ما بين قروني الشاح فالمشترى بالخيار
 إن شاء اقتصر بمقدار شحته يتبدى من أي الجانبين شاء وإن
 أخذ الأرض لأنه يقع ناقصا بالإضافة إلى استيفاء المحل
 ولا قصاص في اللسان ولا في الذراع إذا قطع إلا أن تقطع الحنفة
 وإذا أقطع القاتل وأوليا المقتول على ما سقط القصاص
 ووجب المال قليلا كان أو كثيرا لأن الحق لأولياء الدم الميرى
 أنهم لو استقطوه بلا مال عفوًا يجوز فكذا هذا فان عفا أحد
 الشريكين أو أحد الشركاء من الدم أو صاح من نصيبه على عوض سقط
 حق الباقي لأن نصيبه من القصاص قد سقط والقصاص
 لا يتجزأ سقوطا وجوبا ولهم نصيبهم من الدية عن عبد الله بن مسعود

قوله عفوًا نصيب على
 المصدر من غير لفظه
 كما في قوله تعدت
 خلوصا

رضي الله عنه في قوله تعالى فمن عفي له من أخيه شيء أنة نزلت
 الآية في القصاص بين شريكين فعفا أحدهما وإذا قتل جماعة واحد
 عمدا اقتصر من جميعهم لحديث عمر رضي الله عنه لو اجتمع أهل
 صنفا على قتل رجل مسلم لقتلهم جميعا وإذا قتل واحد جماعة
 فحضر جماعة قتل جماعةهم ولا شيء لهم غير ذلك وقال الشافعي رحمه الله
 يقتل بنفسه ويحب لكل نفس من الباقي الدية لأن الواحد
 مثل الواحد ولنا أن الواحد بماثل الجمع إذا قتل الجمع الواحد
 فكذا من هذا الجانب وإن حضر أحدهم قتل له وسقط حق الباقي
 لبطان محل القصاص وإذا قطع رجلا إلى رجل واحد فلا قصاص
 على واحد منها لأن كل واحد منهما لم يقطع كل اليد وقال الشافعي
 رحمه الله يقطع اليد وقال الشافعي رحمه الله يقطع الأيدي بيد واحدة
 كما يقتل النفس بالنفس الواحد وإن قطع واحد بمبني رجلين
 فحضر أهلها ان يقطعوا يده وبأخذ أسننه نصف الدية يقتسمونه
 نصيبين لأن المماثلة سرعينة في القيم في الأطراف وإذا أقر العبد
 بقتل العمد لزمه القود ومن رمى رجلا عمدا فنقد السهم عنه
 إلى آخر ما تافعليه القصاص الأول والدية للثاني على ما قلته
 لأن الأول قتل عمدا والثاني قتل خطأ فعليه القصاص الأول
 والدية للثاني **كتاب الدييات** إذا قتل رجل رجلا
 شبهة عمدا فعلى عاقلته دية مغلظة وعليه كفارة قال علي بن كرم

أوليا المقتول
 وجب عليه القصاص فان
 سقط القصاص
 بدو



الا ان قتل خطاء العهد قتل السوط والعصا وفيه مائة
 من الابل اربعون منها في بطونها اولادها ودية شبه العهد
 عند ابي حنيفة راني يوسف رحمه الله مائة من الابل اربعا
 خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس
 وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة ولا يثبت التغليب
 الا في الابل خاصة وعمر محمد رحمه الله اربعون منها خلفات
 وثلاثون حقة وثلاثون جذعة والروايات مختلفة فاختارنا
 اقل ما حاسه الروايات لبدا بحجب المال بالشك فان قضى بالدية
 في غير الابل تتغلظ وتقل الخطا بحجب به الدية على العاقلة
 والكفارة على القاتل والدية في الخطا مائة من الابل اخماسا
 عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض
 وعشرون حقة وعشرون جذعة كذا جاءت الروايات
 ومن العيين الف دينار ومن الورق عشرة الاف درهم ولا يثبت
 الدية الا من هذه الانواع الثلاثة عند ابي حنيفة رحمه الله وقال
 ابو يوسف ومحمد رحمه الله ومن البقر مائتا بقرة ومن الغنم
 الفاشاة ومن الجمل مائتا حلة كل حلة ثوبان **فصل**
 ودية المسلم والذي سوا التناويهما في الحيوة والروح والعفة
 وفي النفس الدية **لقوله** عليا السلام في النفس المؤمنة مائة
 من الابل وكذا في تقويت جئش المنفعة أي منفعة كانت لان النبي

خلفات بفتح الخاء
 وكسر اللام جواميل
 النوق

الحلة اذا وردت
 هو المختار في ديارنا
 وذوات القميص
 والبر او بيل

النبي عليا السلام اوجب في العيين الدية لهذا المعنى وفي المارن
 الدية لانه يتعلق به منفعة الجمال وفي اللسان الدية وفي
 الذبح الدية وفي العقل اذا ذهب بان ضرب على راسه الدية
 وفي الحية الدية اذا جلت فلم يثبت وفي شعر الرأس الدية
 وفي العيين الدية وفي الحاجبين الدية لانه يتعلق به الجمال
 والابصار وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية وفي الاذنين
 الدية وفي الشفتين الدية وفي اللبتي الدية لانه يتعلق
 بهما الايدى وفي ثدي المرأة الدية وفي كل واحد من هذه الاشياء
 نصف الدية وفي اشعار العيين الدية لانه يتعلق بها ومنفعة
 دفع الاذى والقذى عن العين وفي احدى اذني الدية لان
 في النفس اربعا وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين
 عشر الدية والاصابع كلها سواء لان منفعة البطش تتعلق
 باصابع اليد كلها وفي كل اصبع فيها ثلثة مفاصل ففي احدى
 تلك دية الاصبع وعافيهما مفضلان ففي احدى نصف دية الاصبع
 لانه نصفها وفي كل سن خمس من الابل الحديث وهو مازوي
 ابو حنيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي كل سن خمس من الابل
 والاسنان والارض من كلها سواء الاطلاق ما دونينا ومن ضرب
 عضو افا ذهب منفوعة ففيه دية كاملة لانه انلاف كالوقطعة
 وكذا البذاذ اشلت والعين اذا ذهب ضوءها **فصل**

منفعة الاصابع

وكان الله عليهم ارحم الراحمين

وكل ارض وجب بالاقرار او الصلح فهو في مال القاتل اذا قتل
الاب ابنه عمدا فالدية في ماله في ثلث شيع لان عهد يجب
في تلك شيئين كذا قضى عمر رضي الله عنه ورضيت به الصحابة
وعهد الصبي والمجنون خطأ لعدم القصد الصحيح والدية على العاقلة
فصل ومن جفر بيرا في طريق المسلمين او وضع حجرا
فكلف بذلك انسان فديته على عاقلة لانه اقل من الخطا وان
تلف به بئمة فضايعها في ماله لان ضايع الاموال لم يعرف وجوبها
على العاقلة كسائر الديون وان اشرع في الطريق رؤسنا او ميزابا
فسقط على انسان فعطيت فالدية على عاقلة لانه متعدي بالوضع
في الطريق ولا كفارة على جافر البير وواضع الحجر لانه ليس
بقاتل حقيقة الا انه صاحب شرط اقيم مقام صاحب السبب
ضرورة ومن جفر بيرا في ملكه فعطيت بها انسان لا يضمن لانه
غير متعدي في التسبب الزالك ضامن لما عطيت الدابة لانه
متلف وكذا ما اصابته يدها اذ كدت ضمن لانه فاعل بالدابة
ولا يضمن ما نحت برجلها اذ ذنبها في الحريث الرجل جبارا والذنب
جبارا وان راشت او بال في الطريق فعطيت به انسان لا يضمن
لانه لا يمكن القرض عنه فلا يكون في التسبب متعديا والسائق
ضامن لما اصابته يدها او رجلها والقائد ضامن لما اصابته يدها
دون رجلها واذا قاذف طارا فهو ضامن لما او طارا لان شير الدابة

يضاق اليه فان كان معه سابق فالضامن عليها لان السير يضاق
اليها **فصل** واذا جنى العبد جناية خطأ قيل المولاه
انما ان تدفعه بها او تقدييه لان الواجب هو الدفع لانه يجب
ان يكون المستهلک صاحب سبب الجبر فاذا لم يكن لانه غير
مالك فليكن صاحب شرط الجبر فلهذا يتعين الدفع حتى لو هلك
قبل الاختيار فانه لا شيء على المولى ويثبت للمولى ان يدفعه حتى للملك
كما للورثة في اعيان التركة المستغرقة فان دفعه ملكه ولي الجناية
وان فداه فداه بادشها فان عاد جنى فجمع الجناية الثانية
بحكم الاولى وان جنى جنايتين قيل للمولى انما ان تدفعه الى ولي الجنايتين
بقيثمانه على مقدار جحهما وانما ان تدفعه بادش كل واحد منهما
لان الجنايتين اجتماعا في رقبة واحدة وان اعتقه المولى وضو
غير عالم بالجناية ضمن الاقل من قيمته ومن الارش لانه غير عالم
حتى يصير مختارا فكأنه لم يعق الا ان القيمة قامت مقام العبد
وان باعه او اعتقه بعد العلم بالجناية وجب عليه الارش
لانه فعل ما ينش لاجله الدفع فصارت مختارا للقداء ضرورة
واذا جنت ام الولد او المذبر جناية ضمن المولى الاقل من قيمتها
ومن ارشها فان جنى اخرى وقد دفع المولى القيمة لولي الجناية
المولى بقضاء الاول فلا شيء عليه ويتبع ولي الجناية الثانية
ولي الجناية الاولى فيشاركه فيما اخذ لانه دفعه بقضاء فهو غير

ضامن بالاتفاق ولم يمنع المولى بالتدبير الأربعة واحدة
 فليس عليه الأربعة واحدة وإن كان المولى دفع القيمة بغير قضاء
 فالولى بالخيار أن شاء اتبع المولى وإن شاء اتبع ولى الجناية
 فإن اتبع المولى فله أن يرجع على ولى الجناية الأولى لأن المولى
 لما أدى بغير قضاء صار ضامنا حق الثاني ثم يرجع المولى على
 الأول بما أدى لأنه تبين أنه لم يكن له الحق إلا في الباقي للمزاحمة
فصل وإذا مال الحايض إلى طريق المسلمين فطوب
 صاحبه بنقصه وأشهد عليه فإن لم ينقصه في مدة يقدر على
 نقصه حتى سقط ضمن ما تلف به من نفس أو مال ويستوى
 أن يطالبه بالنقص مسلم أو ذمي لأن هو الطريق للمسلمين وقح
 بميلان الحايض في يد صاحب الحايض من غير فعله كشرب هبت
 به الريح فأوقعته في حجر رجل فاذا طوب بالتفريع فلم يفعل
 صار ضامنا لما تلف به وإن مال إلى دار رجل فالمطالبة إلى
 مالك الدار خاصة لأن الحق في الهواء له فقط وإن اضطدم
 فارسان فماتا فعلى عاقلة كل واحد منهما دية الآخر لأن كل واحد
 منهما دية الآخر صار قاتلا لصاحبه خطأ وإذا قتل
 رجل عبدا خطأ فعليه قيمته لايزاد على عشرة آلاف وقال
 الشافعي رحمه الله يبلغ ما يبلغ لأنه ضامن مال كما في الغصب **لنا**
 أن الدية ضامن نفس فلا يزداد على الجرح فإن كانت قيمته عشرة آلاف

١٨٢
 أو أكثر قضى عليه بعشرة آلاف الأربعة وهذا قول ابن مشعور
 رضي الله عنه وفي الأربعة إذا زادت قيمتها على الدية خمسة
 آلاف الأربعة وإنما نقصنا فقد العشرة لأنه يجب أن يكون
 النقصان معتبرا وهو قد رخص بصاب السرية وذلك أدناه وفي يد
 العبد نصف قيمته لا يزداد على خمسة آلاف الأربعة وكل ما يقدر
 من دية الجرح فهو مقدّر من قيمة العبد لقيام القيمة في العبد
 مقام الدية في الجرح **فصل** وإذا ضرب بطن امرأة
 فالتقت جنيئا ميتا فعليه غمرة نصف عشر الدية لأن امرأة
 ضربت بطن ضربتها بعمود مسطح فالتقت جنيئا ميتا فوجب
 البنت عليها لام الغمرة عبدا أو أمة أو فرسا قيمته خمسمائة
 فإن التقت حيا ثم مات فعليه الدية كاملة لأنها تيقن
 بحيوته فإن التقت ميتا ثم ماتت الأم فيها الدية وفي الجنين
 الغمرة وإن ماتت ثم التقت ميتا فلا شيء في الجنين لإحتمال
 موت الجنين بموت الأم وما يجب في الجنين مؤدوت عنه
 لأنه بحياته لما وجبت بمقابله أثلافة شيء وفي جنين الأمة
 إذا كان ذكرا نصف عشر قيمته إذا كان حيا وعشر قيمتها
 إذا كان أنثى لأن الغمرة نصف عشر دية الذكر وعشر دية الأنثى
 الجرح فكذا في القيمة في العبد لأن القيمة في العبد كالدية
 في الجرح لا كخسارة في الجنين لإحتمال أنه لم يكن حيا والكفارة

المرأة ومقتضى قيمتها بين يدي المولى ودفعها إلى القيمي يقبل تدبير غيره
 القيمي هو المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
 وإن كان لا يقبل تدبير غيره عليه وعلى غيره عليه وعلى غيره عليه وعلى غيره عليه
 القدر على جفيف فتاوى أبي الليث والنوازل
 عن رقبته لأنها ضيعة الولد لا لأنها ضيعة غيره
 عتق رقبته لأنها ضيعة الولد لا لأنها ضيعة غيره

في شبه العدو والخطاء عتق رتبة مؤمنة فان لم يجد فصيام
 شهرين متتابعين ولا يجزي فيه الاطعام **لقله تعالى ومن**
 قتل مؤمنا خطأ فتحرير رتبة مؤمنة الآية **فصل**
 واذا وجد القتيل في محلة لا يعلم من قتله استخلف خمسون رجلا
 منهم يتخير مع الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا لما دوى
 ان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف خمسين رجلا حين وجد القتيل
 بين اظهريهم بالله ما قتلوه ولا علم لهم له قاتلا فاذا اختلفوا
 قضى على اهل المحلة بالدية كذا السنة ولا يستخلف الولي لانه
 المندعي فان لم يكمل اهل المحلة كبروت الايمان عليهم حتى يتم خمسين
 ولا يدخل في القسامة صبي ولا مجنون لانه لا عقل لهما فلا يقدر
 حلفهما وكذلك المرأة والعبد لان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف
 خمسين رجلا **و** وان وجد ميتا لا اثر به فلا قسامة وادية
 لان الظاهر انه مات تحت انفيه وكذلك ان كان الدم يسيل
 من انفيه او ذبيرة اذ فيه لانه قد يسيل الدم من هذه المواضع لعله
 وان كان يخرج من عينيه او اذنه فهو قتيل لان الدم لا يخرج
 من هذه المواضع غالبا الا يضرب فان وجد في ارا انسان فالقسامة

وان وجد القتيل
 على دابة يشوقها
 انسان والدية
 على ولده دون
 اهل المحلة

لانه من مؤمن الملك وعندهما يدعون لانهم الذين يجب عليهم حفظ
 الذار ومضى على اهل الخطية دون المشركين اذا وجد في المحلة لان
 حفظ المحلة لهم لانهم الاصول والمطاعون وكذا الوقي من اهل
 الخطية واذا فني عليه وان وجد القتيل في سفينة فالقسامة
 على من فيها من الركاب والملاحين وان وجد في مسجد محلة
 فالقسامة على اهلها كما لو وجد في شارع المحلة لاشهر الك الناصر
 في المسجد وان وجد في الشارع الاعظم او الجامع فلا قسامة فيه
 لانه لا يختص بها احد والدية في بيت المال لانه لا يشرك في
 الاسلام دم مفرج ولو وجد في برية ليس بقرى مارة فهو
 هذر لانه ليس في يد الامام من كل وجه ولا في يد احد وان وجد
 بين قريتين كان على اقربهما منه لانها ترحت بالقرى وان وجد
 في وسط القرى يقر به الماء فهو هذر لانه ليس في يد احد
 وان كان محتبسا بالشاطي فهو على اقرب القرى من ذلك المكان
 لانه في يدهم وان ادعى الولي على واحد من اهل المحلة بعينه لم يسقط
 القسامة عنهم لانه لتعظيم الدماء وان ادعى على واحد من غيرهم
 سقط عنهم لانه ابرأ كل اهل المحلة واذا قال المستخلف قتله
 فلان يستخلف بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا غير فلان واذا
 شهد اثنان من اهل المحلة على رجل من غيرهم انه قتل لم تقبل شهادتهما
 لانما يجزوا الى انفسهما نفعا وهو دفع القسامة والدية عن انفسهم

وان وجد القتيل
 على دابة يشوقها
 انسان والدية
 على ولده دون
 اهل المحلة

نصيبها في المال او سقيا من البسط ان كان ابن تسع سنين ولا يسن على احد لانه قادر على
 نفسه وعلى والديه الكفاية ان كان في حجرها وان كان في حجر اهلها فعليه الكفاية خاصة هذا فنزل
 نصيبون تحجب وقال ابو القاسم الحارثي عليه السلام لا يستغفار ذنوب الكفاية لان الكفاية انما تجب اذا
 انقضت النكاح بالصبي بان يستغف الصبي من يده ونحوه لا يقر انكاحه بالبكر لانه لا يقر عليه وكذا

المعاقلة جمع معقولة وهي
الدية سميت بالدية عقلة
لأنها تعقل الدما من
أنه يشفق

كتاب المعاقلة الدية في شبه العهد
وأصحابهم والخطا وكل دية وجبت بنفس القتل على المعاقلة والمعاولة
أهل الديوان أن كان القتيل من أهل الديوان يؤخذ من عطياتهم
في ثلث سنين كذا قضى عمر رضي الله عنه فان خرجت العطايا
في أكثر من ثلث سنين أو أقل أخذ منها لأن المقصود هو التيسير
في الأذى ومن لم يكن من أهل الديوان فعاقلة يقتطع عليهم
في ثلث سنين لا يزداد الواحد على أربعة دراهم في كل سنة وينقص
منها لئلا يخرج فيه ولا أنه حال يجب لأجناية منه فيستوفى
عليه لو كان فمحملا أو كثيرا فان لم يتسرع القبيلة لذلك ضم
إليهم أقرب القبائل إليهم للتناصير بينهم وأدخل القتيل مع العاقلة
لأنه أولى بالضمان فيكون فيما يورث كالجدة وعاقلة المعتق قبيلة
مولاه قال النبي صلى الله عليه وسلم مولى القوم منهم ومولى المولاة
وقبيلته لأن المولى منهم ولا يحمل العاقلة أقل من نصف عشر الدية
لقوله عليا كذا لا تعقل العاقلة عمدا ولا عمدا وأصلها
ولا اعترافا ولا عداوة من أرض الموضوعة وأرض الموضوعة نصف عشر
الدية وتحمّل نصف العشر فصاعدا وما نقص منه لك في مال
الجاني ولا تعقل العاقلة جناية العبد **لقوله** عليا كذا لا تعقل
العاقلة عمدا ولا عمدا ولا يعقل بما لزم بالصلح أو باعترافي الجاني
إلا أن يصد قوة وإذا جنى الجاني على العبد جناية خطأ كانت على

درهم ودرهم

عاقلة لانه عقل عن الجور ودية نظرا لأهل الدية قال الأصمعي
رحمه الله عقلت عنه أدبت الدية عنه وعقلته أدبت دية
كتاب الوصايا الوصية غير واجبة وهي
منسحبة قال علي بن سلام إن الله تعالى تصدق عليكم بثلاث
أموالكم في أجزائها لكم زيادة على أعمالكم فضعوها حيث شئتم وفي
رواية حيث أحببتم ولا يجوز الوصية لو ارثته **لقوله** عليا كذا
لا وصية للوارث إلا إذا جازت الورثة لأن عدم الجوان الحقة
والقاتل **لقوله** عليا كذا لا وصية للقاتل ولا يجوز بما زاد
على الثلث فحديث سعيد بن خالد رضي الله عنه أنه مرض فعاده
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقل إن لي ما لأوليس لي إلا ابنتي
هذه أفأوصي بجميع مالي قال لا قال أفأوصي بالشرط قال لا قال
أفأوصي بالثلث قال الثلث والثلث كثير لأن تدع ورثتك أغنيا
خير من أن تدعهم غالة يتعففون الناس ويجوز أن يوصي
الكافر للمسلم والمسلم للكافر لا طلاق **قوله تعالى**
من بعد وصية يوصي بها أو دين **فصل** وقبول الوصية
بعد الموت فإن قبلة الموصي له في حال الحيوة أو ردها فذلك
باطل لأنها عقد استخلاف بعد الموت فانما يعتبر القبول عند تحقق
المليك وذلك عند الموت ويستحب أن يوصي الإنسان بدين الثلث
مراعاة للورثة فإن أوصى إلى رجل فقبل الوصية في وجه الموصي ردها

الموصي

في غير وجهه فليست برّد لئلا يصير مفرّدا وان ردّها في وجهه
فقد ردّها والموصي به يملك بالقول الا في مسألة واحدة وهي ان
يموت الموصي ثم يموت الموصي له قبل القول فيدخل الموصي به في
ملك ورثته لان الوصية منبذة للملك لان القول شرط
التاكيد لانه لو لم يكن له ولاية الرد لادى الى الضرر به وتمام
فصل ومن اوصى الى عبد او كافرا او فاسقا اخرجهم القاضى
من الوصية ونصب غيرهم مراعاة لحق الورثة والميت ومن اوصى
الى عبد نفسه وفي الورثة جبار لم تنفع الوصية لانهم يتصرفون
فيه ومن اوصى الى من يعجز عن القيام بالوصية ضم اليه القاضى
غيره نظرا للتركة **و** ومن اوصى الى اثنين لم يحجز لاحدهما
ان تصرف دون صاحبه عند ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله الا في
شراء الكفن وتجهيز الميت وطعام الصغار وكسوتهم للضرورة
وكذا ردّ الوديعة وقضا الديون وتنفيذ وصية بعينها لان
لهؤلاء ان يحدّوا ايديهم فيأخذون وكذا اعتنا عبد يعين
لانه اسقاط محض وكذا الخصومة في حقوق الميت كما لو وكل
اشين بالخصومة وقال ابو يوسف رحمه الله ينزّد كل واحد
منهما بالتصرف كما في ساير الفصول لان الوصية عقد استخلاف
فصار كل واحد منهما خلفا ولهما ان يرضى برأيهما لا يراى احدهما لا يتفرّد
احدهما فلا ينزّد واحدهما بالتصرف كما في الوكيل **فصل**

ذالك

ومن اوصى لرجل بثلث ماله واخر بثلث ماله ايضا فلم يحجز الورثة
فالثلث بينهما نصفان لمقتضى ما فان اوصى لاحدهما بالثلث والاخر
بالسدين فالثلث بينهما اثلاثا لان هذا يضرب بالثلث سهمان وذلك
بالسدين سهم والقسمة بطريق القول في اكثر الروايات في الوصايا اذ لم
يزد على الثلث كل واحد من الوصية فان اوصى لاحدهما بجميع ماله واخر
بثلث ماله لم يحجز الورثة فالثلث بينهما نصفان عند ابن حنيفة رحمه الله
وابن عباس عند ابن يوسف ومحمد رحمهما الله لان الوصية بما زاد على الثلث
اذا لم يحجز الورثة لا يعتبر اضلا عند ابن حنيفة رحمه الله لاني الشرع
ولا في الاستحقاق لردّ الشرع ولا في يوسف ومحمد رحمهما الله انما لا يصح
الوصية فيما زاد على الثلث دفعا للضرر عن الورثة وانما يلحقهم الضرر
بالاستحقاق لا بالضرر والقسمة عندها بطريق القول فيضرب
صاحب الكل بالكل في ثلث المال ثلثة اشهم وصاحب الثلث سهم
فيقسم الثلث ارباعا ربع لصاحب الثلث وعند ابن حنيفة رحمه الله
لا يضرب الموصي له بما زاد على الثلث الا في المحاباة والسعاية والدار
الموسلة لانها لا يتعرض للزيادة على الثلث ولا يبنى **فصل**
ومن اوصى وعليه دين يحيط بماله لم يحجز الوصية لان الدين
اقوى لان تبرا الغريم من الدين ومن اوصى بنصيب ابنه فالوصية
باطلة لانه حتى الابن فلو اوصى بنصيب ابنه جاز لان مثل التي غيره
فان كان له ابنان فلموصى له الثلث لان مثل التي غيره فيزاد عليه ومن

أَعْتَقَ عَبْدًا فِي مَرَضِهِ أَوْ بَاعَ وَجَّاهِي أَوْ هَبَ فَذَلِكَ كَلَّةٌ جَائِزَةٌ
 وَهُوَ مُعْتَبَرٌ مِنَ الثَّلَاثِ يُضْرَبُ بِهِ مَعَ أَصْحَابِهَا لَوْ صَايَا لَأَنَّهُ تَبَرُّعَاتٌ
 فِي مَرَضِ الْمَوْتِ بَعْدَ تَعْلُقِ حَقِّ الْوَرَثَةِ بِالْزَكَاةِ فَيُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ
 كَالْوَصِيَّةِ فَإِنْ جَاءَتْهُمُ أَعْتَقَ فَالْحَاجِبُ أَدْنَى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ
 لِأَنَّهَا أَقْوَى وَلَا تَهْمُ مَعَاوِضَةٌ وَإِنْ أَعْتَقَ ثُمَّ جَاءَتْهُمَا سَوَاءٌ أَلَّا الْعَقْدَ
 تَرَجَّحَ بِالسَّبْقِ وَالْحَاجِبُ بِالْقُوَّةِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَحَمْدُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ
 الْعَقْدُ أَدْنَى فِي الْمُسْتَلْتِمِينَ لِأَنَّهُ أَقْوَى لِأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ قَسْخَهُ وَمَنْ
 أَوْصَى بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ فَلَهُ أَخْصَ سَهْمٍ الْوَرَثَةِ إِلَّا أَنْ يَنْقُصَ مِنْ
 السَّدَسِ فَلَهُ السَّدَسُ لِأَنَّ السَّهْمَ يُذَكَّرُ وَيُؤَادُّ بِهِ السَّدَسُ كَذَا قَالَ
 النَّصْرِيُّ شَمِيلٌ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَحَمْدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ يُجِبُ الْخِشْ
 سَهْمُ الْوَرَثَةِ وَلَا يُزَادُ عَلَى الثَّلَاثِ وَإِنْ أَوْصَى بِخَيْرٍ مِنْ مَالِهِ قِيلَ
 لِلْوَرَثَةِ اعْطَوْهُ مَا شِئْتُمْ وَمَنْ أَوْصَى بِوَصَايَا مِنْ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى
 قَدِمَتْ الْفَرَائِضُ مِنْهَا قَدِمَتْهَا الْمِيتُ أَوْ أُخْرَتْهَا مِثْلُ الْحَجِّ وَالزَّكَاةِ
 وَالكَفَّارَاتِ لَأَنَّ الْفَرَائِضَ أَهَمُّ وَمَا لَيْسَ بِوَجِبٍ قَدِمَ مَا قَدِمَهُ الْوَصِي
 لِأَنَّ التَّقْدِيمَ دَلِيلُ الْإِهْتَامِ وَمَنْ أَوْصَى بِحَقِّ الْإِسْلَامِ أَجْوَاعَهُ وَجَلَّ
 مِنْ بَلَدَةٍ فَحَجٌّ رَاجِبًا فَإِنْ لَمْ يَبْلُغِ الْوَصِيَّةُ النِّفْقَةَ أَجْجُوا مِنْ حَيْثُ
 يَبْلُغُ تَقْبِضُ الْوَصِيَّةُ بَعْدَ الْمَكْنِ وَمَنْ خَرَجَ مِنْ بَلَدَةٍ حَاجًّا فَاتَّ
 فِي الطَّرِيقِ وَأَوْصَى بِأَنْ يَحْجَّ عَنْجَجَ مِنْ بَلَدَةٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لِأَنَّ
 الْمَاطِلَ يَنْصَرِفُ إِلَى الْمُتَعَارَفِ **فصل** وَلَا يَصِحُّ وَصِيَّةُ الصَّبِيِّ

أَخْصَرُ

وَالْمَكَاتِبِ وَإِنْ تَزَكَرَ وَقَالَ لَأَنْ التَّبَرُّعُ مِنْهُمَا وَبَحْرُ الْمَوْصِي الرُّجُوعُ
 عَنِ الْوَصِيَّةِ إِذَا صَرَخَ بِالرُّجُوعِ أَوْ قَالَ أَوْ فَعَلَ مَا يَذَلُّ عَلَى الرُّجُوعِ
 كَانَ رُجُوعًا لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْمَوْصِي لَهُ وَهُوَ تَبَرُّعٌ وَمَنْ جَعَلَ الْوَصِيَّةَ
 لِمَنْ يَكُنْ رُجُوعًا لَأَنَّ الرُّجُوعَ عَنِ الشَّيْءِ لَا يَتَصَوَّرُ مَعَ عَدَمِهِ وَمَنْ أَوْصَى
 لِخَيْرَانِهِ فَلَهُمَا الْمَدَّ صَقُونَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ لِأَنَّ الْمَطْلَقَ يَنْصَرِفُ
 إِلَى الْمُتَعَارَفِ وَفِي الزِّيَادَاتِ أَنْ هَذَا هُوَ الْقِيَاسُ اعْتِبَارًا بِالشَّفْعَةِ
 وَفِي الْأَسْقِيسَانِ كُلِّ مَنْ يَصِلُ بِجَمَاعَتِهِ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَصْلِهِ جَارِ
 الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ وَالْمَرَادُ بِالْوَصِيَّةِ الْخَيْرَانِ تَعْيِيهِمْ فِي الْخَيْرِ
 وَمَنْ أَوْصَى لِأَصْحَابِهِ فَالْوَصِيَّةُ لِكُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرُومٍ مِنْ أَمْرِيَّةٍ وَفِي أَوْصَى
 لِأَخِيَانِهِ فَالْوَصِيَّةُ لِلزَّوْجِ كُلِّ ذَاتِ رَحِمٍ مَحْرُومٍ لِأَنَّ الصَّهْرَ وَالْخَتَنَ
 لَفَةٌ عِبَارَةٌ عَنْ هَوَاكَ وَمَنْ أَوْصَى لِأَقَارِبِهِ فَالْوَصِيَّةُ لِلْأَقْرَبِ
 فَلَا قَرَبَ مِنْ كُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرُومٍ مِنْهُ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِمُ الْوَالِدَانِ لِأَنَّهُمَا يُسَمَوْنَ
 أَقَارِبَ وَلَا الْوَلَدُ وَيَكُونُ لِلْأَتْنَيْنِ فَصَاعِدًا اعْتِبَارًا بِالْإِنْسَانِ الْجَمَاعَةِ
 وَمَنْ أَوْصَى بِذَلِكَ دَلَّ عَلَى عَمَلِهِمْ وَخَالَانَ فَالْوَصِيَّةُ لِعَمَلِهِ
 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ لِأَنَّهُمَا أَقْرَبُ فَإِنْ كَانَ لَهُ عَمٌّ وَخَالَانَ فَلِلْعَمِّ
 النِّصْفُ وَلِلْخَالَائِنِ النِّصْفُ لِأَنَّ الْأَقْرَبَ وَاحِدٌ فَتَسْقِي النِّصْفَ
 وَالْبَاقِي لِلدَّاعِيَيْنِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَحَمْدُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ الْوَصِيَّةُ
 مَنْ يَنْسَبُ إِلَى أَقْصَى أَبِي لَهُ فِي الْإِسْلَامِ لِأَنَّ الْكُلَّ أَقْرَبُ وَمَنْ
 أَوْصَى لِجُلَيْشٍ ثَلَاثَ دَرَاهِمٍ أَوْ ثَلَاثَ غَنَمَةٍ فَهَلْكَ ثَلَاثُ ذَلِكَ وَبَقِيَ ثَلَاثُ

لِرَجُلٍ

وهو خرج من ثلث ما بقي من ماله فله جميع ما بقي وان كان اوصى له
 بثلث ثيابه فهاك ثلثا ذلك بثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقي له
 يسقط الا انك الباقي من الثياب يعني اذا كانت الثياب اجناسا
 شتى **فصل** ومن اوصى لرجل بالف درهم وله حال عتيق
 ودين فان خرج الالف من ثلث العين دفع الى الموصى له وان لم يخرج
 دفع اليه ثلث العين لئلا يتضرر به الورثة وكل ما خرج شئ
 من الدين اخذ ثلثه حتى يسوي الالف عند الابن الورثة والموصى
 له في انصباهم ولا يجوز الوصية للحمل والحمل اذا وضع لاكثر
 من ستة اشهر لاحتمال عدمه حالة الوصية ويجوز اذا
 وضع لاقل من ستة اشهر من وقت الوصية لتيقننا بوجود
 حيائه يوم الوصية ومن اوصى بجارية الاحلما صحت الوصية
 والاستثناء لان الوصية يسامح فيها بالجهالة لقله ما يورث
 الجارية ومن اوصى لرجل بجارية فولدت بعد موت الموصي
 وكلاهما يخرجان من الثلث فلها الموصى له الام للوصية والولد
 تبع وان لم يخرج من الثلث ضرب بالثلث فاخذ بالحصة منهما
 جميعا للتساويهما وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
 ياخذ من الام فان فضل شئ اخذه من الولد لان الام
 اصل فتقدم ويجوز الوصية بخدمة عبده وسكنى داره شئتين
 معلومة لانه يملك بتقيد الجارية ويجوز بذلك ابدا لانه وصية

نصف
 ولو اوصى بالخرج عنه
 بالف درهم فماله
 فاح الموصى رجلا بالف
 من ماله نفسه ليرجع
 بذلك في مال البيت
 ليس له ذلك لان
 المصنف والوصية
 شرط الموصى ولم
 يوجب ذلك
 اذا قال تصدقوا
 بالف من مالي
 فذا قيل ان قيل للموصى
 له ذلك



حواجج للسؤال

سئوك عن سيدى ابو سعود نفع الله المسلمين به
 وهو ان ياخذ من الكزبرة الشاميّة **فصل** ولسان ثور
 وسكر نبات اوقيه وسكر ابيض اوقيه وما لسان شامى
 نصف رطل وعود سوس تحرك به يسحق الكزبرة ولسان الثور
 ويغلى في ماء اللسان ويصفى ويغلى على الماء السكر ويحلى
 بالعود السوس ويفرش ويستعمل منه مدة ثلاثة ايام
 مشوا اليه على الغطور وعند النوم ويشوقا الزفر والمواكيل
 التي ليس طيبه والباركه فانه يزول ذكر السعال
 انشاء الله تعالى

روى

فان قيل ما الدليل على ان القرآن كلام الله تعالى فقال من وجب ان القرآن كلام الله تعالى
 بالمعقول اما النص قوله تعالى وكل من اوصى وصية فليعلم ان الله تعالى لا يوصى بشئ وهو الشك في
 فان قيل ما الدليل على ان الله تعالى لا يوصى بشئ فقال من وجب ان القرآن كلام الله تعالى
 بالمعقول اما النص فقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدنا لو كانا اثنين يصح الواحد ويفسد الاخر
 وكذا قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدنا لو كانا اثنين يصح الواحد ويفسد الاخر
 واستواء السماوات والارض دليل على ان الله تعالى واحد ليس بشئ وهو التسع العلم البصير
 فان قيل ما الدليل على ان محمد صلى الله عليه وسلم رسول الله فقال من وجب ان القرآن كلام الله تعالى
 النص قوله تعالى وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الانبياء في كل قبيلة الا ان الله تعالى
 الماء في غزوة تبوك حين وضع يده على المطهرة حتى يشرب عنه حذوه وسراياه ودوابهم
 وكذا انباء النخل في سنام البعير وادراكه في الحال ثم تناولها الحاضرون فمن علم الله تعالى
 منه ان يؤمن كان الله جلوة في فيه ومن علم انه لا يؤمن عاد جحرا في فيه وكل ذلك على ان
 محمد رسول الله وعلى جميع اخوانه من انبيائه والمرسلين

وفي الحديث اذا قال المدعى لبيته هذا ثم اقام البيته عليه لا تقبل عندي الى يوم
 لاك البيته وتقبل عندي لانه قد كان له بيته وبيته ونسبها ثقل من سراج
 وفي الاقضية لو اقام المدعى البيته بعد ما حلفت
 المدعى عليه تقبل وكذا لو قال للمدعى احلف وانت
 برئ او قال احلفت انت برئ فحلف
 ثم اقام البيته صح بجميع الفتاوى

بسم الله الرحمن الرحيم رب تم خبرا كرمه اجدد به على نواله والصلوة على رسوله محمد وآله
قال اصل الحق حقائق الاشياء ثابتة والعلم بها متحقق خلافا للسفسطائية
واسباب العلم للخلق ثلثة احوال السليمة والخبر الصادق والعقل فالحواس خمس السمع
والبصر والشم واللمس والذوق وبكل حاسة منها يوقف على ما وضعت هي له والخبر الصادق
على نوعين احدهما الخبر المتواتر الثابت على السبيل في الصورة لا يتصور تواطؤهم على الكذب وهو
موجب للعلم الضروري كما يعلم بالملوك الحالية في الازمنة الماضية والبلدان النائية
والثاني خبر الرسول المؤيد بالمعجزة وانه يوجب العلم الاستدلالي والعلم الثابت
بضاهي العلم الثابت بالضرورة في اليقين والاثبات **واما العقل** فهو سبب للعلم ايضا
وما ثبت بالبدية منه فهو ضروري كالعلم بان كل شئ اعظم من جزئه وما ثبت
بالاستدلال فهو اكتسابي والالهام ليس من اسباب المعرفة بصفة الشئ عندها
الحق والعالم جميع اجزائه محدث اذ هو اعيان واعراض فالاعيان ماله قيام بذاته
وهو اما مركب كالجسم او غير مركب كالجوهر وهو الذي لا يتجزى والعرض ماله قيام له بانه
محدث في الاجسام والجواهر كالألوان والاكوان والطعوم والروائح والمحدث للعالم هو
الواحد القديم الحي القادر السميع البصير الشايع المرئى ليس بعرض ولا جسم ولا جسم
ولا متصور ولا محدود ولا معدود ولا متغير ولا متحرك منها ولا متناه ولا يوصف
بالمائية ولا بالكيفية ولا يمكن في مكان ولا يجري عليه زمان ولا يشبهه شئ ولا
يخرج من علمه وقدرته شئ وله صفات ازلية قديمة بذاته وهي لا هو ولا غيره وهي العلم والقوة
والحيوة والسمعة والبصر والارادة والمشيئة والفعل والتخليق والترزيق والكلام
وهو منكلم بكلام هو صفة ازلية ليس من جنس الحروف والاصوات وهو صفة منافية للسلوك
والاقفة والله تعالى متكلم بها امر ناه مخبر والقرآن كلام الله تعالى غير مخلوق وهو مكتوب
في مصاحف محفوظ في صدور رفاق قلوبنا مقرؤا بالسنة مسموعا باداننا غير حال فيها والتلوين صفة
به تعالى ازلية وهو تكوينه للعالم ولكل جزء من اجزائه لوقت وجوده وهو غير المكون عند

باب في بيان
العلم بالبدية
والعلم بالضرورة
والعلم بالبدية
والعلم بالضرورة

والارادة صفة لله تعالى ازلية قديمة بذاته ورؤية الله تعالى جانب في العقل واجبة بالنقل
ورد الدليل السمعى بايجاب رؤية المؤمنين الله تعالى في دار الآخرة فيرى لا في مكان
ولا على جهة من مقابلة او اتصال شعاع او ثبوت مسافة بين الراي وبين الله تعالى
والله تعالى خالق الافعال العباد من الكفر والايان والطاعة والعصيان وهي ارادته
ومشيئته وحكمه وقضيته وتقديره وللعباد افعال اختيارية يتأبون بها ويعاقبون عليها
والحسن منها برضا الله تعالى والقبح منها ليس برضا الله تعالى والاستطاعة مع الفعل وهي حقيقة
القدرة التي يكون بها الفعل ويقع هذا الاسم على سلامة الآلات والجوارح وصحة التكليف
تعتمد هذه الاستطاعة ولا يكلف العبد ما ليس في وسعه وما يوجد في المضروب
عقوب ضرب انسان والانكسار في الزجاج عقوب كسر انسان وما اشبه ذلك
مخلوق الله تعالى لا صنع للعبد في خلقه والمقتول ميت باجله والاحل واحد والحرام
غيره او باكل غيره رزقه والله تعالى يضل من شاء ويهدي من شاء وما هو الاصل للعبد
ليس بواجب على الله تعالى وعذاب القبر للكافرين وبعض عصاة المؤمنين حق وتعيم
أهل الطاعة في القبر وسؤال المنكر والتكبر ثابت بالدلائل السمعية والوزن الكتابي
حق والسؤال حق والوضوح حق والضرر طمحق والجنة حق والنار حق وهما مخلوقان
وموجودتان باقتان لا تفتيان ولا يفني اهلها والكبرة لا يخرج العبد المؤمن من
الايان ولا يدخله في الكفر والله تعالى لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون لمن يشاء
ومحور العقاب على الصغيرة والعفوف عن الكبرة اذ لم يكن عن استجلال والاستجلال كفر
والشفاعة ثابتة للرسل والاختيار في حق اهل الكبرة واهل الكباير من المؤمنين
لا يخلدون في النار والايان هو الصديق بما جاء من عند الله تعالى والاقرار به
فاما الاعمال فهي الطاعات وهي تزايد في نفسها والايان لا يزيد ولا ينقص والايان
والاسلام واحد واذا وجد من الصديق والاقرار صح ان يقول انما مؤمن حقا ولا ينبغي
ان يقول انما مؤمن ان شاء الله تعالى والسعيد قد يشقى والسقي قد يسعد والتخدير

باب في بيان
العلم بالبدية
والعلم بالضرورة
والعلم بالبدية
والعلم بالضرورة

باب في بيان
العلم بالبدية
والعلم بالضرورة
والعلم بالبدية
والعلم بالضرورة

والتغير يكون على السعادة والشقاوة دون الاستعداد والانشاء وهما من صفات
الله تعالى ولا تغير على الله تعالى ولا على صفاته وفي رسالته الى الرسل حكمة قد ارسل
الله تعالى رسلا من البشر الى البشر مبشرين ومنذرين ومبينين للناس ما
يحتاجون اليه من امور الدين والنيا والدين وايدهم بالمعجزات النافعات للعادات
واول الانبياء آدم واخرهم محمد عليهم السلام وقد روي بيان
عدد ذمهم في بعض الاحاديث والاولى ان لا يقصر على عدد في التسمية فقد
قال الله تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك فلا يؤمن
في ذكر العدد ان يدخل فيهم من ليس منهم او يخرج عنهم من ليس منهم وكلهم كانوا
مخبرين مبلغين عن الله تعالى صادقين ناصحين وافضل الانبياء محمد عليه
وعليهم الصلاة والسلام والملائكة عباد الله تعالى العالمون بامرهم لا يوصفون
بلكورة ولا انوثة والله تعالى كتب انزلها على انبيائه ورسوله فيها امره ونهيه
ووعده ووعدته والمعراج لرسول الله صلى الله عليه وسلم في اليقظة لشخصه الى
السموات الى ما شاء الله تعالى من العلى حق وكرامات الاولياء حتى فيظهر
الكرامة على طريق نقض العادة للولي من قطع المسافة البعيدة في المدة القليلة
والمشي على الماء وفي الهوى وكلام الجناد والعجاء وغير ذلك من الاشياء ويكون
ذلك معجزة للرسول الذي ظهرت هذه الكرامة لواحد من امته لا يظهر بها انه ولي
ولن يكون ولنا الا وان يكون محققا في ديانته وديانته الاقرار بالقلب واللسان
برسالته رسوله عليه السلام وافضل البشر بعد نبينا عليه الصلاة والسلام ابو بكر الصديق
ثم عمر الفاروق ثم عثمان ذي النورين ثم علي المرتضى وخلافهم على هذا الترتيب ايضا والاول
يلون سنة ثم بعد ما ملك وامارة والمسلمون لا بد لهم من ايام يقوم بتفدي احكامهم
واقامة حجة ودمهم وسد نفوسهم وتجهيز جوشهم واخذ صدقاتهم وقس المتغلبة والمتنصبة

وذكر في بعض النسخ ان هذه الكرامة كانت لابي بكر الصديق

191
قطاع الطريق واقامة الحج والاعباد وقطع المنازعات الواقعة بين العباد وقبول
الشهادات القائمة على الحقوق وتزويج الصغار والصغار الذين لا اولياء لهم وقسمة الغنائم
ثم ينبغي ان يكون الامام ظاهرا لا مختفيا مستظرا ويكون من قرش ولا يكون من غيرهم ولا
يختص بمشي هاشم واولاده على رضى الله عنه ولا يشترط ان يكون هاشميا او علويا ولا
ان يكون معصوما ولا ان يكون افضل زمانه ويشترط ان يكون من اهل الولاية سياسيا
قادرا على تنفيذ الاحكام وحفظ حدود الاسلام واصناف المظلوم من الظالم ولا
ينبغي ان يكون بالفسق والجور ويجوز الصلاة خلف كل بر وفاجر وكيف عن ذكر الصحابة
والاجئين ويشهد بالجنة للعشرة المبشرة الذين بشيهم النبي صلى الله عليه وسلم وفيه المسيح
المسيح على الخفين في الحضر والسفر ولا يخرج من بين القم ولا يبلغ ولي درجة الانبياء ولا
يصل العبد الى حيث يسقط عنه الامر والنهي والنصوص على طواهرها والعدول
عنها يدها اهل الباطن الحاد ورد النصوص كفر واستحلال المعصية والاستهانة بها
كفر والاستهانة بالشرعة كفر والياس من الله تعالى كفر وتصديق الكاهن بما
يخبر عن الله تعالى كفر والمعدوم ليس بشي وفي دعا الاحياء للاموات وصدقاتهم نفع لهم
او الله تعالى يجيب الدعوات ويقضي الحاجات وما اخبر به عليه الصلاة والسلام
من اشراط الساعة من خروج الدجال ودابة الارض وباجوج وماجوج ونزول
عيسى عليه السلام من السماء وطلوع الشمس من مغربها فوحي والمجتهد قد تخطى ويصير
ورسل البشر افضل من رسل الملائكة ورسل الملائكة افضل من عامة البشر وعامة
البشر افضل من عامة الملائكة في مسالقات اهل السنة والجماعة رضى الله عنهم واسد اعلم بالصواب

هذا هو الامام

في بعض النسخ

في بعض النسخ

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو جاز السجود
لغير ^{الله} لا مرت النساء بان يسجدن لاز واجملن
وحين اعتذرت فاطمة الى علي سبعة عشر مرة
لذلة في حق حتى طابت نفسه فاحبرق النبي
صلى الله عليه وسلم فقال لو فعلت غير هذا لما رايت
وجهي يوم القيامة

وما صلى الله عليه وسلم لغز الله المسوقات قبل ^{الله} يارسو
وما المسوقات قال النبي صلى الله عليه وسلم يدعوها الزوج
الى الفراش فتقول سوف حتى يغلب عيناه وقال
رسول الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم
المرأة اذا صلت خمسه وصامت شهرها واحصت
فرجها وطاعت بعلها فليدخل من اي ابواب الجنة
شأنه

ياحد ثلاث بيضات يكتب عليها ذباكل الرجل واحد والمرأه
والثالث يقسمها نصفين ياكل الرجل نصف والمرأه نصف
يكتب على الاري للرجل والسماييناها بابد وانا الموسعون
ويكتب على النامه للمرأه والارض فرشناها فمع الماهور
يكتب على النامه التي يقسم ومن كل شئ خلقنا روجين
لعلكم تذكرون

سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرين وانا الى ربنا
لمنقلبون اللهم انا نسئلك في سفرنا هذا البر والتقوى
ومرا العمل ما ترضي ^{الله} هو ان علينا سفرنا هذا واطوينا بعده
اللهم انت الصاحب في السفر والخليفة في الاهل اللهم اني
اعود بك من وعاء السفر وكابة المنظر وسوء
المنقلب في المال والاهل والحمد لله رب العالمين
دعا قضا الحوائج
يا رحمتك الخصال المن على جميع خلقه بلطفه

قوله لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين

خاتمة

وذكر على ان لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين
وذكر على ان لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين
وذكر على ان لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين
وذكر على ان لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين

وذكر على ان لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين

يا ذا الجلال والإكرام

وذكر على ان لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين
وذكر على ان لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين
وذكر على ان لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين
وذكر على ان لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين

قوله لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين

نبرأ انما فرأيت امدك ان العذاب حصور
واذا الجنان ترخفت ورايتك عند العبد طابع وشكور
يتجاوزن مع النبي كبريت طيب طيب دايما وسرور
واذا القصور قد مدت اركانها طين الديار معور
واذا القبور تسقت عن اهلها فرايتهم مثل الجراد الشور
واذا الجنيزا به فتعلو خشى القصاص ورايتهم معور
هذا بلا دني عارف وبعني فليف المصير على الذبور
سيد الاستغفار اللهم انت ربي لا اله الا انت
خلقتني وانا عبدك وانا على عملك ووعدك
ما استطعت اعود بك من شر ما صنعت ابوء لك
بنعمتك فاغفر لي يا الله لا يغفر الذنوب الا انت
اذا قالوا حين يمسي فمات دخل الجنة واذا قالوا حين يصبح فمات

فل توفى ابو حنيفة وصحابه عنه في سنة مائة وثمانين وكان ابن
سبع سنين وتوفى ابو يوسف رحمه الله عليه في سنة مائة اثنى عشر
وكان ابن سبع وثمانين وتوفى محمد بن الحسن رحمه الله عليه في سنة مائة
وسبع وثمانين وكان ابن لسبع سنين واسم ابو حنيفة وصحابه عنه
فكان ابن لسبع سنين وكان ابن لسبع سنين وكان ابن لسبع سنين
على يد عمر بن الخطاب رحمه الله وكان ابن لسبع سنين
وكان ابن لسبع سنين وكان ابن لسبع سنين
قال وجلس محمد بن الحسن ومعه ابن عرسه وكان في مجلس
عظيم بالكوفة وتوفى محمد بن الحسن رحمه الله عليه
سنة الجمعة في سنة اربع مائة وثمانين وكان ابن لسبع سنين
وولد في مائة وثمانين التي مات فيها ابو حنيفة رحمه الله

قال حدثنا اسحق بن ابراهيم الحطلي حدثنا عيسى بن ادریس
عن ابي جابر عن الشعبي عن ابن عمر قال سمعت عمر بن الخطاب
قال يقول ما بعد ايها الناس انه نزل بحرم الحرام وهي خمسة
اشيا من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير والجرعاء
من الحقل

في سنة مائة وثمانين وكان ابن لسبع سنين

صلوة الحجاج

يقربنا الى سعادته اللهم وحده وبارك اسمك وتعالى
جله ولا اله غيرك وفي السنة اللهم صلى على محمد وعلى
ال محمد كما صلب على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد
وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم اياك
حميد حميد ورحمته على اصحاب رسول الله اجمعين وفي السنة

اللهم اغفر لنا وميتنا كبرنا وصغيرنا شاكنا وغايبتنا
ذكرنا وانتانا اللهم من احببنا منا فاجبه على الاسلام
والسنة ومن توفيت منا فتوفه على الايمان وخص هذا البيت

بالروح والراحة والرحمة والمغفرة والرضوان اللهم ان كان
محسنا فزد في احسانه وان كان مسيئا فمحو عنه سيئاته
لقيم الايمان والبشرى والكرامة قال النبي وحده بالدم الرابع
اللهم اغفر لنا ولوالدينا وجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات
منهم والاموات اجمعين آمين اللهم انك خير القائلين اللهم ربنا
اسألك في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار

في السنة مائة وثمانين

ان قيل اي شيء ذلك المعنى
الذي بالكتاب وورسهم
للبياض وحر
زبد الكحل وسكر نبات وخر اخضر
شاهي وحب نار عراقي نافع

زبد الکحل و سکر نبات و خراضر دور
شاهی و جلینار عراقی نافع

مش و سح زعد حفظ
 B B B ٩٩٩ ٧٧٧ ٨٨٨
 طضا قلم هندي
 ٩٩٩

فكر بتلذذها بالمغفرة و يوم القيامة والسموات تمور
 اذا كبرت شمس النهار تحمرها يوم ما على ردة العباد
 راد النجم فساقطت وتناثرت وتبدلت بعد الضياء
 راد الجبال تقطعت انصاعها فرايت ما مثل السحاب
 راد العشار تعطلت ونبت وتفتك للعاصف يستور
 راد الروح في لذي القيامة حشرت فتقول الامم لا كرايين
 راد البحار تسبحر امينها من امواج البحر تغور
 راد النفوس المؤمنة تزوجت محو كاني بلور
 راد المرد سبيلت قتل في دني قتلها ملبس
 راد السمايف اشرف عن طيها قرايت املا في العدا
 فرايت ما تبدل للعابد من سطور راد البحر

عكس الاخبار رضي الله عنه الحوت الذي فالتقى
 يونس عليه السلام كان اسمه في التوراة الرِّحْا
 وفي الزبور مالويا وفي الانجيل موهبه وفي الفرقان النور

لمس يدم مرسل دمه بالرعاف على جهنمه
 حسا حسا كسسا كسسا

لمس في حاد الشر في المغفر ان عجا طاش طاش واز دخل
 طاش طاش ادم هدم موسى كلم مات البق بعدده المملو الحق

واسالهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر اذ بعدون في الحسب اذ تاتيهم
 حيطانهم يوم سينتهم شرعا و يوم لا يستنور لا تاتيهم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الله تعالى يا معلم العلماء ما وضعت
 فيكم على الا لعلي بكم وما وضعت فيكم ليعذبكم انطلقوا و قد غفر بكم
 اللهم ما صحح ابدان ملايكته وما حالو الادمين صححوا وبتلا
 ما الله ما ارحم الراحمين عافى عبدك عبدك فلال واشفعه شفاعة
 وداونه بدوايل ما ارحم الراحمين

الحمد لله الذي جعل في هذه الدنيا
 ما لا يحصى من العجايب والاعجاز
 والبركات والنعمة
 والرحمة والكرامات
 والبركات والنعمة
 والرحمة والكرامات
 والبركات والنعمة
 والرحمة والكرامات

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

للأرواح جنودٌ مُحمَّدةٌ فما تعارف منها ائتلفَ

وما تنافر منها اخلاف

قال الشافعي رحمه الله عليه 2 حق ابو حنيفة وصاحبه

لقد زيار البلاد و فرع عليها امام المسلمين ابو حنيفة

بأحكام وأحكام وفقه كإيات النبور على الصخيف

فَمَا بِالْمُنْتَفِعِينَ لَهُ نَظِيرٌ وَلَا بِالْمَغْرِبِينَ وَلَا يَكُونُ

فَقِيهًا كَانَ لِلْإِسْلَامِ نَوَّارًا إِمَامًا لِلرَّسُولِ وَالْخَلِيفَةِ

فَلَعَنْتُ رَبِّيَ أَعْدَاءَ رَسُولِ عَلِيٍّ مَرْيُومَ أَبَا حَنِيفَةَ

[illegible]

امام ماکن بر انسی عاشق الامام اثنی عشری الامام ابو جعفر

سوفی

السلامة والهدى



سواء. والله اعلم بالصواب الذي شرع الله تعالى به التوفيق.

في شعب البهني في البحر من ركني صخرة فالطلب فمرة عند ليل

فلم دلو له الفرج بامر الله الا ان شره ويطر واصلع

فلا يزالوا والحمد لله فان لم يصر لي نصيب من
يطعمني كل اسبوع رطل لحم درهم عسل كاهل من لغمة اللحم عنده

يومئذ هو اللهم صل وسلم وبارك

فصل حبلا نى و سلا مل و حى و

متنای که در این کتاب است

حلم خلقك واصبح خلقك وارج

فعلنا وعينا ثنا

